

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Abou bekr Belkaid Tlemcen

جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان



Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

تحت عنوان

التعليم، رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية

- دور التعليم في تكوين رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1965-2019) -

Éducation, capital humain et développement économique

- Le rôle de l'éducation dans la formation du capital humain en Algérie au cours de la période (1965-2019) -

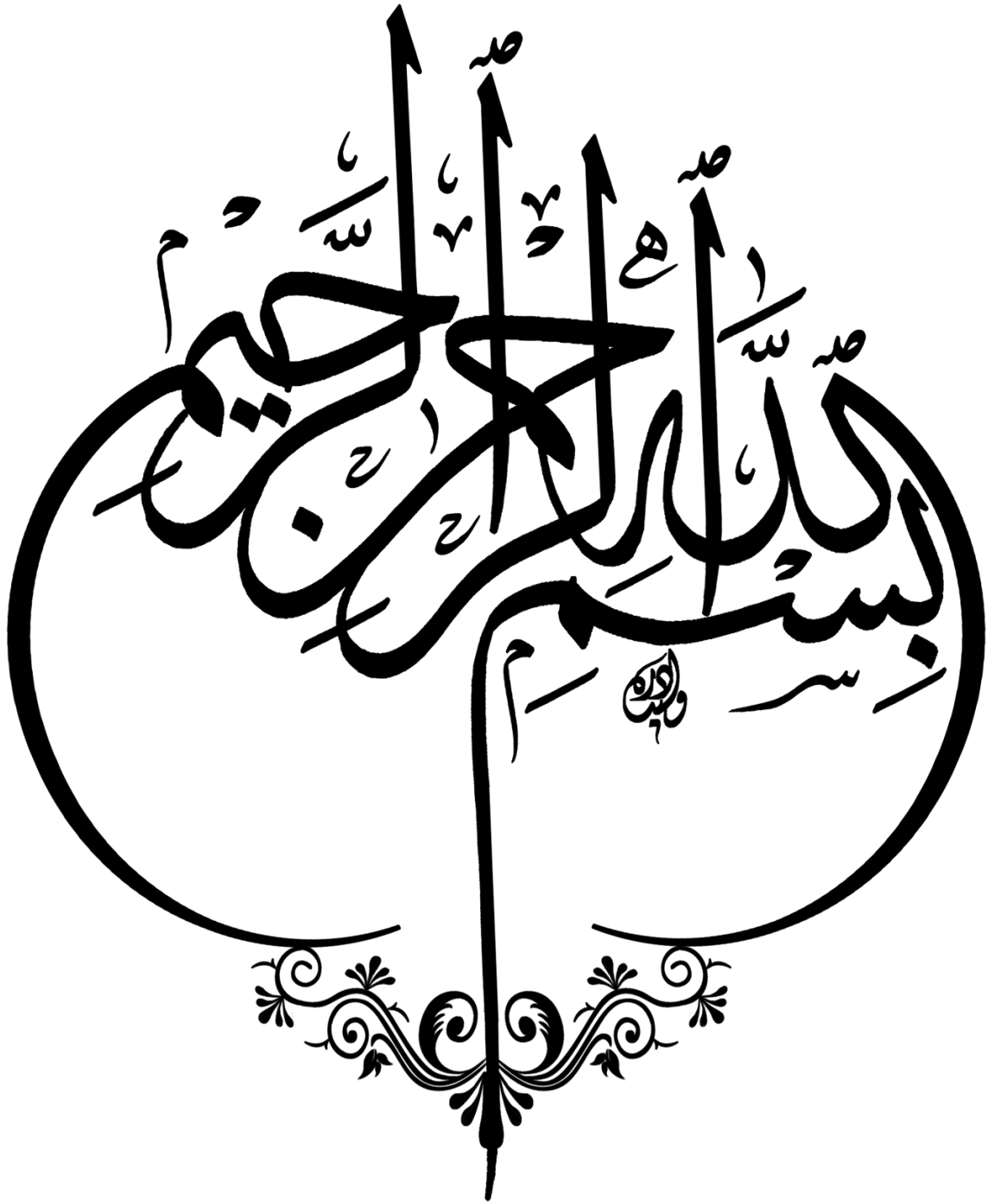
تحت اشراف: أ. د. مختاري فيصل

من تقديم: الطالبة معتصم نورية

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ. د. بلمقدم مصطفى
مشرفا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ. د. مختاري فيصل
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ. د. بن عطة محمد
ممتحنا	المركز الجامعي مغنية	أستاذ محاضراً	د. بوجرفة بن ناصر
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضراً	د. غربي ناصر صلاح الدين
ممتحنا	جامعة معسكر	أستاذ محاضراً	د. قليل محمد الصغير

السنة الجامعية 2021-2022



اهداء

الحمد لله والحمد حقه كما يستحقه، حمدا كثيرا،
وعلى أفضل الخلق الحبيب محمد أفضل الصلوات والتسليم
أهدي هذا العمل المتواضع الى من كانوا دائما أفضل سند لي في حياتي
جدي، جدتي وأمي الغالية رحمة الله عليهم
الى زوجي الكريم وأبنائي سلسبيل، علي وفاطمة الزهراء
الى أبي، اخوتي وكل عائلة معتصم
الى رفيقة دربي مليكة

شكرو تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الى الأستاذ الدكتور المشرف مختاري فيصل على نصائحه وتوجيهاته القيمة وكل المساعدات التي قدمها لي من اجل اتمام هذا العمل.
كما أقدم جزيل الشكر الى الاساتذة اعضاء اللجنة على
تكرمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

فهرس المحتويات

اهـءاء

شكروءقءءءر

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجءاءول

1	المقءمة العامة
	الفصل الاءول : الأسس النظرية لرأس المال البشري
5	1. مقءمة الفصل
6	1. رأس المال البشري ورأس المال الفكري
6	1.1. رأس المال غير المءاءي
6	1.1.1. مفهوم رأس المال غير المءاءي
6	2.1.1. مكونات رأس المال غير المءاءي
7	2.1. رأس المال الفكري
8	1.2.1. رأس المال البشري ضمن مكونات رأس المال الفكري
9	2.2.1. مفهوم رأس المال الفكري
9	3.2.1. مكونات رأس المال الفكري
11	4.2.1. أهمية رأس المال البشري بالنسبة لرؤوس الأموال الأءرى
12	2. نشأة رأس المال البشري
12	1.2. المورء البشري ورأس المال البشري
12	1.1.2. مفهوم المورء البشري
13	2.1.2. الاءنقال من مفهوم المورء البشري الى رأس المال البشري
13	3.1.2. الاءءلافاء بين المورء البشري ورأس المال البشري
16	2.2. ماهية رأس المال البشري
17	1.2.2. نشأة رأس المال البشري
19	2.2.2. مفهوم رأس المال البشري
22	3.2.2. مكونات رأس المال البشري
23	4.2.2. القواءء المعرفية لرأس المال البشري
24	3. ءءور مفهوم رأس المال البشري
24	1.3. خصائص وأبعاء رأس المال البشري
24	1.1.3. خصائص رأس المال البشري
25	2.1.3. أبعاء رأس المال البشري
28	2.3. ءصنيفاء وءأءراء رأس المال البشري

28.....	1.2.3. تصنيفات رأس المال البشري.....
29.....	2.2.3. تأثيرات رأس المال البشري.....
31.....	4. الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري.....
31.....	1.4. تكوين رأس المال البشري ومصادر الاختلاف فيه.....
31.....	1.1.4. تكوين رأس المال البشري.....
32.....	2.1.4. مصادر الاختلاف في رأس المال البشري.....
34.....	2.4. رأس المال البشري واقتصاديات العمل.....
34.....	1.2.4. رأس المال البشري وفروقات الأجور.....
35.....	2.2.4. رأس المال البشري وتحديد الأجر.....
35.....	3.2.4. مقاربات رأس المال البشري في ظل اقتصاديات العمل.....
36.....	3.4. طرق قياس رأس المال البشري.....
36.....	1.3.4. الطرق التقليدية لقياس رأس المال البشري.....
38.....	2.3.4. طرق قياس أخرى.....
40.....	5. الاستثمار في رأس المال البشري.....
40.....	1.5. ماهية الاستثمار في رأس المال البشري.....
40.....	1.1.5. مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري.....
41.....	2.1.5. عناصر الاستثمار في رأس المال البشري.....
41.....	3.1.5. تكاليف الاستثمار في رأس المال البشري.....
42.....	4.1.5. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري.....
44.....	2.5. نظرية الاستثمار في رأس المال البشري.....
45.....	1.2.5. التعليم ونظرية الاستثمار في رأس المال البشري لشولتز.....
48.....	2.5.2. التعليم ونظرية الاستثمار في رأس المال البشري لبيكر.....
52.....	3.2.5. اسهامات جاكوب مينسر.....
55.....	3.5. النظريات النقدية لنظرية رأس المال البشري.....
55.....	1.3.5. النظريات التي تقوم على فرضية المصفاة.....
55.....	1.1.3.5. نموذج التمييز الاحصائي لفيلبس.....
55.....	2.1.3.5. نموذج الإشارة والمؤشرات لسبنس.....
57.....	3.1.3.5. نظرية خط الانتظار لتورو.....
57.....	4.1.3.5. نظرية المصفاة لأرو.....
58.....	2.3.5. النظريات التي تقوم على دور الأجور وسوق العمل.....
58.....	1.2.3.5. نظرية الأجور الفعالة لأكبرلوف.....
58.....	2.2.3.5. نظرية عدم تجانس سوق العمل.....

60.....	خاتمة الفصل.....
	الفصل الثاني: التعليم والتنمية الاقتصادية
61.....	مقدمة الفصل.....
62.....	1. ماهية اقتصاديات التعليم.....
62.....	1.1 التعليم وبعض المصطلحات المشابهة.....
62.....	1.1.1 Education والتعليم والتمدرس Schooling.....
63.....	2.1.1. التعليم والتدريب.....
64.....	3.1.1. التعليم والتعلم.....
64.....	4.1.1. التعليم والتربية.....
64.....	2. الاقتصاد والتعليم.....
64.....	1.2.1. العلاقة بين الاقتصاد والتعليم.....
66.....	2.2.1. العلاقة بين النظم الاقتصادية والتعليم.....
67.....	3.2.1. مبررات تدخل الدولة في مجال التعليم.....
69.....	4.2.1. السياسة التعليمية.....
72.....	3.1. نشأة وتطور اقتصاديات التعليم.....
72.....	1.3.1. نشأة وانبعث اقتصاديات بحوث التعليم.....
75.....	2.3.1. مفهوم اقتصاديات التعليم.....
77.....	3.3.1. نطاق اقتصاديات التعليم.....
78.....	4.3.1. أهمية اقتصاديات التعليم.....
79.....	4.1. القيمة الاقتصادية للتعليم.....
79.....	1.4.1. تطور المفاهيم الأساسية للكلفة التعليمية.....
80.....	1.1.4.1. اعتبار التعليم استهلاك.....
80.....	2.1.4.1. اعتبار التعليم استثمار.....
82.....	3.1.4.1. التعليم استهلاك واستثمار في ان واحد.....
83.....	2.4.1. العائد من التعليم.....
84.....	1.2.4.1. معدل العائد من التعليم.....
85.....	2.2.4.1. أشكال عوائد التعليم.....
90.....	2. اقتصاديات التنمية.....
90.....	1.2. ماهية التنمية الاقتصادية.....
90.....	1.1.2. مفهوم النمو الاقتصادي.....
91.....	1.1.1.2. عوامل النمو الاقتصادي.....
92.....	2.1.1.2. أشكال النمو الاقتصادي.....

93.....	2.1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية.....
93.....	3.1.2. الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية.....
95.....	2.2. قياس التنمية الاقتصادية.....
95.....	1.2.2. مفهوم مؤشر التنمية.....
96.....	2.2.2. مؤشرات قياس التنمية.....
96.....	1.2.2.2. المؤشرات الاقتصادية.....
99.....	2.2.2.2. المؤشرات غير الاقتصادية والمختلطة.....
103.....	3.2. نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.....
103.....	1.3.2. نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي.....
103.....	1.1.3.2. التنمية في الفكر الإسلامي.....
104.....	2.1.3.2. التنمية في الفكر الكلاسيكي.....
106.....	3.1.3.2. التنمية في الفكر الماركسي.....
107.....	4.1.3.2. التنمية في الفكر النيوكلاسيكي.....
108.....	5.1.3.2. التنمية في الفكر الكينيزي.....
109.....	2.3.2. نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث.....
109.....	1.2.3.2. نموذج هارود-دومار.....
110.....	2.2.3.2. نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن.....
110.....	1.2.2.3.2. نظرية النمو المتوازن.....
112.....	2.2.2.3.2. نظرية النمو غير المتوازن.....
113.....	3.2.3.2. نموذج النمو النيوكلاسيكي لسولو.....
117.....	4.2.3.2. نظرية مراحل النمو لروستو.....
119.....	5.2.3.2. نظرية التغيرات الهيكلية.....
120.....	6.2.3.2. نماذج الثورة على التبعية الدولية.....
122.....	7.2.3.2. نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة.....
123.....	8.2.3.2. نظرية فشل التنسيق.....
124.....	3. العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.....
124.....	1.3. التعليم والنمو الاقتصادي.....
124.....	1.1.3. اتجاه السببية بين التعليم والنمو.....
125.....	2.1.3. قياس كمية أنواعية التعليم.....
125.....	2.3. التعليم في نظرية النمو الحديثة.....
126.....	1.2.3. تراكم رأس المال البشري ونموذج لوكاس (1988).....
127.....	2.2.3. نموذج التراكم المعرفي لرومر (1990).....

128.....	3.2.2. نموذج مانكيو-رومر-ويل MRW (1992)
129.....	4.2.2. نموذج رأس المال البشري الناقل للتكنولوجيا بن حبيب وشبيجل (1994)
131.....	3.3. التعليم والأهداف الاجتماعية.....
131.....	1.3.3. التعليم والصحة.....
131.....	2.3.3. التعليم والحد من الفقر.....
132.....	3.3.3. التعليم والعدالة.....
133.....	4.3.3. تأثيرات اجتماعية أخرى.....
135.....	4.3. بعض معوقات تحقيق التعليم لأهداف التنمية.....
135.....	1.4.3. عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل.....
136.....	2.4.3. الهجرة واستنزاف العقول.....
136.....	3.4.3. التعليم وعدم تكافؤ الفرص.....
138.....	خاتمة الفصل.....
	الفصل الثالث: الدراسات التجريبية لرأس المال البشري، التعليم والتنمية الاقتصادية
139.....	مقدمة الفصل.....
140.....	1. الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم، رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.....
142.....	2. الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.....
159.....	3. الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.....
171.....	4. الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم ورأس المال البشري.....
174.....	خاتمة الفصل.....
	الفصل الرابع: التعليم وتكوين رأس المال البشري في الجزائر
175.....	مقدمة الفصل.....
176.....	1. التعليم في الجزائر.....
176.....	1.1. واقع التعليم في الجزائر.....
176.....	2.1. هيكل نظام التعليم في الجزائر.....
178.....	2. قطاع التربية.....
178.....	1.2. التعليم الأساسي.....
178.....	1.1.2. تعريف التعليم الأساسي.....
180.....	2.1.2. مراحل التعليم الأساسي.....
180.....	1.2.1.2. التعليم التحضيري.....
181.....	2.2.1.2. التعليم الابتدائي.....
183.....	3.2.1.2. التعليم المتوسط.....
184.....	2.2. التعليم الثانوي.....

184.....	1.2.2. ماهية التعليم الثانوي
185.....	2.2.2. أهداف التعليم الثانوي
186.....	3. قطاع التعليم العالي
186.....	1.3. مفهوم التعليم العالي
186.....	2.3. مرتكزات مؤسسات التعليم العالي
187.....	3.3. وظائف التعليم العالي
189.....	4. اصلاح نظام التعليم في الجزائر وتطوره
189.....	1.4. اصلاح قطاع التربية
189.....	1.1.4. المرحلة الأولى (1962-1970)
189.....	2.1.4. المرحلة الثانية (1970-1980)
189.....	3.1.4. المرحلة الثالثة (1980-1990)
190.....	4.1.4. المرحلة الرابعة (1990-2000)
190.....	5.1.4. المرحلة الخامسة (من 2000 إلى يومنا هذا)
193.....	2.4. تطور قطاع التربية
193.....	1.2.4. تطور التعليم الابتدائي
194.....	2.2.4. تطور التعليم المتوسط
195.....	3.2.4. تطور التعليم الثانوي
197.....	3.4. اصلاح قطاع التعليم العالي
198.....	1.3.4. المرحلة الأولى (1962-1970)
199.....	2.3.4. المرحلة الثانية (1971-1997)
200.....	3.3.4. المرحلة الثالثة (1998-2003)
201.....	4.3.4. المرحلة الرابعة (من 2004 الى يومنا هذا)
203.....	4.4. تطور التعليم العالي
206.....	5. مؤشرات التعليم وتكوين رأس المال البشري
207.....	1.5. مؤشر الأمية
208.....	2.5. مؤشر التمدرس
210.....	3.5. مؤشر مستوى التعليم
213.....	4.5. مؤشر الانفاق على التعليم
216.....	6. انجازات وتحديات قطاع التعليم في الجزائر
216.....	1.6. الانجازات
217.....	2.6. التحديات
219.....	خاتمة الفصل

الفصل الخامس: الدراسة القياسية

220	مقدمة الفصل
221	1. منهجية الدراسة
221	1.1. تحديد متغيرات الدراسة
224	2.1. السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
231	2. النموذج المستخدم للفترة (1971-2019)
231	1.2. صياغة النموذج القياسي للفترة (1971-2019)
232	2.2. نتائج الانحدار للفترة (1971-2019)
233	3.2. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة للفترة (1971-2019)
234	4.2. دراسة الاستقرارية للفترة (1971-2019)
236	5.2. اختبار صلاحية النموذج للفترة (1971-2019)
241	6.2. التحليل الاقتصادي للنموذج خلال الفترة (1971-2019)
243	3. النموذج المستخدم للفترة (1990-2019)
243	1.3. صياغة النموذج القياسي للفترة (1990-2019)
244	2.3. نتائج الانحدار للفترة (1990-2019)
245	3.3. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2019)
246	4.3. دراسة الاستقرارية للفترة (1990-2019)
247	5.3. اختبار صلاحية النموذج للفترة (1990-2019)
252	6.3. التحليل الاقتصادي للنموذج للفترة (1990-2019)
253	4. مناقشة نتائج الدراسة للفترتين
258	خاتمة الفصل
259	الخاتمة العامة
262	قائمة المراجع
274	قائمة الملاحق

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

- الشكل رقم (1-1): القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال الفكري 10
- الشكل رقم (2-1): التفاعل بين التعليم-الصحة-النمو من خلال رأس المال البشري 43
- الشكل رقم (3-1): يعرض العلاقات الرئيسية في نظرية رأس المال البشري والافتراضات التي تقوم عليها العلاقات 51
- الشكل رقم (4-1): نظرية الإشارة والمؤشر 56
- الشكل رقم (1-2): التغير في الدخل 97
- الشكل رقم (2-2): دالة إنتاج من نوع Solow 116
- الشكل رقم (1-3): التأثيرات الكلية (Macro) والجزئية (Micro) للتعليم على النمو الاقتصادي 160
- الشكل رقم (1-4): هيكل نظام التعليم الجزائري..... 177
- الشكل رقم (2-4): تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية 193
- الشكل رقم (3-4): تطور عدد المعلمين في الابتدائي 194
- الشكل رقم (4-4): تطور عدد التلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط 194
- الشكل رقم (5-4): تطور عدد الأساتذة في المتوسط 195
- الشكل رقم (6-4): تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية 195
- الشكل رقم (7-4): تطور عدد الأساتذة في الثانوي 196
- الشكل رقم (8-4): تطور عدد الناجحين في البكالوريا 196
- الشكل رقم (9-4): الشبكة الجامعية الحالية..... 198
- الشكل رقم (10-4): هيكل نظام LMD 202
- الشكل رقم (11-4): تطور عدد المتخرجين من الجامعات 204
- الشكل رقم (12-4): تطور عدد الطلبة المسجلين في الليسانس 204
- الشكل رقم (13-4): تطور عدد الطلبة المسجلين في الماستر 205
- الشكل رقم (14-4): تطور عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه 205
- الشكل رقم (15-4): تطور الإنتاج العلمي في المجالات من الصنف "أ" 206
- الشكل رقم (16-4): تطور معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي 209
- الشكل رقم (17-4): تطور معدلات الالتحاق بالتعليم العالي 210
- الشكل رقم (18-4): تطور مؤشر التعليم 211
- الشكل رقم (19-4): تطور معدلات الرسوب في المرحلة الابتدائية من اجمالي الملتحقين 213
- الشكل رقم (20-4): ميزانية التربية الوطنية وميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي المحلي.. 214
- الشكل رقم (21-4): يمثل تطور مختلف منشآت التعليم 215
- الشكل رقم (1-5): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1965-2019 224

- الشكل رقم (2-5): تطور الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 1965-2019..... 224
- الشكل رقم (3-5): تطور معدل الخصوبة الإجمالي من 1965-2019..... 224
- الشكل رقم (4-5): تطور العمر المتوقع عند الولادة من 1965-2019..... 225
- الشكل رقم (5-5): تطور معدل وفيات الرضع من 1965-2019..... 225
- الشكل رقم (6-5): تطور معدل المواليد الخام من 1965-2019..... 225
- الشكل رقم (7-5): تطور معدل الوفيات الخام من 1965-2019..... 226
- الشكل رقم (8-5): تطور ميزانية التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 1965-2019..... 226
- الشكل رقم (9-5): تطور ميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 1965-2019..... 226
- الشكل رقم (10-5): تطور ميزانية الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 1965-2019..... 227
- الشكل رقم (11-5): تطور تطور عدد التلاميذ في الابتدائي من 1965-2019..... 227
- الشكل رقم (12-5): تطور تطور عدد التلاميذ في المتوسط من 1965-2019..... 227
- الشكل رقم (13-5): تطور تطور عدد التلاميذ في الثانوي من 1965-2019..... 228
- الشكل رقم (14-5): تطور عدد المعلمين في الابتدائي من 1965-2019..... 228
- الشكل رقم (15-5): تطور عدد المعلمين في المتوسط من 1965-2019..... 228
- الشكل رقم (16-5): تطور عدد المعلمين في الثانوي من 1965-2019..... 229
- الشكل رقم (17-5): تطور عدد الناجحين في البكالوريا من 1965-2019..... 229
- الشكل رقم (18-5): تطور عدد خريجي الجامعات من 1965-2019..... 229
- الشكل رقم (19-5): تطور عدد السكان لكل طبيب من 1965-2019..... 230
- الشكل رقم (20-5): تطور عدد السكان لكل صيدلي من 1965-2019..... 230
- الشكل رقم (21-5): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول (1971-2019)..... 236
- الشكل رقم (22-5): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني (1971-2019)..... 238
- الشكل رقم (23-5): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث (1971-2019)..... 240
- الشكل رقم (24-5): التمثيل البياني للقيم الحقيقية والقيم المقدرة للنموذج الثالث (1971-2019)..... 241
- الشكل رقم (25-5): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول (1990-2019)..... 247
- الشكل رقم (26-5): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني (1990-2019)..... 249
- الشكل رقم (27-5): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث (1990-2019)..... 250
- الشكل رقم (28-5): التمثيل البياني للقيم الحقيقية والقيم المقدرة للنموذج الثالث (1990-2019)..... 251

قائمة الجداول

قائمة الجداول

- الجدول رقم (1-1): أصول رأس المال غير الملموس. 6
- الجدول رقم (2-1): القيمة الإجمالية والقيمة المحاسبية 7
- الجدول رقم (3-1): مقارنة بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري 9
- الجدول رقم (4-1): وجهة نظر بعض الاقتصاديين بدور رأس المال البشري في التأثير في باقي رؤوس الأموال. 12
- الجدول رقم (5-1): الاختلاف بين الموارد البشرية ورأس المال البشري. 15
- الجدول رقم (6-1): مفهوم ومكونات رأس المال البشري عند بعض الاقتصاديين 23
- الجدول رقم (7-1): قياسات OECD بشأن رأس المال البشري. 39
- الجدول رقم (1-2): الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) 70
- الجدول رقم (2-2): منشورات التعليم في المجالات الاقتصاد الرئيسية 74
- الجدول رقم (3-2): المخزون التقديري لرأس المال البشري والمادي في الولايات المتحدة (بتريليونات الدولارات الحالية) 85
- الجدول رقم (4-2): تصنيف فوائد التعليم 85
- الجدول رقم (5-2): العوائد الخاصة للتعليم عبر أبعاد محددة 86
- الجدول رقم (6-2): الفوائد الخارجية وغير السوقية للتعليم 88
- الجدول رقم (1-4): فروع التعليم الثانوي العام 185
- الجدول رقم (2-4): أوجه المقارنة بين الجيلين (الأول والثاني) 192
- الجدول رقم (3-4): تطور عدد الطلبة، الأساتذة ومعدل التأخير من 1969 إلى 2020 203
- الجدول رقم (4-4): تطور معدل الأمية في الجزائر 208
- الجدول رقم (5-4): تطور سنوات التعليم المتوقعة ومتوسط سنوات التعليم 211
- الجدول رقم (6-4): يمثل تطور ميزانية التسيير لكل من قطاع التربية وقطاع التعليم العالي 215
- الجدول رقم (7-4): تطور مؤسسات التعليم العالي من 1970 إلى 2019 216
- الجدول رقم (1-5): متغيرات الدراسة ومصادرها 223
- الجدول رقم (2-5): نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (2019-1971) 232
- الجدول رقم (3-5): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة (2019-1971) 233
- الجدول رقم (4-5): دراسة الاستقرار (2019-1971) 234
- الجدول رقم (5-5): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الأول (2019-1971) 237
- الجدول رقم (6-5): اختبار ثبات التباين للنموذج الأول (2019-1971) 237
- الجدول رقم (7-5): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني (2019-1971) 238
- الجدول رقم (8-5): اختبار ثبات التباين للنموذج الثاني (2019-1971) 239

- الجدول رقم (5-9): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثالث (1971-2019) 240
- الجدول رقم (5-10): اختبار ثبات التباين للنموذج الثالث (1971-2019) 240
- الجدول رقم (5-11): نتائج تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (1990-2019) 244
- الجدول رقم (5-12): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة (1990-2019) 245
- الجدول رقم (5-13): دراسة الاستقرارية (1990-2019) 246
- الجدول رقم (5-14): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الأول (1990-2019) 248
- الجدول رقم (5-15): اختبار ثبات التباين للنموذج الأول (1990-2019) 248
- الجدول رقم (5-16): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني (1990-2019) 249
- الجدول رقم (5-17): اختبار ثبات التباين للنموذج الثاني (1990-2019) 250
- الجدول رقم (5-18): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثالث (1990-2019) 251
- الجدول رقم (5-19): اختبار ثبات التباين للنموذج الثالث (1990-2019) 251
- الجدول رقم (5-20): نتائج دراسة الفترتين 254

المقدمة العامة

تعتبر التنمية الاقتصادية الهدف الذي تسعى جل استراتيجيات وسياسات التنمية إلى تحقيقه من خلال تحديد المتغير الرئيسي الذي يجعل من الممكن تسريع عملية النمو الاقتصادي وتكوين الثروة، ومن ثم زيادة رفاهية السكان، وحاولت مختلف نظريات التنمية الاقتصادية الإجابة على سؤال أساسي وهو لماذا بعض البلدان غنية وأخرى فقيرة، واتضح من خلال البحوث الاقتصادية أنه من بين أسباب هذه الفروقات بين الدول يرجع إلى الاختلاف في إنتاجية العوامل المستخدمة في الإنتاج. ووفق الاقتصاد الكلاسيكي، تحتاج عملية الإنتاج إلى ثلاثة أنواع من الموارد لخلق المنتجات وتقديم الخدمات بنجاح، طبيعية، مالية وبشرية. من هنا جاء التركيز على تراكم رأس المال المادي والعمالة والموارد الطبيعية والمؤسسات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

ويعتبر الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أول فكر بحث في طرق تحقيق التنمية، وقد تزامن ظهوره مع صعود الرأسمالية كنظام اقتصادي، وذلك بعد نجاح الثورة الصناعية في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر، فبدأ الاهتمام الفكري بفهم كيف ولماذا تحدث التنمية الاقتصادية، وذلك في إطار ظهور علم الاقتصاد - أو الاقتصاد السياسي كما كان يسمى حينها-، كمجال منفصل للبحث العلمي. لإنتاج الفكر في الاقتصاد وعملية التنمية الاقتصادية.

عايش العديد من الاقتصاديين هذه التغييرات الكبيرة التي أحدثتها الثورة الصناعية. ومن هنا جاءت أفكارهم الاقتصادية، التي لم تقتصر على تفسير أسباب التوسع السريع للثروة الاقتصادية الإجمالية التي صاحبت التصنيع، بل حاولوا أيضاً تفسير طبيعة هذه الثروة وسبل تحقيقها.

لقد أعادت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، والدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية إلى مسألة التنمية أهميتها الكبرى، كما كان للنجاح السريع للولايات المتحدة، ودورها في مساعدة الدول الأوروبية من خلال خطة مارشال لإعادة بناء اقتصاداتها، دور في توجيه اهتمام المؤسسات الدولية نحو التنمية الاقتصادية للمناطق الأقل نمواً، هذه الأفكار التي لاقت صداها لدى معظم الدول النامية عقب استقلالها، والتي كانت تبحث عن تعزيز استقلالها السياسي، باستقلال اقتصادي هذا ما جعل الدول النامية تسعى إلى إعادة بناء اقتصاداتها ومجتمعاتها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك باعتماد فلسفات اجتماعية واقتصادية مختلفة تتوافق مع أيديولوجيتها وأهدافها الاقتصادية.

من هنا اتخذ تفسير مصطلح "التنمية الاقتصادية" سياقات مختلفة، فهناك من نظر إليها على أنها تقدم نحو أهداف معقدة مثل القضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل والحد من عدم المساواة وضمان حقوق الإنسان. وارتكز البعض في تعريفها على مجالات فرعية أو جزئية مثل النمو وإعادة التوزيع، نهج الاحتياجات الأساسية والتنمية الريفية المتكاملة.

وفي عام 1961 طرح الاقتصادي الأمريكي ثيودور شولتز المتخصص في اقتصاديات التنمية مفهوم رأس المال البشري لأول مرة، موضحاً أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم في زيادة إنتاجية الفرد، ممهّداً بذلك لفكر تنموي جديد يركز على العنصر البشري.

هذه الأفكار تم التأكيد عليها من طرف الاقتصادي الأمريكي غاري بيكر في عام 1964 في كتابه الشهير "رأس المال البشري"، الذي يعرف فيه رأس المال البشري بأنه مجموعة القدرات الإنتاجية التي يكتسبها الفرد من خلال تجميع المعرفة العامة أو الخاصة، والدراية، وما إلى ذلك، والذي سلب فيه الضوء على أهمية الاستثمار في التعليم، ما جعل هذه الأفكار سبب في تراجع الاهتمام بنظرية التبعية في الفكر التنموي وظهور نظرية نمو حديثة (نماذج النمو الداخلي).

بدأت نماذج النمو الداخلي تحليلها من نموذج النمو الكلاسيكي لسولو أو ما يسمى بمحاسبة النمو الذي قدمه سنة 1957، والذي توصل من خلال تجريبه الى أنه على مدار ما يقرب من نصف قرن، فإن العامل الرئيسي في نمو الإنتاج في الولايات المتحدة ليس زيادة العمالة ولا زيادة رأس المال، ولكن بالنسبة لحوالي 80%، العامل المتبقي الذي يسميه التقدم التكنولوجي، قد يكون هذا التغيير مرتبطاً بالتحسينات في السلع الرأسمالية وتأهيل القوى العاملة. لذلك اتضح أن البحث العلمي من ناحية والتعليم من ناحية أخرى من المحركات الرئيسية للنمو.

منذ عمل سولو حول محاسبة النمو، تم إجراء العديد من الدراسات للاختبار التجريبي لمحددات النمو، وكذلك لصياغة نظريات جديدة تجيب عن اشكالية اقتصاديات التنمية المتمثلة في التفاوت بين الدول الفقيرة والغنية.

أصبح رأس المال البشري يلعب دوراً رئيسياً في نظرية النمو الحديثة، حيث تؤكد نماذج النمو الداخلي على أهمية رأس المال البشري في التنمية بطريقة أو بأخرى. تدعم نماذج النمو الداخلي النمو المستدام والقائم على الاستدامة الذاتية من خلال مساهمة رأس المال البشري كعامل داخلي في تحقيق النمو الاقتصادي.

نجاح عملية التنمية يعتمد على جانبين أساسيين العنصر البشري والعنصر المادي، حيث يؤثر رأس المال المادي والبشري بشكل مباشر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويعتبر العنصر البشري هو العنصر المحرك للتنمية فهو يتوقف على المهارات والخبرات الفنية والإدارية، التي تمكن من تحويل الموارد المختلفة إلى أفعال أو وجود.

لقد ساعدت نظرية رأس المال البشري في تفسير النمو الاقتصادي وتكوين الأجيال الفردية. بحيث يمكن للأفراد تحسين إنتاجيتهم من خلال الاستثمار في التعليم، من جهة أخرى، ووفقاً للنظريات الجديدة للنمو الاقتصادي، التي ترتبط بها أسماء كل من رومر، بارو ولوكاس، فإن رأس المال البشري هو عامل حاسم في النمو الاقتصادي. وبذلك أصبح هناك إجماع واسع النطاق للدور الحاسم الذي يلعبه التعليم في بناء القدرات البشرية. والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ورغم أن السياسات المتعلقة بالأسرة وكذلك بالمساعدة الاجتماعية والصحة لها تأثير حاسم في اكتساب رأس المال البشري. يبقى التعليم هو العمود الفقري لتكوين رأس المال البشري، مما يضعه في قلب تحليلات رأس المال البشري.

وفي هذا الصدد، هناك فرق بشكل رئيسي بين البلدان المتقدمة التي لديها الوسائل للاستثمار في رأس المال البشري، وخاصة التعليم والبلدان النامية أو المتخلفة، والتي تفتقر في معظمها إلى الموارد المادية، المالية والبشرية التي تسمح لها بالاستثمار في رأس المال البشري.

يعد الاستثمار في رأس المال البشري أحد الموضوعات الرئيسية للسياسة العامة في البلدان المتقدمة اليوم. حيث أنه أصبح قادر على تقديم حلول للعديد من المشكلات التي واجهها صانعو السياسات في العقود الأخيرة، وهي تباطؤ النمو الاقتصادي في معظم الدول الغربية منذ عام 1973، وارتفاع معدلات البطالة، فتراكم رأس المال البشري من شأنه أن يسمح بالفعل بمكاسب الإنتاجية المواتية للنمو والعمالة، كم ساهم الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم في النهوض الاقتصادي لدول كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة، منها كوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا، حيث ارتكزت سياستها التنموية على الاستثمار في التعليم.

والجزائر تسير على خطى هذه الدول، من خلال إعطاء أولوية للتعليم، كحق اجتماعي، من خلال مجانيته وجعله الزاميا في المرحلة الأساسية، فممنذ الاستقلال، والجزائر تسعى الى القضاء على الأمية، وزيادة معدلات التمدد لمختلف المراحل الدراسية، كما تسعى الى تجسيد الاستثمار التعليمي من خلال توسيع الهياكل القاعدية المدرسية، والتكوين الجيد للأساتذة، وذلك من خلال زيادة الانفاق على قطاع التربية والتعليم العالي، هذا الأخير توسع بشكل كبير من خلال زيادة عدد المنشآت الجامعية، وتنوعها، وزيادة التخصصات، وتكييفها مع سوق العمل، كما قامت الدولة في هذا المجال، بعدة إصلاحات شملت قطاعي التربية والتعليم العالي، من أجل تجديد المدرسة الجزائرية بتطبيق المناهج الجديدة، المستعملة في الدول المتقدمة، وجاءت إصلاحات قطاع التعليم العالي، كضرورة حتمية يفرضها انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق، ومتطلباته، من توفير يد عاملة مواكبة للتطور الاقتصادي. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1965-2019؟

وتتضمن هذه الاشكالية الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالاستثمار في رأس المال البشري وكيف يساهم التعليم فيه؟
- ✓ ما هي العلاقة بين رأس المال البشري ممثلا في التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية؟
- ✓ ما هو واقع النظام التعليمي في الجزائر؟
- ✓ هل تؤثر مؤشرات رأس المال البشري (الصحية والتعليمية) على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ يؤثر رأس المال البشري ايجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

مع زيادة أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره عنصر استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، أصبح من الضروري زيادة مخزون رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم، لما له من عوائد اقتصادية وغير اقتصادية، فردية واجتماعية.

اهداف الدراسة:

- ✓ تحديد ماهية رأس المال البشري وأهمية التعليم في تكوينه.
- ✓ التعرف على ماهية اقتصاديات التعليم وعلاقة التعليم بالنمو الاقتصادي.
- ✓ التعرف على واقع النظام التعليمي في الجزائر والإصلاحات التي مر بها.
- ✓ دراسة اهم مؤشرات رأس المال البشري المؤثرة على معدلات النمو الاقتصادية في الجزائر.

حدود الدراسة:

يدور موضوع هذا البحث حول التعليم وتكوين رأس المال البشري في الجزائر، خلال الفترة الممتدة بين 1965-2019، قمنا بدراسة قياسية لمدى مساهمة مؤشرات رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفيما يخص بيانات النموذج القياسي فقد اعتمدنا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، وقاعدة بيانات البنك الدولي World Bank، وكذا قوانين المالية.

منهجية الدراسة:

قسمت الدراسة الى خمسة فصول، تضمن الفصل الأول ماهية رأس المال البشري من خلال التطرق الى مفهومه، أهميته، أشكاله، وكذا الاستثمار في رأس المال البشري وأهم نظرياته، اما الفصل الثاني فخصص لتحديد ماهية اقتصاديات التعليم، ماهية النمو والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما، وأهم نظريات النمو والتنمية، ومن ثم تناول علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية

خصص الفصل الثالث لتحليل اهم الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، وتضمن الفصل الرابع النظام التعليمي الجزائري، مكوناته، تطوره، وأهم الإصلاحات التي مر بها، وذلك خلال الفترة 1965-2019

اخيرا خصص الفصل الخامس لدراسة قياسية لأثر مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1965-2019 باستعمال الانحدار الخطي المتعدد. وفي الخاتمة تم تلخيص النتائج النظرية والتطبيقية المتوصل اليها.

الفصل الأول:

الأسس النظرية لرأس المال

البشري

مقدمة الفصل:

رأس المال البشري للفرد هو رصيد قدراته المهنية والفكرية، ومصدر دخله النقدي المستقبلي، ويتم زيادة هذا الرصيد من خلال الاستثمار في التعليم، التدريب والصحة. فالاستثمار في رأس المال البشري يتم بالاستحواذ على المعرفة والمهارات، حيث يتنازل الأفراد عن الاستهلاك الحالي من أجل زيادة الدخل في المستقبل. لأن العمال يمكن أن يستثمروا في أنفسهم من خلال التعليم، فساعة واحدة من مدخلات العمل لا تسفر عن نفس الناتج بالنسبة لجميع العاملين. يزيد التعليم من إنتاجية العمل في المستقبل ويرفع الدخل وبالتالي يمكن اعتبار التعليم أهم استثمار في رأس المال البشري.

يؤدي اكتساب هذه المهارات أيضاً إلى تغيير سلوك عرض العمل للأفراد، الذين يطمحون بعد ذلك إلى رواتب أعلى. المزيد من الأفراد المؤهلين على استعداد لتجربة فترة أطول من عدم النشاط أثناء انتظار العثور على عرض عمل يلي تطلعاتهم. تسلط الاختلافات في استراتيجيات البحث عن وظيفة، الضوء على أهمية التطابق بين الشركة والموظف المستقبلي. يمثل اختيار المرشح للعمل خطراً على الشركة، خاصة إذا كان عليها الاستثمار في التدريب.

سنحاول في هذا الفصل، تحديد الأطر النظرية لرأس المال البشري، وذلك من خلال تحديد مايلي:

- ✓ رأس المال البشري ضمن مكونات رأس المال الفكري.
- ✓ نشأة رأس المال البشري، وتطور مفهومه.
- ✓ تحديد الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري.
- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري، نظرية رأس المال البشري، والنظريات النقدية لهذه النظرية.

1. رأس المال البشري ورأس المال الفكري:

1.1. رأس المال غير المادي:

1.1.1 مفهوم رأس المال غير المادي:

رأس المال الغير مادي هو ثروة المؤسسة التي لا نراها في الميزانية، وتمثل غالبا نسبة 3/2 من القيمة الاجمالية للمؤسسة. فحتى تحقق المؤسسة ربح عليها بيع منتجاتها أو خدماتها إلى الزبائن، هذه المنتجات أو الخدمات تم الحصول عليها بتفاعل عاملين:

• العناصر المادية: آلات، معدات...إلخ.

• العناصر غير المادية: العمال، براءات الاختراع، العلامات التجارية.

فوجود العناصر المادية إضافة إلى عناصر جيدة غير ملموسة متوفرة لدى الأفراد متمثلة في خبراتهم وكفاءاتهم، وغير ذلك يمكن أن يولد أرباحا في المستقبل.¹

2.1.1. مكونات رأس المال الغير مادي:

يتكون رأس المال غير الملموس من عدة أصول لا تظهر في الميزانية العامة الكلاسيكية للمؤسسة، هذه الأصول تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (1-1): أصول رأس المال غير الملموس.

رأس المال الزبوني.	الولاء، الاخلاص، الملاءة، الربحية، الديناميكية.
رأس المال البشري.	الدافعية، المعرفة، الكفاءة، المناخ.
رأس المال التنظيمي.	الإدارة، عملية الجودة.
رأس المال نظام المعلومات.	تغطية الأعمال = الغطاء التجاري وبيئة العمل.
رأس المال المعرفي.	البحث والتطوير، أسرار التصنيع، براءات الاختراع.
رأس مال العلامة.	السمعة، التفرد.
رأس مال المورد.	رضا العملاء، الاخلاص.
رأس مال المساهمين.	الموارد، الصبر، النفوذ، المشورة.
رأس المال البيئي.	وفرة الموارد، السياق المجتمعي.

Source: http://www.Capital-immaterial.pro/ki_def.html.

وهكذا بإضافة هذه الأصول إلى الميزانية المحاسبية، نحصل على الميزانية العامة الموسعة التي تعكس قيمة الشركة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

¹http://www.Capital-immaterial.pro/ki_def.html.

الجدول رقم (2-1): القيمة الإجمالية والقيمة المحاسبية.

	الخصوم	الأصول	
القيمة الإجمالية للمؤسسة	الأموال الخاصة	العقارات	الميزانية = القيمة المرئية
	الديون	الأصول المتداولة	
	شهرة المحل	رأس مال الزبوني رأس مال البشري رأس مال التنظيمي رأس مال نظام المعلومات رأس مال المعرفي رأس مال الموارد رأس مال المساهمين رأس مال البيئي	رأس المال غير المادي = القيمة الغير مرئية

Source: [http:// www. Capital-immaterial. Pro/ ki –def. html.](http://www.Capital-immaterial.Pro/ki-def.html)

2.1. رأس المال الفكري¹

شهد القرن الحادي والعشرون الانتقال من اقتصاد الإنتاج إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، وعرفت أصول المنظمة نقلة نوعية، فقد كان الاعتقاد السائد هو أن الأصول المادية للشركة تعتبر أساس النجاح الاقتصادي. ومع ذلك، كما يصف بيكر، "الموارد المادية تشرح جزءاً صغيراً نسبياً فقط من نمو الدخل في معظم البلدان"، من منظور الإدارة الإستراتيجية، تمنح الموارد المادية القليل من المزايا للمنظمات لأنه يمكن شراؤها وبيعها في السوق المفتوحة بسهولة.

في اقتصاد المعرفة، القدرات والمهارات غير الملموسة للقوى العاملة والمعارف المتأصلة في هياكل المنظمة وروتيناتها ونظمها وعملياتها هي التي يمكن أن تسهم في تحقيق رأس المال المعرفي للمنظمة، وبشكل عام يشار إلى رأس المال المعرفي باسم رأس المال الفكري للشركة (IC) Intellectual Capital. يتكون رأس المال الفكري من رأس المال البشري، الاجتماعي ورأس المال الهيكلي (الابتكار ورأس المال العملياتي).

يمثل رأس المال البشري (HC) المستوى التأسيسي من رأس المال الفكري (IC). فهو لا يلعب فقط دوراً حيوياً في تطوير وإيجاد أفكار جديدة وخلق المعرفة. بل يسهل رأس المال الاجتماعي وتقاسم المعرفة والأفكار من

¹Human Capital Theory : Assessing The Evidence For The Value And Importance Of People To Organisational Success , Technical Report May 2017, CIPD Chartered Institute Of Personnel And Development In Partnership With Ulster University, United Kingdom, P5.

خلال العلاقات الداخلية، كما يكمل أيضا رأس المال الهيكلي والابتكار للشركة، وخلق معرفة جديدة وفريدة من نوعها، مثل الاستفادة من براءات اختراع الشركة.

المشكلة الكامنة في رأس المال البشري هي أنه، على عكس رأس المال التنظيمي (براءات الاختراع وقواعد البيانات وما إلى ذلك)، يمكن لـ HC ببساطة الخروج من المنظمة وعدم العودة إليها، ومن ثم، يمكن معرفة لماذا أصبح لإدارة وقياس HC أهمية قصوى ولماذا أصبح HC هو استراتيجية رئيسية داخل المنظمات، علاوة على ذلك هناك مجموعة كبيرة من الدراسات التي توضح الارتباط الإيجابي بين تطوير HC والأداء على المستوى الفردي والمستويات التنظيمية.

يمكن القول إن التوظيف والاحتفاظ بأفضل الموظفين أصبح هدفاً رئيسياً لإدارة HC. ومع ذلك إدارة المواهب ليست سوى جزء من المعادلة، إذ يجب على المنظمة أيضاً الاستفادة من مهارات وقدرات الموظفين من خلال تشجيع التعلم الفردي والتنظيمي بالإضافة إلى توفير بيئة داعمة حيث يمكن إنشاء المعرفة وتبادلها وتطبيقها.

1.2.1. رأس المال البشري ضمن مكونات رأس المال الفكري:

قبل التطرق إلى رأس مال البشري يجب التطرق إلى مختلف مفاهيم رأس المال (رأس المال الفكري، رأس المال المادي، والاجتماعي...) وذلك لإزالة الغموض على اللبس الواقع في تحديد كل مفهوم، كما أنها مفاهيم ومصطلحات مرتبطة بالتنمية، حيث أنه من أجل تحقيق التنمية يجب تنمية هذه الأنواع من رأس المال بشكل علمي ومتوازن.

لقد كان المفهوم التقليدي لرأس المال (رأس المال المادي) ما تملكه المنظمة من موارد مادية (أجهزة، آلات، ماكينات، مباني...) وكانت المحاسبة التقليدية تركز على الأصول المادية القابلة للتحويل إلى نقدية خلال دورة النشاط وأهملت الأصول المعنوية كالنظم الداخلية والعملاء، لكن مع مرور الوقت بدأ الباحثون يدركون أهمية الاستثمار في العنصر البشري كغيره من الأصول المعنوية الأخرى، مثل سمعة المنظمة، خدمات الزبائن، الابتكار والابداع.

بدأ يظهر مفهوم رأس المال البشري وأهميته في تنمية المنظمة، فرأس المال البشري هو مجمل المعارف التي يكتسبها الأفراد خلال حياتهم والتي يستعملونها في إنتاج السلع والخدمات أو بشكل عام هو مجموعة العاملين في المنظمة بما يمتلكونه من معارف ومهارات.¹

وكنتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية وتزايد مظاهر العولمة ظهرت في منظمات الأعمال ظاهرة جديدة وهي تزايد الأهمية النسبية للأصول غير المادية أو غير الملموسة (المعنوية) وأصبحت تمثل النسب الأكبر في أصول المنظمات، وفيما كان في الماضي من يقدمون المساهمات المالية لتكوين الشركات ومنظمات الأعمال هم أصحاب رأس المال ومالكو المنظمة، لكن الواقع الجديد أصبح يطرح حقيقة أخرى وهي أنه من يملك المعرفة هو من يملك المنظمة.

¹ مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتهما، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، ص25.

2.2.1. مفهوم رأس المال الفكري:

بدأ الاهتمام برأس المال الفكري Intellectual Capital في بداية عقد التسعينيات، حيث ظهرت بحوث غيرت النظرة التقليدية إلى رأس المال، ولم يعد رأس المال ذلك المفهوم التقليدي وإنما أصبح الأفراد العاملين في المنظمة هم رأس المال الحقيقي لها.

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE رأس المال الفكري بأنه القيمة الاقتصادية لصنفين من الموجودات غير الملموسة وهما رأس المال التنظيمي ورأس المال البشري، فالجزء الأول يمثل أنظمة البرمجيات المملوكة حصرياً للمنظمة، شبكات التوزيع، سلاسل التجهيز والامدادات بينما رأس المال البشري سوف نبين معناه لاحقاً.¹

ويمكن توضيح الفرق بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري من خلال الجدول التالي:
الجدول رقم (1-3): مقارنة بين رأس المال المادي ورأس المال الفكري.

البيان	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير مادي- أثري- غير ملموس.
موقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركة	في عقول الأفراد العاملين في الشركة.
التمثيل النموذجي	الألة، المعدات، المباني.	الأفراد ذوي المعارف والخبرات.
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار.
كيفية توليد الثروة	بالاستخدام المادي	بالتركيز والانتباه والخيال الواسع.
المستخدمون له	العمل العضلي	العمل المعرفي.
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	يتوقد عند حدوث المشاكل.
الزمن	له عمر انتاجي، وتناقص بالطاقة	ليس له عمر مع تزايد في القدرات الابداعية.

المصدر: عبد الستار حسين يوسف، 2005، ص48.

3.2.1. مكونات رأس المال الفكري:

يتكون رأس المال الفكري حسب العديد من الباحثين من ثلاث عناصر أساسية:

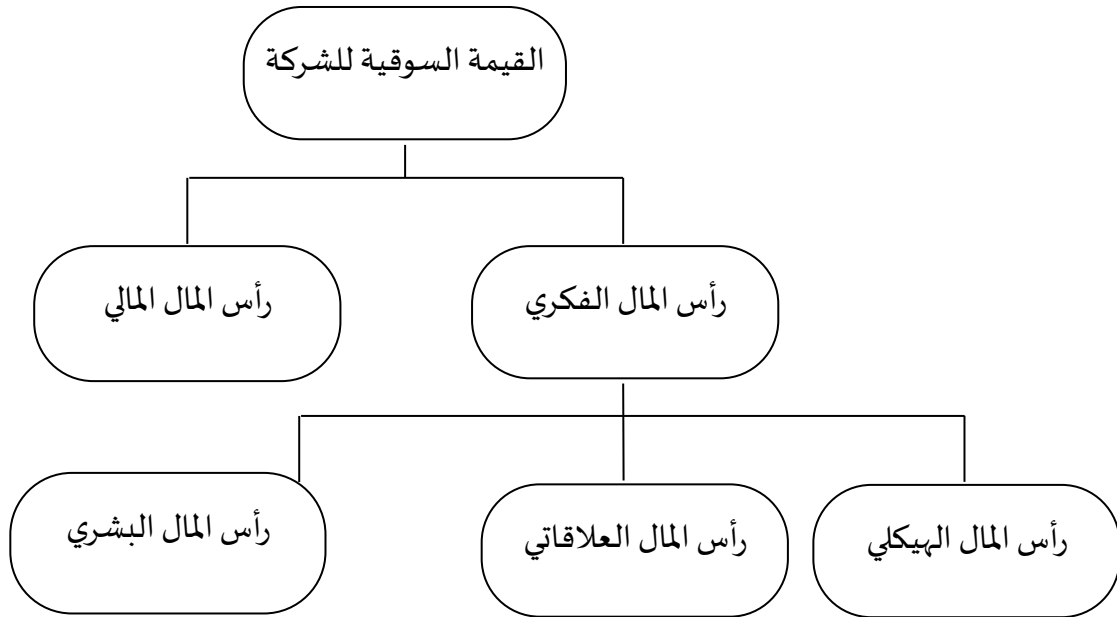
رأس المال الهيكلي (التنظيمي) والذي يشمل مجموعة النظم، الشبكات، السياسات والثقافة وقنوات التوزيع والقدرات التنظيمية التي تم تطويرها لتلبية متطلبات السوق، إضافة إلى الملكية الفردية، رأس مال العملاء (العلاقاتي) ويشتمل على الاتصالات مع الأفراد خارج المنظمة، ولائهم، حصة السوق، والقضايا المماثلة، رأس المال البشري ويمثل مجموع المعارف والخبرات والقدرات والمهارات الأفراد الأعضاء في المنظمة،²ويمكن توضيح هذه المكونات كما يلي:

¹ سعيد علي العززي، أحمد علي صالح: إدارة رأس المال الفكري في منظمة الأعمال، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص191.

²Andren Kok: Intellectual Capital Management as part of knowledge management Initiatives at institutions of higher learning, Electronic Journal of knowledge, Management, South Africa, Volume 5, Issue 2. 2007, pp181- 192.

- رأس المال الهيكلي: يتكون من أنظمة فرعية تشمل ما يلي:
 - براءات الاختراع والابتكار، تأخذ شكل امتياز يحصل عليه الفرد مقابل مبادرته باختراع شيء ما.
 - حقوق النشر والتأليف وهي في شكل امتياز يحصل عليه الفرد من جراء تأليفه ونشره لبحث أو كتاب أو فكرة.
 - العلامة التجارية وهي تمثل شخصية المنظمة وقيمتها وهويتها الموضوعية على منتجاتها أو خدماتها.
 - قاعدة البيانات وأنظمة المعلومات وهي مجموعة مكونات مترابطة (برمجيات، حواسيب، أنظمة، تقنيات) تتفاعل فيما بينها للحصول على مخرجات تخدم صالح المنظمة.
- رأس المال الزبائني (العلاقاتي): وهي الأجزاء التي تتعلق برضا الزبائن من خلال تلبية احتياجاتهم ورغباتهم بغية تمسكهم بالتعامل مع المنظمة، وكذا تمكينهم وإشراكهم في أعمال المنظمة وتبادل المعلومات والأفكار معهم بالاهتمام بأرائهم وأخذها في عين الاعتبار عند التخطيط لمنتجات جديدة.
- رأس المال البشري: هو جميع الموارد البشرية ذات الامكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية والفنية، التي لديها القدرة على الابداع والابتكار، وتشمل معارف العاملين المتطورة وخبراتهم المتراكمة بالتجارب والمهارات التقنية والفنية إضافة إلى رضاهم ومعنوياتهم وتمسكهم كفريق عمل.¹ ويبين الشكل الموالي أهمية رأس المال الفكري في تكوين القيمة السوقية للشركة.

الشكل رقم (1-1): القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال الفكري.



Source: Ljiljana dmitrovic Saponja, Goran Sijan and Suncica militinovic: Intellectual capital: part of modern business enterprise of the future, University of Novi Sad, Serbia and Montenegro

¹ سعيد علي العازي، أحمد علي صالح: مرجع سبق ذكره، ص ص 230-231.

4.2.1. أهمية رأس المال البشري بالنسبة لرؤوس الأموال الأخرى:

- رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي: رأس المال البشري هو المقدرة العقلية والخبرات اللازمة وكذا المهارات القادرة على خلق الإبداع، بينما رأس المال الهيكلي يتمثل في مجموعة قدرات المنظمة التنظيمية الهادفة إلى تلبية متطلبات السوق من خلال تطوير نظم المعلومات الإدارية، وحقوق النشر والتأليف وبراءة الاختراع والعلامة التجارية¹. بصيغة أخرى رأس المال البشري هو المعرفة والمهارات في عقول الأفراد وهذه الأخيرة تتحول إلى رأس مال هيكلي أو تنظيمي إذا تم نقلها وتحويلها وتقييمها في مستندات بالمنظمة. فرأس المال الهيكلي هو المعرفة الباقية في المنظمة بعد ترك أعضائها لها بشكل مؤقت أو دائم².
- رأس المال البشري ورأس المال الفكري (المعرفي): رأس المال البشري جزء مهم من رأس المال المعرفي، بل إن البعض من الاقتصاديين يعتبرون المصطلحين مترادفين، فرأس المال البشري هو مجموعة الأفراد الذين يمتلكون الخبرة والمهارات القادرة على تكوين الثروة للمنظمة، بينما رأس المال الفكري كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1999، بأنه القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة للمنظمة هما رأس المال الهيكلي ورأس المال البشري³.

¹ محمد عزات الحلامة، سامي فياض: رأس المال المعرفي وأثره في أسباب النجاح الاستراتيجي لمنظمات الأعمال: دراسة استكشافية في شركات الاتصال الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 19، 2009، ص 19.

² مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ نفس المرجع، ص 27.

الجدول رقم (1-4): وجهة نظر بعض الاقتصاديين بدور رأس المال البشري في التأثير في باقي رؤوس الأموال.

ت	الكاتب	السنة	وجهة النظر
1	Roos & al	1997	يعد رأس المال البشري روح الشركة.
2	Yakhley & Morling	1999	يشكل رأي المال البشري قيمة كل شيء.
3	العنزي	2001	ونحن ندخل أعتاب القرن الواحد والعشرين، أصبحت القدرة على إدارة الفكر الإنساني وبسرعة مذهلة تنفيذية حاسمة لمنظمات أعمال.
4	Mertins & al	2001	يولد رأس المال البشري القيمة أو الثراء للمنظمة، وبهذه الطريقة ينتج المكون الثاني لرأس المال الفكري ألا وهو الموجودات الفكرية.
5	General Accounting Office GAO	2002	إن المورد البشري هو الموجود الأكثر أهمية في المنظمة كما أنه يحدد طبيعتها ويؤثر في قدرتها على الأداء ويمثل القاعدة المعرفية للمنظمة.
6	Daniels & Norrdhus	2003	إن رأس المال البشري هو المعرفة الضمنية (داخل عقول البشر) ويشمل المهارات، المعرفة والمواقف ووجهات النظر والاتجاهات والخبرات.
7	Wang & Chang	2005	إن رأس المال البشري هو المؤثر الأساس لرأس المال الإبداع، والعمليات والزبائن وهذا التأثير بدوره يخلق تأثيره في الأداء.

المصدر: إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 287.

وعليه فإن رأس مال العقل البشري يمثل المحور التي تتمركز حوله باقي رؤوس الأموال الخاصة بمنظومة رأس المال الفكري وهو العنصر الأساسي في توليدها¹.

2. نشأة رأس المال البشري:

1.2. المورد البشري ورأس البشري:

1.1.2. مفهوم المورد البشري:

تضم الموارد البشرية الطاقات البشرية من قطاع المشتغلين، قطاع المتعطلين، ومن هم خارج هذين القطاعين، بما في ذلك المرأة غير العاملة والمحالون على المعاش والمتقاعدون و ذوو الإعاقة غير القادرين عن العمل، الطلاب المتفرغين للدراسة غير المشتغلين وكذلك الأطفال.

تتمثل الطاقات البشرية في كل من يعيش في حدود الدولة بصفة دائمة أو مؤقتة، ويمكن للدولة استخدامه في مجالات الانتاج والخدمات.

يجدر الإشارة إلى أن الذين هم خارج نطاق اليد العاملة يشاركون كذلك في البناء الاقتصادي والاجتماعي، فالطالب يتم إعداداه للقيام بوظيفة في المستقبل، كما أن المرأة بصفة زوجة لها ثلاث واجبات تتمثل في تربية الأجيال، إدارة شؤون البيت، أداء واجباتها تجاه زوجها ومساندته.

¹ سعيد علي العنزي، أحمد علي صالح: مرجع سبق ذكره، ص 286.

وكون هذه الفئات خارج نطاق القوى العاملة راجع إلى اعتبارات عملية تتمثل في القدرة، الرغبة، الاستعداد وغيابها في الوقت الحاضر (خاصة بالنسبة للطلبة)، كما أن هذا لا يمنع هذه الفئات من البحث عن العمل، مثل قيام الطالب بعمل مؤقت في عطلة الصيف أو بحث الزوجة عمل لمشاركة زوجها أعباء البيت.¹

2.1.2. الانتقال من مفهوم المورد البشري الى رأس المال البشري:

عند فحص العلاقة بين الناتج القومي و الموارد البشرية، أخذ الاهتمام يتجه تدريجياً من رأس المال المادي إلى العنصر البشري و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، وجاءت هذه البحوث في اتجاهين مختلفين، الاتجاه الأول جاءت بحوثه ضمن اطار نظرية تحليل العامل الباقي أو "العنصر المتبقي" بينما الاتجاه الثاني فجاءت في اطار ما يسمى "نظرية رأس المال البشري"، فبسبب فشل رأس المال المادي في تحقيق النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة الدخل القومي، اتجه الباحثون إلى تغيير هذه الزيادة بعنصر العمل المتعلم، و أصبح التعليم يعتبر شكلاً من أشكال رأس المال ينتج سلع و خدمات ، و أصبح العنصر البشري يعتبر العنصر الأساسي في عملية النمو الاقتصادي و مصدراً للثروة و زيادة الدخل ، ورأس المال المادي ما هو إلا أداة تشغيل، مفتاحها اليد العاملة التي تتمتع بالكفاءة و المهارة المكتسبة بالتعليم.²

3.1.2. الاختلاف بين المورد البشري ورأس المال البشري:

لقد مرت وظيفة إدارة الأفراد في تطورها بعدة مراحل، مترابطة، بدأً بحفظ السجلات والملفات المتعلقة بجوانب العمل مثل الإجازات، ساعات العمل والإنتاج. أعقبها مرحلة امتثال، حيث كان على الشركات الامتثال للتشريعات المهمة مثل شروط التوظيف الأساسية، أما في المرحلة الثالثة، فكان التركيز على تقديم الخدمات وأصبحت وظيفة إدارة الأفراد منفصلة عن الإدارة التنفيذية. وخلال المرحلة الرابعة انتقل التركيز إلى دور الشريك التجاري الاستراتيجي. في المرحلة التالية التي بدأت الشركات الدخول إليها الآن، تحاول التركيز على قياس التأثير الاستراتيجي للموارد البشرية.

عبر هذه المراحل المختلفة من التطور، تم استخدام تسميات مختلفة لوصف وظيفة إدارة الأفراد. حيث شهدت أوائل التسعينيات نهاية مصطلح "إدارة شؤون الموظفين"، ليحل محلها مفهوم "الموارد البشرية" أو "إدارة الموارد البشرية" التي استمرت لمدة عشرين عامًا، وبينما لا تزال تسمية الموارد البشرية مستخدمة من قبل غالبية الشركات في الدول النامية، بدأ تنامي استعمال مصطلح "رأس المال البشري" كبديل للمورد البشري في الدول المتقدمة. من هنا تتبادر الى أذهاننا الأسئلة التالية:

هل نحن ببساطة أمام تغيير اسم الوظيفة من موارد بشرية الى رأس المال البشري بينما يبقى الباقي كما هو؟ أو هل هناك نقلة نوعية في ملف الموارد البشرية نحو رأس المال البشري؟
أو بمعنى آخر هل مصطلح رأس المال البشري هو حقًا مفهوم جديد؟ وفيما يختلف عن المورد البشري.³

¹ نواف العدواني: اقتصاديات التعليم، مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص ص 59.60.

² أحمد علي الحاج محمد: أصول التربية، الأصول المجتمعية والخاصة للتربية، المنهل، 2013، ص 260.

³ Marius Meyer, Pharny Chrysler-Fox and Gert Roodt: Human Resources Vs Human Capital : What Is In A Name ? Human Capital Review, Vol 2 No 5, 25 July 2009, p1.

على الرغم من أن كل من إدارة الموارد البشرية وإدارة رأس المال البشري يتعاملان مع الأفراد داخل المنظمات، غير أنه هناك اختلافات بينهما من حيث منظور التطور التاريخي، ومن أجل تحديد هذا الاختلاف يجب أولاً التفريق بين المورد ورأس المال: حسب قاموس جوجل، المورد هو عبارة عن مخزون من المال والمواد والموظفين وغير ذلك من الأصول التي يمكن الاستعانة بها من قبل شخص أو منظمة من أجل العمل بفعالية. وهكذا، يمكنك أن تستنتج أن الموارد البشرية تشير إلى أفراد في المؤسسة يديرون موارد الشركة مثل الموظفين.، تتناول إدارة الموارد البشرية تحسين الرواتب والأجور والضرائب، وأنظمة ساعات العمل، والتعويضات، وعقود التوظيف، والإشراف على كشف حضور التدريب، وقوانين التوظيف. أما رأس المال فيعرفه قاموس جوجل بأنه ثروة في هيئة أموال أو أصول أخرى يمتلكها شخص أو منظمة تساهم لغرض معين مثل إنشاء شركة أو استثمار. يشير دليل دراسة الإدارة (MSG) إلى رأس المال باعتباره سلعة أو خدمة يتم إنتاجها والتي تمكن الفرد أو المؤسسة من تقديم مخرجات عالية الجودة. وحسب دليل الدراسات الإدارية، يعتبر رأس المال عامل محفز لزيادة الإنتاجية في المؤسسات. وعلى هذا فلا بد من تنميته، وعليه لا يمكن للشركات أن تعمل بشكل جيد ما لم تولي اهتماماً كبيراً لموظفيها. والهدف من إدارة رأس المال البشري هو مواءمة الأفراد مع أهداف الشركات واحتياجاتهم لتحقيق أداء متفوق والوصول بهم إلى الحد الأمثل. وبالتالي، يمكنك أن تستنتج أن إدارة رأس المال البشري تشير إلى إدارة الموظفين لتحسين نوعية الحياة داخل المؤسسة وخارجها.¹

فعند التطرق إلى رأس المال البشري لا نقصد به سنوات الخدمة التي تحتسبها إدارة الموارد البشرية عند تقييم المورد البشري لغرض الاستقطاب أو الترقية، بل نقصد المعرفة التي تراكمت لدى الفرد (باعتباره أصلاً معرفياً) من خلال تعلمه ومدى مقدرته على مواجهة مشكلات العمل، والكفايات التي يتمتع بها بناءً على ذلك والمعرفة التي ساهم في نقلها إلى غيره بحيث طور قدرات أو إمكانيات المؤسسة، ويعتبر في هذه الحالة هذا الأصل المعرفي خبيراً وليس مجرد موظف يملك سنوات من الخدمة.²

وعليه يمكن التفريق بين المورد البشري ورأس المال البشري في العناصر المتضمنة في الجدول التالي:

¹ المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية: فبراير 2018، زيارة الموقع التالي يوم 2019/11/09 على الساعة 20:50:

<https://hrdiscussion.com/hr134043.html#post293255>

² خطاب سلمان: ما الفرق بين رأس المال البشري والموارد البشرية Human Capital vs. Human Resource، مقال منشور بتاريخ

2020/02/20، زيارة الموقع التالي يوم 2021/11/09 بتوقيت: 22:20

<https://www.linkedin.com/pulse/human-capital-salman-ما-الفرق-بين-رأس-المال-البشري-والموارد-البشرية/>

الجدول رقم (1-5): الاختلاف بين الموارد البشرية ورأس المال البشري

رأس المال البشري	الموارد البشرية	
رأس المال يحتسب في تقييم المؤسسات لأنه جزء من الأصول.	مورد لا يحتسب في رأس مال المؤسسة بل عامل تمكين.	تصنيفها
غير محدودة لأن محدودية كل موظف مختلفة.	محدودة لأنها ترتبط بعدد الموظفين.	محدوديتها
غير محسوبة في معظم المنظمات التقليدية.	محسوبة في جميع المنظمات التقليدية والغير تقليدية.	تقديرها
المورد الأهم في اقتصاد المعرفة.	واحد من ثلاث موارد للاقتصاد التقليدي (العمالة، رأس المال والأرض).	أهميتها كمورد
تزداد القيمة للمؤسسة طرديا لأن قيمة المؤسسة تزداد بمعرفة رأس المال البشري الذي يمكن أن يصبح قيما بسبب اسهاماته في المؤسسة.	لا تزيد القيمة طرديا بل يمكن أن تكلف أكثر بسبب الزيادات السنوية أو المكافآت الا أن هذا لا يزيد من قيمة المؤسسة بل الى العكس.	تزايد قيمتها
التكلفة هنا معكوسة اذ أن عدم استغلالها سيكون مكلفا للغاية.	تكلفة أكثر للتطوير لأن هناك تكلفة متزايدة لتطوير وتدريب الموارد البشرية والتي يمكن أن تغادر المؤسسة يوما ما	المخاطرة
الاستثمار فيها يظهر في قدرات أفضل للمؤسسة.	الاستثمار فيها يظهر من خلال كفايات أفضل.	العائد على الاستثمار
قد تبدو سهلة لكنها صعبة للغاية لأن الأصل المعرفي تم تطويره داخل المؤسسة، قد تخفف خطط نقل المعرفة من وطأة الاستبدال.	عادة ما يكون سهلا، فسوق العمل فائض كما أن خطط الاحلال تكون معدة في حالات التقاعد.	الاستبدال
منحنى التعلم دائما أكثر قيمة إذا تم التعرف على الاحتياجات بشكل دقيق.	منحنى التعلم قصير ومباشر في معظم الحالات.	منحنى التعلم
تتعلق أكثر بمهارات التحليل وحل المشكلات والقيادة.	مهارات متعلقة بالوظيفة التي تعتمد بشكل كبير على الشهادات.	الصفات والقدرات والمهارات
الوحدة التنظيمية المسؤولة عن إدارة المعرفة.	الوحدة التنظيمية المسؤولة عن الموارد البشرية.	إدارتها
كافة الوحدات وموظفي المؤسسة.	الموارد البشرية حصريا.	مالكها
الأفكار والابتكار والتميز.	المهام المفروض إنجازها.	مخرجاتها
تحسب بقيمة المعرفة التي يجب ويمكن قياسها	تحسب بالأرقام.	كيف يمكن احتسابها
لا يقدر بثمن عندما يقدم الحلول الابداعية والأفكار الخلاقة.	كبير وقيم ان تم استقطاب المورد الصحيح لأداء المطلوب.	أثرها
عن طريق التدريب والتعلم والخبرة.	عن طريق التوظيف.	وسيلة زيادتها
تحتسب من خلال وسائل غير تقليدية.	تحتسب وفق موازنة وميزانية.	احتسابها
في الأغلب تطور في المؤسسة نفسها.	سوق العمل.	مصدرها
تكاليف أقل للمحافظة عليها.	تكاليف أكثر للمحافظة عليها.	كلفتها
الحكومة أفضية ورأسية وفي كل اتجاه.	الحكومة الهرمية.	حوكمتها
الجميع متساوون في الفرص.	لا يتساوى الجميع في نفس الفرص والتطور.	عدالتها
سقف النمو هو مدى استعدادك للنمو.	عادة يكون مسار النمو مخطط.	نموها

Source : Khattab Salman

<https://www.linkedin.com/pulse/human-capital-salman-ما-الفرق-بين-رأس-المال-البشري-والموارد-البشرية/>

وخلاصة القول أن مصطلح إدارة شؤون الموظفين، الذي كان اهتمامه منصبا على تطبيقات أساسية مثل الرواتب، الاجازات والعلاوات. ثم استبداله بمصطلح الموارد البشرية الذي يعتبر أكثر احترافا حيث اهتم بالبشر من الناحية الإنسانية، الاجتماعية والنفسية، أما اليوم فقد تم تجاوز هذه المفاهيم بتبني مصطلح جديد وهو رأس المال البشري، فلم تعد التنمية تعتمد على البشر كمورد، بل رأسا معتبرا للمال، فبناء الانسان هو أحد أسس التنمية¹.

فالموارد باعتبارها جميع الوسائل المتاحة للتطور الاقتصادي والسياسي مثل الموارد الطبيعية والأيدي العاملة والقدرات التنظيمية وكل مورد متاح للتوظيف عندما نحتاج إليه، تتصف بالمحدودية. بينما رأس المال هو أي شكل من أشكال الثروة ممكن أن يوظف لإنتاج ثروة أكثر، وبذلك يعتبر رأس المال غير محدود، حيث يمكن أن ينتج رأسمال إضافي. فرأس المال البشري يتكون بالتعليم والتدريب والتعلم أثناء العمل والاستثمار في الصحة².

إن الاهتمامات المتعلقة برفاهية الموظفين، والمسار الوظيفي، وتقييم الأداء، والمكافآت، والترقية، وتقديم التدريب، والتناوب الوظيفي، والأهم من ذلك كله، الاعتراف هو أهم الأنشطة الأساسية للعمال فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية. وبالتالي، تم توسيع وظائف قسم الموارد البشرية في معظم المنظمات لتشمل الأهداف الإستراتيجية للمنظمة. لذلك، يجب تطوير تخطيط الموارد البشرية وفقاً للمنظورات الاستراتيجية التي تلتقط السياق الأوسع لتنمية الموارد البشرية التي يمثلها رأس المال البشري³.

2.2. ماهية رأس المال البشري:

يعد رأس المال البشري أحد المصادر الرئيسية المحددة للنمو في الأدبيات الاقتصادية، ويُفهم على أنه سمة من سمات العوامل الاقتصادية التي تساهم في تحسين الإنتاجية في العمل والقدرة على الابتكار وتحسين تقنيات الإنتاج. ورأس المال البشري هو مخزون يزداد من خلال عدة عوامل، أهمها التعليم، الذي يسمح باكتساب معرفة جديدة. بالنسبة لبيكر (1974)، يمكن النظر إلى رأس المال البشري على أنه مجموعة من المواهب والمهارات الإنتاجية للعامل، سواء تم اكتسابها بشكل غير رسمي (من خلال الخبرة) أو رسمياً (من خلال التعليم أو التدريب). يمكن تعريفها أيضاً على أنها مجموعة من الاستثمارات مثل التعليم والصحة والتعلم أثناء العمل، والتي تعمل على تحسين إنتاجية الشخص في سوق العمل وفي مجالات أخرى من الحياة.

يعد اكتساب المعرفة والمهارات استثماراً بمعنى أن الفرد يتخلى عن الاستهلاك الحالي لزيادة دخله المستقبلي. يمكن أن تؤثر عوامل أخرى، مثل الحالة الصحية والتغذية، على مخزون رأس المال البشري.

¹ علي عبد الله المطبونة، قيادة رأس المال البشري بابتكار: زيارة الموقع التالي يوم 2019/11/09 بتوقيت 15:34

<https://www.matboona.com/ar/المال-البشري/>

² فواز بن حمد الفواز: البشر.. رأسمال أم موارد؟، الاقتصادية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 12 فبراير 2019، زيارة الموقع التالي يوم

https://www.aleqt.com/2019/02/12/article_1540726.html

20:40 على الساعة:2019/11/09

³Sabarudin Zakaria, Wan Fadzilah Wan Yusoff : **Transforming Human Resources Into Human Capital**, Information

Management And Business Review, Vol. 2, No. 2, Feb 2011, P53.

حسب لاروش وآخرون (Laroche et al 1999) رأس المال البشري له جانب نوعي وكمي، مما يعكس جودة مدخلات التعليم¹.

1.2.2. نشأة رأس المال البشري:

يمكن إرجاع مفهوم رأس المال البشري إلى آدم سميث حين اعتبر في كتابه ثروة الأمم (The Wealth of Nations) (1776) مواهب الشخص على أنها رأس مال ثابت. ليؤكد فيما بعد الاقتصاديين في مدرسة شيكاغو، فريدمان، شولتز، بيكر، وهيكلمان، على اعتبار التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري. ويشير تعريف رأس المال البشري الوارد في دليل أكسفورد لرأس المال البشري: "مخزون المعرفة والمهارات التي تمكن الناس من أداء العمل الذي يخلق قيمة اقتصادية."

بعد الحرب العالمية الثانية، دفعت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بمفهوم رأس المال البشري إلى الأمام. مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ صانعو السياسة في الولايات المتحدة يبدون قلقهم بشأن امتلاك موارد المعرفة للفوز بسباق التكنولوجيا العسكرية مع الاتحاد السوفياتي. نتيجة لذلك، تم إنشاء مؤسسة العلوم الوطنية في عام 1950 لضمان توفير العلماء والمهندسين وعلماء الرياضيات ورعاية البحث. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع تخطيط القوى العاملة الوطنية رسمياً، مع مرور عام 1951 قانون التدريب العسكري الشامل الذي يطالب بالخدمة العسكرية لجميع الرجال، مع تأجيل الذين التحقوا بالكليات ولأولئك الذين يشغلون وظائف تعتبر مهمة في الدفاع عن المواطنين. أوضحت أنا روزنبرغ (Anna Rosenberg)، مساعدة سكرتير وزارة الدفاع، الغرض من تأجيل الكلية والوظيفة من الخدمة العسكرية، الذي أوكل إلى لجنة مجلس الشيوخ لتنظر في التشريع: "لدينا شعور... أنه مع نقصنا في القوى العاملة من الضروري أن نصلحها في المهارات أي الأيدي العاملة الماهرة، والقوى العاملة العلمية، المدربة تدريباً عالياً فالقوى البشرية ضرورية من أجل المصلحة الوطنية". حيث قام أعضاء في مدرسة شيكاغو بالبحث في تأثير رأس المال البشري على الاقتصاد، كما أدى إطلاق الاتحاد السوفياتي لسبوتنيك الأول عام 1957 إلى طلب العديد من السياسيين لمزيد من العلماء والمهندسين لمواكبة التقدم التكنولوجي السوفياتي. رداً على الإنجازات السوفياتية في الفضاء، قال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دوايت أيزنهاور في عام 1957 "إن المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة هي تخريج المزيد من العلماء والمهندسين لتناسب مع الأعداد التي تخرجت من المدارس السوفياتية." كما أكد أيزنهاور أن "مستشاري العلميين يضعون هذا مشكلة فوق كل المهام الأخرى، فلإنتاج الصواريخ نحن بحاجة إلى تحفيز التدريس الجيد للرياضيات والعلوم". وكانت النتيجة أن أقر الكونغرس قانون تعليم الدفاع الوطني لعام 1958 الذي خصص أموالاً لجذب الطلاب إلى مجالات العلوم والهندسة.

¹Bernice Elvire Vanessa SAVY, *Capital Humain Et Croissance : Evidences Sur Donnees De Pays Africains*, Mémoire présenté au programme de Maîtrise en économique En vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences, Faculte d'administration universite de Sherbrooke, Juin 2009, p15

كما أرست الحرب الباردة موجة من مناهضة الشيوعية عبر المدارس العامة والجامعات، حيث فضلت الحركة المناهضة للشيوعية في الجامعات، الاقتصاديين الذين يدافعون عن الأسواق الحرة والذين اعتمدوا على الأساليب الرياضية. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاديون الأمريكيون يميلون إلى العمل ضمن مجموعة متنوعة من المواقف الأيديولوجية، لكن عقب الحرب العالمية الثانية، أصبح قادة الجامعات يخشون تعيين أساتذة محسوبين على اليسار السياسي، أو حتى المثقفين الليبراليين، الذين قد يهتمون بأنهم متعاطفون مع الشيوعيين. وبالتالي، فضلت الجامعات الاقتصاديين الذين تبنا مبادئ السوق الحرة مثل تلك التي دعت إليها مدرسة شيكاغو. بالإضافة إلى ذلك، سعى الاقتصاديون إلى أن يكونوا "علميين" حتى يتمكنوا من ذلك ولا يتم اتهامهم بالتفسيرات الأيديولوجية لعمل الاقتصاد. فأصبح استخدام الرياضيات مركزاً للبحث الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لأنها بدت محايدة أيديولوجياً. على سبيل المثال، يتخلل بحث غري بيكر Gary Becker في رأس المال البشري معادلات رياضية متقنة. ومع ذلك لم ينتج عن هذا استنتاجات موضوعية تماماً بقلم ميلتون فريدمان أو جاري بيكر أو اقتصاديين آخرين في تلك الفترة. ويؤكد المؤرخون الاقتصاديون أن "أسلوب مجموعة الأدوات التحليلية لاقتصاديات ما بعد الحرب... ممكن أن يكون استخدامها لإخفاء المحتوى النظري والأيديولوجية للعالم الخارجي".

في المدارس العامة كان التعليم التقدمي يسمى "شيوعي" وهناك كانت دعوات للعودة إلى "الأساسيات". جنباً إلى جنب مع معاداة الشيوعية والرغبة في تخريج المزيد من العلماء والمهندسين، كافحت حركة الحقوق المدنية بعد الحرب العالمية الثانية ضد قوانين الفصل في المدارس. وبحلول الستينيات، ركزت الحركة الحقوقية بشكل متزايد على قضية الفقر إلى جانب العرق والمساواة. وكانت النتيجة هي برنامج الحرب على الفقر بإدارة الرئيس ليندون جونسون التي شددت على زيادة الفرص التعليمية كحل للفقر. احتوت الحرب على الفقر على حجج حول رأس المال البشري أن الاستثمار في التعليم من شأنه أن ينمي الاقتصاد، ويقضي على الفقر، وتقليل عدم المساواة في الدخل. التقرير السنوي لعام 1964 لمجلس المستشارين الاقتصاديين، "مشكلة الفقر في أمريكا"، ادعى، "المساواة في الفرص هي الحلم الأمريكي، والتعليم العالمي أنبل تعهدنا لتحقيق ذلك. ولكن بالنسبة لأبناء الفقراء، فإن التعليم هو سباق معوقات. كثير منهم لديهم دوافع سيئة للغاية في المنزل نحو الذهاب للتعليم في المدرسة". هذا تنبأ ببيان المخاوف المتزايدة من قبل الاقتصاديين مع تغيير الحياة الأسرية لإعداد الأطفال للمدرسة حتى ينمو الاقتصاد وسيختفي الفقر. معاداة الشيوعية، المخاوف الناتجة عن السباق التكنولوجي العسكري مع الاتحاد السوفياتي، والمخاوف بشأن الفقر ساهمت في الدور المهيمن في تعليم أفكار مدرسة شيكاغو حول الأسواق الحرة ورأس المال البشري.

في عام 1961، أشار تيودور شولتز إلى أهمية رأس المال البشري: "لقد عرفنا كإقتصاديين منذ زمن طويل أن الناس جزء مهم من ثروة الأمم". جادل شولتز بأن الناس استثمروا في أنفسهم من خلال التعليم لتحسين فرص عملهم. أكد جاري بيكر في كتابه لعام 1964 عن رأس المال البشري أن النمو الاقتصادي

يعتمد الآن على المعرفة والمعلومات والأفكار، المهارات وصحة القوى العاملة. وجادل بأن الاستثمار في التعليم يمكن أن يحدث تحسين في رأس المال البشري مما يساهم في النمو الاقتصادي¹. ظهر مصطلح رأس المال البشري في التداول منذ أوائل الستينيات في كتابات تيودور شولتز Theodor William Schultz، سنة 1961. حيث أكد الاقتصادي الأمريكي شولتز على أهمية اكتساب الأفراد للمعارف والمهارات، وفي عام 1965 قدم غاري بيكر شرحاً مفصلاً لمفهوم رأس المال البشري وأخرجه للتداول مما جعله يحصل عام 1992 على جائزة نوبل للاقتصاد لقاء تطويره نظرية رأس المال البشري، يبين فيها أن رأس المال البشري كرأس المال المادي (الألات، المصانع...) يمكن الاستثمار فيه من خلال تعليم الفرد وتدريبه وتقديم الرعاية الصحية له².

ما يلاحظ خلال الفترة الممتدة من القرن السابع عشر إلى نهاية سبعينيات القرن العشرين أن مختلف الدراسات ركزت على القابليات البشرية بشكل عام (فكرياً، جسدياً وأدائياً)، والتي نتعامل معها مجتمعة في شخص واحد والغرض من ذلك هو تصنيف فئات الأفراد إلى ماهر، شبه ماهر، غير ماهر... إلخ. ومن ثم تحديد مستوى الأجر الذي يستحقه في ظل هذا التصنيف، بشكل عام أهم ما يميز هذه الفترة أن الاهتمام كان موجه إلى أهمية المورد البشري وأهمية دراسته باعتباره عاملاً مكملًا لرأس المال المادي³.

2.2.2. مفهوم رأس المال البشري:

ترجع الجذور النظرية لمفهوم رأس المال البشري إلى الاقتصادي Gary. S. Beker صاحب جائزة نوبل للاقتصاد في كتابه رأس المال البشري عام 1964، حيث ركز بيكر على الاستثمار في رأس المال البشري، وفيما يلي نظرة مجموعة من الاقتصاديين لرأس المال البشري:

- يعرف بيكر رأس المال البشري بأنه مجموع القدرات الخالقة، القدرات الانتاجية للعاملين، القدرات بالمعنى الواسع التي تتضمن الدراية التقنية، الخبرة، المعارف العامة... إلخ. لذلك يعتبر رأس المال البشري المخزون الذي نسعى لإنشائه، توسيعه، استخدامه وجعله مثمراً، فهذه إحدى الخصوصيات التي يختلف فيها عن رأس المال الطبيعي، حيث يكون خاص بالفرد ولا يمكن بيعه كمخزونات.

وفي مجال تكوين رأس المال البشري ميز بيكر بين العديد من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري خاصة التعليم والتعلم أثناء العمل، وعليه صنف رأس المال البشري إلى ثلاث فئات:

- الكفاءات (المواهب، المعرفة، القدرات).
- المواقف (الدوافع، المهارات، الجودة الإدارية للموجهين).

¹Joel Spring, *Economization Of Education Human Capital, Global Corporations, Skills-Based Schooling*, Routledge 711 Third Avenue, New York, NY 10017, 2015, pp3-5

²مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: مرجع سبق ذكره، ص 26.

³سعید علي العنزي، أحمد علي صالح: مرجع سبق ذكره، ص 159.

■ الخفة الفكرية (القدرة على الابتكار، المبادرة، المشاركة).¹

- يعرف إدفنسون Edvinson رأس المال البشري على أنه مزيج من المعارف، المواهب، روح الابتكار والقدرات الخاصة بالفرد. وبالتالي يمثل رأس المال البشري مجموع الموارد الغير ملموسة التي بحوزة المشاركين في المؤسسة، من منظور إدفنسون، يعتبر الرأس المال البشري لدى العاملين مورد غير ملموس تحوزه المؤسسة، وهنا يمكن قياسه، إدارته، تطويره. ويشير إدفنسون إلى أن هذا الرأسمال البشري يغادر المؤسسة بمجرد مغادرة الفرد الحامل له، بعكس رأس المال الهيكلي الذي يبقى قائما.
- يقترح بونفور Bounfour تعريفا لرأس المال البشري على أنه المكون الأكبر لرأس المال غير الملموس ونتائج عن التصنيفات المستعملة من طرف المؤسسات: فرأس المال البشري الذي يمكن حصره إلى مجموع المعارف الضمنية والروتينية التي تحملها أدمغة الأفراد على مستوى المنظمة. هناك مجموعة من الأسئلة المتكاملة يمكن طرحها: المعارف (معرفة لماذا، معرفة كيف، معرفة من ومعرفة ماذا)، جودة الفرق، القدرات الجماعية، الكفاءات الماهرة والثقافة الداخلية.
- اعتبر بونفور أن رأس المال البشري مكون أساسي للمنظمة، لأنه يمكن أن يوجد ويتطور من طرف الأفراد ثم المؤسسات. وفي تحليله لرأس المال غير المادي، ركز بونفور على النظرة الديناميكية التي تجعل من المنظمة مزيج ديناميكي من القدرات الخاصة بالمنظمة، تتعارض مع النظرة الثابتة للمنظمة على أنها مخزون من الموارد يمكن الجمع بينها.
- أما مقارنة إيلريش Ulrich الذي اقترح مفهوم بسيط وواضح لرأس المال البشري، فرغم أن أبحاثه كانت حول رأس المال الفكري، غير أنه قدم مفهوم أقرب لرأس المال البشري، إيلريش يقترح تعريف رأس المال الفكري بطريقة بسيطة، ممكنة القياس ومفيدة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{رأس المال الفكري} = \text{الكفاءات} \times \text{الالتزام}$$
من الجوانب المهمة لهذه المقاربة ارتكازها على انشاء منتج بين الكفاءة والالتزام لتحديد رأس المال الفكري، حيث يؤكد إيلريش أن رأس المال الفكري يستند على كل من الكفاءة والتزام الموظفين، ففي حالة انخفاض كبير في واحد من هذين المتغيرين سوف يؤثر بشكل كبير في تخفيض معتبر لقيمة رأس المال الفكري ككل. وخلص إيلريش إلى أن رأس المال الفكري الذي يمثل اليوم تحديا كبيرا بالنسبة للمؤسسات يتجسد في الطريقة التي يفكر بها كل موظف وينجز عمله بها، وكذلك الطريقة التي تصنع بها المؤسسة سياستها وأنظمتها حتى تنجز هذا العمل. وعموما اتفق معظم الاقتصاديين على أن مخزون رأس المال المرتفع، سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو المؤسسة، يعتبر مصدر للابتكار والتنافسية على المدى الطويل.²

¹Kwon, Bae-Bong: **Human Capital and Its Measurement**. The 3rd OECD Word Forum on "statistics, knowledge and policy" charting progress, building visions, Improving life Busan, Korea 23-30 oct. 2009, pp3-4.

²Abdallah Belounas, Douar Brahim: « **Le management des connaissances: un outil de développement du capital humain au sein de l'organisation** », pp3-5.

ملتقى دولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011 .

وهناك تعريفات أخرى قدمت لرأس المال البشري بالاستناد إلى عناصر محددة نذكر منها مايلي:

- عرّف شولتز (1961) رأس المال البشري بأنه شيء أقرب إلى الملكية، مناقض لمفهوم القوة العاملة في المنظور الكلاسيكي، وبذلك فإن وجهة نظره تركز على الجوانب الفردية لرأس المال البشري،
- أما وجهة نظر كل من La Fuente et Cicone تربط رأس المال البشري بعملية التراكم، ويتمحور هذا المفهوم حول المعرفة والمهارات المكتسبة ككل والتي تتمثل في الأنشطة التعليمية مثل التعليم الإلزامي، ما بعد الثانوي والتعليم المهني.
- المفهوم الثالث يرتبط بعملية الانتاج لرأس المال البشري حيث أن فرانك وبمانك Frank & Bemanke يعرفان رأس المال البشري بأنه مزيج من العوامل مثل التعليم، الخبرة، التدريب، الذكاء، الطاقة، عادات العمل، المبادرة التي تؤثر في مجموعها على قيمة الانتاج الحدي للعامل. أي مخزون المهارات والمعارف المجسدة في القدرة على أداء العمل من أجل انتاج قيمة اقتصادية، وبالتالي فإن رأس المال البشري مرادف للمعرفة.
- يعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، أن رأس المال البشري هو مجموع المعارف والقدرات والمهارات التي يكتسبها الأفراد في المجتمع من خلال التعليم والخبرة العملية كما أنه عبارة عن النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي.¹
- يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري أنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة.
- يعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة رأس المال البشري بأنه: "عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري الذين يساهمون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما، أو يمكنهم أن يساهموا فيها". وحدد المجلس ثلاث مظاهر أساسية لتنمية الجانب الانتاجي للموارد البشرية وهي:
 - الاستخدام الأمثل لليد العاملة من خلال إيجاد فرص التشغيل الملائمة.
 - تحسين إنتاجية العمال من خلال توفير التعليم والتدريب المهني.
 - ضمان مساهمة كل الفئات الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية.²
- تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أنه مجموعة المعارف والمهارات والكفاءات والخصائص الفردية التي تسهل الرفاهية، خلق الرفاه الشخصي، الاجتماعي والاقتصادي.

¹ منى جاسم الزايد: الاستثمار في رأس المال البشري نموذج مقترح، ورقة مقدمة ضمن المحور الرابع-رأس المال البشري وتطوير القطاع الحكومي-المؤتمر الثاني لمعاهدة الإدارة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص 927.

http://www.un.org/arabic/esa/rhas/ahdr2003/complete/part_2_2.pdf

² أحمد إبراهيم عبد العال حسن: تعزيز طاقات الانسان العربي لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، 2019، ص 4-5.

• يقدم المجلس الدولي للإبلاغ المتكامل (IIRC)، ضمن إطاره الجديد، الذي يؤكد على استخدامه لإنتاج ونشر ما يسمى بالتقارير المتكاملة، والتي من المفترض أن تشرح طريقة التشغيل الشاملة لنموذج عمل الشركة، والأداء المحقق، وعوامل تطورها (المخاطر والفرص)، تعريفاً لرأس المال البشري: "مهارات وقدرات وخبرات الموظفين بالإضافة إلى دوافعهم للابتكار، وكذا مواءمتهم والتزامهم بقواعد الحوكمة وأساليب إدارة المخاطر والقيم الأخلاقية للمنظمة، قدرتهم على فهم وتطوير وتنفيذ استراتيجية المنظمة، ولاءهم وتحفيزهم لتحسين العمليات والمنتجات والخدمات، فضلاً عن قدرتهم على القيادة والإدارة والتعاون." (الإطار المرجعي الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، IIRC، 2013، ص 14).¹

3.2.2. مكونات رأس المال البشري:

رأس المال البشري مفهوم واسع له عدة أوجه ويغطي أنواع متعددة من الاستثمار في الموارد البشرية، الصحة، التغذية التي تشكل جزء مهم من هذا الاستثمار، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالنقص في المجالات التي تحدد بشكل كبير قدرة المجتمع على الالتزام (الانخراط) في الأنشطة الانتاجية، وعليه يمكن اعتبار رأس المال البشري هو مجموع المعرفة والمهارات التي يمتلكها الأفراد وتراكت خلال التعليم والتدريب والخبرات التي تعتبر مفيدة لإنتاج السلع والخدمات والمعارف الجديدة، ولتوضيح هذا المفهوم بشكل موسع يمكن تقسيم رأس المال البشري إلى ثلاث مكونات أساسية:

• الكفاءة العامة General Skills :

ترتبط بالقراءة Literacy والمفاهيم الأساسية للحساب وأكثر توسعا بالقدرة على معالجة المعلومة واستعمالها في حل المشاكل والتعلم، القراءة الأساسية تعرف بأنها القدرة على استخراج المعلومة من نص مكتوب وركائز أخرى وترميز المعلومة على ركيزة مماثلة بطريقة واضحة ومنظمة. أما مفاهيم الحساب الأساسية تغطي التحكم في أساسيات الرياضيات والمهارات اللازمة لصياغة المشاكل بطريقة يمكن حلها بتطبيق التقنيات.

هذه المهارة يمكن اعتبارها جوانب جزئية للقدرة العامة على معالجة المعلومات والتفكير المجرد القائم على القدرة على استخراج المعلومة من مصادر مختلفة وجمعها من معارف مناسبة للوصول إلى نتائج ذات الصلة وخلق فرضيات مفيدة وتعميمها وتكون قابلة لإظهار حل للمشاكل العملية

• الكفاءات الخاصة Specific Skills :

وهي تلك المرتبطة بالسر التكنولوجي أو عملية إنتاج خاصة (معينة) ومن أمثلة ذلك القدرة على العمل بمساعدة برامج الإعلام الآلي بمختلف درجات تعقيدها، وكذلك تشغيل، الحفاظ على وإصلاح جزء معين من آلة، وغيرها.

• المعارف التقنية والعلمية Technical and Scientific Knowledge :

¹Stéphane Trébuq, La Mesure Du Capital Humain : Nouvelles Perspectives Ouvertes Par La Chaire « Capital Humain» DE L'UNIVERSITÉ DE BORDEAUX, Vie & sciences de l'entreprise N° 200,2015, p29.

التحكم في كتلة منظمة من المعارف والتقنيات التحليلية الخاصة المهمة للإنتاج أو التقدم التقني مثل: الفيزياء، الهندسة المعمارية أو المبادئ أو التصميم المنطقي للدورات.¹ والجدول أدناه يوضح مفهوم ومكونات رأس المال البشري عند بعض الاقتصاديين:

الجدول رقم (1-6): مفهوم ومكونات رأس المال البشري عند بعض الاقتصاديين.

المؤلفين	التعريفات
Johann Heinrich von Thünen 1850 يوهان هاينريش فون ثونين	المهارات الفكرية واليدوية للفرد التي تعتبر من ثروة الأمم.
Theodore William Schultz 1961 تيودوز شولتز	خصائص العامل التي تحدد مستوى إنتاجيته: الصحة، التعليم، التكوين المتواصل للكبار، الهجرة والتدريب أثناء العمل (أو كذلك المهارات الحركية، أساليب العمل، المعارف الفكرية).
Gary becker 1962 غاربي بيكر	مخزون المعرفة، المهارات وعوامل أخرى تحدد القدرة على الإنتاج للفرد، الاستثمار في رأس المال البشري يتحقق من خلال التعليم والتدريب في مكان العمل.
OCDE 1998	جميع المعارف والمؤهلات والمهارات والصفات الأخرى التي يمتلكها الفرد والمهمة للنشاط الاقتصادي.
Rodriguez, P. J., Loomis, R. S. 2007. رودريغز ولوميس	المعارف، المهارات والكفاءات والصفات التي تسهل خلق الرفاهية الشخصية الاقتصادية والاجتماعية.

Source: Dominique Bouteiller et Al: Op cit, p6.

4.2.2. القواعد المعرفية لرأس المال البشري:

لقد طرح ستيوارت Stewart (1999) سؤالاً يتمثل في: ما الذي يسيطر على مكنون الفكر الحقيقي للمورد البشري؟ وكانت إجابته أنه يتمثل في الجزء المركزي للمعرفة الذي يفترض وجوده في المنظمة وتكون له قواعد صقل وتهذيب وتحديث باستمرار، وإذا ما حدث هذا الأمر فإن رأس المال الفكري سيساهم في تحقيق القيمة المضافة للمنتجات، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار رأس المال البشري موردا معرفيا إذا تحقق في العاملين القواعد المعرفية الخمسة الآتية:²

• معرفة ماذا know what:

وهي معرفة إدراكية تتمثل في البراعة العالية حول مبادئ تهذيب سلوك العاملين وتوجيههم نحو تحسين المهارات وزيادة المعارف من خلال البرامج التدريبية، إضافة إلى الحصول على شهادات علمية متخصصة والتوعية العلمية المستثمرة من أجل مواجهة المشكلات العامة والخاصة التي تواجه العاملين في حياتهم العملية وكذا العادية.

¹Dominique Bouteiller. Michelle Cossette en collaboration avec Céleste Fournier. Nathalie Sabourin. **Capital humain et performance, Cadre Théoriques et Protocoles de mesure.** HEC Montréal. 21 Avril 2013.

² سعيد علي العنزي، أحمد علي صالح: مرجع سبق ذكره، ص ص 227-229

• معرفة كيف know how:

هي مهارات تخصصية متقدمة تتحقق عن طريق تطبيق النظريات والنماذج ومختلف البحوث والدراسات النظرية في أرض الواقع، وذلك بهدف خلق المهارات المهنية للعاملين.

• معرفة لماذا know why:

هي اتجاهات معمقة حول فهم الأنظمة ذات الصلة بعمل المنظمة عن طريق التعمق في البحث في العلاقات السببية بين المشكلات والمواقف، ويتحقق ذلك بالتطوير المنهجي لوظائف العاملين لتمكينهم من معالجة المشكلات المعقدة والتعامل مع حالات اللاتأكد البيئي بدقة متناهية.

• الرعاية لماذا Care why:

هذه المعارف تهدف إلى تحريك إبداع العاملين ذاتيا بحيث يتضمن هذا النوع من المعرفة حالات الاستعداد والتحفيز والتمكين بهدف التكيف مع النجاح والتفوق المنظمي.

• معرفة التآلف know-Belonging:

خلق الصفات الضرورية لاندماج الأفراد في طرق مبدعة وجماعات متماسكة من أجل بناء رأسمال اجتماعي، فالمنظمة يمكن أن تخسر الكثير من الأموال بسبب سوء الاستفادة من رأس المال البشري وذلك بسبب تدني معنويات العاملين بسبب سوء العلاقات الاجتماعية.

3. تطور مفهوم رأس المال البشري:

1.3. خصائص وأبعاد رأس المال البشري:

1.1.3. خصائص رأس المال البشري:

وفقاً لكرافورد Crawford سنة 1991، مقارنة بالعمل البدني، فإن رأس المال البشري كمعنى واسع النطاق يشتمل على خاصية قابلة للتوسع، ومولدة للذات، وقابلة للنقل، وقابلة للمشاركة، ترتبط الخصائص القابلة للتوسع والتوليد الذاتي لرأس المال البشري ارتباطاً وثيقاً بإمكانية أن يؤدي رصيد المعرفة إلى زيادة رأس المال البشري للأفراد. وعلاوة على ذلك، يمكن توسيع نطاق زيادة رأس المال البشري إما بعوامل داخلية أو خارجية. ومن الممكن اعداد المعارف الأصلية وتطويرها من خلال العلاقة بين المعارف والمعلومات والمهارات والخبرات الخارجية وغيرها من العوامل القائمة على المعرفة أيضاً. وفي المنظور الاقتصادي، يمكن أن تكون سمة رأس المال البشري الذي يركز على المعرفة عنصراً أساسياً لحل "مشكلة الندرة" حيث يتم توزيع القليل من المواد بالتساوي على الوكلاء الاقتصاديين. من خلال توسيع وتوليد رأس المال البشري ذاتياً، من الممكن بدرجة كافية أن يتم توسيع جزء من رأس المال هذا كعامل اقتصادي. وتعني الخصائص القابلة للنقل والتشارك لرأس المال البشري أن صاحب المعرفة الأصلي يمكنه توزيع معارفه على الآخرين. وفيما يتعلق بالظروف التي تكون فيها الملكية الحصرية لصاحب المعارف الأصلي مقبولة نوعاً ما، يمكن أن يتم التوزيع المتكافئ بين الحائزين والاحذيين. وبالتالي، فإن السمتين السابقتين توسعان "حجم" رأس المال البشري، والثانيتان توسعان "نطاق" رأس المال البشري.¹

¹Kwon, Dae-Bong : Op. cit, pp4,5.

وعليه يمكن تلخيص خصائص رأس المال البشري التي قدمها كراوفورد في النقطتين التاليتين:

- قابلية التوسيع وتوليد الذات على اعتبار أنه هناك احتمال أن المخزون من المعرفة يزيد لدى الأفراد (رأس المال البشري).
- قابلية الانتقال وقابلية المشاركة يعني أن صاحب المعرفة يمكنه توزيع معرفته مع الآخرين. وبالتالي فإن الخصائص الأولى مرتبطة بتوسيع حجم رأس المال البشري (the volume) والثانية خاصة بتوسيع نطاق رأس المال البشري (the range).

2.1.3. أبعاد رأس المال البشري:

• المعرفة¹:

المعرفة هي القدرة على خلق الأفكار وتحقيق مستويات عالية من الجودة والإبداع التقني وتعتبر أساسية لتنفيذ الأنشطة الإدارية بكفاءة وفاعلية وتعرف أيضا بكونها حقائق وطرق وأساليب ومبادئ تراكمية مصنفة يمكن تنسيقها والحصول عليها على شكل كتيب ومقالات وبرامج أو ما شابه ذلك. لا تقتصر المعرفة على الشيء الملموس مثل البيانات والمعلومات، بل تمتد لتشمل المهارات والخبرات الشخصية والتفسيرات والتحليلات والاستنتاجات والمعاني والدلالات التي تضاف الى المعلومة من طرف الأشخاص. يتضح مما سبق عدم وجود مفهوم للمعرفة ما بين اعتبارها خلق لأفكار وحقائق تراكمية ومهارات وخبرات شخصية، إن المفهوم الأكثر استعمالا والذي يركز على كون المعرفة أصل من الأصول غير الملموسة ويعتبر السبب في نجاح ونمو المنظمة وتعزيز مركزها التنافسي ووجود المعرفة لدى الافراد يمكنهم من التصرف بشكل فعال، واتخاذ القرارات بشكل صحيح واكتشاف أساليب جديدة لحل المشكلات. وتتخذ المعرفة بمفهومها الواسع والشامل شكلين أساسيين هما:

- **المعرفة الضمنية implicit knowledge** وهي المعرفة التي يمتلكها رأس المال البشري في المنظمة والتي توجد في داخل عقل وقلب كل فرد والتي من الصعب نقلها أو تحويلها للآخرين، وتتضمن عناصر فنية واخرى إدراكية.
- **المعرفة الظاهرية explicit knowledge** وهي مجموع البيانات والمعلومات والسجلات والتعليمات والإجراءات والطرق والقواعد التي يمكن ترميزها وتوثيقها وإيصالها إلى الآخرين.

ان التفاعل بين المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرية يؤدي الى خلق معرفة جديدة يطلق عليها باسم المعرفة التنظيمية ، ويتم ذلك من خلال فتح قنوات الاتصال بين عناصر المنظمة ومستوياتها وازالة الحواجز بين نوعي المعرفة بما يؤدي الى تكوين معرفة مشتركة تسود المنظمة وافرادها، وبذلك يتم تكوين المعرفة التنظيمية عند مستوى الفرد والجماعة والمنظمة ، ومن خصائص المعرفة أنها تنمو بشكل مستمر، ينتج عنها تحقيق المنظمة لأهدافها ، لذلك أصبحت المنظمات تتنافس على امتلاك الموارد غير

¹ خيري علي اوسو: رأس المال البشري ودوره في تحقيق جودة التعليم العالي في فاكولتي القانون والادارة بجامعة دهوك، جامعة مجلة بوليتكنيك، المجلد 5، العدد 2، 2015، ص ص8-9.

الملموسة كرأس المال البشري الذي يصعب تقليده والذي يتجسد في الأفراد ذوي الخبرات والمهارات العالية أكثر من تنافسها على الموارد المادية.

• المهارات:¹

المهارة هي القدرة على التفاعل والتفاهم مع الآخرين بنجاح، وكذلك القدرة على قيادة الآخرين والتأثير في سلوكهم وتوجيههم في الاتجاه الذي يحقق أهداف المنظمة. وتعرف أيضا بكونها كل ما يرتبط بالتعامل مع الأفراد والجماعات، وتوجيههم نحو تحقيق الأهداف المحددة وكذا قيادتهم وتحفيزهم وتشجيعهم. إذًا تعتبر المهارة أسلوب في التعامل مع الافراد في المنظمة بطريقة ايجابية والتأثير في سلوكهم بما يحقق اهدافها بأقل وقت وجهد وكلفة، شرط ان تكون هذه المهارة مبنية على نتائج البحوث التربوية، والقدرة على شرح ونقل الموضوعات بكفاءة عالية إلى عقول الاخرين.

وتنقسم المهارات الى ثلاثة انواع:

- المهارات الفنية: وهي المعرفة المتخصصة في فرع من فروع العلم، والكفاءة في استخدام هذه المعرفة أفضل استخدام في اداء العمل بالشكل الذي يمكن من تحقيق الاهداف.
- المهارات الانسانية: وهي التنسيق والقدرة على التعامل مع الأفراد وخلق روح العمل الجماعي فيهم.
- المهارات الادراكية: وتعني القدرة على تحقيق التكامل والتنسيق بين نشاطات المنظمة من خلال النظر إلى المنظمة بمنظور شمولي، وفهم الترابط بين مختلف الأنشطة، وتأثير تغير أي نشاط على المنظمة ككل.

من هذا المنطلق تعتبر المهارات العنصر الاكثر اهمية في تحسين اداء الأفراد داخل المنظمة وذلك من خلال تطوير قدراتهم ومهاراتهم ومعلوماتهم بما يتوافق مع الإستراتيجيات الحديثة في تنمية الموارد البشرية، وتطوير المهارات يكون من خلال الالتحاق بالدورات التعليمية والبرامج التدريبية وورشات العمل والمشاركة في مختلف المناسبات العلمية (الندوات، المؤتمرات العلمية، المحاضرات واللقاءات العلمية) وكذلك مزاولة التعليم العالي والتأليف والقراءة وغيرها.

• الخبرات:²

- وهي ما يتمتع به الأفراد من معارف متراكمة مكتسبة من وظيفتهم الحالية ووظائفهم السابقة ولها تأثير قوي في أداء الفرد في المنظمة من خلال ما يلي:
- تقليص تكلفة ووقت التدريب.
 - مؤشر اجتماعي، حيث أن الفرد قد اكتسب السلوك المطلوب من خلال تعلمه في المنظمات التي عمل فيها سابقا.

¹خيري علي اوسو: مرجع سبق ذكره، ص 9-10.

² نفس المرجع، ص 10.

▪ نوعية الخبرة التي حصل عليها الفرد أثناء مزاولته لعمل معين خلال عدة سنوات تعتبر عاملاً مهماً في مهمة ترقيته في المستقبل.

وخلاصة القول إن الخبرة عبارة عن تراكم لسنوات عمل في مجال معين عن طريق الاحتكاك المباشر والممارسة الفعلية لهذه الوظيفة وتفاعل الفرد مع بيئته ولا يوجد وصف محدد للخبرة ولا معايير لقياسها وهذا راجع إلى أن الخبرة مكتسبة وتعتمد قدرة الشخص على تطوير نفسه.

• المعنويات:¹

لا تتحقق أهداف المنظمة بالاعتماد فقط على الحوافز المادية بل يجب الاهتمام بجانب آخر من النفس البشرية وهو الجانب المعنوي إذ يجب أن نعمل على رفعه لدى العاملين وزيادة رضاهم الوظيفي والمعنويات هي من المصطلحات التي يكون الإحساس بها أكبر من التعبير الكلامي عنها فهي تعبر عن شعور الجماعة أو الفرد الذي يترتب على الالحاق في تحقيق الأهداف وهي التي تصنع الفرق بين النجاح والفشل وتعني أيضاً خليطاً من مشاعر الفخر، الثقة، التشوق والحماس.

وبصيغة أخرى المعنويات هي مجموعة من المشاعر الوجدانية التي يشعر بها الأفراد وتحدد استجاباتهم الانفعالية وردود أفعالهم نحو العمل الذي يشغلونه، قد تكون هذه المشاعر سلبية أو إيجابية وهي تعبر عن مدى الإشباع الذي يتوقع الفرد تحقيقه من هذا العمل فتكون مشاعره إيجابية إذا كان توقعه من هذا العمل تحقيق أكبر إشباع وتكون مشاعره سلبية في حالة العكس. بمعنى أن المعنويات تعمل على إثارة دوافع الفرد نحو القيام بعمله مهمة عالية، وكذلك إثارة دوافع التعاون بين الأفراد بحيث يعملون تلقائياً كمجموعة وهذا يؤكد على أهمية العلاقات الانسانية في رفع المعنويات داخل التنظيم. وترتبط الروح المعنوية للأفراد في المنظمة بالعوامل التالية:

- الحالة العاطفية والنفسية للأفراد وشعورهم تجاه عملهم.
- ثقة الافراد فيما بينهم واستعدادهم للتعاون الجماعي.
- ثقة الافراد في الإدارة.

• الابتكار:²

هو القدرة على الخلق المستمر لحلول جديدة للمشكلات بدلاً من استخدام الأساليب التقليدية، ويعتبر هذا الجزء من رأس المال البشري مهم للمنظمة لأنه يمكنها من التكيف مع المواقف الجديدة. ففي ظل الحالة التي يشهدها العالم اليوم من تغيير وتحول مستمر، ونمو اقتصاد المعرفة، وسرعة انتقال المعلومات، والتفاعل المتزايد بين ثقافات دول العالم، وظهور مشكلات جديدة ومتجددة، تظهر الحاجة إلى الابتكار ودوره في تشخيص تلك المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها، فهو يعتبر من أهم وسائل إيجاد الحلول وتحقيق الصحة النفسية والتفاعل بين الأفراد داخل المنظمة حتى تتمكن من الاستمرار بكفاءة وفاعلية.

¹ خيري علي اوسو: مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

² نفس المرجع، ص 11.

• العلاقات الإنسانية:¹

ظهرت العلاقات الانسانية في الثلاثينيات من القرن الماضي، وذلك نتيجة الدراسات التي قام بها التون مايو في مصانع الهاوثورن، وتوصلت الدراسة الى ان الفرد العامل ليس مجرد اداة عمل بسيطة، ولكنه شخصية معقدة تتفاعل مع المجموعة في محيط العمل كما ظهرت الحاجة الى معالجة المشاكل الانسانية حتى تحقق المنظمة أهدافها.

إن سبب وجود المنظمة هو من اجل انجاز أهداف محددة و سبب وجود الأفراد بها هو لتحقيق أهدافهم الشخصية من خلال أهداف المنظمة والسلوك الإنساني داخل المنظمة هو نتيجة التفاعل بين خصائص الفرد وطبيعة الموقف الذي يعيش فيه ، و لفهم هذا السلوك يجب دراسة العلاقات التي تقوم بين العاملين وظواهر أخرى مثل العلاقات التنظيمية والإدارية، الظروف الاجتماعية والاقتصادية بيئة العمل من هنا ظهر مفهوم العلاقات الإنسانية بكونها القدرة على التفاعل والتكامل مع الآخرين، وهي ضرورية لتعاون الفرد مع الآخرين في المنظمة لتحقيق الاداء المرغوب به، ودراسة العلاقات الإنسانية يكشف عن جدية وواقعية التفاعل بين العاملين والإدارة، هذه الجدية مرتبطة بمدى حصول العاملين على ما يحفزهم للعمل ويؤمن رفاهيتهم بما يتعلق بالخدمات المقدمة، نظام الحوافز، الإجازات وبيئة العمل مما يدفعهم لأداء مهامهم الوظيفية بفعالية، وعليه يمكن توضيح مفهوم العلاقات الانسانية من خلال مايلي:

- التركيز على الافراد داخل المنظمة باعتبارهم العنصر الاساسي في انجاز العمل.
- تشجيع الأفراد من خلال إثارة دوافعهم باعتبارها المحرك الأساسي للعلاقات الإنسانية.
- تحقيق الاحترام المتبادل بين الافراد داخل المنظمة.
- دمج الافراد في موقف من مواقف العمل بطريقة تحفزهم على العمل وتزيد من إنتاجيتهم.

2.3. تصنيفات وتأثيرات رأس المال البشري:

1.2.3. تصنيفات رأس المال البشري:

يقدم بعض الباحثين ثلاثة أنواع متميزة من رأس المال البشري وهي رأس المال البشري العام، رأس المال البشري خاص بالشركة، ورأس المال البشري محدد المهام، بينما غاري بيكر يصنف رأس المال البشري إلى عام وخاص. يتحدد رأس المال البشري العام من خلال المعرفة العامة والمهارة، وليس محدد بمهمة أو شركة، وعادة ما يتراكم من خلال الخبرات العملية والتعليم". يحمل رأس المال البشري العام سمة "قابلية التحويل" عبر الوظائف والشركات والصناعة. ومن السهل نسبياً أن ينتقل رأس المال البشري العام المتأصل في التحويلات الفردية إلى صناعات مختلفة. على عكس رأس المال البشري العام، عادةً ما يتم تجميع رأس المال البشري المحدد للشركة أو لمهمة معينة من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية حول "المعرفة الخاصة بالشركة أو المهمة"، كما أشار بيكر، ونادرًا ما يكون رأس المال البشري المحدد قابلاً للتحويل ليتم تطبيقه على وظائف أخرى، في الشركات والصناعة، وبالتالي من المستحيل تحويل الكثير من

¹خيري علي اوسو: مرجع سبق ذكره، ، ص ص 11-12.

الدخل في سوق العمل. إضافةً الى ذلك، فإنه حسب بيكر رأس المال البشري "محدد إذا كان يزيد من إنتاجية العامل في الشركة فقط" وبالتالي، من الصعب أن ينتقل رأس المال البشري المحدد المتضمن في الفرد إلى صناعات أخرى.¹

وبشكل عام ينقسم رأس المال البشري إلى:

- رأس مال بشري عام: يعرف من خلال المعارف والمهارات العامة، التي تراكمت من خلال العمل، الخبرات والتعليم، ليست خاصة، بمعنى أنها غير مرتبطة بمهمة ما أو بالمنظمة. رأس المال البشري العام جزء لا يتجزأ من الفرد، يمكن أن ينتقل إلى صناعات أخرى.
- رأس مال بشري خاص: أي خاص بالمؤسسة أو الوظيفة المشغولة، وهو عادة ما يتراكم من خلال التعليم، التدريب والخبرة العملية على الخبرة الخاصة بالمنظمة أو الوظيفة، وإنه لمن الصعب أن ينتقل رأس المال البشري الى صناعات أخرى.

2.2.3. تأثيرات رأس المال البشري:

الاختلافات في الدخل بين الأشخاص أو المناطق أو الفترات الزمنية عادة ما يقال إنها نتيجة للاختلافات في رأس المال المادي، المعرفة التكنولوجية، والقدرة، أو المؤسسات (مثل النقابات أو الإنتاج الاجتماعي). غير أن الاستثمار في رأس المال البشري له تأثير مهم على الإيرادات فتقدير الأهمية المباشرة وغير المباشرة لرأس المال البشري يحل العديد من المسائل.

- تبين جميع الدراسات تقريبا أن بيانات الكسب العمري تزداد حدة بين الأشخاص الأكثر مهارة وتعلما. ان التدريب أثناء العمل من شأنه أن يزيد من حدة ملامح المكاسب العمرية، إن الاستثمار في رأس المال البشري من شأنه أن يقلل من الكسب الملحوظ عند الأعمار الأصغر وتزيد هذه الكسب عند الأعمار الأكبر سناً.
- في السنوات الأخيرة، تأثر الباحثون في نظرية التجارة الدولية بالنتائج التي توصلت إليها الولايات المتحدة، التي قيل إنها تتمتع بندرة نسبية في العمالة ووفرة في رأس المال، غير أنه لوحظ أن الصادرات من السلع الكثيفة العمالة نسبيا والواردات من السلع الكثيفة رأس المال حيث توصلت إحدى الدراسات أن الصناعات التصديرية تدفع أجوراً أعلى من تلك المنافسة للواردات هذا التفسير يتفق مع نظرية هيكشر-أولين (Heckscher - Ohlin) القائمة على الوفرة النسبية للعوامل المختلفة حيث يتضح بأن الولايات المتحدة لديها امدادات بشرية أكثر (نسبياً) من رأس المال المادي. إن زيادة رأس المال البشري من شأنها أن تظهر كزيادة واضحة في كثافة العمالة وبالتالي قد تدفع صناعات التصدير أجور أعلى من تلك المنافسة للواردات لأنها توظف المزيد من العمال المهرة أو الأكثر صحة.

¹Kwon, Dae-Bong: **Human Capital And Its Measurement**, The 3rd OECD World Forum on "Statistics, Knowledge and Policy" Charting Progress, Building Visions, Improving Life Busan, Korea 27-30 Oct. 2009, pp5,6.

- حاولت عدة دراسات حديثة تقدير مرونة الاستبدال بين رأس المال والعمالة. عادة ما تكون النسب من مدخلات رأس المال المادي إلى مدخلات العمل في تراجع على معدل الأجور في مناطق أو فترات زمنية مختلفة، البلدان أو الولايات أو الفترات الزمنية التي لها مستويات مرتفعة نسبياً من الأجور بسبب رأس المال البشري، والتراجع النسبي لكمية رأس المال المادي يمكن أن تعطي صورة عن تأثير ذلك على أجور نسب العوامل.
- عادة ما يتم ارجاع الزيادة الكبيرة في متوسط الدخل نتيجة لزيادة المعرفة التكنولوجية ورأس المال المادي. من المفترض أن يستفيد متوسط الدخل، في الواقع، بشكل غير مباشر من أنشطة رواد الأعمال والمستثمرين وغيرهم. هناك تفسير آخر تم طرحه في السنوات الأخيرة يشير إلى أن الأرباح يمكن أن ترتفع بسبب الاستثمار المباشر في الكسب بدلا من الاستفادة من الأنشطة التي يقوم بها الآخرون، يكون متوسط الدخل هو المحرك الرئيسي من خلال الاستثمار فيه وتنميته¹.

¹ Gary S. Becker : Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education, First Edition, the National Bureau of Economic Research, 1964, pp58-61

4. الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري:

1.4. تكوين رأس المال البشري ومصادر الاختلاف فيه:

1.1.4. تكوين رأس المال البشري:

تكوين رأس المال البشري يظهر في شكل تحسينات في التغذية، الصحة، وفي المعرفة والمهارات (التعليم)، ويترجم هذا التكوين في زيادة الانتاجية، وترجم زيادة الانتاجية عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة زيادة الانتاج من كمية معينة من العمل مع بقاء عوامل الانتاج الأخرى (غير العمل) ثابتة، مع ثبات مستوى التكنولوجيا المستعملة.¹

وتكوين رأس المال يتم من خلال العناصر التالية:

• التعليم:

التعليم عملية يتعزز من خلالها رأس المال البشري من خلال زيادة المعرفة وتطوير المهارات، وعلى اعتبار أن التعليم سلعة فإنه مع أي زيادات في الدخل، يزيد معها ميول الأفراد للتسجيل في المدارس والجامعات والمعاهد، لكن رغم ذلك يبقى التحصيل العلمي في الدول النامية أبطاً مقارنة بالدول المتقدمة، ومن العناصر التي تعيق تطور التعليم في الدول النامية، النمو السكاني المرتفع، المعدلات العالية للغيابات في المدارس، انخفاض الانفاق على التعليم، والاهتمام بالجانب الكمي للتعليم وإهمال الجانب النوعي.

• التغذية:

التغذية هي استعمال الغذاء للنمو قبل البلوغ وللمحافظة على الجسم والدماغ للقيام بالوظائف الأساسية. يعتبر الحصول على تغذية كافية من الحاجات الأساسية للبشر، وإهمال هذه الحاجة سيؤدي إلى انخفاض في نوعية الحياة، كما يمكن أن يخفض الانتاجية، يجب التفرقة بين نقص التغذية (Undernutrition) والذي يعني وجود نقص في المواد الغذائية الأساسية والتغذية غير الصحيحة (Malnutrition) والذي يعني عدم الكفاءة في تخصيص المواد الغذائية. إن التغذية الصحية مهمة لصحة الأطفال، فمثلا النقص في كمية البروتين يكون له تأثيره معاكس على التطور الإدراكي، ونقص مادة الحديد يفقد الشهية و بالتالي يقلل من كمية الغذاء التي يتناولها الأطفال مما يؤثر على نموهم السليم وبالتالي قدرتهم على التعليم، نقص اليود بسبب تخلفا عقليا.²

تكوين رأس المال البشري يتأثر بالتغذية، فالتغذية غير الكافية لدى الأطفال تؤثر على قابليتهم على التعليم وتقلل بالتالي من عوائد الاستثمار في التعليم والصحة، مما يحد من تحسين الانتاجية في المستقبل، وبالتالي استدامة الفقر.³

¹ محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاديات التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص376.

² محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص382.

³ نفس المرجع، ص ص 385-386.

• الصحة:

يمكن أن يساهم التحسين في الصحة في النمو الاقتصادي، من خلال مايلي: الأكثر صحة، تكون غياباتهم عن العمل قليلة وقدرتهم على العمل أكبر، ومن ثم تبرز مكاسب الانتاج التي ترتبط بالصحة الجيدة. الأطفال الذين يتمتعون بصحة جيدة، تكون غياباتهم عن المدرسة قليلة، وتحصيلهم العلمي كذلك يكون جيد. للقضاء على الأمراض (مثل الملاريا)، يتم اللجوء إلى اصلاح الأراضي المحايدة للأنهار، التي تتسبب في هذه الأمراض، وبالتالي يتم إيدار الأموال التي كانت ستوجه لمعالجة هذه الأمراض.

إن الانفاق على الصحة يزيد من نوعية وكمية الموارد البشرية في المستقبل من خلال تمديد حياة العامل، لكن العوائد الكمية للاستثمار في الصحة صعبة الاثبات تجريبيا، بعكس الاستثمارات الأخرى. لكن رغم ذلك يجب أن نعترف أن الخدمات الصحية بوصفها نشاطا تنمويا، لا يستلزم منا إثبات أن الانفاق الصحي يزيد من الانتاج القومي، بل إن الصحة هي بحد ذاتها هدف مهم للانسان والمجتمع، فهي حاجة أساسية لكل فرد، وكذلك بتوفرها لدى أفراد المجتمع، سنبني مجتمع سكاني أكثر صحة في المستقبل.¹

2.1.4. مصادر الاختلاف في رأس المال البشري²:

إن من المفيد التفكير في المصادر الممكنة لاختلافات رأس المال البشري قبل مناقشة حوافز الاستثمار في رأس المال البشري، وتتمثل فيما يلي:

• القدرة الفطرية Innate Ability:

يمكن للعاملين الحصول على كميات مختلفة من رأس المال البشري المتمثل في المهارات بسبب الاختلافات الفطرية وقد وثقت البحوث في البيولوجيا الاجتماعية أن هناك بعض مكونات الذكاء الذي هو وراثي في الأصل (هناك نقاش ساخن حول الأهمية الدقيقة لهذا المكون، وشارك بعض الاقتصاديين في هذا النقاش).

أهمية هذه الملاحظة لمجال اقتصاديات العمل لها شقين:

- من المرجح أن يكون هناك عدم تجانس في رأس المال البشري حتى عندما يتمكن الأفراد من الحصول على نفس الفرص الاستثمارية وفي ظل نفس القيود الاقتصادية.
- في التطبيقات التجريبية علينا أن نجد وسيلة التعامل مع هذا المصدر من الاختلافات في رأس المال البشري، خاصة عندما يكون من المرجح أن تكون مرتبطة مع متغيرات الفائدة الأخرى.

• التعليم:

وقد كان محور الكثير من البحوث لأنه مكون رأس المال البشري الذي يمكن ملاحظته بسهولة وأخذه بعين الاعتبار للاستثمار في رأس المال البشري، ومع ذلك فإن انخفاض الأرباح الذي يسيطر عليها التعليم هو

¹ محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 386-387.

² Daron Acemoglu, David Autor : Lectures In Labor Economics : <https://economics.mit.edu/files/4689>, cité le 13/10/2017

نسبياً صغير مما يشير إلى أن الاختلافات في التعليم المدرسي تمثل جزءاً صغيراً من الاختلافات في الأرباح. وبالتالي فإن هناك ما هو أكثر بكثير من رأس المال البشري من التعليم المدرسي.

ومع ذلك فإن من المرجح أن يكون تحليل التعليم مفيداً للغاية إذا افترضنا أن نفس القوى التي تؤثر على الاستثمارات المدرسية وكذلك على الاستثمارات الغير مدرسية يمكن أن نستنبط الاستدلال من أنماط استثمارات التعليم ما يمكن أن يحدث لاستثمارات غير مدرسية التي تعتبر أكثر صعوبة للمراقبة.

• جودة المدرسة والاستثمارات غير المدرسية:

إذا أخذنا مثال لتوهم متطابق نشأ في نفس البيئة حتى سن 6 سنوات وأتما نفس سنوات الدراسة، لكن قد يكون لهما مبالغ مختلفة لرأس المال البشري، هذا راجع إلى أنهما ذهبا إلى مدارس مختلفة بجودة مختلفة، لكن قد يكون الحال نفسه حتى لو ذهب إلى نفس الصفوف، في هذه الأخيرة لسبب أو لآخر، قد يكونوا قد اختاروا القيام باستثمارات مختلفة في مكونات أخرى لرأس المال البشري (واحد منهما قد يكون عمل بجد) درس خصيصاً بعض المواضيع، فبسبب مجموعة متنوعة من الخيارات والظروف واحد قد يكون أكثر حزم، أفضل في التواصل... إلخ). كثير من الاقتصاديين يعتقدون أن هذه المهارات "غير الملحوظة" جد مهمة في فهم التغيرات في هيكل الأجور) المشكلة هي أن ليس لديهم بيانات جيدة عن مكونات رأس المال البشري هذه.

• التدريب:

وهو رأس المال البشري الذي يكتسبه العمال بعد التعليم وغالباً ما يرتبط بمجموعة من المهارات النافعة لصناعة خاصة أو مفيدة مع مجموعة معينة من التكنولوجيا، وعلى مستوى ما فإن التدريب يشبه إلى حد كبير التعليم حيث أن العامل يتحكم في كم يستثمر، لكن أكثر تعقيداً حيث أنه من الصعب على العامل أن يقوم بالاستثمار في التدريب بنفسه. المؤسسة يجب أن تستثمر في تدريب العاملين، وغالباً ما تنتهي إلى جزء كبير لتكاليف الاستثمار في التدريب.

دور المؤسسة جد مهم إذا أخذنا في الحسبان أن التدريب يعتبر مكون مهم لرأس المال البشري بمعنى مفيد للغاية للعامل، الاستثمار في مجموع التكنولوجيات الخاصة التي يمكن للمؤسسة توظيفها في المستقبل، لذلك فإن التدريب غالباً ما يكون استثماراً مشتركاً من قبل الشركات والعمال، مما يعقد التحليل.

• تأثير ما قبل سوق العمل Pre-labor market influences peer group:

هناك اعتراف متزايد بين الاقتصاديين أن آثار مجموعة الأقران قبل الدخول إلى سوق العمل قد تؤثر بشكل كبير على رأس المال البشري، على مستوى ما قد يكون تحليل التأثيرات ما قبل سوق العمل سوسيولوجياً، لكن لديه أيضاً عنصر الاستثمار، فمثلاً والد يقرر أن يعيش بطريقة ما، هذا ينعكس سلباً أو إيجاباً على نسله في مجال تأثيرات ما قبل سوق العمل، بالنتيجة بعض من هذه المشاكل تطرح في مجال نظرية التعليم والتدريب.

2.4. رأس المال البشري و اقتصاديات العمل:

1.2.4. رأس المال البشري وفروقات الأجور:

واحدة من الأفكار الأكثر أهمية في اقتصاديات العمل هو التفكير في مجموع المهارات التجارية القابلة للتداول للعمال كشكل من أشكال رأس المال الذي من خلاله يصبح العمال تشكيلات من الاستثمارات. هذا المنظور يساعد على فهم الاستثمار، الحوافز، هيكل الأجور والأرباح.

رأس المال البشري يتوافق مع مخزون المعرفة أو خصائص العامل (فطري أو مكتسب) التي تساهم في إنتاجيته، هذا المفهوم واسع وله مزايا وعيوب، فالمزايا لا تشمل فقط سنوات الدراسة أو التعليم، بل وأيضا خصائص متنوعة أخرى هي جزء من الاستثمار في رأس المال البشري، تحوي جودة المدرسة، التدريب والمواقف اتجاه العمل...إلخ، هذا النوع من التفكير يجعلنا نتقدم بعض الشيء في فهم بعض الاختلافات في أرباح العمال التي لا ترجع إلى اختلافات التعليم فقط.

إن المساوئ تدفع بمفهوم رأس المال البشري بعيدا جدا، وهي مرتبطة بالفروقات في الأجور التي نلاحظها في سوق العمل الخاصة برأس المال البشري، فمثلا عامل حاصل على دكتوراه يحصل على أجر أقل من عامل آخر له نفس الدرجة العلمية فهذا بسبب أن كفاءات الأول أقل في أبعاد أخرى وليس مقاسا بسنوات الدراسة بل مشكل عدم تجانس غير ظاهر (مشهور، غير مشهور).

الافتراض أن جميع الفروقات في الأجور مرتبطة بالمهارات (رغم أن هذه المهارات غير ملاحظة للاقتصاديين في مجموعة البيانات الاقتصادية). لا تتوافق مع فرض الهيكل المفاهيمي على توزيعات الأجور التجريبية، لكن هناك استثناءات يجب أخذها بعين الاعتبار:

- فروقات التعويضات: عامل يمكن أن يدفع له أقل ماليا، لأنه يتلقى جزء من تعويضه من ناحية أخرى (صعب ملاحظتها)، خصائص الوظيفة التي يمكن أن تتطلب جهد أقل، بشروط عمل ممتعة، وسائل راحة أفضل...إلخ.
- عيوب سوق العمل: عاملان لهما نفس رأس المال البشري قد يدفع لهما أجور مختلفة كون الوظائف تختلف من حيث إنتاجيتها وأجورها فواحد يعمل في إطار الإنتاجية المرتفعة والآخر في إطار الإنتاجية المنخفضة.
- التمييز القائم على الذوق: يمكن أن يدفع أرباب العمل أجور أقل للعمال بسبب جنس العامل أو عرقه كنتيجة للتمييز.

عند تفسير الفروقات في الأجور وبالتالي التفكير في الاستثمار في رأس المال البشري وحوافز الاستثمار، إنه من المهم إيجاد التوازن الصحيح بين تعيين الفروقات في الأرباح العائد لعدم التجانس الغير ملاحظ، توافق التعويضات في الأجور وأوجه القصور في سوق العمل.

2.2.4. رأس المال البشري وتحديد الأجر:

تعتمد نظرية رأس المال البشري على فكرة بسيطة وهي أن المهارات الفردية تتكون طوال حياة الفرد، الاستحواذ عليها مكلف، ويتطلب موارد شحيحة، خاصة الوقت، لكن تأثيرها مستدام. أما الفرضية الثانية، البسيطة والمهمة، فهي أن تراكم هذه المهارات يحدد القدرة الإنتاجية للأفراد، وقدرتهم على أداء وظائف منتجة وذات أجر. يتم تفسير الراتب المستلم في كل فترة من فترات الحياة على أنه عائد على الاستثمارات الشخصية التي تمت سابقاً، في المدرسة وكذلك خلال السنوات الأولى من النشاط. كونها مستدامة ومنتجة يمكن اعتبار المهارات المكتسبة كرأس مال. وتراكمه هو مقيضة بين الوقت والموارد اللازمة لإنتاجه من ناحية، والعائد المتوقع من ناحية أخرى: في كل مرحلة من مراحل الحياة، يواجه الجميع مشاكل استثمارية. رأس المال المتراكم هو الإنسان، لأنه لا ينفصل عن الشخص الذي حصل عليه. وهذه النظرية تجعل من الممكن فهم التوزيع الإحصائي للأجور، بحيث يمكن أن تعطي "دوال الكسب" صورة تركيبية. كما تتيح هذه النظرية التنبؤ بكيفية هيكل تدفق الأجور على مدى الحياة العملية للأفراد¹.

3.2.4. مقاربات رأس المال البشري في ظل اقتصاديات العمل²:

النهج المعياري في اقتصاديات العمل ينظر إلى رأس المال البشري كمجموع المهارات والخصائص التي تزيد من إنتاجية العامل، يعتبر هذا المنطلق الأول المفيد، والأكثر عملية، ومع ذلك يمكن التمييز بين بعض الطرق المختلفة للتفكير لاستخدامات رأس المال البشري في سوق العمل يمكن طرحها فيما يلي:

• نظرة بيكر Becker:

رأس المال البشري مفيد بشكل مباشر في عملية الانتاج، فبشكل أكثر وضوح يزيد رأس المال البشري من إنتاجية العامل في جميع المهام، على الرغم أنه قد يكون مختلف في مختلف المهام، المنظمات والحالات، رغم أن دور رأس المال البشري في عملية الانتاج يمكن أن تكون معقدة، هذه العلاقة يمكن أن تمثل بموضوع أحادي البعد مثل المخزون من المعرفة أو المهارات، فهذا المخزون هو جزء مباشر من دالة الانتاج.

• نظرة غاردن Haward Gardner:

في إطار هذه النظرة لا يمكن اعتبار رأس المال البشري ذو بعد واحد لأن هناك عدة أبعاد أو أنواع من المهارات حيث أن أساس هذه المقاربة هو التأكيد على العقلية مقابل القدرات البدنية باعتبارها مهارات مختلفة، هذه الرؤية تبنيها عالم النفس الاجتماعي غاردن الذي يساهم في تطوير نظرية الذكاء المتعدد، على وجه الخصوص كم عدد العباقرة/ المشاهير كانوا غير مهرة "Unskilled" في بعض الأبعاد الأخرى.

¹Goux Dominique, Maurin Eric: *Éducation, expérience et salaire*. In : *Économie & prévision*. Numéro 116, 1994-5, *Économie de l'éducation*. pp. 155-178

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecop_0249-4744_1994_num_116_5_5704

²Daron Acemoglu, David Autor : Op. cit.

• نظرة شولتز، نيلسون وفليبس (Schultz/ Nelson/ Phelps):

في هذه النظرة يعتبر رأس المال البشري ذو قدرة على التكيف، فهو مفيد بشكل خاص في التعامل مع حالات "اختلال التوازن" وبشكل عام مع الحالات التي توجد فيها بيئة تتغير والعمال يجب أن يتكيفوا مع هذا.

• نظرة Bowles-Gintis:

رأس المال البشري هو القدرة على العمل في المنظمات، طاعة الأوامر وباختصار التكيف مع الحياة الهرمية للمجتمع الرأسمالي حسب هذه النظرة الدور الرئيسي للمدارس هو غرس الإيديولوجية الصحية والنهج اتجاه الحياة.

• نظرة Spence:

التدابير الملاحظة لرأس المال البشري هي أكثر دلالة للقدرة من الخصائص، ومفيدة بشكل مستقل في عملية الانتاج.

والخلاصة أنه رغم خلافات وجهات النظر إلا أن الثلاثة الأولى تتفق أن رأس المال البشري له قيمة في السوق لأنه يرفع من أرباح الشركات، وهذا واضح في نظرة بيكر وشولتز وكذلك متشابه مع نظرة Gardner. في العديد من التطبيقات مقارنة اقتصاديات العمل لرأس المال البشري سيكون مزيج من وجهات النظر السابقة، حتى وجهة نظر Bowles-Gintis لها عدة نقاط مشتركة هنا الشركات تدفع مداخيل جد مرتفعة للعمال المتعلمين لأن هؤلاء العمال هم أكثر أهمية للمؤسسة لأنهم يلتزمون جد بالأوامر، وسيكونون الأعضاء أكثر موثوقية للتسلسل الهرمي للمؤسسة. نظرة Spence مختلفة عن الآخرين ومع ذلك، في هذه النظرة التدابير الملاحظة لرأس المال البشري قد تعوض أو تكافئ لأنه توجد إشارات حول خصائص أخرى للعمال.

3.4. طرق قياس رأس المال البشري:

1.3.4. الطرق التقليدية لقياس رأس المال البشري:¹

صنّف المعيار التقليدي لقياس مخزون رأس المال البشري، رأس المال البشري إلى ثلاثة أجزاء: النهج القائم على الناتج (المخرجات) ويعتمد على معدلات الالتحاق بالمدارس، التحصيل الدراسي، محو أمية الكبار، ومتوسط سنوات الدراسة، ويستند النهج القائم على التكلفة إلى حساب التكاليف المدفوعة للحصول على المعرفة، أما النهج القائم على الدخل فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفوائد التي يحصل عليها كل فرد من الاستثمار في التعليم والتدريب.

• النهج القائم على المخرجات:

لغرض تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، حاول بعض الاقتصاديين قياس مخزون رأس المال البشري باستخدام "معدلات الالتحاق بالمدارس" كبديل لرأس المال البشري (بارو وBarro سنة 1991، بارو ولي Lee سنة 1993). من خلال حساب النسبة بين الأفراد في سن المدرسة والطلاب المسجلين

¹Kwon, Dae-Bong: Op.cit, pp6-7.

في المؤسسات التعليمية، والذي يعبر حسب الاقتصاديين عن مخزون رأس المال البشري الذي تمتلكه كل دولة. ومع ذلك، تتضمن الطريقة عيبًا يتمثل في عدم معرفة فعالية الطالب بعد المشاركة في أنشطة الإنتاج.

من جانب التحصيل التعليمي، حاول نهرو Nehru، سوانسون Swanson ودوبي Dubey سنة 1993 قياس العلاقة بين رأس المال البشري والسنوات المتراكمة من التعليم لدى الطلاب في السن القابلة للتوظيف أي بمعنى التحصيل التعليمي. فعلى افتراض أن رصيد رأس المال البشري هو مجموع سنوات كل فرد من التعليم، فإنه من الصعب إثبات هذه العلاقة بوضوح، لأن التحصيل التعليمي هو جزء من التعليم المدرسي النظامي، وفي الواقع، يميل العديد من البالغين إلى المشاركة في العديد من أنشطة التعليم والتدريب الرسمية لتحسين إنتاجيتهم.

إلى جانب قياس رأس المال البشري مع معدلات الالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي، اقترح رومر سنة 1990 النسبة بين البالغين المهرة وإجمالي البالغين لقياس مخزون رأس المال البشري في الاقتصاد الوطني. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فتستخدم المسح الدولي لمحو أمية الكبار (IALS)، وهي النسبة بين البالغين المتعلمين وإجمالي البالغين، لقياس مخزون رأس المال البشري، لكن من عيوب هذه الطريقة أن معرفة القراءة والكتابة يمكن أن تكون مرتبطة بإنتاجية العمل، ويمكن زيادة الإنتاجية من خلال أنشطة التعليم الرسمية وغير الرسمية مثل التعلم الشخصي والتدريب أثناء العمل.

اقترح بسكاروبولوس Psacharopoulos وارياغادا Arriagada سنة 1986 متوسط سنوات الدراسة لقياس مخزون رأس المال البشري، يفترض هذا الاقتراح أن إنتاجية الفرد تزداد بما يتناسب مع متوسط سنوات دراسته، فإنتاجية الفرد بإكمال اثني عشر عامًا من التعليم هي اثني عشر مرة مقارنة بالإنتاجية من خلال العمل لمدة عام واحد. تتضمن هذه الطريقة عيبًا يتمثل في أن سنوات تعليم الفرد يمكن أن تكون مرتبطة قليلاً بإنتاجيته.

• النهج القائم على التكلفة:

يستند النهج القائم على التكلفة إلى قياس رصيد رأس المال البشري من خلال جمع التكاليف المستثمرة لرأس المال البشري. ولأغراض حساب التكاليف المستثمرة، استخدم كيندريك Kendric سنة 1976 تكاليف استثمار الفرد بالنظر إلى الاستهلاك، وقدم يورغنسون Jorgenson وفروميني Fraumeni سنة 1986 دخلاً مخفضاً في المستقبل. وبالنظر إلى أن هذا النهج يقوم على قياس مخزون رأس المال البشري بصورة غير مباشرة، فمن الصعب تصنيف الحدود بين الاستثمار والاستهلاك بدقة من منظور التكاليف بالنسبة لرأس المال البشري.

• النهج القائم على الدخل:

يعتمد هذا النهج على العائدات التي يحصل عليها الفرد من سوق العمل طوال فترة الاستثمار التعليمي. يعرف موليجان Mulligan وسالا مارتن Sala-i-Martin سنة 1995 أن إجمالي رأس المال البشري هو مجموع تكييف الجودة لقوة العمل لكل فرد، ويعرض مخزون رأس المال البشري باستخدام دخل الفرد.

وبالنظر إلى أن العوامل غير المرتبطة بالبشر، يمكن أن تؤثر بشكل أكبر على دخل الفرد، نادرا ما يقدم هذا النهج قياسا كاملا لرأس المال البشري.

2.3.4. طرق قياس أخرى:

- قياس رأس المال البشري استنادا إلى تدابير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي¹:
بين هانسون سنة 2008 أن قياس OECD لرأس المال البشري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإحصاءات الدولية القابلة للمقارنة التي تأخذ في الاعتبار الاستثمار في رأس المال البشري، وتعديلات الجودة، ونتيجة التعليم. فيما يتعلق بشكل قياس رأس المال البشري، يعرض الجدول الموالي كيفية تقسيم الشكل إلى عوامل فرعية بالتفصيل. العامل الفرعي الأول هو "الاستثمار في رأس المال البشري" الذي يركز على المستوى الحالي للاستثمار في رأس المال البشري داخل الحدود الوطنية، ويركز العامل الثاني على كيفية إدارة جودة هذا الاستثمار وتعديله من خلال المقارنة الدولية للتحصيل الأكاديمي. أما العامل الفرعي الثالث فيعرض كيفية اعداد نتيجة الاستثمار التعليمي مسبقا بعد مرحلة ما بعد الثانوي.

¹Kwon, Dae-Bong, Op.cit, p7.

الجدول رقم (7-1): قياسات OECD بشأن رأس المال البشري.

العوامل
1. الاستثمار في رأس المال البشري
1-1. مؤهل عالي المستوى
1-1-1. النمو في المؤهلات الجامعية
نمو في مستويات التحصيل في مختلف المجالات
2-1. معدلات التخرج والالتحاق
1-2-1. الاتجاه في مخرجات التخرج على المستوى الجامعي
2-2-1. مساهمة الطلاب الدوليين في مخرجات خريجي الجامعة
3-2-1. معدلات الالتحاق بالتعليم العالي من النوع أ
4-2-1. معدلات الالتحاق بالتعليم العالي مقارنة بالسكان الذين يغادرون دون استكمال التعليم العالي
3-1. الوقت المستثمر في التعليم
1-3-1. وقت التدريس في السنة
2-3-1. عدد الساعات التي يقضيها في الدراسة الذاتية أو الواجبات المنزلية خلال الأسبوع
4-1. الاستثمار في التعليم
1-4-1. الإنفاق على كل طالب في مختلف المستويات التعليمية
2-4-1. نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي يتم إنفاقها على المؤسسات التعليمية
3-4-1. الإنفاق العام والخاص
4-4-1. الإعانات العامة للتعليم الممنوحة للأسر
5-4-1. الإنفاق على الخدمة الأساسية والخدمات المساعدة والبحث والتطوير
6-4-1. التغيير في أعداد الطلاب، والإنفاق، والتنبؤات الديموغرافية، وغيرها
2. تعديل الجودة في استثمارات رأس المال البشري
1-2. تقييمات PISA
2-2. PUIAAC (برنامج التقييم الدولي لكفاءات البالغين)
3. نتائج التعليم
1-3. مطابقة التعليم بالمهنة
2-3. مخرجات سوق العمل حسب العمر والجنس والتحصيل العلمي
3-3. معدلات العائد من التعليم

Source : Kwon, Dae-Bong: Op.cit, p7,8.

5. الاستثمار في رأس المال البشري:

1.5.1. ماهية الاستثمار في رأس المال البشري:

يمثل الاستثمار العنصر الحيوي والفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإذا كان الادخار هو الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من أجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل، فإن الاستثمار هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر، ويختلف عن الادخار كون الأخير لا يحتمل أي درجة من المخاطرة. وهناك نوعان من الاستثمار:

- استثمار في رأس المال الطبيعي: وهو الذي يمثل الشكل التقليدي للاستثمار أي الاستثمار في المشروعات المختلفة كإنشاء المباني والمشاريع.
- استثمار في رأس المال البشري: وهو الذي يمثل الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.¹

1.1.5. مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

لقد كان الاعتقاد السائد في السابق أن الاستثمار الحقيقي يتمثل في الاستثمار في رأس المال الطبيعي (آلات ومعدات ومباني) وحتى يتمكن المجتمع من زيادة الدخل عليه أن يوجه جزء من دخله للاستثمار في رأس المال الطبيعي كما أن الزيادة في الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) يرجع إلى الزيادة التي تحدث في رأس المال الطبيعي إضافة إلى الزيادة في عدد العمال الخام، و اعتُبر التعليم نوع من أنواع الاستهلاك الذي ينقص ثروة المجتمع، لكن مع زيادة البحث في موضوع التعليم أشار العديد من الاقتصاديين إلى أهمية التعليم في زيادة ثروة المجتمع ومن بين هؤلاء الاقتصاديين آدم سميث، دافيد ريكاردو، مالتوس، ألفرد مارشال. وعليه فإن اهتمام النظرية الاقتصادية برأس المال البشري قديم، حيث أن الكتابات الأولى لأدم سميث ركزت على أهمية التخصص وتقسيم العمل في زيادة ثروة الأمم وتقدمها، واعتبار العنصر البشري محور العملية التنموية ومع تطور أساليب القياس الاقتصادي أكتشف بعض العلماء أمثال شولتز أن زيادة الناتج المحلي لا يرجع فقط إلى زيادة رأس المال الطبيعي أو زيادة عدد العمال الخام بل هناك عوامل أخرى ومن هذه العوامل التعليم، فعند إدخال متغير التعليم لمعرفة علاقته بزيادة الناتج المحلي، ثم اكتشاف أنه يساهم بنسبة كبيرة في الزيادة المحققة وعليه تم إثبات أن التعليم استثمار وليس استهلاك، وهذا ما هيئ الظروف لميلاد مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، والذي أكدوا العلماء أنه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال الطبيعي، بل ويفوقه أهمية خاصة مع التقدم التكنولوجي والتقني الذي يحتاج إلى مهارات خاصة ويضع بذلك التعليم والتدريب من ضروريات تحقيق التقدم في المستقبل. وعليه يمكن تعريف الاستثمار في رأس المال البشري كالتالي:

¹ إيهاب مقابلة: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009

الاستثمار في رأس المال البشري هو الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على النحو الذي يمكن من زيادة إنتاجيته.

أو هو مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصلها الفرد عن طريق النظم التعليمية النظامية، والتي تساهم في تحسين إنتاجيته مما يزيد عن المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.

وبمعنى آخر الاستثمار في رأس المال البشري هو استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومهارات ومعلومات وسلوكيات الفرد من أجل زيادة طاقته الإنتاجية وبالتالي زيادة طاقة المجتمع الكلية لإنتاج مزيد من السلع والخدمات بغية تحقيق الرفاهية للمجتمع وإعداد الفرد ليكون مواطناً صالحاً في المجتمع. وبصفة عامة في بناء الإنسان جسدياً وعقلياً من بداية طفولته وأثناء حياته الإنتاجية وأهم المجالات هو الإنفاق على التعليم، الصحة، التغذية والتكوين.

2.1.5. عناصر الاستثمار في رأس المال البشري:

• التعليم:

يتمكّن التعليم الأفراد من فهم واستيعاب التكنولوجيا المعقدة والدقيقة كما يهتم في تعزيز القدرات واكتساب المهارات والمعارف، التي تمكن من زيادة مخزون رأس المال البشري.

• البحث العلمي والتطوير:

لقد تزايدت البحوث والدراسات حول أهمية البحث العلمي والتطوير في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية مثل باقي عناصر رأس المال الأخرى.

• التدريب:

هو عملية تعلم عملي، هدفها تحسين كفاءة الأداء لدى الأفراد، من خلال تغيير يمكن من تحسين المستوى عن طريق التمرن والخبرة.

• التأهيل الصحي:

باعتبار الإنسان وسيلة التنمية وغايتها. فهدف التنمية هو أن يعيش الإنسان حياة كريمة طويلة، خالية من الأمراض، حتى يكون فعال وقادر على ممارسة هذه الحياة يجب أن يتمتع بصحة جيدة تضمن له العيش السليم أطول عمر ممكن، حتى يكون قادر على المشاركة في العملية التنموية.¹

3.1.5. تكاليف الاستثمار في رأس المال البشري:

تركّز اهتمام الاقتصاديين في البداية على التعليم المدرسي والجامعي كمصدر لاكتساب رأس المال البشري، كما يمكن أيضاً تفسير الهجرة والصحة والبحث عن المعلومات على أنها استثمارات في رأس المال البشري، وينطوي اكتساب رأس المال البشري على شكلين من التكاليف:

¹ أحمد إبراهيم عبد العال حسن: مرجع سبق ذكره ص 8.

• التكاليف المباشرة:

وهي النفقات الضرورية، سواء كانت خاصة (الرسوم الدراسية، شراء الكتب، نفقات السفر، إلخ)، أو عامة (نفقات التشغيل ورأس المال اللازم لبدء المدارس ومراكز التدريب ومقدار الإعانات المدفوعة، وما إلى ذلك). من الواضح أن توسيع الإنفاق العام يميل إلى تقليل التكاليف الخاصة.

• التكاليف غير المباشرة أو تكلفة الفرصة البديلة:

يمكن تعريف تكلفة الفرصة البديلة لخدمة إنتاجية ما على أنها الحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن أن تنتجه في مكان آخر. في هذه الحالة، هي تكلفة الوقت، وهو عامل ضروري لاكتساب المعرفة ويجب التأكيد على "ندرة" هذا العامل. وليس لكل فرد سوى وقت محدود يجب تقسيمه على جميع أنشطته، التي من بينها اثنان وهما العمل بأجر واكتساب المعرفة. يمكن الجمع بين هذين النشاطين، أثناء ممارسة الحياة المهنية. لكنها غالباً ما يكونان منفصلين. فحتى نتمكن من متابعة الدراسات يجب تقليل أو حتى التوقف عن العمل. مما ينتج عنه، تخفيض الراتب أو فقدانه. ويعتمد مقدار تكلفة الفرصة على درجة التأهيل التي يحصل عليها الفرد بالفعل وعلى حالة سوق العمل في ذلك الوقت.

إن تدفقات الفوائد التي يوفرها مخزون رأس المال البشري ذات طبيعة مزدوجة:

- من ناحية، يعتبر رأس المال البشري سلعة استهلاكية توفر الرضا الدائم.
- من ناحية أخرى، تقدم خدمات منتجة. فعندما يتم تعيين هؤلاء في سوق العمل، فإنهم يحصلون عن مكافأة أو راتب (بما في ذلك المزايا غير المالية المرتبطة بالوظيفة). عندما لا يكون لدى الفرد وظيفة مدفوعة الأجر (مثل ربة المنزل)، تظل فرضية زيادة الإنتاجية صالحة؛ قياس هذا الأمر أكثر صعوبة ولكنه ليس مستحيلاً¹.

4.1.5. أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

أشار نيردورم Nerdurm وإريبسون Eribson سنة 2001 إلى أنه في القرن السابع عشر أكد الاقتصادي وليام بيتي على فكرة اختلاف نوعية العمالة وطرح موضوع قيمة العاملين Value of Workers في حساب الثروة بطريقة احصائية، وهي أولى الجهود الفكرية لرأس المال البشري، وفي عام 1776 أشار آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" إلى تأثير مهارات العاملين في العملية الإنتاجية وجودة المخرجات، وطالب بأن تحدد الأجور على وفق ما يبذله العمال من وقت وجهد وكلفة لكسب المهارات المطلوبة في أدائهم لمهامهم. وأكد الفريد مارشال عام 1890 على أهمية الاستثمار في البشر بقوله: "إن أثمر ضروب رأس المال، هو ما يستثمر في البشر".

ذلك أن رأس المال البشري يتميز عن رؤوس الأموال الأخرى بما يلي: منحني إنتاجية تتصاعد بنفس اتجاه منحني خبراته ومهاراته، وعمره المعنوي يتحدد مع تغيرات العصر، ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني،

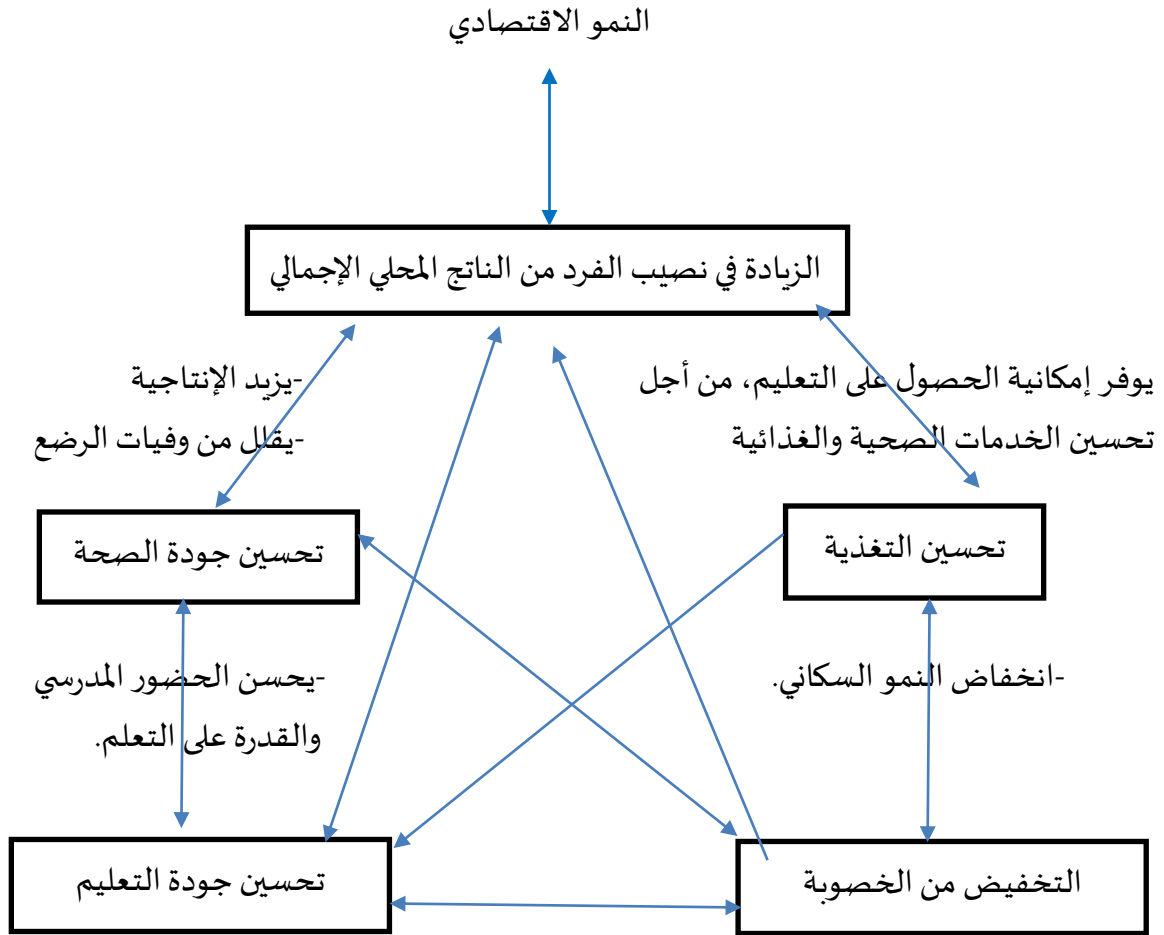
¹Riboud Michelle : *Etude de l'accumulation du capital humain en France*. In : Revue économique, volume 26, n°2, 1975, pp223-224 ; https://www.persee.fr/doc/reco_0035-2764_1975_num_26_2_408202

ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون المنفعة المتناقضة، وجاء عام 1906 ليشهد ظهور الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري المعاصرة على يد إيرفينغ فيشر عند إدخاله رأس المال البشري في مفهوم رأس المال العام.

وعند نهاية الخمسينيات توسع (Schultz & Mince) بنظرية رأس المال البشري من خلال اعتبار فئة من رأس المال مستقلة عن رأس المال التقليدي، أخذين بعين الاعتبار خصائصه الاقتصادية والانتاجية وأدوات قياسه، ومما وفر ذلك تفسيرية لظواهر الاقتصاد الكلي والجزئي.

شهدت مرحلة الستينيات إلى نهاية السبعينيات تطورا سريعا في نظرية رأس المال البشري أدت إلى فهم السلوك الانساني على المستويين الفردي والاجتماعي، وقد ميز بيكر (Beker 1964) بين رأس المال البشري العام الذي يزيد إنتاجية المالك، ورأس المال الخاص الذي يزيد إنتاجية المالك في نشاط محدد.¹ والشكل الموالي يبين قنوات الاستثمار في رأس المال البشري وانعكاسها على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (1-2): التفاعل بين التعليم-الصحة-النمو من خلال رأس المال البشري



Source : Le capital humain et lutte contre la corruption (l'Afrique émergente) ; Hussain, Moyo et Oshikoya (2000).

¹ سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 158.

2.5. نظرية الاستثمار في رأس المال البشري:

ولدت نظرية رأس المال البشري قبل نحو أربعة عقود، بقيادة ثيودور شولتز، غاري بيكر وجاكوب مينسروهي تزدهر منذ ذلك الحين، مع العديد من التطورات النظرية والتجريبية الجديدة، رأس المال البشري هو الآن مفهوم مألوف، ويستخدم يوميا في المناقشات العامة، والعبارة المفضلة لكثير من السياسيين الذين يريدون التأكيد على أهمية تطوير ونشر معارف جديدة للحفاظ على مستوى عال لمستويات الرفاه. وكثيرا ما تكون البحوث المتعلقة برأس المال البشري، النظرية والتجريبية على حد سواء، تقنية جدا وبالتالي لا يمكن الوصول إليها بسهولة لأولئك الذين يريدون استخدام الأفكار في العمل التطبيقي، في تطوير السياسات الحكومية، سياسات الموارد البشرية في المنظمات وفي المساهمات في المناقشات الاجتماعية. ينطبق الشيء نفسه على الطلاب الذين لديهم أنواع مختلفة من التعليم. في العديد من المناهج، يجب على الطلاب اكتساب فهم للمفاهيم، المسائل والمقاربات دون الخوض في كل التفاصيل التقنية.¹

عدة فترات اعتبرت كمراحل أساسية لتشكيل الإطار النظري لرأس المال البشري ثلاث مقالات رئيسية لثيودور شولتز نشرت عام 1959، 1960، 1961، كذلك يمكن الإشارة إلى العدد الخاص لمجلة الاقتصاد السياسي "Political Economy" بعنوان "Investment In Humain Being" منسق من طرف شولتز عام 1962.

هناك كذلك عمل غاري بيكر Becker المؤلف الرئيسي ل "رأس المال البشري" سنة 1964، وفي الأخير جاكوب مينسر Mincer ومقالته المأخوذة عن رسالة الدكتوراه له لسنة 1958. أهمية هذه المساهمات جعلت مؤلفيها يصبحون الاباء المؤسسين لثورة رأس المال البشري.

أعمال هؤلاء الباحثين لم تتضمن وحدة تحليلية واضحة، في حين أن أفكار شولتز طورت في إطار الاقتصاد الكلي، أعمال بيكر ومينسر جاءت في إطار التحليل الاقتصادي الجزئي، من حيث أنها توفر على التوالي إطار نظري لتفسير اختيارات استثمار الأفراد في رأس المال البشري وإطار لتحليل عدم المساواة في الأجور، الوحدة التحليلية لثورة رأس المال البشري تظهر من حقيقة أن هذه المقاربات الثلاث ساهمت في اعتبار أن كفاءات وقدرات الأفراد تشكل رأس المال غير المادي في الفرد، وقامت بتحليل رأس المال غير المادي هذا من خلال نظرية رأس المال المادي، من وجهة النظر هذه التغير الكبير في ثورة رأس المال البشري هي في معالجة التعليم باعتباره استثمار وليس كشكل من أشكال الاستهلاك.²

¹Joop Hartog And Henriette Maassen Van Den Brink : **Human Capital Advances In Theory And Evidence**, Cambridge University Press, 2007, p1.

²Charlotte le chapelain, Sylvère Mateos : **Theodore Schultz : figure centrale de la révolution du capital humain** : Le 16e colloque international de l'Association Charles Gide pour l'Etude de la Pensée Economique, Université de Strasbourg, du 14 au 16 avril 2016. Cette manifestation est organisée par le Bureau d'Etude Théorique et Appliquée (BETA, UMR 7522 du CNRS), p1. [Http:// charlesgide 2016. scienceconf.org/86212/document](http://charlesgide2016.scienceconf.org/86212/document)

1.2.5. التعليم ونظرية الاستثمار في رأس المال البشري لشولتز:

تيودور شولتز Theodore Schultz (1902-1998) حصل سنة 1979 على جائزة بنك السويد في العلوم الاقتصادية على ذكرى ألفرد نوبل لعمله الرائد في اقتصاديات التنمية. والذي ركز فيه على أهمية أن يقوم القطاع الزراعي بتنميته الذاتية وإعطاء مكانا مهما لرأس المال البشري في ذلك. كما اعتبر أن التدريب والتعليم أساسيان لتحسن الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل الزراعي. شولتز له كذلك اكتشافات مهمة في إطار اقتصاديات التعليم، مثل أثر تعليم الأطفال وتكوين الكبار على الابتكار والإنتاجية في أواخر الخمسينيات، وكتب مقالا مهما كان له تأثير كبير على جميع الأبحاث اللاحقة في مجال رأس المال البشري وذلك بعنوان "الاستثمار في البشر، وجهة نظر اقتصادية"¹

إن نظرية الاستثمار البشري لم تتبلور كنظرية إلا بأبحاث شولتز، ففكرة تقييم الأفراد كأصول بشرية لم تلق الانتشار الواسع إلا بظهور هذه النظرية، رغم كون الجذور الحقيقية لهذه المفاهيم يرجع إلى القرن الثامن عشر من خلال عدة محاولات لإعتبار مهارات الفرد كأحد مكوناته والتركيز على تحسين مهارات وإنتاجية الفرد (الاستثمار البشري)، وكذا تحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع ومن ثم تحديد الربحية الاقتصادية لرأس المال البشري والنتيجة عن هجرة العمالة، والاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والتدريب.

لقد حاول شولتز إيجاد تفسيرات أكثر فعالية لزيادة الدخل، فبدل التركيز على المكونات المادية لرأس المال حوّل شولتز اهتمامه إلى المكونات الأقل مادية (رأس المال البشري)، فقد لاحظ شولتز إهمال الباحثين لهذه الثروة البشرية.

بالنسبة لشولتز الاستثمار في رأس المال البشري هو العامل الأكثر تفسيراً لزيادة الناتج الوطني مقارنة بزيادة في الأراضي، ساعات العمل ورأس المال المادي القابل للتجديد، اعتبر شولتز أن الاستثمار في رأس المال البشري يتمثل في: النفقات المباشرة للتعليم، الصحة والهجرة الداخلية التي تسعى للحصول على مهن أفضل.

لقد ركز شولتز على التعليم كونه استثمار في المورد البشري وبالتالي اعتبره شكل من أشكال رأس المال، ومن ثم أطلق مصطلح رأس المال البشري على التعليم، كون هذا الأخير يصبح جزء من الفرد الذي يحصل عليه، وكونه ملتصق بالفرد لا يمكن بيعه أو شرائه أو اعتباره ملك للمنظمة، واعتبر شولتز التعليم شكل من أشكال رأس المال كونه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة اقتصادية، بل ويعتبر التعليم ذاته رأس المال لأنه يفسر الجانب الأكبر من التغيرات والاختلافات في دخل الفرد.²

لقد بنى شولتز مفهومه لرأس المال البشري على ثلاث فروض أساسية.

- إن النمو الاقتصادي الذي لا يفسر بزيادة المدخلات المادية، راجع إلى زيادة تراكم رأس المال البشري.

¹Charlotte le chapelain, Sylvère Mateos : Op cit, p8

²Stéphane fraisse : Les fondements de la théorie du capital humain : publié le 11/05/2009

Stéphane fraisse- d'Olimpio ses ens- lyon. Fr/ ses/ article/a – les fondements - de- la théorie- du – capital- humain 68304

- تفسر الاختلافات في الإيرادات باختلافات مقدرا رأس المال البشري المستثمر في الأفراد.
 - تتحقق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال المادي.
- في مقاله الصادر عام 1961 بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري"، عمل شولتز على صياغة قياس رأس المال البشري بالتركيز على البعد النوعي لعامل العمل والمتضمن: القدرة، المعرفة بمهارة أو كفاءة وكل المهارات التي تسمح بتحسين إنتاجية العمل البشري ومن أجل تحديد حجم هذه الأبعاد، رأى انه من الصعب تحليل النفقات الاستثمارية لرأس المال البشري بمعنى التمييز بين ما يمكن اعتباره نفقات استثمارية لتحسين نوعية رأس المال البشري والاستهلاك لتلبية إحتياجات الأفراد، ورغم صعوبة تحديد الاستثمار في رأس المال البشري، شولتز ميز أنه من بين النفقات، هناك خمسة أشكال للنشاط لها دور أساسي في تحسين القدرات البشرية human capabilities :
- المرافق والخدمات الصحية (التي تؤثر على متوسط العمر المتوقع وحيوية الأفراد).
 - التعليم الرسمي (ابتدائي، ثانوي وعالي).
 - التدريب بما فيه التعلم داخل المنظمة (التدريب المهني).
 - برامج التكوين للكبار غير المنظمة من طرف المؤسسة.
 - هجرة الأفراد من أجل الاستفادة من فرص عمل أفضل.¹
- وقد ركز شولتز أبحاثه الأولى للاستثمار البشري على الإنتاجية في المجال الزراعي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشار إلى أن إدخال رأس المال الجديد والمتمثل في رأس المال البشري الناتج عن كمية الموارد البشرية الزراعية سوف يؤدي إلى زيادة مستمرة في الإنتاجية، فحسب رأيه رغم توفر العناصر التالية:
- عضوية الأراضي الزراعية.
 - توفير مياه الري.
 - الحرية السياسية وتطور التقنيات الزراعية.
- لم تتحقق الطفرة الزراعية إلا بالاستثمار في البشر من خلال المنح الدراسية المقدمة للمزارعين. اهتمت نظرية رأس المال البشري لشولتز بالتركيز على عملية إعداد القوى العاملة كونها أهم عناصر العملية الإنتاجية وحاول شولتز البرهنة على تحليلاته من خلال دراسة واقع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة التي اهتمت بالمؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات)، وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:
- تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري.
 - العامل المعنوي أو النفسي والمتمثل في اعتبار التعليم كاستثمار في الإنسان.

¹Stéphane fraisse : Op.cit.

وحسب شولتز أكبر خطأ وقع فيه الاقتصاديين السابقين هو الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال واستبعاد رأس المال البشري من التحليل الاقتصادي، اعتقاداً منهم أن اعتبار التعليم وسيلة لخلق وتكوين رأس المال البشري يمكن أن يقلل من شأن الإنسان ويسيء إلى نفسيته، فحسب أعتقادهم الغرض الأصلي للتعليم هو الجانب الثقافي وليس الاقتصادي فالتعليم ينمي الأفراد حتى يصبحون مواطنين صالحين ومسؤولين بإعطائهم فرصة الحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها.

ورغم تركيز دراسات شولتز على التعليم كاستثمار في رأس المال البشري، فإن الكثير من المفاهيم المطبقة في مجال التعليم يمكن أن تطبق على مجالات أخرى للاستثمار البشري مثل التدريب.¹ وفي مجال التعليم حدد شولتز نوعين من الموارد التي تدرج في التعليم:

- الإيرادات الضائعة للفرد والتي كان يمكنه الحصول عليها لو انه لم يلتحق بالتعليم.
- الموارد اللازمة لإتمام العملية التعليمية.

وقد أعطى شولتز أهمية كبيرة لدراسة كل من التكلفة والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، فأهمية دراسة الإيرادات يرجع إلى سببين: الأول هو أهمية هذه الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب في حد ذاته أثناء عملية التعليم والثاني هو تجاهل الباحثين لهذه الإيرادات الضائعة.

أما بالنسبة لكلفة العملية التعليمية فتتمثل في تقديرات قيمة ممتلكات المدرسة المستعملة في التعليم إضافة إلى المصاريف الجارية للمرتبات والأجور والمواد المستخدمة في عملية التعليم.² وفي تحليل التكلفة والإيرادات المتعلقة بعملية التعليم، ركز شولتز على أهمية الإيرادات الضائعة من منظورين:

- إمكانية اعتبار تعليم الطالب عمل وأن هذا العمل يمكن أن يساعده على تنمية موارده البشرية.
- افتراض أن الطالب لو لم يكن ملتحقاً بالعملية التعليمية، فإنه يمكن أن يكون في قوة العمل ويشارك في العملية الإنتاجية أو تقديم خدمة ذات قيمة اقتصادية ويحصل بالتالي على أجر وعليه توجد فرصة بديلة للالتحاق بالمدرسة.

وما يمكن استخلاصه من نظرية شولتز أن نفقات التعليم، الصحة والهجرة الداخلية هي نفقات استثمارية تزيد من فرص العمل بعكس ما كان سائداً قبلاً أن هذه النفقات هي نفقات استهلاكية، كما أشارت النظرية إلى دور التعليم والتدريب في مكان العمل في زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي زيادة دخله ومن ثم زيادة الدخل القومي، وقد ركز شولتز في نظريته على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، وناقش مدخلات ومخرجات التعليم وأهمية إعداد القوى العاملة، كما اعتبر أن

¹ غربي صباح: الاستثمار في التعليم ونظرياته، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر): جانفي- جوان 2008، ص 15.

fl.univ-biscra.dz/images/pdf-revue-02-03/gharbi_sabah.pdf

² فرعون امحمد، محمد اليفي، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى الدولي لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 و 15 أفريل، 2009، ص 16.

التعليم شكل من أشكال الاستثمار الاقتصادي الذي يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل ويعتبر جوهر العملية التنموية سواء في المجتمعات المتقدمة أو في الدول النامية.¹

2.2.5. التعليم ونظرية الاستثمار في رأس المال البشري لببكر:

غاربي بيكر Gary Beker هو اقتصادي أمريكي ولد عام 1930، درس في برانستون Princeton، ثم في شيكاغو أين كان تلميذا لميلتون فريدمان، أعتبر واحد من أهم الاقتصاديين في النصف الثاني من القرن العشرين، رغم الانتقادات التي وجهت إليه بسبب ليبراليته الزائدة، بقي بيكر مشهور بسبب تحليله الاقتصادي للجريمة وبسبب كونه من الأوائل الذين طوروا مفهوم رأس المال البشري من خلال دراسته:

(Human Capital A Theoretical and Empirical Analysis) رأس المال البشري، تحليل نظري وتطبيقي، والتي نشرت عام 1964، وهذا ما مكنه من الحصول على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1992.

اعتبر غاربي بيكر أن الفرد يمتلك مخزون من المعارف، خبرات، مهارات التي تشكل رأس المال، الذي سوف يزيد باستثمارات مثل التعليم والتكوين المهني. باختيار الفرد هو من يقرر هل يستثمر أم لا بغية رفع رأسماله أو تركه يتآكل. الفرد يقوم بصناعة رأسماله البشري، مثلما يستثمر بالذهاب إلى الطبيب من أجل الحفاظ على صحته.

لقد ركز بيكر في تحليله على رأس المال البشري على النشاطات التي تؤثر على الدخل المادي وغير المادي من خلال زيادة الموارد في رأس المال البشري وبدأ اهتمامه بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري (تعليم، تدريب، هجرة والرعاية الصحية)، وركزت أبحاثه على أهمية التدريب في تكوين رأس المال البشري، حيث أن التدريب يمكن أن يعتبر استثمار بسبب توفر العناصر التالية:

- التدريب يمثل دورة إنتاجية مفيدة، حيث نقوم بإنفاق حالي من أجل الحصول على عائد أكبر متوقع مستقبلا، فالتدريب له عوائد على الفرد والمنظمة فبالنسبة للفرد تكلفة هذا الاستثمار هي تكلفة التدريب إضافة إلى الدخل الذي كان سوف يحصل عليه مقابل الحصول على زيادة في الراتب لاحقا أما بالنسبة للمنظمة فإنها باستثمارها في الفرد سيكلفها تكلفة عملية التدريب إضافة إلى فقدان ما كانت ستكسبه بنشاط هذا الموظف على أمل الحصول على عائد يتمثل في زيادة الإنتاجية.

- التدريب يمكن أن يساهم في تحسين قيمة ممتلكات المنظمة فبرامج التدريب يمكن أن تعتبر من ممتلكات المنظمة مثل الاستثمارات المادية ويمكن إدراجها تحت نفس العنوان: كالأبحاث والتطوير والاستثمارات (الاشهار، دراسة السوق...).

إن اعتبار التدريب شكل من أشكال الاستثمار يواجه عدة انتقادات:

- التدريب لا يمكن أن يكون وسيلة من وسائل الإنتاج مثل الآلات والمعدات.
- لا يمكن اعتبار التدريب أصل من أصول المنظمة وذلك راجع إلى أن المنظمة لا تملك الأفراد الذين تدرهم، فالمنظمة تفقد استثمارها في التدريب بمجرد مغادرة الفرد المتدرب للمنظمة.

¹ غربي صباح: مرجع سبق ذكره، ص 31.

- التدريب بعكس الاستثمار المادي يصعب قياس تكلفته وكذا التحديد للعائد المتوقع منه.
- لقد افترض بيكر وجود بعض المتغيرات المحددة والمحفزة للاستثمار في رأس المال البشري مثل العمر المتوقع للفرد، الاختلافات في الأجور، درجة الخطر، السيولة والمعرفة ويقدم تحليل الاستثمار البشري تفسيراً لشكل العلاقة بين العمر والإيرادات، حيث تؤدي جل الاستثمارات في رأس المال البشري إلى زيادة الإيرادات في عمر متقدم نسبياً، لأن العائد المتوقع من الاستثمار يعد جزءاً من الإيرادات في المقابل تنخفض الاستثمارات في العمر الصغير لأن تكلفة الاستثمار تخصم من الإيرادات في ذلك الوقت.
- هذا يسجل في الاقتصاد كعلم الاختيارات Science des choix، يوجد تكلفة فرصة بديلة، الفرد أمام وضع فرصة التحكيم بين: إمكانية الدخل في الحياة المهنية والحصول على أجر منتظم وإمكانية متابعة دراسته والالتزام بالنفقات الموافقة لهذا القرار، مع العلم أن مستوى دراسي مرتفع يوفر له مؤهلات وبالتالي بدون شك فرصة عمل تعويضية في المستقبل، إذا استثمر من أجل زيادة إنتاجيته ومداخيله في المستقبل.¹
- لقد كان شولتز السباق في معالجة مفهوم رأس المال البشري وتأثيره على الإنتاجية التي استفاد منها بيكر وطور نظرية رأس المال البشري (1964)، حيث اعتبر أن الفرد كائن عقلائي ورأس مال يتطلب استثمارات مثل باقي أشكال رأسمال، فرأس المال البشري هو مخزون المعرفة والخبرة التي يحتفظ بها الأفراد، والتي تتراكم بالاستثمار في تعليمه وتدريبه ومختلف أشكال التكوين الأخرى.
- ومن أجل معرفة إذا كان الاستثمار مربحاً، الفرد عليه حساب الفرق بين الفاضل الذي يتوقع الحصول عليه في الدخل نتيجة الاستثمار وجميع التكاليف المتكبدة (نفقات التعليم، شراء معدات، وكذلك الدخل الذي لا يتحصل عليه الفرد خلال فترة التعليم، بمعنى تكاليف الفرصة البديلة أو الخسارة في الدخل).
- هناك شكلان في التعليم يدعمان رأس المال البشري وهما التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي:
- التعليم الرسمي موفر من قبل مؤسسات التعليم والتكوين المهني والمتواصل مثل المدارس والجامعات التي يمكن أن توفر مهارات مفيدة لأصحاب المشاريع، إنها مصدر لتراكم المعارف الواضحة.
- التعليم الغير رسمي هو الناتج عن التجارب والخبرات والتعلم في الميدان، إنه يوفر المعرفة الضمنية وغير المقننة. مفهوم المعارف الضمنية طور من طرف بولاني Polany (1967) والذي حسب رأيه أن هذه المعارف يصعب تحديدها وتقاسمها لأنه لا يمكن إرسالها بالكلمات أو الرموز. وعليه يشمل رأس المال البشري المعارف الضمنية المكتسبة بالخبرة والتعلم في الميدان، إضافة إلى المعارف الواضحة المكتسبة من عملية التعليم الرسمي.²

¹La théorie économique du capital humain de Gary Becker : <http://www.pumido.com/sciences-politiques-administratives/theorieeconomique/fiche/theorie-economique-capital-Gary-Becker-395896.html> 28/12/2017 20 :10

²Simon Baudrier : L'impact du capital humain et du capital social Des PME sur Les Collaborations internationales comme exigence Partielle de la Maitrise en administration Des affaires université du Québec depote.uqtr.ca/7516/1/030286345.pdf Décembre 2013 28/12/2017 22 :36.

المعارف الضمنية صعبة القياس لأنها مرتبطة بالتجارب الشخصية، حيث يستفيد الأفراد من كل واحد منهم، من هنا رأس المال البشري صعب الانتقال لأنه متجسد في كل فرد وهذا كما لوحظ أن بعض الاستثمارات في رأس المال البشري ليس لها تأثير على الإيرادات وذلك أن المنظمة أو الحكومة تتحمل تكلفة هذا الاستثمار، وبالتالي هي التي تحصل على الإيراد وليس الشخص المستثمر فيه.

عند تحليل بيكر للجانب الاقتصادي للتدريب ميز بين نوعين من التدريب¹:

• **التدريب العام:**

الفرد يتبع تدريب في منشأة تعليم، هذا التدريب قابل للانتقال بمعنى أن الفرد المدرب يمكن أن يستفيد من هذا التدريب في أي منظمة ينتقل للعمل بها. كل ما كان التدريب قابل للانتقال كلما كانت التكاليف على عاتق الفرد.

• **التدريب المتخصص:**

الفرد في هذه الحالة يتبع تدريب على مستوى المنظمة، وليس في إطار حركية دراسية وإنما لاستكمال معارفه النظرية بتجربة تطبيقية كلما كان التدريب متخصص كلما كانت التكاليف على عاتق المنظمة، حيث تقوم بتدريبه تدريباً خاصاً ليقوم بالعمل على مستواها.

• **ماذا قدمت هذه النظرية للتحليل الاقتصادي؟**

حسب بيكر الانفاق على التعليم والتدريب والرعاية الطبية، ليست مجرد تكاليف ولكن هي استثمارات لها عائدات قيمة يمكن حسابها، من منظور النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، يعتبر رأس المال البشري (العمل) سلعة يمكن تداولها من حيث الشراء والبيع. تركز هذه النظرية الكلاسيكية بشكل كبير على استغلال العمل من طرف رأس المال. على عكس المعنى المرتبط تقليدياً بمصطلح العمل، يشير رأس المال البشري إلى المعرفة والخبرة والمهارة التي يراكمها المرء من خلال التعليم والتدريب. مؤكداً على الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لنظرية رأس المال البشري، أشار بيكر (1993) إلى أنه الأكثر قيمة بين رؤوس الأموال هو الاستثمار في الإنسان. ويميز بيكر بين رأس المال البشري الخاص بالشركة عن رأس المال البشري العام. تتضمن أمثلة رأس المال البشري الخاص بالشركة الخبرة المكتسبة من خلال التعليم والتدريب في نظم المعلومات الإدارية أو الإجراءات المحاسبية أو غيرها من الخبرات الخاصة بشيء معين في المؤسسة. رأس المال البشري للأغراض العامة هو المعرفة المكتسبة من خلال التعليم والتدريب في المجالات ذات القيمة لمجموعة متنوعة من الشركات مثل المهارات العامة في تنمية الموارد البشرية.²

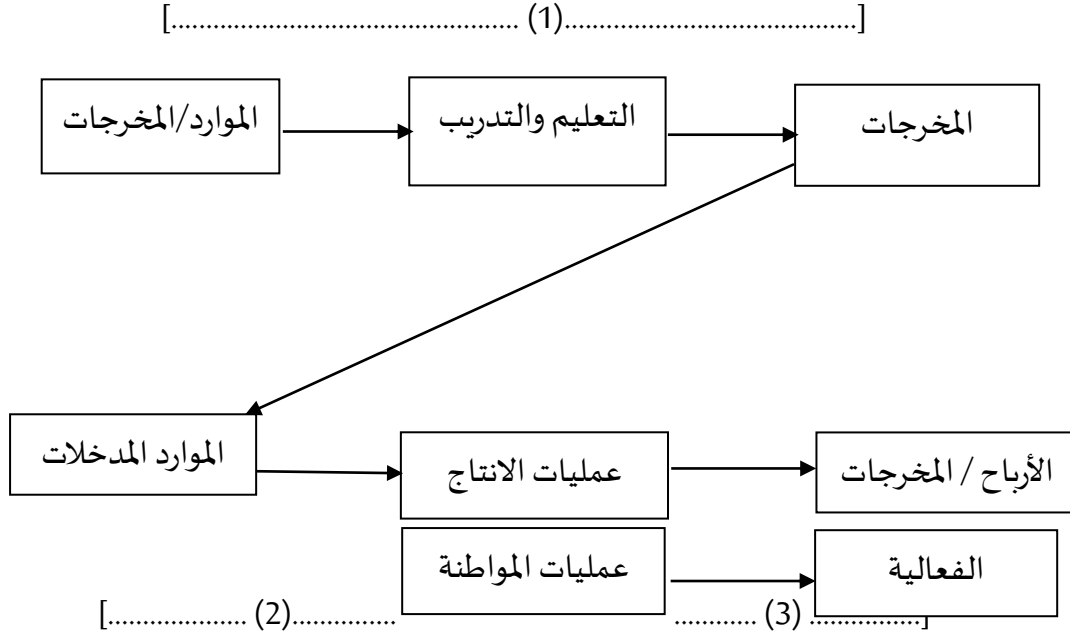
هذه النظرية أعطت قيمة للتعليم في التعويضات المستقبلية للفرد وبالتالي أهمية التدريب حتى لو أن هذا يبدو واضحاً فعدم المساواة في الدخل ينتج عن عدم التساوي في رأس المال البشري.

¹ فرعون أحمد، محمد أليفي: الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 و15 أفريل، 2009، ص ص19-20.

² Maran Marimuthu, Lawrence Arokiasamy, Maimunah Ismail : **Human Capital Development And Its Impact On Firm Performance : Evidence From Developmental Economics**, the journal of international social research / Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, Turkey, 2009, pp266,267.

غاربي بيكر هو أول من جعل التدريب استثمار عادي هذا ما يفسر لماذا تشجع الدولة الذين ليس لهم الوسائل المالية ولديهم قدرات ذهنية لتمويل تدريبهم بنظام المنح، مع العلم أن هدف الدولة هو تكوين أعظم عدد ممكن من الأفراد القادرين على كسب أفضل دخل وبالتالي المساهمة في اقتصاد الدولة.

الشكل رقم (3-1): يعرض العلاقات الرئيسية في نظرية رأس المال البشري والافتراضات التي تقوم عليها العلاقات.



Source: A Model of Human capital Theory (Swanson,2001: p110)

تمثل العلاقة 1 مفهوم وظائف الإنتاج كما هو مطبق في التعليم والتدريب، الافتراض الكامن وراء هذه العلاقة هو أن الاستثمار في التعليم والتدريب يؤدي إلى زيادة التعلم.

تمثل العلاقة 2 علاقة رأس المال البشري بين التعلم وزيادة الإنتاجية، الافتراض الكامن وراء هذه العلاقة هو أن التعلم المتزايد يؤدي، إلى زيادة الإنتاجية.

تمثل العلاقة 3 علاقة رأس المال البشري بين زيادة الإنتاجية وزيادة الأجور وأرباح الأعمال. الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه هذه العلاقة هو أن زيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة أجور الأفراد وأرباح الشركات. نستنتج في الأخير أن رأس المال البشري يساهم في المزايا والأرباح التنظيمية.

يتم تقييم سلسلة رأس المال البشري الممثلة بالكامل باستخدام تحليل العائد على الاستثمار أو تحليل التكاليف والفوائد. تعتبر نظرية رأس المال البشري عاملاً مهماً لتعزيز أداء الشركات. وبالتالي أصبح رأس المال البشري عنصراً مهماً في أداء الشركة.¹

• ماهي حدود هذه النظرية؟

كما بين بيكر في مقاله إنه من الصعب تقييم معدل العائد النقدي للاستثمارات المتعلقة بالتدريب وملاحظة العلاقة بين رأس المال البشري والمدخيل المستقبلية.

¹Maran Marimuthu, Lawrence Arokiasamy, Maimunah Ismail : Op.cit, p267.

نظرية الإشارة لمايكل سبناس Michel Spence (1973) وضع في التحدي نظرية بيكر حيث أكدت أن القدرات لا تتحسن مع الدراسة، التأهيل فقط بمثابة إشارة لتوليد نخبة: نرفض إذا اعتبار الفرد رأسمال يمكن تحسينه.¹

اعتبر بيكر أن الاستثمار في العنصر البشري يتمثل في "الجهود التي تؤثر في مستقبل الدخل الحقيقي من خلال تعبئة موارد الأفراد"، وذلك بعد ما قام بمقارنة نظرية بين طرفي تراكم رأس المال البشري وهي التدريب الوظيفي والتعليم المدرسي ومختلف الأبحاث وكذا جل المعارف الأخرى والصحة، حيث أوضح تأثير هذه الطرق على المتحصلات المستقبلية للأفراد، غير أن بيكر في هذا التحليل ركز على الجانب المستقبلي للإنتاج فقط والمترتب على الاستثمار في العنصر البشري.²

3.2.5. اسهامات جاكوب مينسر:

يقوم نموذج مينسر على معادلة تجريبية بسيطة، حيث يعتمد دخل عمل الفرد على عدد سنوات دراسته وعدد سنوات خبرته المهنية. في هذه المعادلة، التي تسمى "دالة مكاسب رأس المال البشري"، حسب مينسر، يمكن تفسير تأثير التعليم على دخل الفرد، على أنه عائد الاستثمار في رأس المال البشري في نظام التعليم. لاحقاً تم استعمال هذا النموذج من طرف عدة اقتصاديين في دراساتهم التجريبية على مختلف الدول وتم نشر المئات من المقالات، في هذا المجال، وتوصلت جميع هذه المقالات تقريباً إلى تأثير إيجابي وهام للتعليم على دخل الفرد، وأصبح الدور الإيجابي للتعليم في الدخل أحد أهم الحقائق التجريبية في علم الاقتصاد.

افتراضات مينسر والنموذج القياسي:

من خلال عمله الرائد سنة 1974، بعنوان «التعليم، الخبرة والأرباح» (1974)، أصبح مينسر من رواد البحث في مجال تقدير العائد من التعليم على الأجور.

اعتبر مينسر أن الاستثمارات في التعليم، والاستثمارات في الخبرة المهنية، شكلان مكملان لاكتساب رأس المال البشري، وعليه اقترح النموذج التالي الذي يربط الراتب الحقيقي للفرد، برأس المال التعليمي والاستثمارات المهنية في شكل تربيعي من أجل مراعاة تقعر المنحنى:

$$\text{Log } Y_i = a + r S_i + \beta_1 \text{Exp}_i + \beta_2 (\text{Exp}_i)^2 + \epsilon_i$$

حيث:

$\text{Log } Y_i$: اللوغاريتم الطبيعي للراتب الشهري للفرد i

S_i : عدد سنوات الدراسة للفرد i

Exp_i : عدد سنوات الخبرة المهنية للفرد، يأخذ شكلاً تربيعياً من أجل تمثيل تقعر منحنى الأرباح بسبب

الاستثمار بعد المدرسي في رأس المال البشري، أي العوائد المتناقصة للخبرة.

يتم تفسير الثابت a على أنه الراتب الأساسي من قبل منظري رأس المال البشري. إنه راتب لا سنة دراسية.

¹La Theorie Economique du Capital Humain de Gary Becker : Op.cit.

² محمد موساوي، سمية زبرار: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني، 2015، ص 43.

Ei: الحد العشوائي.

بافتراض أن الفرد يستمر في الاستثمار طول فترة حياته العملية. ستتخذ العلاقة بين الراتب والخبرة المهنية الشكل التالي، وهو ما يفسره حقيقة أن كثافة الاستثمارات المهنية تتناقص مع تقدم العمر، وذلك بسبب النمو في تكلفة فرصة الراتب للتدريب، وتقليص الفترة التي يكون للاستثمار عوائد.

في معادلة الكسب شبه اللوغاريتمية، إذا تم توزيع Ei وفقاً للخصائص القياسية، فإن تقدير r بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) يتوافق مع معدل العائد الخاص للتعليم، والذي يقيس الزيادة في الدخل (Ys - Ys-1) الناتجة عن سنة إضافية من التعليم مقارنة بالتكلفة السنوية لهذا الاستثمار التعليمي، وهي:

$$r = \frac{dLnY}{ds} = \frac{\frac{dy}{y} = \frac{Y - Y_{-1}}{Y_{-1}}}{ds}$$

$$\frac{Y_i - Y(i-1)}{Y(i-1)} = \frac{EXP(a + rSi + \beta_1 \exp i + \beta_2 \exp i^2 + u_i)}{EXP(a + r(S(i-1)) + \beta_1 \exp i + \beta_2 \exp i^2 + u_i)} + 1 =$$

$$EXP(r) - 1 = r$$

وضع مينسر الافتراضات التالية:

✓ تتكون تكاليف سنة إضافية من التعليم حصرياً من تكاليف الفرصة البديلة، أي الأرباح التي يتخلى عنها الفرد بذهابه إلى المدرسة.

✓ بافتراض أن العلاقة بين الدخل والتعليم خطية، نفترض أن تغيرات العرض والطلب على العمل لها نفس التأثيرات على معدل العائد إلى التعليم.

✓ يفترض النموذج معدل عائد متطابق لجميع الموظفين ونفس الجزء من قدرتهم المستثمرة في كل مستوى من مستويات الخبرة.

على الرغم من أن Mincer يعتبر أن التعليم والخبرة وحدهما يفسران ثلث التباين في معدلات الأجور في الدول الغربية، إلا أنه هناك عدة انتقادات لهذا النموذج، هناك عناصر أخرى لا يمكن إهمالها، فالبيئة الأبوية يمكن أن تؤثر على القيمة الاقتصادية للوقت الذي يقضيه الطفل في المدرسة. أظهر مؤلفون مثل Bowles (1972) أن الآباء يؤثران على مستوى التعليم الذي يحرزه أطفالهم.

لذلك، في إطار نموذج Mincer، إذا تجاهلنا المستوى التعليمي للوالدين وأنشطتهم المهنية ودخلهم، فقد يؤدي ذلك إلى المبالغة في تقدير r. تؤثر هذه العناصر على نجاح الطفل ونموه وجودة التعليم الذي يتلقاه¹. يشير النموذج كذلك إلى أن توزيع الدخل في المجتمع يعكس مستويات التعليم. وعليه، يمكن استنتاج أنه من أجل تقليل التفاوتات في التحصيل العلمي، يجب تقليل التفاوتات في الدخل القومي أو الدولي. ومع ذلك، وفي كثير من البلدان، عند مستوى تعليمي معين، لا تزال الفروق في المداخل قائمة حسب العرق والجنس.

¹ATI Hassan : LE RÔLE DE L'EDUCATION DU POINT DE VUE MICROECONOMIQUE : LES THEORIES DU CAPITAL HUMAIN, Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence, Vol. 3, No°2, pp 412-436 Nov 2020, pp421-425.

إذا كانت نظرية رأس المال البشري تفسر الاختلافات في المكاسب بين المجتمعات العرقية من خلال عدم المساواة في كمية ونوعية التعليم الذي يميزها، فإن دراسة الفرق في الدخل حسب الجنس تكون أكثر تنوعاً. فبالنسبة إلى بولاشيك Polachek (1974، 1978) هو نتيجة لموقف خاص للمرأة من حيث عرض العمالة - فرضية الضمور - والتي بموجبها تختار المشاركة في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مستمرة، وبالتالي لديها تراكم أقل لرأس المال البشري. يدعم غولدين Goldin (1986) هذه الفرضية بالقول إن الدخل المنخفض للنساء يمكن تفسيره من خلال معدل دوران أعلى للقوى العاملة مقارنة بالرجال. من ناحية أخرى، يعتقد بيكر (1985) أن المرأة تكسب أقل من الرجل بسبب اختيار المهنة التي تسمح لها بتوفير بعض طاقتها للأعمال المنزلية.

كانت نظرية رأس المال البشري والنماذج المشتقة منها موضوع العديد من الدراسات التجريبية، سواء من حيث التأثير العام للتعليم على النمو الاقتصادي، أو على المستوى الفردي، العلاقة بين التعليم والإنتاجية.¹

تعترف النظرية الكلاسيكية الجديدة لرأس المال البشري لببكر ومينسر بأن توزيع الدخل، في سوق تنافسية، يكون مشروطاً بمستوى رأس المال. الأفراد (بما يحملونه من التعليم والخبرة المهنية) الوكلاء المتدخلون في سوق العمل. فكلما كان تدريبهم أفضل (أقل)، زادت إنتاجهم (أقل) وارتفع (أقل) أجرهم. وهكذا يُنظر إلى التعليم على أنه استثمار يولد عوامل خارجية إيجابية، إذ أنه يشكل عاملاً من عوامل النمو الاقتصادي وزيادة الأجر الفردي، والذي يؤدي تراكمه إلى زيادة مستوى الإنتاج. على الرغم من أهمية نظرية رأس المال البشري، إلا أنها لم تحظ بتأييد كلي من الاقتصاديين. ومن هنا تم تطوير مناهج تنافسية جديدة في السبعينيات.²

¹Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare : « Education, productivité et gain. Retour sur les approches critiques de l'enchaînement causal de la théorie du capital humain », Document de Travail n° 2015 – 22, Bureau d'Économie Théorique et Appliquée (BETA), Octobre 2015, p18.

²Lamia Benhabib : **Chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses multidimensionnelles et expérimentation**, THÈSE DE DOCTORAT, Sciences Économiques, L'UNIVERSITÉ PARIS-EST, 2017, p30.

3.5. النظريات النقدية لنظرية رأس المال البشري:

العلاقة السببية بين التعليم - الإنتاجية - الدخل الذي تنادي به نظرية رأس المال البشري أثار الكثير من الجدل وفتح المجال لنظريات منافسة وناقدة لنظرية رأس المال البشري، هذه النظريات تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة المحددة لسوق العمل. الاتجاه الأول يقوم على فرضية المصفاة (بيرج Berg، 1970؛ فيلبس Phelps، 1972؛ ثورو Thuro، 1970؛ سبانس Spence، 1970؛ أرو Arrow، 1973) من جهة أخرى فإن النظريات غير التقليدية (دورينجر Doeringer وبيور Piore، 1971؛ كاين Cain، 1976؛ أكرلوف Akerlof، 1984)، تختلف عن النظريات السابقة في أنها تستند في تحليلها على الجماعات وليس الأفراد.¹

1.3.5. النظريات التي تقوم على فرضية المصفاة:

على عكس نظرية رأس المال البشري، تعتمد مناهج البناء الكينزية الجديدة مؤشرات أخرى لتفسير العلاقة بين التعليم والأجور. وفقاً لنماذج الفرز(التصفية)، يتدخل عدد معين من العوامل في اختيارات التعليم، وتغير الإنتاجية وكذلك تحديد الراتب.

1.1.3.5. نموذج التمييز الإحصائي لفيلبس:

جاء نموذج The Statistical Theory of Racism and Sexism لفيلبس(Phelps,1972) لشرح الفروق في المكاسب بين العرق والجنس، ثم امتد النموذج إلى التحليل الاقتصادي للتعليم. يعتقد أرباب العمل أن العمال الأكثر تعليماً هم الأكثر إنتاجية. لذلك سوف يحتفظون بالوظائف الأعلى أجراً للعمال الأكثر تكويناً. تعمل هذه الطريقة في ظل عدم التأكد، حيث المعلومات حول الانتاجية المحتملة للعمال مكلفة، حيث تواجه نقص المعلومات عن خصائص المرشحين للتوظيف، مما يجعل أصحاب العمل يعتمدون على المؤشرات الإحصائية التي تعكس متوسط أداء الفئات المرجعية لاختيار العقود الآجلة للموظفين.

وبالتالي تعويض الموظف لن يكون نتيجة إنتاجية فعالة، بل يعتمد على تمييز من جانب أرباب العمل على أساس مستوى التعليم.²

2.1.3.5. نموذج الإشارة والمؤشرات لسبنس:

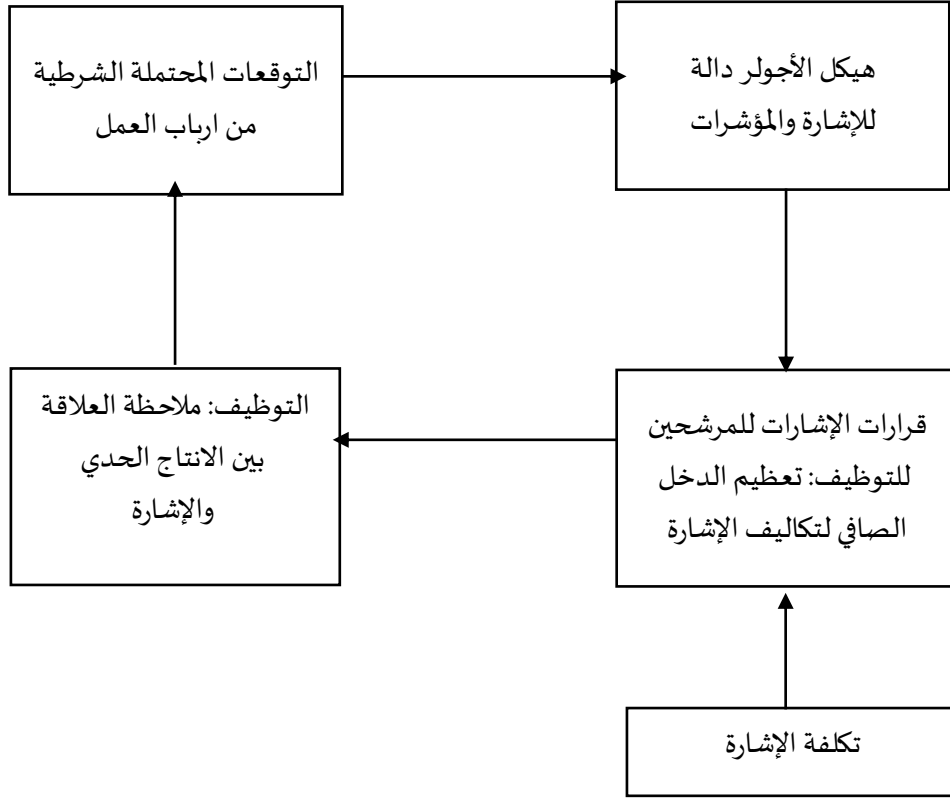
حسب هذا النموذج (Spence, 1973) تستخدم كل من الشركات والموظفين التعليم كمؤشر على القدرات العالية، تقدم الشركات أجور أعلى لذوي المستويات التعليمية الأعلى، ما جعل الموظفين بدورهم يسعون للحصول على الشهادات التعليمية الأعلى، وبالتالي فإن الإشارة تمثل نفس الحقائق الملاحظة في نظرية رأس المال البشري، ولكن بجهاز مفاهيمي مختلف جذرياً..

¹ Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare : Op.cit, P7.

² Ibid, pp7,8.

يمكن تلخيص نظرة سبنس في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-4): نظرية الإشارة والمؤشر



Source : Poulain Édouard. Op.cit. P100.

يوضح الشكل السابق عملية التعلم لدى صاحب العمل، ففي مواجهته لعدم اليقين بشأن إنتاجية الموظف يستند إلى إشارات ومؤشرات تتمثل في: المستوى الدراسي، العمل الحالي، السجل الجنائي، العرق، الجنس وغيرها.

حسب سبنس المؤشرات indexes تشير إلى الخصائص غير القابلة للتعديل (جنس، العرق) أما الإشارات signals فهي الخصائص القابلة للتعديل بعد فترة من الزمن (مستوى التعليم). بعد فترة من التوظيف سوف يتعلم صاحب العمل القدرات الإنتاجية للفرد، في لحظة معينة يكون لدى صاحب العمل مجموعة من المعتقدات التي على أساسها يخصص قيمة لموظف محتمل، يتم ترجمة هذه الأفكار إلى سلم رواتب هو عبارة عن دالة للخصائص التي يمكن ملاحظتها للموظفين.

بدورهم الموظفون المستقبليين يلاحظون هذا التسلسل الهرمي للرواتب المعروضة، ويسعون لاكتساب الإشارات التي تتوافق مع ميولهم وتفضيلاتهم. وهكذا تكتمل الحلقة في الشكل السابق.¹

¹Poulain Édouard. *Le capital humain, d'une conception substantielle à un modèle représentationnel*, Revue économique, volume 52, n°1, 2001. Pp99,100.

3.1.3.5. نظرية خط الانتظار لتورو:

وتسمى كذلك نظرية التنافس على العمل، ترى هذه النظرية (Thurow, 1972) أن الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية مكان العمل والتكنولوجيا، وأن التعليم يكشف فقط عن قدرات المتعلم على التكيف والتعلم، وترى أن رب العمل مستعد لتأهيل العاملين لديه لشغل أعمال معينة، وأنه مستعد لدفع أجور عالية لذوي المهارات من أجل الاحتفاظ بهم.

يقبل العامل البقاء في خط الانتظار (بطالة) من أجل الحصول على فرصة عمل جيدة بمزايا مرتفعة لا تنخفض بوجود عرض فائض من الراغبين في العمل.¹

إذا يعتمد هذا النموذج على مفهوم المنافسة بين العمال بحيث أن الإنتاجية تكمن في تكيف العمال مع الشركة للوظيفة التي يشغلونها، ومن ناحية أخرى، مع التدريب المحدد الذي يقدمه أصحاب العمل أو في قدرات العمال لاستيعاب هذه التدريبات.

بالنسبة لأصحاب العمل، يعكس المستوى التعليمي للمتقدمين للوظيفة قدرات الأفراد المستخدمة في الاختيار. سيشكل العمال صفوف، يكون فيها المرشحين الأكثر تعليماً في الصف الأول. بذلك سيستمر العمال الأكثر تعليماً في تراكم، رأس المال البشري من أجل البقاء على رأس الصف.

سوق العمل بالنسبة لتورو Thurow ليس سوقاً للمهارات، بل هو سوق تدريب حيث يتم تخصيص وظائف تدريبية لمختلف العمال. ونظراً لأن تكلفة التدريب غير معروفة لصاحب العمل، فسيستخدم إشارات (مستوى التعليم) تعكس القدرة على التدريب.²

4.1.3.5. نظرية المصفاة لأرو:

حسب هذه النظرية (Arrow, 1973) إن أصحاب العمل لديهم معلومات عن القدرات الإنتاجية للمرشحين للتوظيف، هذه المعلومات تتوفر من خلال الشهادة التعليمية المحصلة، ففي حين تشير العديد من الفرضيات أن التعليم يوفر المعرفة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية (نظرية رأس المال البشري). يرى أرو أن وظيفة المدارس ليست تنمية القدرات الإنتاجية، وإنما تكشف على هذه القدرات من خلال مصفأة filtre الشهادات.

حسب هذه النظرية لا يساهم التعليم العالي في تحسين الأداء الاقتصادي ولا النمو الاجتماعي. وإنما يعمل كنظام اختيار يفصل بين الطلاب. حسب أرو سوق العمل غير كامل، بسبب عدم توفر معلومات تامة لأصحاب العمل، وهم بذلك يختارون الموظفين على أساس إنتاجية محتملة، ولكي يصل السوق إلى المنافسة على أصحاب العمل الحصول على معلومات حول مؤسسات التعليم العالي التي تعمل كمرشح مزدوج عن طريق اختيار المشاركين، حيث توفر المعلومة حول الطلاب الناجحين والفاشلين.

وهكذا، يوفر دبلوم التعليم العالي المعلومات، فإنتاجية أي خريج من التعليم العالي أعلى من أي فرد آخر.

¹ بن عامر نبيل: محاضرات في اقتصاديات العمل، جامعة فرحات عباس - سطيف، متوفر على الموقع:

http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/cour_economie_de_travail/ch02p0201.html

²Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare : Op.cit, p9.

حسب أرو إذا كان للتعليم العالي قيمة إعلامية إيجابية، لا يعني بالضرورة أنه يساهم في زيادة الإنتاجية.¹ وضع في اعتباره النهجين المتنافسين الرئيسيين لنظرية رأس المال البشري: نظرية التصفية ونظرية الإشارة. خلاصة نظرية التصفية التي قدمها أرو أن قرار التوظيف يعتمد على المستوى التعليمي للمرشح، وليس لتقييم إنتاجيته المحتملة، بل كمؤشر يستخدم فقط لفرز المرشحين المختلفين قبل التوظيف، والتعليم لا يجعل الفرد أكثر إنتاجية.

2.3.5. النظريات التي تقوم على دور الأجور وسوق العمل:

يرتكز التحليل النقدي لهذا الاتجاه على إظهار أن الروابط بين التدريب والأجر تعتمد بشكل كبير على طبيعة سوق العمل.

1.2.3.5. نظرية الأجور الفعالة لأكيرلوف:

قام جورج أكيرلوف Akerlof سنة 1984 ببناء نظريته وذلك انطلاقاً من أعمال عدة أبحاث متعلقة بالعلاقة الطردية بين الأجر والإنتاجية، وافترض أنه يمكن الانطلاق من الوضع المعاكس أي تقديم أجور أعلى للأفراد مما هو سائد في سوق العمل، وحجته في ذلك أن الفعالية الإنتاجية لأي فرد تتوقف بشكل كبير على إحساسه بالرضا والمعاملة الجيدة من طرف صاحب العمل، كما أن منح أجور أعلى يشكل نوع من الإشباع للأفراد فيشجعهم على بذل مجهود أكبر، والأجور الفعالة كما يسميها Akerlof يمكن تفسيرها بما يلي:

✓ تشجيع الأفراد على تقديم الأفضل.

✓ استقطاب موارد بشرية ذات إنتاجية عالية.

✓ تخفيض معدل دوران العمل.²

2.2.3.5. نظرية عدم تجانس سوق العمل:

تستند هذه النظرية على وجود العديد من أسواق العمل، بعكس نظرية رأس المال البشري التي تفترض وجود سوق واحد، وتنقسم الأسواق إلى فئتان حسب درجة النفاذية الممنوحة لأسواق العمل.

نظرية تجزئة سوق العمل كاين Cain (1976) تفترض وجود عدة أسواق عمل مقسمة وغير مختزقة فيما بينها: السوق الأولية والسوق الثانوية.

• الأولى يمثل سوقاً للوظائف المستقرة وذات الأجور المرتفعة، وينقسم بدوره إلى سوقين فرعيين:

■ الجزء الأساسي المستقل أو الأعلى الذي يشمل الوظائف الموجودة في "أعلى السلم" التي تتطلب الاستقلالية والقدرة على الابتكار وصنع القرار.

■ الجزء الأساسي الثانوي الذي يتعلق بالوظائف التي تتطلب مؤهلات متوسطة، أجور مرتفعة نسبياً، إمكانيات في ترقية.

¹Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare : Op.cit, p10.

² بوديسة محمد: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الأداء التنافسي في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة عين تموشنت، 2019-2020، ص31.

• يجمع السوق الثانوي بين الوظائف التي تتطلب القليل من المؤهلات، بإمكانيات منخفضة للترقية، أجور منخفضة، تتمثل إحدى خصائص هذا السوق في أنه يتمتع بدرجة عالية من الحركة الخارجية.

على عكس نظرية رأس المال البشري، تميل هذه النظرية إلى أن التعليم ليس هو المحدد الوحيد للتوظيف، بل هناك محددات أخرى، في السوق الأولية، الخبرة، الأقدمية والقواعد الإدارية تلعب دوراً أكثر أهمية في التوظيف من التعليم الرسمي.¹

¹Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare : Op.cit, p12.

خاتمة الفصل:

التوسع الاقتصادي لا يعتمد فقط على زيادة العمالة، ووسائل الإنتاج المادية، ولكن بالقدر نفسه على القوى العاملة الماهرة، والتي تساهم في العملية الإنتاجية باعتبارها رأس مال بشري، هذا الأخير هو مفهوم واسع يحدد الخصائص البشرية التي يمكن اكتسابها والتي ترفع مستوى الدخل. وتشمل المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم كما تشتمل أيضا على القوة البدنية والحيوية والنشاط، والتي تعتمد على الصحة والتغذية. تركز نظرية رأس المال البشري على التعليم والصحة كمدخلات في عملية الإنتاج، إلى جانب رأس المال المادي.

ويلعب التعليم الدور الرئيسي في الاستثمار في رأس المال البشري، فالتعليم يمكن من اكتساب المعارف والمهارات لدى الفرد، والتي تمكنه من توظيفها في عمله، مما يرفع من إنتاجيته وبالتالي، يرتفع دخله.

الفصل الثاني: التعليم والتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

لطالما اعتبرت النظرية الاقتصادية العمل كعامل بسيط للإنتاج، يُفهم حصريًا من خلال المقاييس الكمية مثل عدد العمال أو ساعات العمل. ولم يتم الاهتمام بالبعد النوعي لعامل العمل إلا في الستينيات من القرن الماضي. عندما أثار ثيودور شولتز فكرة رأس المال البشري التي عرّفها بأنها "المهارة والمعرفة وجميع القدرات التي تسمح بتحسين إنتاجية العمل البشري"، لتعتبر هذه الفكرة نقطة التحول الرئيسية في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، التي استبدلت تحليلها الذي كان يركز على تراكم رأس المال المادي، إلى إدراج تراكم رأس المال البشري كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي، وظهرت نماذج تنموية تولى الأهمية لدور رأس المال البشري ممثلًا بالتعليم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث يلعب التعليم دورًا رئيسيًا في استثمار رأس المال البشري الذي يعد الطريق الرئيسي لتحقيق التنمية كما يؤثر في النشاط الاقتصادي. حيث أن الاستثمار في تكوين رأس المال البشري يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية الأخرى، وعليه سنتناول في هذا الفصل:

- ✓ نشأة علم اقتصاديات التعليم، والمواضيع التي يتناولها.
- ✓ تطور اقتصاد التنمية من خلال عرض مختلف نظريات التنمية الاقتصادية.
- ✓ موقع التعليم في الفكر التنموي الحديث.

1. ماهية اقتصاديات التعليم:

1.1. التعليم وبعض المصطلحات المشابهة:

1.1.1. التعليم Education والتدريس Schooling:

رغم أن المفهوم يبدو متماثلان، إلا أنه هناك الكثير من الاختلافات بين التدريس (التعليم المدرسي) والتعليم. يشمل التعليم الطرق الرسمية وغير الرسمية لاكتساب المعرفة بينما يقف التعليم المدرسي في المرحلة الرئيسية والثانوية لنظام التعليم الرسمي الذي يحدث في المدرسة. التعليم المدرسي هو مجرد الذهاب إلى المدرسة، لحضور الفصول الدراسية، تعلم الكتابة واجتياز الامتحان.

• التعليم:

لا يقتصر التعليم على الأساليب الرسمية، بل يشمل كذلك الأساليب غير الرسمية لاكتساب المعرفة. فوسائل التعليم الرسمية تبدأ بالمدارس وتستمر إلى الجامعات ومعاهد الدراسات العليا التي تعتبر ذات مستوى عالي في التسلسل الهرمي، الجانب الرسمي للتعليم يكون منهجي ويدرار من طرف السلطات وفق جدول محضر مسبقاً. كما أن كل مرحلة من مراحل التعليم النظامي تؤدي إلى مستويات أعلى في التعليم. أما وسائل المعرفة غير الرسمية الأخرى مثل المصادر عبر الإنترنت، والتعلم من الأقران، في مواقف العمل، من مصادر مثل الكتب، وجلسات المحاضرات المجانية التي تتم بعيداً عن المؤسسات التعليمية هي أيضاً جزء من التعليم، يعتبر الجانب غير الرسمي من التعليم غير منهجي ولم يتم جدولته مسبقاً ولا يدار بشكل صحيح. وغالباً ما يكون عشوائياً أو يعتمد على اهتمام المتعلم. كما أنه لا توجد مرحلة معينة تقود إلى مرحلة أخرى في هذه الحالة، وهذا متضمن في مفهوم التعليم مدى الحياة. من الجدير بالذكر أن مصطلح التعليم يعني كلاً من طرق التعلم الرسمية والمؤسسية وغير الرسمية والشخصية.

• التدريس:

تعتبر المدرسة المرحلة الرئيسية لتعليم الطلاب الرسمي في معظم البلدان. في الحضارة اليونانية، الرومانية والهندية القديمة، كان الشباب يتعلمون في مؤسسات تعليمية مشابهة للمدارس في يومنا هذا، وكان يُنظر إلى الالتحاق بمؤسسات التعليم النظامي على أنه امتياز ويعتمد على الطبقات الاجتماعية.

في العصر الحديث، يُنظر إلى التعليم المدرسي على أنه أحد الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث يوجد في معظم البلدان مدارس حكومية ورسومها في متناول عامة الناس.

يتم تسجيل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-8 سنوات في المدارس ويتم ترقيتهم إلى صفوف أو فصول أعلى حسب أداؤهم. في جميع المدارس، سواء كانت عامة أو خاصة، هناك مناهج معينة مخصصة لكل فئة عمرية أو صف دراسي.

التعليم في المدرسة يكون بإدارة المدير أو مدرس مسؤول عن الإدارة، ويعمل تحت إشرافه رؤساء الأقسام والوحدات والمدرسون المسؤولون عن الصفوف. كما يتلقى الطلاب في المدارس تعليمهم في أماكن الفصول الدراسية، ويعمل المدرسون كأخصائيين استشاريين.

• الاختلافات بين التعليم والتعليم المدرسي:

- يصف قاموس Webster's dictionary التعليم بأنه المعرفة والتنمية الناتجة عن عملية مفيدة، بينما التعليم المدرسي هو عملية التعليم التي تحدث في المدرسة.
- يستمر التعليم في التحسن مع تطور المجتمعات، لكن لا أحد يعرف متى بدأ التعليم المدرسي بالفعل.
- تختلف الوسائل الرسمية للتعليم (مثل التعليم المدرسي) عن غير الرسمية وذلك بسبب المحتوى والإدارة والمستويات المقررة مسبقاً التي تؤدي إلى بعضها البعض.
- عندما يتعلق الأمر بالتعليم ككل، فإنه يشمل كلا من الوسائل الرسمية وغير الرسمية لاكتساب المعرفة.
- التعليم هو أيضا مفهوم أوسع يشمل كلا من الوسائل الرسمية وغير الرسمية لاكتساب المعرفة في حين أن التعليم المدرسي هو المرحلة الأولى من التعليم الرسمي في معظم البلدان.¹

2.1.1. التعليم والتدريب:

• التدريب:

- التدريب هو برنامج يتم تنظيمه لفترة معينة بموجب شروط وأحكام معينة. فهو مهمة تعليمية تقيم ما إذا كان المتدرب يمكنه أداء المهمة أم لا. يتم تسليمها من قبل مدرب أو مشرف أو صاحب عمل فهو تعليم موجه نحو تعلم مهارة متخصصة والحصول على شهادة في تلك المهارة. مثل تدريب عامل في مؤسسة على كيفية استخدام كمبيوتر في برنامج محدد.
- يهدف التدريب إلى تطوير مهارات ومعارف معينة من أجل النمو العقلي. فهو يعبر عن فكرة نمو الموارد البشرية التي تهدف إلى تحسين دور وإبداع وكفاءة الموظف المؤهل. يوفر التدريب المهارات اللازمة للقيام بالمهمة بفعالية وكفاءة. يمكن أن يتم الدفع مقابل التدريب أو يكون بدون أجر، بدوام كامل أو بدوام جزئي، اعتماداً على العقد المبرم مع صاحب العمل. وعليه يمكن تحديد الاختلافات الرئيسية بين التعليم والتدريب فيما يلي:

- التدريب مصطلح ضيق بينما التعليم مصطلح أوسع نسبياً.
- يعتمد التدريب على التطبيق العملي بينما يتضمن التعليم التوجه النظري.
- التدريب هو عملية اكتساب مهارات معينة من قبل شخص ما، أما التعليم فيدور حول اكتساب المعلومات النظرية في أي فصل دراسي أو مؤسسة.
- يتعلم الفرد مهمة محددة مستهدفة ومتاحة أثناء التدريب بينما يتعلم الفرد في التعليم المفاهيم العامة.
- يعمل التدريب على تمكين الفرد في وظيفته الحالية بينما يقوم التعليم بإعداد الفرد لوظيفته المستقبلية والتحديات القادمة.

¹<https://jobsnga.com/notable-differences-between-schooling-and-education/,14/09/2021,17:20>

نستنتج في الأخير أن التعليم والتدريب هما عمليتان تعليميتان تحدثان جنباً إلى جنب يتم اكتسابهما من قبل الطلاب لتحقيق النجاح في مهمة معينة وتحقيق أهدافهم النهائية.¹

3.1.1. التعليم والتعلم:

• التعلم:

يعرف الأدب التربوي التعلم على أنه نوع من تعديل أو تغيير في السلوك، ويمكن ملاحظته من خلال أداء المتعلم وهو ناتج عن الخبرة أو التدريب ويتصف بالثبات النسبي، أو هو " عائد عملية التعليم ومخرجاته المتحصل عليها نتيجة جهود المعلم وممارساته الإيجابية لإحداث التغيير المطلوب في سلوك الطالب. أو هو عملية تفاعلية نفسية بين المتعلم والمادة التعليمية بحيث يؤدي إلى تغييرات في السلوك.²

4.1.1. التعليم والتربية:

يعتبر كل من التربية والتعليم أساس بناء رأس المال البشري الذي يرتقي بالتنمية ويحدد معالمها، حيث يعتبر أهم معالم التنمية هو تنمية القوى البشرية. ولكن يسود الاعتقاد بأن مفهوم التنمية أكثر ارتباطاً بالتعليم وليس بالتربية. ذلك أن التربية مفهوم عام، شامل وواسع، فالتربية تنمي الفرد من جميع جوانبه الروحية والخلقية والجسدية حتى يكون عضواً صالحاً ونافعاً في مجتمعه، والتربية تشمل الأسرة والثقافة والإعلام والنوادي ومؤسسات العبادة... الخ.

أما التعليم فهو عملية مقصودة تتحقق عن طريق مؤسسات تم انشاؤها خصيصاً لهذا الهدف ويقوم بها أشخاص نم اختيارهم وتدريبهم للقيام بهذه العملية بهدف الحصول على المعارف واكتساب المهارات الخاصة، وبذلك يعتبر التعليم مفهوم أكثر تحديداً وارتباطاً بالتنمية. وغالبا عندما تشير الكتابات إلى التنمية والتربية فإنها تقصد بذلك التعليم، كون التنمية تقاس بمؤشرات كمية، وهذا الأمر يصعب في التربية بينما يمكن قياسه في التعليم.³

2.1 التعليم والاقتصاد:

1.2.1. العلاقة بين الاقتصاد والتعليم:

الاقتصاد هو علم اجتماع يدرس كيف يختار المجتمع تخصيص موارده النادرة، والتي لها استخدامات بديلة، لتوفير السلع والخدمات للاستهلاك الحالي والمستقبلي.

يهتم علم الاقتصاد باعتباره من العلوم الاجتماعية باتخاذ الخيارات وإيجاد البدائل. يدرس كيف يقرر المجتمع ماذا وكيف ولمن ينتج السلع والخدمات. عرّف روبرت علم الاقتصاد على أنه علم اجتماع يدرس السلوك البشري كعلاقة بين الغايات والوسائل النادرة التي لها استخدامات بديلة.⁴

¹Aimie Carlson : **Difference Between Training and Education**, April 15, 2019,

<https://www.difference.wiki/training-vs-education/>,14/09/2021,21:12.

²<http://www.kau.sa> › Files ›...الم_62194

³عماد الدّين أحمد المصنّج: دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب" في دمشق أيام 22-27/4/2006، ص 7.

⁴Bandana Kamari, **Economics of Education**, p1 : <https://www.patnauniversity.ac.in/e-content/education/Med69.pdf>

كرد فعل على الصعوبة التي يواجهها علم الاقتصاد في أبحاثه عن الأبعاد الاقتصادية للتعليم، ولدت اقتصاديات التعليم كمجموعة منهجية للمعرفة، بمعنى آخر هذا النظام الجديد هو نتيجة ثانوية للبحث الاقتصادي. ففي إطار البحث والاهتمام بمعرفة المحددات الأساسية للتنمية الاقتصادية، وجد الباحثون في النمو الاقتصادي ما يسمى بالعامل المتبقي في النمو، الذي لا يمكن تفسيره من خلال العوامل التقليدية للإنتاج، أي العمل ورأس المال، وفي نهج التجربة والخطأ لتحديد الأسباب المنطقية والإحصائية الأخرى، وجد أنه متغير (المتبقي) مهم جدا، يفسر أكثر من 66 في المائة من النمو. قدمت دراسة روبرت سولو حول دالة الإنتاج التجميعي القاعدة النظرية اللازمة لهذا الفرع الجديد. وقد أثرت مساهمات شولتز وبيكر وغيرها في هذا الأساس النظري.

توسع نطاق اقتصاديات التعليم لاحقًا كنتيجة طبيعية للنظرية. وقد بذلت عدة محاولات لتقدير العوائد الاقتصادية بأنواع ومستويات مختلفة من التوافق وتطوير نماذج لتخطيط التعليم وفقا للمتطلبات الاقتصادية للفرد والاقتصاد. لقد تطورت الأدبيات حول هذه الجوانب بوتيرة سريعة لدرجة أن اقتصاديات التعليم أصبحت الآن فرع مهم من الاقتصاد.

لا يمكن اعتبار اقتصاديات التعليم كمجال للدراسة مجالاً منفصلاً للتحقيق يختلف تمامًا عن الاقتصاد العادي. اقتصاديات التعليم هو تطبيق المبادئ والمفاهيم والقوانين الاقتصادية على عملية التعليم. تدرس اقتصاديات التعليم السلوك البشري (من حيث القرارات البشرية)، الفعل ورد الفعل حول التعليم (حسب بابالولا Babalola، 2003). كما يبحث في كيفية تأثير السلوك البشري على التنمية الاقتصادية.

اقتصاديات التعليم هي أحد فروع الاقتصاد العادي، على الرغم من أنها دراسة كيفية قيام مديري التعليم باختيارات رسمية أو معتمدة من الموارد المتاحة النادرة والتي تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج التعليمية الممكنة. تستخدم اقتصاديات التعليم بعض المفاهيم الأولية المستخدمة بشكل شائع في اقتصاديات العمل واقتصاديات القطاع العام واقتصاديات الرفاهية ونظرية النمو واقتصاديات التنمية.

ناقش الاقتصاديون الكلاسيكيون المشهورون عالميًا مثل آدم سميث وألفريد مارشال وجون ستيوارت ميل التعليم والتنمية على نطاق واسع، ودعوا إلى الاستثمار العام في التعليم. لذلك، بحلول الخمسينيات من القرن الماضي، أولى الاقتصاديون اهتمامًا لقضايا مثل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. العلاقة بين التعليم وتوزيع الدخل وكذلك تمويل التعليم.

يحلل الاقتصاديون إنتاج التعليم في هذا العالم حيث تكون الموارد مثل رأس المال المستثمر في المباني أو التكنولوجيا وعمل القوى العاملة للمعلمين نادرة بالضرورة. ندرة الموارد تعني أن صناع السياسة يجب أن يقرروا:

- ✓ ما المبلغ الذي يجب إنفاقه على كل مرحلة من مراحل التعليم (أي ما يتم إنتاجه).
- ✓ كيفية تقديم الخدمات التعليمية بطريقة تزيد من فوائدها للمجتمع (أي كيفية إنتاج التعليم).
- ✓ من الذي يجب أن يكون له حق الوصول إلى كل مرحلة من مراحل التعليم (أي لمن يتم توفير التعليم).

لقد ساهم الاقتصاد في مجال التعليم بإدخال الأفكار الاقتصادية ومبادئ السوق، وكذلك من خلال المساهمات المنهجية، لا سيما في مجال تقييم سياسة التعليم الكمي. تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لاقتصاديات التعليم في أنها تتمتع بنظرية واضحة الأسس وإطار جيد الاستخدام (العرض والطلب) لنظرية التنمية والاختبار الكمي. يمكن للاقتصاديين استخدام وتطبيق النماذج النظرية القوية للإجابة على الأسئلة المرتبطة بالسياسة العامة. يمكن كذلك للاقتصاد أن يولد فرضيات قابلاً للاختبار في مجال التعليم، بحيث يمكن أن تخضع لتحليلات كمية دقيقة. لقد زاد تأثير علم الاقتصاد على مجموعة واسعة من المجالات وخاصة التعليم، كونه يوفر إجابات لأسئلة السياسة من منظور قابل للقياس. وهذا الأمر يستقطب صانعي السياسات الذين يتعين عليهم تبرير تخصيص الموارد. كذلك باعتبار الاقتصاد هو علم الندرة فلا عجب أن يكون تأثيره في مجالات مثل التعليم والصحة كبيراً. فبالموارد المحدودة للقطاع العام، يمكن استعمال الأدوات التحليلية لعلم الاقتصاد في تقديم إجابات مساعدة لصانعي السياسات على اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في التعليم. تأثير علم الاقتصاد في مجال التعليم يظهر كذلك من خلال فكرة أن الأفراد والحكومات يستثمرون في التعليم لكسب عائد على استثماراتهم. هذه العوائد هي بشكل عام تتمثل في تحقيق أعلى الأرباح ولكنها قد تكون كذلك في شكل مزايا غير نقدية، مثل جودة الوظيفة.¹ مما سبق يمكن استخلاص النقاط التالية²:

- تبدأ اقتصاديات التعليم من الأساس الذي يشير إلى وجود عائدات للتعليم تزيد من ثروة ورفاهية المتعلمين.
- ينظر خبراء الاقتصاد إلى للتعليم بنظرة ايجابية، حيث أن له عوامل خارجية أو آثار غير مباشرة، حيث أن عوائد التعليم تعود بالنفع على الآخرين بخلاف الشخص المتعلم.
- يمكن تبرير تدخل الحكومة من خلال القطاع العام في مجال التعليم بهذه الآثار غير المباشرة، وكذلك بإخفاقات السوق أو في مجال توفير المعلومات، مما يعني أن السوق وحدها لن توفر التعليم الكافي.
- إضافة إلى ذلك، هناك نظرة إلى التعليم على أنه "حق"، مما يعني أنه يجب توفيره بغض النظر عن نسب التكلفة إلى الفائدة.

2.2.1 العلاقة بين النظم الاقتصادية والتعليم:

النظام الاقتصادي هو هيكل الإنتاج، تخصيص المدخلات الاقتصادية، توزيع المخرجات الاقتصادية واستهلاك السلع والخدمات في الاقتصاد. إنها مجموعة من المؤسسات وعلاقاتها الاجتماعية. بصيغة أخرى

¹Lorraine Dearden, Stephen Machin, Anna Vignoles : **economics of Education Research : A Review and Future Prospects**, Oxford Review of Education, 35(5), Publisher : Taylor & Francis (Routledge), October 2009, pp7,8.

²Joseph Holden, Monazza Aslam, **Education economics A guide through the subject**, EPS-PEAKS ECONOMIC AND PRIVATE SECTOR PROFESSIONAL EVIDENCE AND APPLIED KNOWLEDGE SERVICES, TOPIC GUIDE, May 2014, p1

هي مجموعة المبادئ التي يتم من خلالها معالجة المشكلة الاقتصادية، مثل مشكلة الندرة الاقتصادية من خلال تخصيص موارد إنتاجية محدودة. يتكون النظام الاقتصادي من الأشخاص والمؤسسات بما في ذلك علاقاتهم بالموارد الإنتاجية، مثل اتفاقية الملكية. تشمل الأمثلة على الأنظمة الاقتصادية المعاصرة النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي والاقتصاد المختلط.¹

هناك علاقة وثيقة جدا بين التعليم والنظام الاقتصادي. ففي الاقتصاد الاشتراكي، تحدد أهداف التعليم والمناهج الدراسية وأساليب التدريس مع مراعاة رفاه المجتمع ككل مع التركيز على المثل الديمقراطية والعلمانية والتحديث والإصلاحات الاجتماعية والتنمية الوطنية. وتمارس الرقابة على التعليم من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات. أما في المجتمع الرأسمالي، يتم اتخاذ هذه القرارات من قبل حكومة الولاية في حين أن هذه العوامل في الاقتصاد الرأسمالي، تقررهما قوى السوق، أي حسب الطلب والعرض. يعكس الدور المهيمن الذي تلعبه الدولة في تمويل وتنظيم وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي الاعتقاد السائد بأن التعليم ضروري للرفاه الشخصي والمجتمعي. يعتمد التنظيم الاقتصادي للتعليم على الآليات السياسية وآليات السوق لحل المشكلات التي تنشأ بسبب اختلاف وجهات النظر حول مسائل مثل عدم المساواة في الدخل والحراك الاجتماعي والتنوع. اليوم، يمتلك بعض الرأسماليين ويسيطرون بشكل مباشر على مؤسسات التعليم العالي، حيث تقدم العديد من الشركات التمويل للتعليم العالي. إلى جانب ذلك، يؤثر الرأسمالي أيضاً على التعليم العالي بطريقة غير مباشرة، ويعتبر أهم تأثير للرأسمالية على التعليم العالي هو وجود النظام الرأسمالي نفسه. لأنه النظام الرئيسي للسلطة في المجتمع، الذي يتكيف معه الناس والهيكل الاجتماعية. من ناحية أخرى، في المجتمع الشيوعي، يتم تمويل التعليم من قبل الدولة. حيث تقرر الدولة نوع القوى العاملة المطلوبة، وبالتالي، يتم توفير التعليم للأفراد، وبعد ذلك، يتم استيعابهم في الاقتصاد. في الاقتصاد المختلط، يتقاسم الأفراد والدولة تمويل التعليم. ويعتمد الفرد على قوى السوق للحصول على عمل. أما في المجتمع الرأسمالي، فيتم استيعاب القوى العاملة المتعلمة من قبل الاقتصاد اعتماداً على العرض والطلب لمهارات وقدرات الأفراد، أي قوى السوق.

3.2.1. مبررات تدخل الدولة في مجال التعليم²:

باعتبار التعليم منفعة عامة بالمعنى الاقتصادي، فهذا لا يعني أنها غير قابلة للاستبعاد والمنافسة. بل على العكس من ذلك، فمن الممكن استبعادها (يمكن رفض دخول الطفل إلى المدرسة) والمنافسة (لا تملك المدارس سوى قدرة محدودة). وبدلاً من ذلك، يمكن اعتبارها فائدة جديرة بالاهتمام، مما يعني أنها شيء له آثار إيجابية غير مباشرة أو عوامل خارجية مرتبطة باكتسابها. وهذا يوفر الأساس لفكرة أن التدخلات الحكومية في مجال التعليم يمكن تبريرها. والنتائج غير المباشرة هي الأولى من بين عدد من المبررات للتدخل القائم على وجود إخفاقات السوق في التعليم، وفيما يلي مبررات تدخل الدولة بسبب فشل السوق:

¹Maryann Flock, kimutai, Dr. Dennis, EDUCATION EMP412 ECONOMICS OF EDUCATION, Course her0.2011, p9-12.

https://archive.mu.ac.in/myweb_test/ma%20edu/M%5B1%5D.A._EDU_ECONOMICS_OF_EDU.-Final_1_2011-12.pdf

²Joseph Holden, Monazza Aslam : Op.cit, pp1-2.

- التدايعيات أو العوامل الخارجية:

تحدث التدايعيات أو العوامل الخارجية في التعليم عندما لا يكون الشخص المتعلم هو الشخص الوحيد الذي يستفيد منه. في حين أن الفوائد التي تعود على الفرد المتعلم قد تكون كبيرة من حيث زيادة الأرباح المستقبلية وفي نواحٍ أخرى، فإن تعليم الفرد يوفر أيضًا مزايا كبيرة للأشخاص الآخرين، قد تشمل هذه الفوائد ما يلي: مزيد من الأشخاص المتعلمين يسمحون للاقتصاد بالعمل بإنتاجية أكبر، وبالتالي رفع الأجور للمجتمع بأكمله؛ تحسين صحة أطفال المتعلمين؛ تخفيضات في الجريمة وما إلى ذلك. ومع ذلك، من غير المحتمل أن تؤخذ التدايعيات الإيجابية في الاعتبار في قرار الفرد بالتعليم. وهذا يعني أن العائد الاجتماعي لتعليم الفرد قد يكون أكبر من معدل العائد الخاص. لذلك، فإن السياسة العامة لها ما يبررها في محاولة ضمان تحقيق المستوى الأمثل من التعليم لتعظيم رفاهية المجتمع.

- إخفاقات سوق رأس المال:

يتم تحقيق الفوائد من التعليم في المستقبل البعيد، لكن تكاليف الحصول على هذا التعليم يتم تكبدها على المدى القصير. هذا يقدم عنصر عدم اليقين فيما ستكون عليه العوائد. علاوة على ذلك، فإن أولئك الذين يستثمرون في تعليم الطفل، عادة الوالدين، قد لا يكونون بالضرورة هم المستفيدين من العائدات، فالشخص الذي يتقاضى أجرًا أعلى نتيجة لتعليمه قد لا يعيد أي شيء إلى والديه الذين دفعوا مقابل ذلك، هذا يعني أن الدافع الرئيسي وراء قيام أحد الوالدين بإدخال طفله إلى المدرسة قد يكون إثارة منه أو قد يتشكل من خلال أبعاد ثقافية قوية. قد تكون الرغبة في الامتثال للمعايير المجتمعية أو اتخاذ قرارات "الاستثمار" الصحيحة أكثر أهمية على المدى القصير من الحسابات طويلة الأجل حول العوائد غير المؤكدة. حتى لو كانت عوائد التعليم كبيرة وإيجابية، فقد يكون حجم الاستثمار أكبر مما يمكن للوالدين تحمله. مع أسواق رأس المال المثالية، يمكن للوالد الاقتراض لتمويل الاستثمار. ومع ذلك، نظرًا لغياب الضمانات، لأسباب تتعلق بالحجم والمعلومات، غالبًا ما لا تعمل أسواق رأس المال بشكل جيد للفقراء (انظر Stiglitz and Weiss، 1981). يوفر هذا سببًا منطقيًا آخر لتدخل الحكومة في التعليم.

- فشل المعلومات:

من النتائج الطبيعية الأخرى لطول الوقت الذي يستغرقه تعليم الطفل أن حجم العائدات غير مؤكد للغاية، يكافح الاقتصاديون لحساب ماهية العوائد الاجتماعية أو الخاصة للتعليم، وقد ينقسمون في الرأي حول ما إذا كانت سنوات التعليم أو المؤهلات التي حصلوا عليها هي التي تؤدي إلى العوائد. قد يجد الآباء صعوبة أكبر في تقدير العائدات الخاصة، ويواجهون عددًا من حالات فشل المعلومات. لذلك فإن العوائد المتصورة للآباء على التعليم لها أهمية كبيرة لاستثمارهم في تعليم أطفالهم؛ بقدر ما يوجد دليل على أن العوائد المتصورة أقل من العوائد الفعلية، فإن هذا يوفر مبررًا آخر للتدخل في التعليم.

- اعتبار التعليم كحق:

يضع النهج القائم على الحقوق التعليم جنبًا إلى جنب مع حقوق الإنسان الأخرى، مثل التحرر من التعذيب أو الاعتقال التعسفي أو حرية الفكر والتعبير. الحق في التعليم مكرس في المادة 26 من إعلان الأمم المتحدة

لحقوق الإنسان: "يجب أن يكون التعليم مجانيًا، على الأقل في المرحلتين الابتدائية والأساسية. يجب أن يكون التعليم الابتدائي إلزاميًا. "في حين أن مقاربة الحقوق هذه توفر للأشخاص من جميع أنحاء العالم أساسًا قانونيًا معترفًا به دوليًا للوصول إلى التعليم، فإن تخلف الأنظمة القانونية وضعف الوعي بحقوق الإنسان يعني أن هذا قد لا يكون فعالاً. ومع ذلك، يمكن القول إن هذا النهج سعى بجدية لرفع مستوى التعليم إلى مستوى جدول الأعمال العالمي بحيث يصبح التعليم محوريا بالنسبة لاثنتين من الأهداف الثماني للألفية التي حددتها الأمم المتحدة. ورغم هذا، فإنه حتى التعليم الابتدائي لم يصبح عالمياً حقا بالنسبة للكثيرين. ولكن من الواضح أن التعليم الابتدائي أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. وحسب احصائيات UNESCO هناك 14 بلدا لديها أكثر من 1 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي غير ملتحقين بالمدارس¹.

4.2.1. السياسة التعليمية:

• الانتاج التعليمي:

يُفترض أن تنتج عملية التعليم أفرادًا متعلمين يُتوقع منهم تحسين الإنتاجية. وبالتالي، فإن العملية التي يحول بها التعليم الأفراد غير المنتجين (نسبيًا) إلى أفراد منتجين (نسبيًا) هي وظيفة الإنتاج التعليمي. فاعتبار التعليم كصناعة ينطوي أيضًا على مسألة المعايير ويوفر سببًا لتقييم الأداء التعليمي باستخدام وسائل أخرى غير نتائج الامتحانات، ويعتبر الانتقال إلى سوق العمل مؤشرًا بديلاً طبيعياً للنجاح التعليمي. هناك العديد من المسارات التي يمكن للأفراد اتباعها من خلال التعليم في العمل، بما في ذلك التعليم الإضافي والتعليم العالي وخطط التلمذة الصناعية وما إلى ذلك. الأفراد ذوي الخصائص المختلفة لديهم احتمالات مختلفة للمرور عبر أي من هذه المسارات، وقد حقق الاقتصاديون نجاحًا كبيرًا في السنوات الأخيرة في نمذجة هذا التحول. يختلف سوق العمل للمعلمين عن العديد من أسواق العمل الخاصة بالمهن، وذلك لعدد من الأسباب. أولاً، يعد تدريب المعلمين عملية طويلة، وبالتالي فإن التعديلات في السوق تستغرق وقتًا. ثانيًا، ولأسباب مختلفة، حدث تأنيث مهنة التدريس مما ترك السوق مع مجموعة كبيرة من الإمدادات الكامنة. ثالثًا، غالبًا ما يكون للحكومة دور مهم تلعبه في جانبي العرض والطلب في السوق.

كل هذه الميزات تجعل سوق المعلمين مختلفًا بشكل كبير عن أسواق العمل الأخرى، وتتطلب تحليلًا دقيقًا. وبالتالي، يُطلق على التعليم كصناعة لأنه ينتج أفرادًا منتجين اقتصاديًا، ويتطلب موارد بشرية وغير بشرية للقيام بوظيفة الإنتاج البشري هذه، واليوم تلعب قوى السوق دورًا مهمًا في الطلب على التعليم وعرضه².

• الانفاق على التعليم:

التعليم هو عمل تجاري كبير، ففي الولايات المتحدة وحدها تجاوز الإنفاق الفيدرالي والولائي على التعليم 750 مليار دولار حسب رابطة صناعة التعليم (Education Industry Association) سنة 2005. وبين الجدول التالي حصة الإنفاق على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مختارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وكيف يتم تقسيم هذه النفقات بين القطاعين العام والخاص.

¹Joseph Holden, Monazza Aslam, Op.cit, pp 2-3

²Maryann Flock, kimutai, Dr. Dennis, Op.cit, pp12-13.

الجدول رقم (1-2): الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

الجملة حصة التعليم من GDP	حصة القطاع العام	حصة القطاع الخاص	
6.0%	1.5%	4.4%	أستراليا
6.1%	0.4%	5.7%	فرنسا
5.3%	0.9%	4.4%	ألمانيا
4.7%	1.2%	3.5%	اليابان
7.1%	2.9%	4.2%	كوريا
5.9%	0.9%	5.0%	المملكة المتحدة
7.2%	1.9%	5.3%	الولايات المتحدة الأمريكية
6.1%	1.2%	4.9%	المتوسط لدول منظمة OECD

Source : OECD (2005), Table B2.1a, p. 184

تصدر كوريا والولايات المتحدة القائمة من حيث الموارد الخاصة المخصصة للتعليم. وبالطبع، فإن الإنفاق المباشر على التعليم هو أقل من تقدير الموارد الوطنية المخصصة للتعليم لأنها تستبعد المكاسب الضائعة للطلاب أثناء وجودهم في المدرسة. الأرباح الضائعة هي بنفس قدر الإنفاق المباشر على التعليم. للأسف، لا تسجل إحصاءات الحسابات القومية هذا البعد المهم لرأس المال البشري، وهي حقيقة أشار إليها شولتز (1961) في وقت مبكر.

• التعليم الرسمي¹:

يعرف التعليم حسب قاموس Webster's New World Dictionary على أنه "عملية تدريب وتطوير المعرفة والمهارة والعقل والشخصية، إلخ. خاصة عن طريق التعليم الرسمي " هذا التعريف يسلط الضوء على سمتين مهمتين للتعليم:

- يمكن أن يحدث التعليم رسمياً في المدارس وبشكل غير رسمي في أماكن أخرى، مثل المنزل أو العمل.
- التعليم له العديد من النتائج، مثل المعرفة والمهارات، والشخصية بعض هذه النتائج من الصعب قياسها.

يتم توفير التعليم من خلال المؤسسات الرسمية، مثل المدارس الابتدائية، المدارس الثانوية والكليات، يمكن لنظام التعليم الرسمي والسياسات التعليمية دعم تطوير المعرفة والمهارات بين المشاركين، حيث يعزى هذا التركيز إلى حقيقة أن السياسات التعليمية هي في الغالب (وإن لم يكن حصراً) موجهة إلى مؤسسات التعليم الرسمية بدلا من المنزل أو في وقت مبكر خلق بيئات تعليمية للطفولة أين تظهر الكثير من المهارات ويتم تطويرها.

يجب التركيز على نتائج محددة وقابلة للقياس للتعليم، مثل درجات الاختبار، وعدد سنوات الحصول على التعليم، وأرباح سوق العمل. كما هو موضح من خلال تعريف التعليم، هناك العديد من النتائج الأخرى

¹ Michael Lovenheim, Sarah Turner : ECONOMICS OF EDUCATION, Worth Publishers, New York, 2016, pp69-74

التي يسعى نظام التعليم إلى توليدها، مثل الإبداع، والشخصية الأخلاقية، والمسؤولية المدنية، ومهارات التعامل مع الآخرين. هذه النتائج يصعب قياسها وهو تحد مهم يواجه الباحثين في التعليم. التعليم هو عملية تدريب وتطوير معرفة الطلاب، بصفة دقيقة، يجمع التعليم بين المعلمين والكتب والزملاء الطلاب، والمنهج الدراسي، وعوامل أخرى تساهم في تخريج الطلاب لديه المعرفة والمهارة. مصطلحات المعرفة والمهارة غامضة عن قصد، حيث يمكن للمرء أن يفكر في تعلم نوع من المعرفة أو اكتساب مهارة محددة، مثل تعلم الفرد قيادة شاحنة لمهنة ما وطالب يتعلم كيفية حل المعادلات التفاضلية وكلا السلوكين يندرجان تحت تعريف التعليم، المدرسون، الكتب وما إلى ذلك هي مدخلات في عملية التعليم، في حين أن تعلم الطلاب هو مخرجات هذه العملية، فمدخلات التعليم هي عوامل أو موارد تساهم في بناء قدرة الفرد أو معرفته ومخرجات التعليم هي أي معرفة أو مهارة أو سمة ناتجة عن المشاركة في عملية التعليم. قد يكون للتعلم قيمة جوهرية حيث يمكن للأفراد الذين اكتسبوا المعارف والمهارات في المدرسة من زيادة إنتاجيتهم في سوق العمل، وبالتالي الزيادة في أجورهم.

مجموع معرفة الفرد ومهاراته وقدراته تأتي من عدة مصادر، جزء صغير منها فقط يأتي من التعليم الرسمي. والتسجيل في المدارس ليس الطريقة الوحيدة للحصول عليها المهارات أو التعلم، إذ تساهم العديد من المؤسسات الأخرى في تطوير المهارات مثل العمل والخدمة العسكرية، الخلفية العائلية وبيئة المنزل يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تنمية المعرفة والمهارات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يكتسب الكثير من الناس التعليم كبالغين، بعد الانتهاء من الدراسة. مع برامج مهنية مثل التجميل، قيادة الشاحنات والدورات الترفيهية مثل الطهي وغيرها، فمن غير المرجح أن ينتهي التعليم عندما يخرج المرء من المدرسة في سن الرشد.

تلعب المؤسسات التعليمية دوراً محورياً في توليد المهارات، حيث تتنوع مخرجات التعليم وغالباً ما تكون صعبة القياس، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً لأنواع المهارات والمعرفة التي تنتجها المؤسسات التعليمية. قد يولد التعليم مكاسب عامة تتمثل في مساعدة الأفراد على القراءة، والفهم، وحل المشاكل، هذه المهارات سيتم تطبيقها على مجموعة واسعة في ظروف لاحقة من الحياة، ويتم التركيز على هذه المهارات العامة بين الشباب الأصغر سناً ولا سيما الأطفال. من جهة أخرى قد يولد التعليم مهارات محددة، والتي تزيد من قدرة الأفراد على القيام بمهمة معينة، مثل الكتابة أو إصلاح جهاز الكمبيوتر.

دراسة كيفية توليد المعرفة في المدارس معقدة ذلك لأن المعلومات غير مكتملة عن مدخلات عملية التعليم، وما هي المخرجات ذات الصلة، وكيفية الجمع بين المدخلات من أجل إنتاج المخرجات.

التعليم عملية معقدة، لا الاقتصاديين ولا المتخصصين في التعليم ولا العلماء يعرفون بالضبط كيف يتعلم الناس. فالتعليم أكثر تعقيداً من العمليات في الهندسة أو الطبخ التي يمكن وصفها بدقة تامة مع المخططات والصيغ والوصفات، أننا نفتقر بشكل كامل إلى فهم كيفية توليد المعرفة مما يجعل من الصعب صياغة سياسات لزيادة التعلم.

الالتحاق بالمدرسة أو إكمال مستوى معين من الدراسة (على سبيل المثال، إنهاء الصف السادس أو التخرج من المدرسة الثانوية) لا يعني أن التعليم أنتج مهارات معينة. فمثلاً، إذا كان ملف الطالب قارئاً متمكناً قبل دخول الصف الأول، لا يمكن أن نستنتج أن الطالب تعلم القراءة من خلال حضور الصف الأول، لذا

فالسؤال المركزي يتعلق بكيفية (أو ما إذا كان) التعليم ينتج مكاسب في تحصيل الطلاب والمهارات الأخرى وكيف يمكننا المضي قدماً حول قياس هذه المكاسب.

حقيقة أن المدارس مسؤولة عن جزء فقط من إنتاج المعرفة والمهارات يجعل من الصعب جدا فصل ما إذا كان قد تم اكتساب مهارات الفرد في المدرسة أو من خلال تجارب أخرى، مثلا في المنزل. هذا السؤال ليس من السهل الإجابة عليه في الممارسة العملية، خاصة إذا كان حجم الوقت الذي يقضيه في المدرسة وحجم التعليم المدرسي، وتعكس المدخلات الاختلافات الأخرى بين الأفراد مثل الموارد المتاحة في المنزل.

3.1. نشأة وتطور اقتصاديات التعليم:

إن البداية الحقيقية لحقل اقتصاديات التعليم كانت بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات على يد روبرت سولو (1957)، ثيودور شولتز (1960)، غاري بيكر (1962)، دينيسون (1962) وهاريسون (1964).

وتعتبر فترة 1960-1970 مرحلة تبلور حقل اقتصاديات التعليم وتطور الأبحاث التطبيقية، أما في العقود الثلاثة التالية فقد برز الاقتصاديين التربويين مثل جورج ساكاروبولس وتيلاك Tilak.

يعرف علم اقتصاديات التعليم أنه: "علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا وزمنا من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلا وعلما ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجدانا صحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضرا أو مستقبلا ومن أجل أحسن توزيع ممكن لهذا التكوين"¹. اقتصاديات التربية والتعليم فرع من فروع علم الاقتصاديات يبحث في الجوانب الاقتصادية للعملية التربوية بما يتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل ومنها تعليم الكبار وتدريبهم.

1.3.1. نشأة وانبعاث اقتصاديات بحوث التعليم:

عرفت أبحاث اقتصاديات التعليم قمتها في الستينيات والسبعينيات ثم تبعها فترة راحة نسبية لتعرف زيادة حديثة من جديد، تسلط الضوء على المساهمات النظرية والمنهجية الرئيسية في هذا المجال.

تبحث اقتصاديات التعليم حول أفضل السبل لتخصيص الموارد النادرة في التعليم. وتساعدنا في فهم أفضل طريقة لإنتاج التعليم ومن يحصل عليه أكثر (أو أقل) والأثر الاقتصادي للتعليم على الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل. هناك العديد من الأفكار الاقتصادية الرئيسية التي أصبحت شائعة في البحث وصنع سياسات التعليم، وتشمل هذه الأفكار: فكرة التعليم كاستثمار (مقاربة رأس المال البشري لبيكر، 1964)؛ فكرة اقتصادية التعليم في شكل نتائج محسنة في سوق العمل (دالة الكسب لمينسر، 1958، 1974)؛ تقييم سياسة التعليم من حيث التكلفة والفعالية؛ وأشياء أخرى عديدة.

بشكل عام نستنتج أن اقتصاديات التعليم قد شهدت انتعاشاً كبيراً بسبب تزايد هيمنة الأساليب الكمية في البحوث الموجهة نحو السياسات العامة وانخفاضها في علم الاجتماع الكمي للبحوث التربوية خلال تلك الفترة، كما تمت مناقشة ذلك من طرف لودر Lauder وآخرين. رغم ما عرفه مجال اقتصاديات التعليم من

¹ نجاة صالح السعدي: التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، المنهل، 2017، ص 62.

تقدم سريع مع تأثير كبير على صنع السياسات في العديد من البلدان، بقيت بعض جوانب اقتصاديات البحوث التعليمية بحاجة إلى تكامل أوثق في التخصصات الأخرى للتعليم.¹

• المرحلة الأولى: نشأة اقتصاديات التعليم

لقد لمَّح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم عام 1776، إلى فكرة أنه يمكن للمرء أن يستثمر في التعليم لزيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع، ومع ذلك، يمكن القول إن الأب المؤسس لاقتصاديات التعليم هو غاري بيكر، الذي كان لكتابه "رأس المال البشري" الصادر عام 1964 التأثير الكبير، والذي بين فيه لماذا يستثمر الأفراد في التعليم والتدريب بطريقة مماثلة لاستثمارهم في رأس المال المادي، أي لكسب عائد مالي. نظرية رأس المال البشري لبيكر أصبحت النموذج السائد في اقتصاديات التعليم، على الرغم من التحديات التي واجهتها من قبل المهتمين بالمفهوم الذي طرحه بيكر للأفراد وإمكانية اعتبارهم رأس مال (مثل الآلات)، ومن الاقتصاديين الذين يدعون أن الدور الرئيسي للتعليم لا يتمثل في تعزيز الإنتاجية في حد ذاتها ولكن في فرز الأفراد حسب اختلاف مهاراتهم وقدراتهم في الوظائف (سبينس Spence، 1973؛ بلوغ Blaug، 1976).

يُنظر إلى ذروة اقتصاديات التعليم في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي من خلال الكتابات الكلاسيكية التي ظهرت في ذلك الوقت (مثل بلوغ Blaug، 1972، 1976)، (فريمان Freeman، 1976)، (لايارد Layard وبساكاروبولوس Psacharopoulos، 1974؛ بساكاروبولوس، 1973)، (وشولتز Schultz، 1961 و1963). كما حدثت خلال هذه الفترة تطورات مهمة أيضًا على الجانب التجريبي أهمها أعمال مينسر (1958، 1974) الذي طور دالة الأرباح التي يربط فيها الأرباح بالتعليم والخبرة وهي إحدى أكثر الأدوات استخدامًا في البحوث الاقتصادية التجريبية.²

• المرحلة الثانية: انبعاث اقتصاديات التعليم

في أعقاب الستينيات والسبعينيات، حدث انخفاض كبير في نشاطات البحث الخاصة باقتصاديات التعليم، خاصة خارج الولايات المتحدة. لكن في الآونة الأخيرة، عاد الاهتمام من جديد بهذا المجال خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة متزامنا مع زيادة في استخدام التقييم الاقتصادي في الإصلاح التربوي وصنع السياسات التعليمية.

يوضح الجدول الموالي هذه الاتجاهات باستخدام الأدلة المتعلقة بالمطبوعات. يبين الجدول عدد المنشورات في السنة مع كلمة التعليم education أو التعليم المدرسي schooling أو المدرسة school في العنوان من الأوراق المنشورة في المجالات الاقتصادية الرئيسية السائدة عبر ستة عقود بداية من الخمسينيات. يظهر من الجدول أنه في الخمسينيات من القرن الماضي بالكاد تم نشر الأوراق التعليمية، في الستينيات من القرن الماضي، ظهرت 3.4 ورقة بحثية سنويًا في أكثر المجالات المرموقة وتضاعف هذا العدد تقريبًا إلى 6.3 في السبعينيات، ثم حدث انخفاض حاد في الثمانينيات (انخفض إلى 2.5 ورقة في السنة)، ثم عرف المجال نوع

¹Lorraine Dearden, Stephen Machin, Anna Vignoles Op.cit, p3.

²Ibid, pp4-5.

من الانتعاش في التسعينيات (حتى 5.2 في السنة، معظمها كان في نهاية العقد)، ثم زيادة كبيرة وصلت إلى 9.7 ورقة سنويًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.¹

الجدول رقم (2-2): منشورات التعليم في المجالات الاقتصادية الرئيسية

العقد						
2000s	1990s	1980s	1970s	1960s	1950s	
9.7	5.2	2.5	6.3	3.4	0.2	أوراق في السنة
3.2	1.2	0.5	0.7	0.4	0.0	أوراق غير أمريكا الشمالية في السنة

Source : JSTOR, Ingenta Connect, Business Source Premier, BlackwellSynergy. Lorraine Dearden, Stephen Machin and Anna Vignoles : Economics of Education Research : A Review and Future Prospects, P31.

في حين تصاعد الاهتمام بالتعليم بين الاقتصاديين في الستينيات والسبعينيات من خلال زيادة النشاط الأكاديمي. بينما كان الانخفاض في اقتصاديات التعليم في الثمانينيات (على الأقل من حيث حجم الأعمال الأكاديمية المنشورة)، وهذا راجع إلى الاتجاه آنذاك نحو العمل، كما تزامنت هذه الفترة مع اتجاه مع السياسة الاقتصادية بعدم التدخل في الاقتصاد وتطبيق مقولة "دعه يعمل Laissez-faire". كانت السياسة العامة أقل تدخلًا في هذه الحقبة وكان الطلب أقل على أدوات التعليم كعلم اقتصادي (أو في الواقع التعليم علم اجتماع). انتعش مجال اقتصاديات التعليم في التسعينيات، خاصة في المملكة المتحدة، وذلك من خلال الاتجاه نحو الأسواق المنظمة في القطاع العام. فإدخال مبادئ السوق في التعليم في أواخر الثمانينيات دعا إلى تنشيط السياسة التدخلية (أي التنظيم) جنبًا إلى جنب مع تطبيق مبادئ اقتصاد السوق.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في المملكة المتحدة، كانت هناك أيضًا زيادة في عدد المداخلات في مجال التعليم، مما أدى إلى زيادة الطلب على التقييم الاقتصادي لهذه السياسات، يمكن أيضًا ربط الاتجاهات في اقتصاديات التعليم بتخصصات أخرى للتعليم. كما اكتشفه لودر وآخرون. أنه كان هناك فترة من التراجع في علم الاجتماع الكمي، بالمقابل اهتمام متزايد بالتحليل الاقتصادي للتعليم.

نلاحظ كذلك من الجدول أن هناك اتجاه رئيسي آخر للاهتمام وهو النمو في البحث في اقتصاديات التعليم خارج الولايات المتحدة، حيث يُظهر الصف الثاني من الجدول عدد الأوراق المنشورة لباحثين من خارج أمريكا الشمالية والاتجاه التصاعدي بمرور الوقت لافت للنظر، فبالكاد تم نشر أوراق تعليمية من قبل هذه المجموعة حتى وقت قريب وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تم نشر 3.2 ورقة في السنة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن غالبية المجالات الموجودة في القائمة هي مجالات أمريكية، مما يشير إلى أن البحث في مجال اقتصاديات التعليم أصبح مزدهرًا.²

¹ Lorraine Dearden, Stephen Machin, Anna Vignoles Op.cit, pp5-6.

² Ibid, pp6-7.

2.3.1. مفهوم اقتصاديات التعليم:

إذا كان مفهوم علم الاقتصاد هو دراسة البدائل أو الخيارات بمعنى البدائل المتاحة لإنتاج الموارد المرغوبة وتوزيعها في شكل سلع وخدمات ، واختيار البديل الأمثل وفق معايير يتم تحديدها ، وعلى اعتبار أن التعليم هو مجموع ما يكتسبه الفرد أو المنظمة أو المجتمع من مفاهيم ومعارف ومعلومات من جهة، ومن جهة ثانية المهارات والقدرات الأدائية ومن جهة ثالثة الاتجاهات والمثل والقيم .و عليه يصبح مفهوم اقتصاديات التعليم يرتبط بأساليب اختيار البديل الذي يحقق أفضل عائد بالنسبة للكلفة التي أنفقت على الخدمة التعليمية أو التدريبية، وعليه فإن اختيار البدائل ضمن المعايير الاقتصادية يجب أن يرتبط بالجودة والنوعية والكفاية وكذلك توفر الامكانيات البشرية والمادية والفنية.

وعلى اعتبار أن قضية التعليم لا تنطوي على الأبعاد الاقتصادية فحسب بل لها أبعادها الثقافية والاجتماعية، تعديل تلك المعايير استنادا إلى ذلك اعتبار اقتصاديات التعليم ترتبط بكلفة الفرصة المتاحة والممكنة¹.

اقتصاديات التعليم هي تطبيق المبادئ والمفاهيم والقوانين الاقتصادية على عملية التعليم. تدرس السلوك البشري (من حيث القرارات البشرية)، والإجراءات وردود الفعل حول التعليم، اقتصاديات التعليم هي أحد فروع الاقتصاد العادي، على الرغم من أنها دراسة كيفية قيام مديري التعليم باختيارات رسمية أو معتمدة من الموارد المتاحة النادرة والتي تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج التعليمية الممكنة. اقتصاديات التعليم تستخدم بعض المفاهيم الأولية المستعملة بشكل شائع في اقتصاديات العمل واقتصاديات القطاع العام واقتصاديات الرفاهية ونظرية النمو واقتصاديات التنمية. ناقش الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث وألفريد مارشال وجون ستيوارت ميل التعليم والتنمية على نطاق واسع، ودعوا إلى الاستثمار العام في التعليم. لذلك، وبحلول الخمسينيات من القرن الماضي، أولى الاقتصاديون اهتمامًا لقضايا مثل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. العلاقة بين التعليم وتوزيع الدخل وكذلك تمويل التعليم.

يحلل الاقتصاديون عملية إنتاج التعليم، حيث تكون الموارد مثل رأس المال المستثمر في المباني أو التكنولوجيا وعمالة المعلمين نادرة بالضرورة. إن ندرة الموارد هذه تعني أن صناعات القرار السياسي لا بد وأن يقرروا ما يلي:

- كم يتعين علينا أن ننفق على كل مرحلة من مراحل التعليم (أي ما الذي ننتجه).
 - كيفية توفير الخدمات التعليمية على نحو يؤدي إلى تعظيم فوائدها على المجتمع (أي كيفية إنتاج التعليم).
 - الذين ينبغي لهم أن يحصلوا على كل مرحلة من مراحل التعليم (أي لمن يتم توفير التعليم).
- وهناك ثلاثة من صانعي القرار أو أصحاب المصلحة في النظام التعليمي، وهم (1) المجتمع (2) مؤسسات أو مقدمي (موردين) التعليم و (3) الأفراد أو الأسر (مشتري الخدمات التعليمية)، وهناك مشكلة مزدوجة تتمثل في الندرة والاختيار تواجه أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذا المجال.

¹ مندر واصف المصري: اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، بنغازي، ط1، 2003، ص23.

تتمثل المشكلة الأساسية في اقتصاديات التعليم في كيفية استخدام المجتمع والمؤسسة والأسر للموارد البشرية والمادية المحدودة التي لديهم، لتلبية احتياجاتهم غير المحدودة من التعليم على أفضل وجه. يتطلب حل هذه المشكلة تطبيق مفاهيم اقتصادية معينة، وتشمل دراسة اقتصاديات التعليم عدة محاور منها: المعدلات الخاصة والاجتماعية لعوائد التعليم ورأس المال البشري، الفوائد غير المالية للتعليم، والتعليم والتنمية الاقتصادية، ومساهمة التعليم في الاقتصاد، وقياس الإنفاق التعليمي، وتخطيط القوى العاملة، والتكلفة التعليمية والإنتاج التعليمي وغيرها.¹ وعليه تتصف اقتصاديات التعليم بمايلي²:

- لا تختلف اقتصاديات التعليم عن الاقتصاد العادي بل هي تطبيق المبادئ الاقتصادية والمفاهيم والقوانين على عملية التعليم.
 - اقتصاديات التعليم تدرس السلوك البشري (من حيث القرارات البشرية) والعمل ورد الفعل تجاه التعليم. يبحث كذلك في كيفية تأثير السلوك البشري على التنمية الاقتصادية.
 - اقتصاديات التعليم هي أحد فروع علم الاقتصاد العادي، على الرغم من أنها دراسة كيفية قيام مديري التعليم باختيارات رسمية أو معتمدة من الموارد المتاحة النادرة والتي تهدف إلى تحقيق أفضل النتائج التعليمية الممكنة.
 - اقتصاديات التعليم تستخدم بعض المفاهيم الأولية المستخدمة بشكل شائع في اقتصاديات العمل واقتصاديات القطاع العام واقتصاديات الرفاهية ونظرية النمو واقتصاديات التنمية.
 - لقد ناقش الاقتصاديون الكلاسيك مثل آدم سميث، وألفريد مارشال، وجون ستيوارت ميل، العلاقة بين التعليم والتنمية على نطاق واسع، ودعوا إلى الاستثمار العام في التعليم. لذا، بحلول الخمسينيات من القرن الماضي، أولى الاقتصاديون اهتمامًا لقضايا مثل العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي. العلاقة بين التعليم وتوزيع الدخل وكذلك تمويل التعليم.
- وخلاصة القول أن³:

- اقتصاديات التعليم هي مجال سريع النمو ومتطور يطبق مجموعة متنوعة من النظريات والنماذج الاقتصادية والمناهج الكمية لفهم وتحليل وتحسين أداء أنظمة التعليم.
- اقتصاديات التعليم هي دراسة القضايا الاقتصادية المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك الطلب على التعليم، وتمويل التعليم وتوفيره، والكفاءة النسبية لمختلف البرامج والسياسات التعليمية.

¹Maryann Flock, kimutai, Dr. Dennis, Op.cit, pp8-9.

²Bandana Kamari, Op.cit, pp2-3.

³ Ibid, p3.

3.3.1. نطاق اقتصاديات التعليم:

تركز اقتصاديات التعليم على المردود المادي أو على المنافع القابلة للقياس، لذلك فهي تركز على ما يلي:

- الكلفة Cost:

هي الأموال التي يتم انفاقها من أجل تقديم الخدمات التعليمية.

- المنفعة Benefit:

وهي العائد المادي عن الخدمات التعليمية بالنسبة للفرد، أو المنظمة أو المجتمع.

- معدل العائد Rate Of Return:

هو النسبة بين العائد من الخدمة التعليمية أو التدريبية والكلفة هذه الخدمة ويقاس العائد بالفرق بين مجموع المنافع التي يحصل عليها الفرد بعد الحاقه بهذا البرنامج التعليمي أو التدريبي وبين المنافع لأمثاله من الذين لم يلتحقوا بهذا البرنامج مع ثبات باقي العوامل.

- الخيارات Choices:

هي البدائل المتاحة والممكنة للنظم التعليمية والتدريبية، التي يمكن تحليلها والمفاضلة بينها في إطار معايير ذات قبول وموضوعية.

- مصادر التمويل Funding Sources :

وهي الأطراف التي تتحمل كلفة التعليم، وتعكس طبيعة هذه المصادر وحجمها، أهمية نظم التعليم، وكذا الوزن الذي يحتل قطاع التعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي.

- الكفاية والفعالية Efficency And Effectivens:

تعكس الكفاية والفعالية في الخدمة التعليمية الأبعاد النوعية ومستويات الأداء وكذلك مدى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات التنمية وحاجات المجتمع.¹

¹ منذر واصف المصري: مرجع سبق ذكره ص ص 24-26.

4.3.1. أهمية اقتصاديات التعليم¹:

أهمية التعليم في تعزيز واستدامة التنمية الفردية والوطنية معروفة جيداً. ولا يعتبر التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان فحسب، بل يعترف به أيضاً بأنه يؤثر على مجموعة متنوعة من الجوانب الفردية والاجتماعية والحياتية، سواء من خلال زيادة الفرص الاقتصادية، أو تحسين الصحة، أو القدرة على المشاركة بشكل كامل في المجتمع، أو زيادة الرفاه والسعادة. وكدليل على أهميته، فهو يشكل ثلث حساب مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية. والفكرة الرئيسية المؤدية إلى مجال اقتصاديات التعليم هي أن التعلم من خلال التعليم يؤدي إلى اكتساب المعارف والمهارات ذات القيمة الاقتصادية. زيادة المعارف والمهارات تمكن المجتمع ككل من إيجاد سبل لإنتاج السلع والخدمات واستخدامها بكفاءة أكبر، ومعالجة المشكلات والاحتياجات المتزايدة التعقيد. يؤدي هذا إلى عوائد أعلى تعود على الفرد وعائلته والمجتمع ككل. يحاول الاقتصاديون قياس هذه العوائد، بالإضافة إلى السعي إلى فهم كيفية إجراء تحسينات في أنظمة التعليم، لتقليل التفاوت الكبير في التعليم الذي نراها في جميع أنحاء العالم.

كما يتعامل الاقتصاد مع التخطيط والتمويل والاستخدام الأمثل للموارد أيد الباحثون في مجال اقتصاديات التعليم في الوقت الحاضر وجهة نظر بعض الاقتصاديين في العام 1963، بأن اقتصاديات التعليم هي حاجة الساعة، على الرغم من أن بعض الباحثين قد أعربوا عن استيائهم ومعارضتهم من أن الاهتمام بالجانب الاقتصادي للتعليم سوف يطغى تماماً على أبعاده المهمة الأخرى، إلا أن غالبية الاقتصاديين مستعدون الآن لقبول هذا الموضوع للحاجة إليه ولأهمية للأسباب التالية:

- ارتفاع التكلفة: زادت نسبة الدخل القومي التي يتم إنفاقها على التعليم في السنوات الأخيرة.
- الصناعات الثانوية: مع ازدياد ثراء الأفراد، تنخفض نسبة دخلهم المخصص للغذاء والضروريات الأساسية الأخرى. ويرتفع المبلغ الذي ينفقوه على الصحة والتعليم وما إلى ذلك.
- التحول التكنولوجي: يمكن العثور على أساس التحول التكنولوجي للاقتصاد العالمي في تراكم المعرفة.
- الصحة والإنتاجية: يُعزى انخفاض إنتاجية العديد من العمال في مختلف البلدان بشكل مباشر إلى حالتهم البدنية السيئة. وهذا بدوره يعتمد إلى حد كبير على نوع التعليم الذي يتلقاه العمال.
- نقص المهارات: هناك اعتقاد شائع بأن نقص المهارات يعيق النمو الاقتصادي. يجب أن تستند خطة التعليم الفعالة إلى احتياجات القوى العاملة الماهرة من جميع الأنواع.
- الطلب على الموارد الشحيحة: إن التعليم من الممكن أن يصبح رخيصاً في البلدان النامية بمعنى أن هناك قدراً كبيراً من القوى العاملة التي يمكن تسخيرها على نحو ملائم للغاية. وبالتالي، فإن التعليم لا يتطلب إلا عدداً محدوداً من الموارد النادرة في البلد. فالبلدان المتقدمة النمو تفتقر إلى الموارد المادية وفي بعض الأحيان إلى الموارد الطبيعية. وهذا يعني ضمناً أن استخدام الإمدادات الوفيرة من

¹Joseph Holden, Monazza Aslam, Op.cit, p1

القوى العاملة وتزويدها بالمهارات من المرجح أن يكون أحد الأهداف الرئيسية لأي برنامج أو تخطيط أو تمويل من خلال فهم اقتصاديات التعليم.

- التكلفة النقدية العالية بشكل غير عادي للتعليم: التعليم في البلدان النامية هو الأكثر بروزاً من حيث الإدارة السيئة، ويفتقر إلى التخطيط والتنسيق. ومن أبرز سمات إصلاح التعليم في البلدان الفقيرة تكلفتها المالية الباهظة بشكل غير عادي. من أجل التعبئة الأكثر كفاءة لموارد البلد، من الأهمية بمكان أن يتم تنسيق خطط تنمية الاقتصاد وتنمية الموارد البشرية. لا يمكن إهمال التعليم في إطار الخطة العامة للبلد فإهمال التعليم يعني إغفال أهمية الإمداد الكافي بالقوى العاملة الماهرة والاستخدامات الفعالة للموارد في التعليم. يلاحظ جون فايزي John Vaizey: "بما أن التعليم يفرض طلباً كبيراً على الأموال العامة، فإن حوالي 20٪ من الإنفاق الحكومي في البلدان المتقدمة حديثاً هو جزء مهم من البرنامج الاقتصادي، بسبب تكلفته وحدها. كما له مساهمة إيجابية مهمة في النمو الاقتصادي".

4.1. القيمة الاقتصادية للتعليم:

1.4.1. تطور المفاهيم الأساسية للتكلفة التعليمية:

أجمعت نظريات النمو الاقتصادي على أن التقدم التقني يرفع من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، ويزداد سرعة هذا التقدم عندما تكون اليد العاملة أحسن تعليماً، من هنا فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً أساسياً من مصادر النمو المستدام. ويمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاجية من خلال المقارنة بين أجور الأفراد المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن، ويسمى هذا المقياس بالعائد الاجتماعي للاستثمار في التعليم.

ويؤثر التعليم بشكل غير مباشر على الإنتاجية من خلال تأثيره على الصحة، فقد أجمعت الدراسات في هذا المجال أن الصحة الفردية والعامة تتأثر بشكل كبير بالأمية والجهل، ويساهم التعليم بشكل عام في تحسين الموارد البشرية وتطويرها وذلك من خلال رفع الكفاءات والقدرات الذهنية وسعة الاستيعاب وبالتالي رفع إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد. غير أن هذه المساهمة الإيجابية للتعليم في التنمية لا تتحقق إلا إذا كان يتميز بالجودة والملائمة لاحتياجات المجتمع في مختلف المراحل التنموية. كما أن تعليم مهارات الإنتاج الحديثة لمن لديهم تعليم أساسي جيد أقل تكلفة من تدريب الذين لديهم تعليم أقل. وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري (صناعات العقل البشري) يجب أن يتمتع العمال بمهارات عالية ومتجددة وهذه المهارات متواجدة ضمن تنظيمات ناجحة تحسن استخدامها.¹

بتطور النظرة الاقتصادية والاجتماعية للخدمة التعليمية تطورت المفاهيم الاقتصادية للتعليم، ففي البداية كان ينظر إلى التعليم على أنه خدمة استهلاكية تقدمها الدولة للأفراد اشباعاً لرغباتهم، ثم تطورت تلك النظرة، فأصبح ينظر إلى التعليم على أنه خدمة استثمارية تحقق عائد اقتصادي يمكن قياسه، وهناك

¹ عماد الدين أحمد المصباح: دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب" في دمشق أيام 22-27/4/2006، ص 8.

مقاربة ثالثة تنظر إلى التعليم بنظرة مزدوجة باعتباره استهلاك واستثماره في آن واحد ويمكن شرح الاتجاهات الثلاث فيما يلي:

1.1.4.1. اعتبار التعليم استهلاكاً¹:

عندما يقبل الفرد على التعليم ويضعه ضمن أولوياته وينفق عليه أمواله يصبح خدمة استهلاكية، كما تظهر الجوانب الاستهلاكية للتعليم في تمتع الفرد بالنواحي الجمالية والثقافية، الانسانية الخلقية والاجتماعية نتيجة مستواه التعليمي، من جانب آخر، عند تعيين خريجي الجامعات في وظائف لا تمت لتخصصاتهم بأي صلة أو تتطلب مستوى تعليمي أقل، يعتبر التعليم في هذه الحالة استهلاكاً.

لقد ركز آدم سميث في كتاباته على الجانب الكيفي للتعليم، ونادى بوضع نظام تعليمي يركز على تعليم الأغنياء من أموالهم الخاصة، بينما تعليم الفقراء يقع على عاتق الدولة بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم وأيد مالتوس وميل هذه الفكرة، من أجل تحقيق الاستقرار في المجتمع وزيادة الوعي بتنظيم الأسرة وتحسين المستوى المعيشي، يتطلب مستوى تعليمي مما يستدعي ضرورة الانفاق العام في مجال التعليم.

أما في النظرية الكينزية فيعتبر الانفاق على التعليم سواء قامت به الأسرة أو الحكومة إنفاقاً استهلاكياً، وفي حساب الدخل الوطني يعالج الانفاق التعليمي باعتباره استهلاكاً نهائياً.

لقد ترتب على النظرة الى التعليم كاستهلاك، الايمان بأن التعليم حق لكل مواطن، والدولة مسؤولة على التخطيط له والانفاق عليه، كما يتميز التعليم كونه خدمة استهلاكية بخصائص تختلف عن الخدمات الاستهلاكية الأخرى.

✓ التعليم استهلاك معمر، فتأثيره يستمر مدى حياة الفرد، بل ويمتد في حياة أسرته.

✓ يؤثر التعليم على أنماط الاستهلاك الأخرى، حيث يختلف سلوك المستهلك حسب مستواه التعليمي، فكلما كان المستوى التعليمي أعلى، ازداد الميل للحد من الاستهلاك.

✓ يمكن التعليم من تغيير نمط العمل، فإذا كان مستوى الفرد التعليمي مرتفع، يمكنه ممارسة عمل يحتاج إلى مجهود ذهني أكبر ومجهود بدني أقل.

2.1.4.1. اعتبار التعليم استثماراً:

يعتبر مارشال أول من اعتبر التعليم نوع من الاستثمار القومي له دور فعال في التنمية، لا يجب أن نأخذ في الاعتبار العائد المباشر الاستثمار في التعليم فقط بل يجب الاهتمام بالعائد غير المرئي، حيث يمكن التعليم الأفراد من الكشف عن قدراتهم وميولهم وبالتالي تنميتها.

يرى ماركس أن التعليم يساعد الفرد على النمو المهني ومواكبة التطور التكنولوجي، كما أن تراكم رأس المال مع انخفاض مستوى القدرات والمهارات سيثقل الثورة ضد الرأسماليين المطالبة بتحسين التعليم.

تغيرت النظرة الى التعليم على أنه مجرد استهلاك في منتصف القرن العشرين، لتحل محلها الاستثمار في التعليم، فبعد الحرب العالمية الثانية، توجهت معظم الدول إلى هذا القطاع لسببين رئيسيين:

✓ أهمية هذا القطاع ودوره في النمو الاقتصادي.

¹ نواف العدواني: مرجع سبق ذكره، ص ص 158-159.

✓ رغبة الدول في النهوض باقتصاداتها المدمّرة وإصلاح ما أفسدته الحرب.

ومنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، بدأ الاقتصاديون في إيجاد علاقات بين الاستثمار في التعليم ومعدلات النمو الاقتصادي، واعتبروا أن الإنفاق على التعليم هو نوع من الإنفاق الاستثماري يترتب عنه الزيادة في مهارات وقدرات الأفراد ومن ثم ارتفاع إنتاجيتهم وهذا بدوره يرفع معدل النمو الاقتصادي.¹ وجاءت عدة أبحاث في هذا المجال، فقد توصل دينسون إلى أن 21% من متوسط المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة خلال الفترة 1921-1957، راجع إلى الاهتمام بالتعليم. وفي الدراسة التي قام بها هيكس Hicks عام 1980 على 83 دول نامية خلال الفترة 1960-1977، على العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وبين الإلمام بالقراءة والكتابة، وجد أن 12 دولة من هذه الدول حققت أعلى معدل للتنمية الاقتصادية والتي كانت تتمتع بأعلى المستويات التعليمية، وحقق أفرادها أطول عمر متوقع.

لقد استخدمت النظرة الاقتصادية التقليدية للتعليم إطار رأس المال البشري الذي طوره بيكر سنة 1964، ففي هذا الإطار، كان يُنظر إلى التعليم على أنه استثمار يتخلى فيه الأفراد عن أرباح سوق العمل الحالية ويتكبدون تكاليف مباشرة مقابل أجور أعلى في المستقبل، نظرًا لأن الأفراد والدول يدركون بشكل متزايد أن المستويات العالية من المعرفة والمهارات ضرورية لنجاحهم في المستقبل، فإن الإنفاق على التعليم يُنظر إليه بشكل متزايد على أنه استثمار في مستقبل جماعي، وليس مجرد استهلاك فردي. ومع ذلك، ينافس الاستثمار في التعليم على موارد عامة وخاصة محدودة. ويرتبط التحدي المتمثل في توسيع فرص التعليم مع الحفاظ على جودتها وضمان التوزيع العادل لها بمسائل تمويل التعليم. يُنظر إلى التعليم على أنه استثمار لأنه ينطوي على تكاليف في الوقت الحاضر ولأنه يزيد من القدرة الإنتاجية والدخل (للفرد المتعلم بالتأكيد وأيضًا للمجتمع بشكل عام) في المستقبل. وتتراكم العائدات الخاصة على الأفراد، في حين تتراكم العائدات الاجتماعية على المجتمع ككل (بما في ذلك الأفراد). في معظم الحالات، تكون العوائد الخاصة أكبر من العوائد الاجتماعية لأن الحكومات تقدم إعانات أكثر مما تأخذ من الضرائب.

تستثمر الدول المتقدمة ما متوسطه 6% من ناتجها المحلي الإجمالي في أنظمة التعليم العام، حيث تستند الأهمية الوطنية للتعليم على التأثير الإيجابي الكبير الذي يحدثه على حياة الأفراد ورفاهية المجتمع، فالتعليم هو في المقام الأول وسيلة لتدريب الأطفال على المهارات التي سيحتاجون إليها كبالغين للعثور على وظائف جيدة والعيش بشكل جيد. لكن التعليم له أيضًا فوائد اجتماعية واقتصادية أوسع للأفراد والأسر والمجتمع ككل. يتم تلقي هذه المزايا حتى من قبل الأشخاص الذين لا تتجاوز علاقتهم بنظام المدارس العامة سوى كونهم "دافعي الضرائب".

¹ سميرة عبد الصمد، سهام العقون، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص.6.

التحسين الواسع النطاق للظروف الاجتماعية والاقتصادية هو نتيجة مباشرة لسكان متعلمين، قادرين على استخدام المعلومات، لاتخاذ قرارات جيدة بطريقة أفضل ويتم تدريبهم بشكل جماعي للعمل بشكل أفضل. يوضح قدر كبير من الأبحاث الحديثة كيف تمتد فوائد دعم التعليم العام إلى ما هو أبعد من المكاسب الأكاديمية الفردية، فالسكان الأكثر تعليماً لديهم بطالة أقل، واعتماد أقل على برامج المساعدة العامة، وعائدات ضريبية أكبر. يلعب التعليم أيضاً دوراً رئيسياً في الحد من الجريمة، وتحسين الصحة العامة، وزيادة المشاركة السياسية والمدنية. ينتج عن الاستثمار في التعليم العام فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة للمجتمع ككل¹.

ويستند الاقتصاديين في اعتبارهم للتعليم كاستثمار على المبررات التالية:²

- ✓ يزيد التعليم من القدرة الانتاجية للعامل وبالتالي سيؤدي إلى زيادة الدخل.
- ✓ التعليم يرفع انتاجية المجتمع، وبالتالي يرتفع الدخل القومي وعليه تتحقق الرفاهية.
- ✓ يكشف التعليم عن ميول واستعدادات الأفراد، ثم بالعناية بها وصقلها، وتنعكس نتائجها على الاقتصاد القومي.
- ✓ يمكن في حل المشكلات من التشجيع على البحث العلمي والذي بدوره يساعد في حل المشكلات التي تواجه المجتمع، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ يمكن التعليم من تكييف الفرد مع متطلبات العمل في مختلف القطاعات وفي شتى الظروف.
- ✓ يعد التعليم القادة والاطارات المؤهلة للنهوض بالمسيرة التنموية.
- ✓ التعليم يطور الفرد مهنيًا، ويدفع بالمجتمع إلى الرقي.

هذه المبررات تجعل التعليم استثمار في رأس المال البشري حيث يهتم بالموارد البشرية، لذلك يعد أفضل أنواع الاستثمار، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن العائد من الاستثمار في التعليم يفوق بكثير عائد الاستثمار المادي.

3.1.4.1 التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد:

لا يستبعد إطار رأس المال البشري أن التعليم قد يوفر أيضاً استهلاكاً فورياً، فقد ناقش العديد من الاقتصاديين القيمة الاستهلاكية للتعليم، حيث حدد شولتز Schultz سنة 1963 الاستهلاك الحالي كأحد الفوائد الثلاثة للتعليم، إلى جانب الاستثمار والاستهلاك المستقبلي. لكن بالنسبة للجزء الأكبر، لم تحظ جوانب الاستهلاك في التعليم باهتمام كبير نسبياً في أدبيات التعليم³.

يفرض الاختيار بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي تكلفة الفرصة البديلة، ويعني استخدام الموارد الآن أن هذه الموارد لن تكون متاحة للاستخدام في المستقبل. ويجب اتخاذ قرار بشأن تكلفة الفرصة البديلة، فيما يتعلق بما إذا كان ينبغي تخصيصها للاحتياجات الحالية أو للاحتياجات المستقبلية. اليوم مقابل الغد وسيتم استهلاك بعض السلع اليوم وبعضها في المستقبل. ومن خلال خفض الاستهلاك اليوم، قد يزداد

¹Maryann Flock, kimutai, Dr. Dennis, Op.cit, pp13-14

² نواف العدوانى: مرجع سبق ذكره، ص ص 159-161

³Maryann Flock, kimutai, Dr.DennisOp.cit, p16

الاستهلاك في المستقبل. أليس هذا أحد أسباب وجودك في المدرسة؟ إذا كنت لا تعمل بدوام كامل، فأنت لا تستهلك كل ما تستطيع. أنت تؤجل الاستهلاك. لماذا؟ لأنك تعتقد أنك يمكن أن تحصل على وظيفة أفضل (وأخرى بأجر أكبر) إذا كان لديك المزيد من التدريب والتعليم، حتى تتمكن من استهلاك أكثر في وقت لاحق. وبالتالي يمكنك تأجيل الاستهلاك الحالي في حين بناء المهارات الخاصة بك وذلك لزيادة الاستهلاك في وقت لاحق، مرة أخرى، برميل من النفط ضخها من الأرض الآن هو برميل من النفط التي لن تكون متاحة للاستهلاك في أي يوم في المستقبل، لذا فإن استخدام النفط اليوم يفرض فرصاً ضائعة في المستقبل¹. يعتبر التعليم كاستهلاك واستثمار، بمعنى أن للتعليم كلفة وله عائد أيضاً، تنفق الدولة على التعليم ضمن بنود الانفاق العام، وبالمقابل، التعليم يمد الدولة بعمال مهرة وقادة يساهمون في عملية التنمية، كما أن الفرد يحقق عائد اقتصادي (دخل) يرتفع بارتفاع مستواه التعليمي، وعوائد التعليم لا تقتصر على العوائد المباشرة فقط، بل هناك عوائد غير مرئية تشمل الجوانب الاجتماعية، الثقافية والسياسية، إلخ. تهتم اقتصاديات التعليم بدراسة العلاقة بين تكاليفها التعليم وعوائدها، من أجل الحصول على الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة.

2.4.1. العائد من التعليم:

لم تتطرق كتابات الاقتصاديين الكلاسيك (آدم سميث 1776؛ مارشال 1890) إلى العلاقة بين التعليم والمكاسب، والبحث في هذا الموضوع لم يظهر إلا مؤخراً، فالنمذجة الرسمية لم تفعل ذلك حتى وقت قريب جداً (Schultz 1960, 1961; Becker 1964; Mincer 1974; Chiswick 2003)، أدت دراسة الأرباح عن طريق التعليم إلى العديد من الأعمال التجريبية التي تختبر الفرضيات على مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا الاجتماعية، التي تشمل على سبيل المثال، التمييز العنصري والعرق، التمييز بين الجنسين، توزيع الدخل ومحددات الطلب على التعليم، لكن التطبيق المهيمن الذي يستخدم الأرباح حسب مستوى التعليم هو تقدير معدل العائد من الاستثمار في التعليم.

مفهوم معدل العائد من الاستثمار في التعليم يشبه إلى حد كبير مفهوم العائد من أي استثمار آخر، وهو ملخص لتكاليف وفوائد الاستثمار المتكبدة في نقاط مختلفة من الزمن، ويتم التعبير عنها في عائد سنوي (النسبة المئوية)، مثل تلك الخاصة بحسابات التوفير أو السندات الحكومية. تقدير العائد من الاستثمار في التعليم يقوم على أساس نظرية رأس المال البشري التي ظهرت منذ أواخر الخمسينات، التي تؤكد على أن الاستثمار في التعليم تزيد من الإنتاجية في المستقبل.

كان تقدير عائدات التعليم موضوعاً شائعاً في أدبيات اقتصاديات التعليم (شولتز 1961؛ بيكر 1964؛ بيكر وتشيسويك 1966؛ كارد وكروجر 1992؛ كارد 2001؛ دوفلو 2001؛ هيكرمان، لوشنر وتود 2006؛).

زادت المساهمات حول هذا الموضوع في السنوات الموالية أضعافاً مضاعفة، لدرجة يصعب تتبعها وعددها².

نواف العدواني: مرجع سبق ذكره، ص ص 161، 162.

²George Psacharopoulos, Harry Antony Patrinos : Returns to Investment in Education, A Decennial Review of the Global Literature, Policy Research Working Paper8402, World Bank Group, April 2018, p2

1.2.4.1. معدل العائد من التعليم:

معدل العائد على التعليم يساوي قيمة دخل الفرد مدى الحياة إلى صافي القيمة الحالية لتكاليف التعليم. لكي يكون الاستثمار مبرراً اقتصادياً، يجب أن يكون معدل العائد موجباً، وأعلى من معدل العائد البديل. بالنسبة للفرد، يجب مقارنة التكاليف والفوائد يعني الاستثمار إذا تجاوز معدل العائد معدل الخصم الخاص (تكلفة الاقتراض ومخصص المخاطر).

التكاليف التي يتكبدها الفرد هي الأرباح الضائعة أثناء الدراسة، بالإضافة إلى أي رسوم التعليم أو المصاريف العرضية المتكبدة، أما الفوائد الخاصة فتتمثل في مقدار ما يكسبه الفرد (بعد الضرائب) من التعليم الإضافي مقارنة بالفرد الأقل تعليماً. أكثر وأقل في هذه الحالة تشير إلى مستويات التعليم الأخرى على سبيل المثال، خريجي الجامعات مقارنة بالذين تخلوا عن المدرسة في المستوى الثانوي.

يشمل معدل العائد الاجتماعي إنفاق المجتمع على التعليم - على سبيل المثال، الأموال التي يتم إنفاقها على تأجير المباني ورواتب الأستاذ. السمة الاجتماعية لمعدل العائد المقدر يشير إلى تضمين التكلفة الكاملة للموارد للاستثمار - التكاليف المباشرة من قبل الحكومة والأرباح الضائعة للطلاب وهم يستثمرون في تعليمهم، وبصفة دقيقة الفوائد الاجتماعية يجب أن تشمل الفوائد غير النقدية للتعليم، مثل عدد الأرواح التي تم إنقاذها بسبب تحسين ظروف الحالة الصحية التي تتبعها المرأة لأنها حصلت على مزيد من التعليم.

بالنظر إلى الأدلة التجريبية الضئيلة على الفوائد الاجتماعية للتعليم، فإنه عادة ما تستند تقديرات معدل العائد الاجتماعي على الملاحظة المباشرة للتكاليف والأرباح النقدية للتعليم، التكاليف أعلى في حساب معدل العائد الاجتماعي مقارنةً بالمعدل الخاص، فالعوائد الاجتماعية عادة ما تكون أقل من معدل العائد الخاص، الفرق بين المعدلات ترجع إلى درجة الدعم الحكومي للتعليم، الفرق الوحيد عملياً هو إضافة التكاليف الاجتماعية¹.

تم استخدام طريقتين رئيسيتين لتقدير قيمة رأس المال البشري في بلد معين: طريقة المدخلات، بحساب تراكم تكاليف التعليم على مدى سنوات الدراسة؛ وطريقة المخرجات، بناءً على القيمة السوقية للشخص الأكثر تعليماً. باستخدام طريقة المدخلات، قدر شولتز سنة 1961 أن قيمة التعليم المتجسد في القوة العاملة الأمريكية نمت أكثر من ثماني مرات مقارنة برصيد رأس المال المادي في النصف الأول من القرن العشرين.

وفقاً للتقديرات الرسمية الصادرة عن مكتب الميزانية الأمريكية سنة 1993، فإن مخزون رأس المال البشري في الولايات المتحدة يتجاوز بكثير مخزون رأس المال المادي، مع تضمين الأخير قيمة الأرض: يبلغ إجمالي رأس المال التعليمي 24 تريليون دولار أمريكي، ويبلغ إجمالي رأس المال المادي 19 تريليون دولار أمريكي والجدول التالي يوضح ذلك:

¹George Psacharopoulos, Harry Antony Patrinos : Op.cit, p3

الجدول رقم (2-3): المخزون التقديري لرأس المال البشري والمادي في الولايات المتحدة (بتريليونات الدولارات الحالية)

السنة المرجعية	رأس المال البشري	رأس المال المادي
1984	17.1	12.2
1993	24.0	19.0

Sources : Jorgenson and Fraumeni (1992), U.S. Office of the Budget (1993).

بالنسبة لفوائد التعليم عادة ما يتم تصنيفها في مصفوفة من أربع خانات، كما هو موضح في الجدول الموالي،

الجدول رقم (2-4): تصنيف فوائد التعليم

نوع الفائدة	خاصة	اجتماعية
سوقية	قابلية التوظيف. أرباح أعلى. بطالة أقل. مرونة سوق العمل. قدرة أكبر على الحركة.	زيادة الإنتاجية. ارتفاع صافي الإيرادات الضريبية. اعتماد أقل على الحكومة. الدعم المالي.
غير سوقية	زيادة كفاءة المستهلك. أفضل لصحة الأسرة والعائلة. أطفال أكثر صحة.	انخفاض معدلات الجريمة. انتشار أقل للأمراض المعدية. كفاءة أكبر في منع الحمل. تماسك اجتماعي أفضل. المشاركة في التصويت.

Source: George Psacharopoulos, The Value of Investment in Education: Theory, Evidence, and Policy, Journal of Education Finance, University of Illinois Press, Vol 32, No 2, 2006, p120.

الفوائد التي يسهل توثيقها هي تلك الموجودة في الربع العلوي الأيمن، وهي المنافع الخاصة التي تظهر في سوق العمل ويمكن قياسها من الناحية النقدية، والفوائد التي يصعب توثيقها هي تلك الموجودة في الربع الأيسر السفلي، أي المنافع الاجتماعية التي لا يتم ملاحظتها أو قياسها بشكل مباشر من الناحية النقدية.¹

2.2.4.1 أشكال عوائد التعليم:

• العوائد الخاصة²:

عندما تكون الأرباح الإضافية المرتبطة بمستوى تعليمي أعلى مرتبطة بتكاليف الحصول على هذا التعليم (بما في ذلك الأرباح الضائعة للطالب)، يتم الحصول على معدل عائد خاص على الاستثمار في التعليم، وقد تم تقدير العوائد على التعليم وفق عدة أبعاد مرتبطة بالسياسة التعليمية كما هو موضح في الجدول اللاحق، ترتفع عائدات التعليم كلما انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو ما يعكس الندرة

¹George Psacharopoulos, Op.cit, pp120-121.

²ibid, pp120-123.

النسبية لرأس المال البشري في البلدان الفقيرة. يُظهر المسار المهني للتعليم الثانوي معدل عائد أقل مقارنة بالمسار الأكاديمي أو العام لأن الأول أكثر تكلفة.

الجدول رقم (2-5): العوائد الخاصة للتعليم عبر أبعاد محددة

معدل العائد الخاص	البعد
	مستوى التطور:
7.4%	البلدان المرتفعة الدخل
10.9%	البلدان منخفضة الدخل
	نوع المنهج الدراسي
11.7%	منهج عام
10.5%	منهج مهني
	الجنس
8.7%	الرجال
9.8%	النساء
	قطاع التوظيف
11.2%	موظفو القطاع الخاص
9.0%	موظفو القطاع العام
	مع مرور الوقت، تغيير لمدة 15 عاما
-2.0 نقطة مئوية	التعليم الابتدائي
+1.7 نقطة مئوية	التعليم العالي

ملاحظة: الأرقام هي متوسطات عالمية ولا يمكن مقارنتها خارج بُعد معين بسبب الاختلافات في تغطية العينة وطرق التقدير

Source : Based on Psacharopoulos (1994) and Psacharopoulos and Patrinos (2004).

يُظهر الاستثمار في تعليم المرأة معدل عائد أعلى مقارنة بالرجال. على الرغم من أن الرجال يكسبون بشكل عام أكثر من النساء، إلا أن انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لتعليم المرأة يرفع معدل العائد يتمتع العاملون في القطاع الخاص بعائد أعلى على تعليمهم من العاملين في القطاع العام. هذا هو أن أرباب العمل في القطاع الخاص التنافسي يعترفون بالإنتاجية الأعلى للعمال المتعلمين، تخضع عوائد التعليم لتناقص العائدات، أي أنها تميل إلى الانخفاض عندما يصبح رأس المال البشري أكثر وفرة، شأنها في ذلك شأن عائدات الاستثمار المادي. ارتفعت عائدات التعليم العالي في معظم الاقتصادات الديناميكية في السنوات الأخيرة، مما يعكس الطلب على المزيد من العمال المتعلمين لاستكمال مسار التقدم التكنولوجي.

• العوائد الاجتماعية¹:

المعدلات الاجتماعية للتعليم تنخفض حسب المستوى التعليمي بينما قد ترتفع المعدلات الخاصة. وذلك لأن الدعم الحكومي للتعليم أعلى في مستوى التعليم العالي، وهو نتيجة تتعلق بالمساواة. وقد وصفت العائدات الاجتماعية للتعليم بأنها ضيقة بمعنى أنها تستند إلى الدخل النقدي ولا تأخذ في الاعتبار الآثار غير السوقية

¹George Psacharopoulos, Op.cit, pp124-125.

والخارجية للتعليم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات العائد حسب التقدير الروتيني في اقتصاديات التعليم ثابتة، استناداً إلى ما هو ملاحظ وواضح لما يكسبه الناس في مختلف الأعمار حسب مستوى التعليم. استخدم أرياس Aria وماكماهون McMahon سنة 2001 بيانات البانل للحصول على مسار أكثر واقعية لمكاسب الفئات المختلفة التي تأخذ بعين الاعتبار تأثير النمو الاقتصادي على الأرباح الفردية، وقد تميزت معدلات العائد الناتجة بأنها ديناميكية وهي أعلى من المعدلات الثابتة. في حالة الرجال في الولايات المتحدة، فإن المعدلات الاجتماعية الديناميكية لعوائد المتخرجين من الكلية أعلى بنسبة 3 في المائة من المعدلات الثابتة.

مع الأخذ في الاعتبار العديد من الفوائد الأخرى للتعليم التي تم توضيحها في الجدول الخاص بتصنيف فوائد التعليم، حقق ماكماهون سنة 1999 معدل عائد اجتماعي مذهل "واسع" على الاستثمار في التعليم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يبلغ 30٪.

عادة ما يتجاوز عائد الاستثمار في التعليم عائد الأشكال الأخرى للاستثمار التقليدي. ذكر ماكماهون سنة 1991 أنه حتى العوائد الضيقة للاستثمار في التعليم تفوق عوائد الاستثمار في الإسكان: 12٪ مقابل 4٪ على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، وجد كوهن Cohn وهيوز Hughes سنة 1994 أن العوائد الاجتماعية للاستثمار في التعليم العالي في الولايات المتحدة بين عامي 1969 و 1985 كانت دائماً أعلى من عوائد الاستثمار في الإسكان.

• المنافع والاثار الخارجية غير السوقية¹:

فوائد التعليم التي تم التطرق إليها سابقاً، سواء كانت خاصة أو اجتماعية ضيقة، فهي نابعة من مزايا السوق، أي أنها تستند إلى فروق الأرباح بين الأشخاص الأكثر تعليماً والأقل تعليماً. وهناك، مجموعة أخرى من الفوائد لا يتم تداولها وهي المزايا غير السوقية المرتبطة بالتعليم في السوق. غالباً ما تتداخل هذه التأثيرات غير السوقية مع التأثيرات العامة أو الخارجية، مما يؤثر على متلقي التعليم وأيضاً على الآخرين. إن الصفة الاجتماعية المرتبطة بحساب معدل العائد تعني حقا "تعديلها لمراعاة التكلفة الكاملة للتعليم، سواء دفعها الفرد أو الدولة". وبسبب الدعم العام الشامل للتعليم، فإن معدل العائد الاجتماعي، بحكم التعريف الحسابي، أقل من المعدل الخاص. ومع ذلك، إذا تم تضمين الآثار غير المباشرة التي يصعب قياسها للتعليم (مثل الحد من الجريمة) التي لم يحققها المستثمر الفرد، فإن معدل العائد الاجتماعي الشامل للعوامل الخارجية قد يكون أعلى بكثير من المعدل الخاص. والمشكلة هي أنه من الصعب جداً قياس الآثار غير المباشرة للتعليم وإضافتها إلى الاستحقاقات التقليدية (القائمة على الأجور).

تتمثل إحدى المشكلات في تقدير التأثيرات غير السوقية والخارجية في أن الفوائد غالباً ما تمتد إلى عدة فئات، وأن التأثير لا يمكن ملاحظته بشكل مباشر من الناحية المالية. طور هافمان وولف سنة 1984 طريقة بارعة يمكن بواسطتها إرفاق قيمة نقدية لبعض الفوائد غير السوقية للتعليم. يعتمد هذا على افتراض أن

¹George Psacharopoulos, Op.cit, pp127-129.

المرء سيكون على استعداد للدفع من أجل التمتع بميزة تعليمية لم تتم ملاحظتها بشكل مباشر في السوق. يقدم الجدول التالي قائمة مبسطة للفوائد العديدة للتعليم، إلى جانب بعض التقديرات التجريبية لقيمتها.

الجدول رقم (2-6): الفوائد الخارجية وغير السوقية للتعليم.

الدليل	الفائدة
انخفاض نفقات الشرطة للفرد الواحد بمقدار 170 دولارًا لسنة إضافية من التعليم في المجتمع.	الجريمة
يحصل الذين لديهم تعليم أفضل على مزايا إضافية وظروف عمل أفضل.	الأجر غير المالي
يؤثر تعليم الوالدين على مستوى تعليم الطفل وتحصيله الدراسي.	تربية الأطفال
المزيد من التعليم يحسن اختيار المستهلك. زيادة دخل الأسرة بمقدار 290 دولارًا لسنة إضافية من التعليم.	كفاءة الاستهلاك
تعليم الأم يخفض معدل الولادة. المزيد من التعليم يحسن كفاءة وسائل منع الحمل.	الخصوبة، حجم الأسرة الأمثل
المزيد من التعليم يزيد من متوسط العمر المتوقع. زيادة صافي أصول الأسرة بمقدار 8950 دولارًا أمريكيًا لسنة إضافية من الدراسة.	صحة الأسرة
المزيد من التعليم يقلل من تكلفة البحث ويزيد من التنقل.	كفاءة البحث عن عمل
المزيد من التعليم يزيد من التبرعات.	العمل الخيري
يساعد التعليم في نشر البحث والتطوير.	التغير التكنولوجي
يزيد التعليم من التصويت ويقلل من العزلة.	التماسك الاجتماعي
المزيد من التعليم يقلل من الاعتماد على التحويلات.	تحويلات الدخل
تزيد معدلات الادخار مع التعليم.	المدخرات

ملاحظة: قيمة الدولار حسب أسعار سنة 1996.

Source : Adapted from Wolfe and Zuvekas (1997).

ازداد البحث في مستوى التعليم المرتبط بالعوامل الخارجية من أجل تصحيح التسلسل الهرمي لعوائد التعليم. فحسب بيردسال Birdsall سنة 1996، عائدات التعليم العالي ربما يتم التقليل من شأنها، بالنظر إلى العوامل الخارجية المفترضة التي يجلبها خريجو الجامعات للاقتصاد. من جهة أخرى، إذا تم النظر في العوامل الخارجية حسب مستوى التعليم، فمن المحتمل أن يكون للتعليم الابتدائي أعلى العوامل الخارجية حسب ساسكاروبولوس سنة 1996 يُفهم ذلك من خلال تقييم احتمالية اختراع خريج جامعي لقاحًا جديدًا مقابل التكاليف الاجتماعية التي يفرضها العدد الكبير من المواطنين الأميين على بقية المجتمع.

• الآثار المستقبلية للتعليم¹:

هناك تأثيرات "غير مباشرة" من التعليم تحول المكاسب الفردية إلى مكاسب اجتماعية، فالفوائد الشخصية والفردية للتعليم الجيد لها منافع واسعة على المجتمع عندما يتم نقل قدرة "رأس المال البشري" المحسنة -

¹Maryann Flock, kimutai, Dr.DennisOp.cit, pp14-16.

المعرفة الشخصية والمهارات والحكم - من قبل الفرد إلى مكان العمل والساحة العامة والمنزل. وسيستفيد المجتمع بأكمله عندما يتمكن المزيد من الناس من العثور على عمل مناسب ومستقر. لا تؤدي القوة العاملة الأفضل تعليماً إلى المزيد من البحث والابتكار فحسب، بل تنتشر فوائد هذا الابتكار الاقتصادي بعد ذلك على نطاق أوسع وبقوة عبر جمهور أفضل تعليماً. يستفيد الجميع أيضاً عندما يعاني عدد أقل من المواطنين من العزلة أو عدم الثقة العامة بالآخرين والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، فإن أطفال الآباء المتعلمين أقل عرضة لطلب المساعدة العامة، يرتبط كل من هذه الأمثلة ارتباطاً مباشراً بتلقي تعليم جيد. باختصار، يعمل التعليم الفعال على تحسين قدرات اتخاذ القرار التي تساعد الأفراد بعد ذلك على البقاء بعيداً عن المشاكل والعيش حياة أفضل وأكثر صحة وأطول. كما كتب الخبير الاقتصادي ميلتون فريدمان، "يساهم تعليم طفلي في رفاهية الآخرين من خلال تعزيز مجتمع مستقر وديمقراطي". يُعرف هذا بالآثار غير المباشرة للتعليم حيث تبنت العديد من الحكومات في العالم هذا النهج واستثمرت بكثافة في التعليم كمؤسسة تتحمل مسؤولية كبيرة في تنمية الطفل الفردية والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وعلى الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها التعليم العام، إلا أنه وسيلة فعالة لإعداد أعداد كبيرة من الشباب لمستقبلهم ولصالح المجتمع بشكل عام.

ونظراً لفعالية للتعليم، من المهم تحديد مستوى الموارد اللازمة لتحقيق أقصى قدر من تحصيل الطلاب ونوعية التعليم والتعلم التي تجري في مدرسة معينة. لقد أظهرت الأبحاث باستمرار أن تحصيل الطلاب يستفيد من أحجام الفصول الصغيرة والمعلمين المؤهلين والبيئات المدرسية الآمنة والمواد التعليمية والتكنولوجيا الحديثة. هذه الأشياء تكلف أموالاً وبرامج والخدمات الإضافية اللازمة للطلاب ذوي الإعاقة، والذين لديهم عوائق اجتماعية واقتصادية. غالباً ما نلاحظ أن طلاب الجامعات لديهم آباء درسوا في الجامعة، وينطبق نفس النوع من الملاحظات على المتسربين من المدرسة وأولياء أمورهم. يمكن تفسير هذه الملاحظة البسيطة على أنها امتداد لتحصيل التعليم من جيل إلى جيل. ومن أجل تجنب تسرب الأجيال المقبلة من المدرسة، سيكون كافياً ضمان بقاء جيل اليوم في المدرسة.. وتعمل هذه الآلية عبر قنوات مختلفة، تتراوح بين تقليد الوالدين والتأثير المباشر للوالدين اللذين يوجهان أطفالهما نحو الوظائف التعليمية العليا. ونحن نشير إلى هذا الأسلوب من التعليل باعتباره حجة «الرعاية أو التنشئة».

هناك تفسير آخر للتشابه في المهن التعليمية عبر الأجيال، فالآباء المتعلمين تعليماً عالياً لديهم ذرية متعلمة تعليماً عالياً لأن الآباء قد نقلوا قدرتهم الفطرية المحددة وراثياً إلى أطفالهم، والتي تمكن كلا الجيلين من بلوغ مستويات عالية من التعليم. سواء افترضنا أن "الطبيعة" أو "التنشئة" مهمة. يتم نقل التحصيل التعليمي المنخفض عبر الأجيال بسبب انخفاض الأجور التي سيتم اكتسابها من خلال التعليم المنخفض، مما يقيد الاستثمار في رأس المال البشري للجيل القادم، وبالتالي خلق تداعيات سلبية بين الأجيال واستمرار عدم المساواة عبر الأجيال. ومع ذلك، فإن تقدير مساهمة التأثيرات المختلفة في انتقال التعليم بين الأجيال ليس سهلاً. يمكننا أن ندرك التحصيل التعليمي للآباء والأطفال ودخل الوالدين، لكن لا يمكننا مراقبة وقياس القدرة الفطرية. فاذا تجاهلنا قدرة الوالدين مع ذلك كتأثير من خلال إجراء انحدار بسيط لتعليم الوالدين

والدخل على تعليم الطفل، فلا يمكننا تفسير التقديرات نظرًا لأن تعليم الوالدين ودخلهم يمكن أن يتأثروا بالقدرة أيضًا.

2. اقتصاديات التنمية:

يعالج اقتصاديات التنمية المشاكل الاقتصادية للبلدان المتخلفة. فعلى الرغم من أن هذه الدراسة الاقتصادية "التنمية" جذبت انتباه الاقتصاديين منذ آدم سميث وصولاً إلى ماركس وكينز، لكنهم كانوا مهتمين بشكل أساسي بالمشكلات التي كانت في الأساس ثابتة في طبيعتها ومرتبطة إلى حد كبير بالدول المتقدمة ومع ذلك، في أربعينيات القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاقتصاديون في تكريس اهتمامهم لتحليل مشاكل البلدان المتخلفة وصياغة نظريات ونماذج التنمية والنمو. وقد حفزتهم في ذلك موجة الانتعاش السياسي التي اجتاحت آسيا والدول الأفريقية بعد تخلصها من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وظهرت الرغبة لدى القادة الجدد في هذه البلدان لتعزيز سريع للتنمية الاقتصادية من جانبها سعت الدول المتقدمة إلى تعزيز نموها من خلال محاربة الفقر تحت شعار أن "الفقر في أي مكان يمثل تهديدًا للازدهار في كل مكان"، لكن اهتمام الدول الغنية بالقضاء على الفقر المنتشر في البلدان المتخلفة لم يكن بدافع إنساني، بل كان يندرج في إطار الحرب الباردة بين روسيا والغرب قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ كان كل معسكر يحاول حشد الدعم والولاء من البلدان المتخلفة عن طريق تقديم مساعدات أكبر من الجانب الآخر.

وللتنمية الاقتصادية أيضا قيمة تصديرية بالنسبة لكل من البلدان المقدمة للمعونة والبلدان المستقبلية للمساعدة تظهر في تجنب الركود الاقتصادي وتمكين معدل النمو المتزايد باستمرار من إيجاد منفذ لمخزونه الرأسمالي المتزايد. أما البلدان الفقيرة فهي بحاجة لتسريع معدل التنمية لزيادة إمكاناتها التصديرية لتجنب العجز في ميزان المدفوعات.

فمثلا لمحاربة الفقر في الدول النامية لا يمكن الاعتماد على تجارب وخبرة البلدان المتقدمة كون التنمية الاقتصادية في هذه البلدان أمر محقق ويتجدد ذاتيا يتم التركيز فقط على تقلبات الاقتصاد على المدى القصير، لذلك يقول ميردال Myrdal أنه على البلدان المتخلفة ألا تقبل نظيرتنا الاقتصادية الموروثة دون انتقاد بل يجب إعادة تشكيلها لتناسب مع مشاكل هذه الدول ومصالحها الخاصة.¹

1.2. ماهية التنمية الاقتصادية:

1.1.2. مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو زيادة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية، مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى. ويُقاس النمو الاقتصادي بشكل عام بالزيادة في القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات الإضافية المنتجة، باستخدام تقديرات مثل الناتج المحلي الإجمالي.

¹M.L. JHINGAN, *The Economics Of Development And Planning*, 40th Revised And Enlarged Edition, Vrinda Publications (P) Ltd, Delhi, India, 2021, pp37-38

في النظرية الاقتصادية، يشمل النمو الاقتصادي التغييرات في إنتاج المواد، خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، عادةً ما تكون سنة، وبزيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي. يمكن أن يكون النمو قد تحقق، لكن بتحقيقه لا تتحقق التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الإنتاج بل تشمل أيضًا التغييرات في الهياكل الاقتصادية وفي المجالات، الاجتماعية، السياسية وحتى الثقافية.¹

1.1.1.2. عوامل النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي عمومًا هو دالة لرأس المال المادي، ورأس المال البشري، والقوى العاملة، والتكنولوجيا. بمعنى، ستؤدي زيادة كمية أو جودة السكان في سن العمل، والأدوات التي يتعين عليهم العمل بها، والوصفات المتوفرة لديهم للجمع بين العمالة ورأس المال والمواد الخام، إلى زيادة الناتج الاقتصادي. توليد النمو الاقتصادي، يكون بالطرق التالية:

✓ الأولى تتمثل في زيادة كمية السلع الرأسمالية المادية في الاقتصاد. تميل إضافة رأس المال إلى الاقتصاد إلى زيادة إنتاجية العمالة. تعني الأدوات الأحدث والأفضل تمكّن العمال من إنتاج المزيد من المخرجات في كل فترة زمنية. ومع ذلك، فإن نجاح هذه العملية، يتطلب أمران: أولهما مشاركة الفرد في الاقتصاد من خلال الادخار (التضحية باستهلاكه الحالي) من أجل توفير الموارد لإنشاء رأس مال جديد، وثانيهما يجب أن يكون رأس المال الجديد هو النوع المناسب، في المكان المناسب، في الوقت المناسب للعمال لاستخدامه بشكل منتج.

✓ الثانية لتحقيق النمو الاقتصادي هي التحسين التكنولوجي. مثال على ذلك هو اختراع وقود البنزين. قبل اكتشاف الطاقة المولدة للبنزين، كانت القيمة الاقتصادية للبتروول منخفضة نسبيًا. أصبح استخدام البنزين وسيلة أفضل وأكثر إنتاجية لنقل البضائع في العملية وتوزيع البضائع النهائية بشكل أكثر كفاءة. تسمح التكنولوجيا المحسنة للعمال بإنتاج المزيد من الإنتاج بنفس مخزون السلع الرأسمالية، من خلال الجمع بينها بطرق جديدة تكون أكثر إنتاجية. مثل نمو رأس المال، يعتمد معدل النمو التقني بشكل كبير على معدل الادخار والاستثمار، اللذان يعتبران عنصران ضروريان للانخراط في البحث والتطوير.

✓ الثالثة تتمثل في تنمية القوى العاملة، بزيادة اليد العاملة، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، ينتج المزيد من السلع والخدمات الاقتصادية. خلال القرن التاسع عشر، كان جزء من النمو الاقتصادي القوي للولايات المتحدة يرجع إلى التدفق الكبير للعمالة المهاجرة الرخيصة والمنتجة. ومع ذلك، مثل النمو المدفوع برأس المال، هناك بعض الشروط الأساسية لهذه العملية. تؤدي زيادة قوة العمل بالضرورة إلى زيادة كمية الإنتاج التي يجب استهلاكها من أجل توفير الكفاف الأساسي للعمال الجدد، لذلك يجب أن يكون العمال الجدد على الأقل منتجين بما يكفي لتعويض ذلك، تمامًا مثل الإضافات إلى رأس المال، من

¹Mladen M. Ivic, PhD : ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT, (JPMNT) Journal of Process Management – New Technologies, International Vol. 3, No.1, 2015, pp55-56.

المهم أن يتدفق النوع المناسب من العمال إلى الوظائف المناسبة في الأماكن المناسبة جنباً إلى جنب مع الأنواع الصحيحة من السلع الرأسمالية من أجل تحقيق إمكاناتهم الإنتاجية. ✓ الأخيرة هي زيادة رأس المال البشري. وهذا يعني أن العمال يصبحون أكثر مهارة في حرفهم، مما يزيد من إنتاجيتهم من خلال التدريب على المهارات، أو المزيد من الممارسة. كما يمكن أن يشير رأس المال البشري إلى الميول السلوكية نحو زيادة الثقة الاجتماعية والمعاملة بالمثل والابتكارات السياسية أو الاقتصادية مثل تحسين حماية حقوق الملكية هي في الواقع أنواع من رأس المال البشري يمكن أن تزيد من إنتاجية الاقتصاد.¹

2.1.1.2. أشكال النمو الاقتصادي:

هناك ثلاث أنواع من النمو الاقتصادي.

• النمو التلقائي:

هذا النمو ينبع من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي بمعنى ليس ناتجا عن التخطيط القومي، ويتصف عادة بأنه نمو بطيء، تدريجي ومتلاحق ويتعرض بين الحين والآخر لتقلبات قصيرة المدى هذا النمط من النمو سارت عليه الدول المتقدمة عقب الثورة الصناعية، وينتقل هذا النمو بمركبة من قطاع إلى آخر مما يتطلب مرونة كبيرة على المستوى الثقافي والاجتماعي.

• النمو العابر:

وهو نمو طارئ يحدث نتيجة حدوث عوامل خارجية ويزول بمجرد زوالها، فهو يتميز بعدم الاستمرارية وعدم الثبات، وهو يمثل الحالة العامة لمعظم الدول النامية، ويكون في الغالب نتيجة تطور في التجارة الخارجية، وبما أن الأطر الاجتماعية والثقافية للدول النامية تتميز بالجمود فإن آثار هذا النمو لا تنصرف إلى التنمية الشاملة.

• النمو المخطط:

هو ذلك النمو الذي يحدث نتيجة عملية التخطيط للموارد واحتياجات المجتمع، وتكمن قوة وفعالية هذا النوع من النمو في كفاءة وقدرة واضعي الخطط، وواقعية الخطة ومدى حسن وفعالية تنفيذ الخطة والمراقبة المستمرة وكذلك مشاركة القوى المجتمعية الفاعلة في عملية التخطيط على جميع المستويات. نستنتج مما سبق أن كل من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحرية بينما النمو العابر في الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية، والنمو الذي إذا استمر لعقود من الزمن يسمى بالنمو المطرد.²

¹THE INVESTOPEDIA TEAM : **Economic Growth**, January 01, 2021.

<https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.asp>

² عبد الله زاهي الرشدان: في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 50-51.

2.1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية:

التنمية لغة من النماء أي الزيادة والكثرة وتنمية الشيء معناه إحداث النماء فيه.

أما اصطلاحاً فهناك اختلاف بين الاقتصاديين حول مفهوم التنمية ويرجع ذلك للأسباب التالية.

- كل باحث يقدم مفهوم التنمية حسب إيديولوجيته الفكرية (رأسمالية، اشتراكية، اقتصاد اسلامي).
- التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان.

بالنسبة للتغير في الزمان يمكن الإشارة إليه من خلال ملاحظة واقع الدول النامية اليوم فهي في مستوى أفضل من مستوى الدول المتقدمة قبل خمسين سنة، رغم ذلك نعتبرها مازالت متخلفة. بالمقاييس الحالية: أما بالنسبة للمكان فإن لكل بلد خصائصه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تجعل من الصعب إعطاء تعريف موحد للتنمية.¹

التنمية هي مجموع العمليات التي يقوم بها المجتمع من سلطات وهيئات وأفراد في مجال الاستثمار الفعال للموارد الطبيعية والمادية والبشرية من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ونوعية حياتهم في مختلف المجالات الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية وحتى السياسية.² أما المجتمع المعني بالتنمية الاقتصادية فهو الدولة والمجتمع المدني أي مجموع التشكيلات التنظيمية والعلائقية التي تشمل الادارات الحكومية، المؤسسات الانتاجية والخدمية، الهيئات الاجتماعية والتجمعات المهنية والسكانية، وكل ما يربطها من أهداف وطنية ومصالح وقيم مشتركة تهدف إلى تحقيق الوحدة والتوافق.³

3.1.2. الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية:

بشكل عام تشير التنمية الاقتصادية إلى مشاكل البلدان المتخلفة والنمو الاقتصادي لتلك المتعلقة بالبلدان المتقدمة، حيث يميز ماديسون Maddison بين المصطلحين بهذا المعنى عندما يكتب: "يُطلق على رفع مستويات الدخل عمومًا اسم النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ويسمى التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة. غير أن هذا المفهوم لا يحدد القوى الأساسية التي تزيد مستويات الدخل في النوعين من الاقتصاديات، يشير هيكس Hicks في هذا الصدد أن مشاكل البلدان النامية تهتم بتطوير الموارد غير المستخدمة، على الرغم من أن استخداماتها معروفة، في حين أن تلك الخاصة بالدول المتقدمة مرتبطة بالنمو، فإن معظم مواردها معروفة ومستخدمة بالفعل ومتطورة إلى حد كبير.

في الواقع، لا علاقة لمصطلحي "التنمية" و "النمو" بنوع الاقتصاد. بل التمييز بين الاثنين يتعلق بطبيعة وأسباب التبادل. يعطي شومبيتر مفهوم أكثر وضوحًا في التمييز بينهما عند تحديده للتنمية بأنها تغيير غير مستمر وعفوي في الحالة الساكنة التي تغير وتزيل إلى الأبد حالة التوازن القائمة سابقًا، في حين أن النمو هو تغيير تدريجي وثابت على المدى الطويل ويحدث من خلال زيادة تدريجية في معدل الادخار وعدد السكان.

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية: دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014، ص ص 11-12.

² عبد الله جمعة الكبيسي، محمود مصطفى قمبر: دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، دار الثقافة، الدوحة، ط1،

2001، ص 13

³ نفس المرجع، ص 14.

وقد تم قبول هذا الرأي من شومبيتر على نطاق واسع من قبل غالبية الاقتصاديين. وفقاً لكيندلبرجر Kindleberger، النمو الاقتصادي يعني المزيد من الإنتاج، في حين أن التنمية الاقتصادية تعني المزيد من الإنتاج والتغيرات في الترتيب التقني والمؤسسي الذي يتم من خلاله الإنتاج والتوزيع. وقد ينطوي النمو ليس فقط على المزيد من الإنتاج المستمد من كميات أكبر من المدخلات ولكن أيضاً كفاءة أكبر، أي زيادة في الإنتاج لكل وحدة من المدخلات. بينما تتجاوز التنمية هذا لتشمل تغييرات في تكوين المخرجات وفي توزيع المدخلات حسب القطاعات.

يعرف فريدمان النمو بأنه توسيع للنظام في واحد أو أكثر من الأبعاد دون التغيير في الهيكل، والتنمية كعملية ابتكارية تؤدي إلى التحول الهيكلي للنظام الاجتماعي.

وبالتالي يرتبط النمو الاقتصادي بزيادة كمية مستمرة في نصيب الفرد من الناتج أو الدخل في البلد مصحوباً بالتوسع في قوة العمل والاستهلاك ورأس المال وحجم التجارة. من ناحية أخرى، التنمية الاقتصادية مفهوم أوسع من النمو الاقتصادي فهو يعني النمو بالإضافة إلى التغيير، ويتعلق بالتغيرات النوعية في الاحتياجات الاقتصادية السلع، الحوافز، المؤسسات، الإنتاجية والمعرفة أو بحسب ميردال "التنمية هي الحركة التصاعديّة للنظام الاجتماعي بأكمله". ويصف المحددات الأساسية للنمو مثل العوامل التكنولوجية والتغيرات الهيكلية بينما التنمية الاقتصادية تشمل كلا من النمو والانخفاض، إذ يمكن أن ينمو الاقتصاد لكنه قد لا يحقق التنمية بسبب الفقر والبطالة واستمرار عدم المساواة بسبب غياب التكنولوجيا والتغيرات الهيكلية.

ولكن من الصعب تخيل تحقيق التنمية دون حدوث نمو اقتصادي في غياب زيادة في نصيب الفرد من الناتج مع ارتفاع عدد السكان بسرعة.

على الرغم من الاختلافات الواضحة في المصطلحين يستخدمها بعض الاقتصاديين كمرادفين لبعضهما، فأثر لويس كتب في نظرية النمو الاقتصادي " أنه في معظم الأحيان سوف نشير فقط إلى النمو ولكن في بعض الأحيان من أجل الإشارة إلى التقدم أو للتنمية"¹.

يمكن إبراز أهم الاختلافات بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي فيما يلي:

- النمو مفهوم كمي يعبر عن الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية الاقتصادية مفهوم كمي ونوعي فبالإضافة إلى تحقيق هذه الزيادة تهدف إلى تحسين مستوى الفرد في مختلف المجالات.
- النمو هو عملية تلقائية، بينما التنمية عملية مقصودة، وهادفة ومخطط لها، تشمل مختلف المجالات.
- النمو يتناول جانب واحد وهو زيادة الدخل الفردي الحقيقي، بينما التنمية تشمل مختلف المجالات.

¹M.L. JHINGAN, Op.cit, pp38-40.

- النمو مفهوم قابل للقياس ويستعمل الدخل الفردي الحقيقي بينما التنمية الاقتصادية تشتمل على تغيرات اجتماعية، ثقافية، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية متعددة لذلك تستعمل معايير متعددة الأبعاد أو مؤشرات مركبة لمحاولة قياسها (مثل مؤشر التنمية البشرية (HDI))¹.

2.2. قياس التنمية الاقتصادية:

1.2.2. مفهوم مؤشر التنمية:

لقد كانت مؤشرات الدخل وزيادته الظاهرية والحقيقية أهم المقاييس المستعملة في قياس التنمية ثم أصبحت تستخدم مؤشرات أكثر دلالة، كدرجة الرفاهية ومدى تطور البنية التحتية، ثم أدخل شولتز معايير أخرى إلى مؤشرات التنمية، كالمساحة المزروعة والصحة والولادات والوفيات، الخ. يعتبر قياس التنمية أمر ضرورة وذلك من أجل صياغة السياسات والخطط التنموية وتحديد الأهداف ومن ثم تقييم النتائج. وترتبط المؤشرات المستعملة لقياس التنمية بالتطور الحاصل في مفهوم التنمية، فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بالصورة المطلوبة إذا اقتصر التغيير على الوسائل الاقتصادية فقط وتم إهمال الجوانب الاجتماعية، وبذلك عرفت المؤشرات بدورها تطورات هامة على عدة محاور بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية ثم الأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

• المؤشر:

المؤشر هو مجموع الدلائل والتعليقات والملاحظات الكمية والكيفية التي تصف الظاهرة المدروسة وفق معايير متفق عليه بغية الوصول إلى نتائج محددة، يركز المؤشر على جوانب معينة من الظاهرة ويحاول اختصارها من صورتها المعقدة إلى صورة أكثر وضوحاً وتستخدم المؤشرات لهدفين أساسيين:

- تحديد حجم المشكلة وقياسها قياساً دقيقاً للوقوف على وضعها الحالي.
- استخدام المؤشر لمراقبة الخطة الموضوعية وتقييم الأداء من أجل تحقيق تقدم نحو الأهداف المسطرة.²

• مؤشر التنمية:

مؤشر التنمية هو أي متغير اقتصادي أو اجتماعي يمثل بعض العوامل التي تشكل عملية التنمية. ويمكن للمؤشر أن يقدم قياساً مباشراً وكاملاً لعنصر من عناصر التنمية ويعتبر بذلك مؤشر تنمية لأن الجانب الذي يقيسه هو عامل من عوامل التنمية أو أحد أهدافها، وعندما يكون الهدف أو العنصر غير قابل للقياس، فإن المؤشر يخدم بالدرجة الأولى إشارة الهدف أو العنصر. فمثلاً يستعمل دليل وفيات الأطفال كمؤشر لقياس مستوى الصحة العامة³.

¹ عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية: مرجع سبق ذكره، ص 16.

² رياض بن جليلي: مؤشرات النظم التعليمية، جسر التنمية، العدد 96، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 2.

³ محمد عدنان وديع: مؤشرات التنمية، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2002، ص 1.

2.2.2. مؤشرات قياس التنمية:

إن صعوبة قياس التنمية تكمن في تعريفها، لأن بعض أهداف التنمية هي متغيرات نوعية، لذلك يجب قياسها بطريقة غير مباشرة عن طريق مؤشرات قابلة للقياس الكمي، فمثلاً كمؤشر للصحة نستعمل عدد الأشخاص لكل طبيب. وهناك العديد من المؤشرات المستعملة لقياس التنمية وكذا المؤشرات التي تم تطويرها في هذا المجال سوف نقوم بتوضيحها فيما يلي:

1.2.2.2. المؤشرات الاقتصادية:

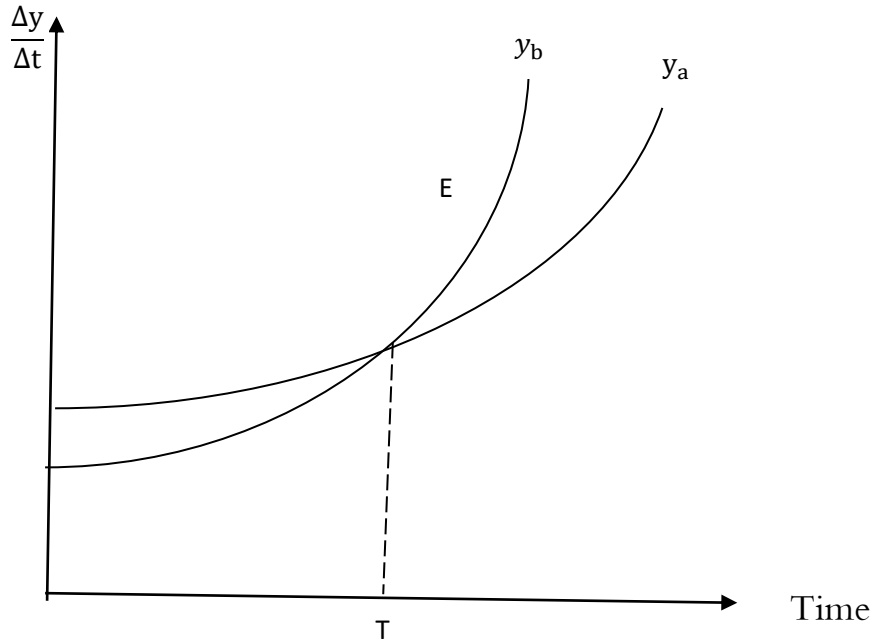
يعد مؤشر الناتج القومي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس النشاط الاقتصادي، إذ يقيس كفاءة الاداء الاقتصادي للبلد وتطور مستوى الدخل الذي يمكن أن يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع، ويساهم النمو الاقتصادي في خفض معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني فالزيادة في مستوى الناتج يستلزم توفر المزيد من عوامل الانتاج وبالتالي توظيف زيادة مستوى التشغيل ومن ثم تخفيض البطالة. وتوجد ثلاث طرق لتقدير الناتج المحلي الاجمالي:

الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانتاج هو اجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية تامة الصنع والتي يتم انتاجها داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية محددة تكون غالباً سنة ويعرف الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الدخل بأنه مجموع دخول اصحاب العناصر التي ساهمت في العملية الانتاجية (العمل، راس المال، الأرض)، وذلك خلال فترة زمنية غالباً ما تكون سنة، كما يعرف الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق على أنه اجمالي قيمة السلع والخدمات الموجهة لتلبية الطلب الكلي في البلد أي أنه مجموع الانفاق النهائي الذي يشمل الانفاق الاستهلاكي الخاص والاستثماري، وكذلك الانفاق العام وصافي التعامل الخارجي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.¹

تعتبر الزيادة في الناتج القومي الإجمالي على مدى الطويل إحدى طرق قياس التنمية الاقتصادية حيث يتضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

¹ سامي حميد الجميلي، مهند خليفة المحمدي، أحمد يونس جبار الخزرجي: قياس أثر الدين العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2018) باستخدام أنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة، ص10.

الشكل رقم (1-2): التغير في الدخل



Source: M.L. JHINGAN, The Economics of Development and Planning, p4

المحور الأفقي يعبر عن الزمن T

المحور العمودي يعبر عن التغير في الناتج القومي الإجمالي بالنسبة للزمن $\Delta Y / \Delta t$

المنحنى y_a يبين مستوى الناتج القومي الإجمالي في البلد A والمنحنى y_b في البلد B،

نلاحظ أن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي في البلد A في الأجل الطويل أعلى منها في البلد B، وذلك مع بدء عملية التنمية في البلد B، وهذا واضح من الشكل الذي يبين أن $y_b > y_a$ ، فالناتج القومي الإجمالي في البلد

B يزداد بمعدل أسرع مما هو عليه في البلد A وذلك بعد النقطة T.¹

هذا المقياس لا يعتبر مرضياً للأسباب التالية:²

- يشير مصطلح "الدخل القومي الحقيقي" إلى الناتج الإجمالي للبلد من السلع النهائية والخدمات بالقيمة الحقيقية وليس بالقيمة النقدية. ومن ثم يجب استبعاد التغير في الأسعار عند حساب الدخل القومي الحقيقي. ولكن هذا غير واقعي لأن الاختلافات في الأسعار أمر لا مفر منه. وفي هذا المقياس العبارة "على مدى فترة زمنية طويلة" تعني زيادة مستمرة في القيمة الحقيقية للدخل فارتفاع الدخل القومي الحقيقي في المدى القصير خلال دورات الأعمال لا يعتبر تنمية اقتصادية.
- هذا المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على نمو السكان فإذا اقترن ارتفاع الدخل القومي الحقيقي بنمو أسرع في تعداد السكان، لن يكون هناك نمو اقتصادي وانما تخلف.

¹M.L. JHINGAN, Op.cit, p41.

²ibid, pp41-44.

- كما أن الناتج القومي الإجمالي لا يكشف عن التكاليف البيئية التي يتكبدها المجتمع، التلوث، التحضر، التصنيع والنمو السكاني. وينظر الى الموارد الطبيعية كموارد حرة وتعامل الأرض مثل الأعمال التجارية في التصفية.
- هذا المقياس لا يوضح كيفية توزيع الدخل.
- كما أنه هناك بعض الصعوبات المفاهيمية في قياس الناتج القومي الإجمالي يمكن توضيحها على النحو التالي:
- يتم دائمًا قياس الناتج القومي الإجمالي بالنقود، ولكن هناك عددًا من السلع والخدمات يصعب تقييمها نقديًا، مثل الرسم الذي يقوم به الفرد كهواية، تربية المرأة للأطفال، وحسب تقرير للأمم المتحدة فإن ثلثي عمل المرأة وربيع عمل الرجال لا يدرج في حساب الناتج القومي الإجمالي. من خلال استبعاد جميع هذه الخدمات منه، سيكون الناتج القومي الإجمالي أقل مما هو عليه بالفعل.
- هناك صعوبة أخرى في حساب الناتج القومي الإجمالي وهي الحساب المزدوج الذي ينشأ من عدم التمييز بشكل صحيح بين المنتجات النهائية والمنتجات الوسيطة، فهناك خشية من تضمين سلعة أو خدمة أكثر من مرة وإذا حدث ذلك، فإن الناتج القومي الإجمالي سيكون أكبر مما هو عليه فعلاً.
- لا يميز الناتج القومي الإجمالي بين الخدمات القيمة مثل التربية الأطفال والخدمات السيئة للصحة العامة كتصنيع بعض المنتجات مثل النبيذ والسجائر وبالتالي فهو يساوي السلع النافعة مع الضارة.
- الدخل المكتسب من خلال الأنشطة غير مشروعة مثل المقامرة وصنع النبيذ، إلخ. غير مدرج في حساب الناتج القومي الإجمالي رغم كون هذه السلع والخدمات تلبى احتياجات بعض المستهلكين ولها قيمة نقدية ومن خلال استبعادها من الناتج القومي ستكون قيمته أقل من الفعلي.
- صعوبة إدراج بعض التحويلات في الناتج القومي الإجمالي. إذ يحصل الأفراد على معاشات التقاعد وتعويزات البطالة وفوائد على القروض العامة، ولكن إدراجها في الدخل القومي مشكلة صعبة، فمن ناحية تشكل هذه الإيرادات جزء من الدخل الفردي، ومن ناحية أخرى تعتبر نفقات حكومية.
- ما يحدث لأصحاب العقارات من الأرباح أو الخسائر الرأسمالية التي تتراكم عن طريق الزيادة أو النقصان في القيمة السوقية لأصول الرأس المال أو التغير في الطلب مستبعدة من حساب الناتج القومي الإجمالي لأن هذه التغيرات لا تنتج عن الأنشطة الاقتصادية الجارية. بمعنى أنه لا يقابلها تدفق في الأنشطة الإنتاجية التي يتم تضمينها في حساب الناتج القومي الإجمالي.
- يتم تضمين جميع التغيرات في المخزون سواء كانت سلبية أو إيجابية في الناتج القومي الإجمالي. التغير في المخزون هو إجراء تغييرات إيجابية أو سلبية في الوحدات الفيزيائية من المخزون وضربها بالأسعار الجارية، ثم يضاف هذا الرقم إلى الإنتاج الإجمالي للشركة. لكن المشكلة هي أن الشركات تسجل المخزون بتكاليفه الأصلية، وعندما ترتفع الأسعار تزيد قيمة المخزون عن القيمة الدفترية،

وفي حالة انخفاض الأسعار. فإن القيمة الدفترية لقوائم الجرد تكون أكبر من القيمة الفعلية للمخزون.

- يمثل الإهلاك التكلفة السنوية لحيازة واستخدام أصل ما، ويبدئ حساب الإهلاك بداية من تاريخ استخدام التجهيزات أي أن المؤسسة لا تقوم باهلاك معدات جديدة لم تبدأ باستخدامها بعد، عند حساب الناتج القومي الإجمالي، نواجه مشكلة تقدير القيمة الحالية لقسط الإهلاك فمثلا إذا كانت مدة حياة تجهيز خمسين عاما، و في المؤسسات يتم حساب قسط الإهلاك بالاعتماد على التكلفة الأصلية (أي الوقت الذي تم فيه شراء الأصل)، بينما السعر السنوي يتغير خاصة إذا كانت مدة حياة الأصل طويلة كما في هذه الحالة. وإذا أردنا حساب القيمة الحالية للاهلاك فإننا سنواجه عدة صعوبات في تعديل تقييم الأهلاك، مثل التركيب العمري لرأس المال كله، والتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية كل عام منذ شراء الأصول.

2.2.2.2. المؤشرات غير الاقتصادية والمختلطة:

إن محدودية الدخل القومي الإجمالي كرقما قياسيا لمستوى التنمية، جعل الباحثين يتجهون إلى محاولة ربطة بمؤشرات أخرى ذات طابع اجتماعي، سياسي و اقتصادي و من بين المحاولة ما جاء به إدلمان و موريس Adelman and Morris مؤشر التنمية السياسية المقاس بدرجة المساهمة السياسية، ثم حاول درينوسكي و سكوت Drenanski and Scott تقديم رقم قياسي لمستوى المعيشة سنة 1996، و ذلك وفق تقييم كمي للاحتياجات المادية و الثقافية الأساسية (level of living index) ثم قام ماكجرانان Mc Granahan وآخرين سنة 1972 بتقديم مؤشر للتنمية يقوم على 18 متغير رئيسي.

- مؤشر ماكجرانان Mc Granahan: يتكون من 18 متغير وهي:

- العمر المتوقع عند الولادة.
- نسبة السكان في المراكز السكانية أكبر من 20000 نسمة.
- مقدار استهلاك البروتين الحيواني في اليوم الواحد للفرد.
- نسبة التسجيل في مرحلي التعليم الابتدائي والثانوي معا.
- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية.
- معدل عدد الأفراد لكل غرفة.
- توزيع أو تداول الصحف لكل 1000 من السكان.
- عدد الهواتف لكل 100000 من السكان.
- عدد مستقبلات بث الراديو لكل 1000 من السكان.
- نسبة السكان النشيطين الذين لديهم ماء الكهرباء وغاز.
- نسبة الانتاج الزراعي إلى العمال الذكور في القطاع الزراعي.
- نسبة العمل الذكور البالغين في القطاع الزراعي.
- استهلاك الكهرباء (كيلوواط لكل فرد).

- استهلاك الحديد (كيلوغرام لكل فرد).
 - استهلاك الطاقة (كيلوغرام فحم مكافئ لكل فرد).
 - نسبة الناتج المحلي الاجمالي المشتق من الصناعة التحويلية.
 - التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار (العام 1960).
 - نسبة الحاصلين عن رواتب وأجور إلى المجموع الكلي للسكان النشيطين.¹
- وبسبب ترددي الأوضاع الاقتصادية في الدول المتخلفة ظهر مؤشر جديد وهو مؤشر "الرقم القياسي لنوعية الحياة"

• الرقم القياسي لنوعية الحياة:

هذا المؤشر لا يعتمد على زيادة الدخل وإنما على النتيجة النهائية لاستعمال الدخل أي تحسين نوعية الحياة المادية وهو يقيس ثلاث جوانب في الحياة: توقع الحياة، وفيات الأطفال الرضع والقراءة، ويعطي لكل جانب درجة من 1 إلى 100.

حسب هذا المؤشر، ارتفاع الدخل في بلدا ليس مؤشر على وجود حياة نوعية جيدة فيها، فمثلا الولايات المتحدة كان لديها معدل دخل عالي عالميا لكنها رتبت في الدرجة 96 حسب الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية، بينما هولندا، كان معدل الدخل الفردي فيها أقل من الولايات المتحدة، لكنها حصلت على درجة 99 في المؤشر، وهذا خلال عقد السبعينات للإشارة أن الدرجة الأعلى في المؤشر تعبر عن مستوى إيجابي في التنمية.²

• مؤشر أسلوب الحاجات الأساسية:

يهتم هذا الأسلوب بتوفير الحاجات الأساسية من سلع وخدمات للفقراء بطريقة سريعة، بدل الاعتماد على طرق زيادة الدخل التي تأخذ وقت طويل، وتقييم الفقراء من غذاء، مسكن، الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية (ماء، الصحة والتعليم).³

• مؤشر رأس المال البشري:

يحدد مؤشر رأس المال البشري (Human Capital Index HCI) مقدار مساهمة كل من قطاعي الصحة والتعليم في الإنتاجية المتوقع أن يحققها الجيل القادم من العمال. ويسمح للدول بتقييم مدى نجاح أو إخفاق سياساتها وبرامجها الخاصة بتنمية الموارد البشرية والتحسين الكمي والكيفي لرأس المال البشري من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، يصدر هذا المؤشر بشكل سنوي منذ 2015 عن مجموعة البنك الدولي. ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مكونات أساسية وهي:

- البقاء على قيد الحياة، ويقاس من خلال احتمالية العيش حتى سن الخامسة.
- المكون الثاني: التعليم المتوقع أو عدد سنوات الدراسة وتتكون من:

¹ محمد صالح تركي القرشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

² نفس المرجع، ص ص 48-50.

³ نفس المرجع، ص ص 50-52.

✓ عدد السنوات الدراسية المتوقعة.

✓ درجات الاختبارات المنسقة (مؤشر جودة التعليم).

✓ سنوات الدراسة المعدلة بمعدل التعليم

▪ الصحة وتقاس من خلال النمو الصحي:

✓ الأطفال دون سن الخامسة غير المصابين بإعاقة النمو.

✓ معدل بقاء البالغين على قيد الحياة.¹

• الرقم القياسي للتنمية البشرية:

هو مقياس حديث نسبياً وضعه برنامج الأمم المتحدة عام 1990 وهو معيار مركب يتكون من ثلاث معايير جزئية:

▪ معيار العمر المتوقع عند الميلاد كمؤشر صحي.

▪ معيار التحصيل العلمي كمؤشر تعليمي ويتكون بدوره من عنصرين:

✓ معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي $(\frac{2}{3})$

✓ متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسة التعليمية بوزن $(\frac{1}{3})$

▪ معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (مؤشر اقتصادي)

يتم حساب دليل التنمية البشرية وفق الخطوات التالية:

أولاً: تحديد القيمة الدنيا والقيمة القصوى للمعايير الجزئية الثلاثة السابقة على مستوى العالم، المحددة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ثانياً: يتم حساب الأدلة الفرعية الثلاثة في الدول المراد حساب دليل التنمية البشرية بها وذلك كما يلي:

$$\bullet \text{ دليل العمر المتوقع} = \frac{\text{متوسط العمر المتوقع في الدولة} - \text{الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم}}{\text{الحد الأقصى للعمر المتوقع في العالم} - \text{الحد الأدنى للعمر المتوقع في العالم}}$$

• دليل التحصيل العلمي ويتكون من عنصرين:

✓ دليل معرفة القراءة والكتابة

$$= \frac{\text{معرفة القراءة و الكتابة في الدولة} - \text{الحد الأدنى لمعرفة القراءة و الكتابة في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمعرفة القراءة و الكتابة في العالم} - \text{الحد الأدنى لمعرفة القراءة و الكتابة في العالم}}$$

و يعطى له وزن نسبي $(\frac{2}{3})$

✓ دليل متوسط عدد سنوات الدراسة

$$= \frac{\text{عدد سنوات الدراسة بالدولة} - \text{الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}{\text{الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة في العالم} - \text{الحد الأدنى لعدد سنوات الدراسة في العالم}}$$

و يعطى له وزن نسبي $(\frac{1}{3})$

1 دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2020، ص 19.

$$\bullet \text{ دليل التحصيل العلمي} = \frac{(\text{دليل معرفة القراءة و الكتابة} \times 2) + (\text{دليل متوسط عدد سنوات الدراسة} \times 1)}{3}$$

$$\bullet \text{ دليل متوسط الدخل} = \frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الدولة} - \text{الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}{\text{الحد الأقصى لمتوسط الدخل في العالم} - \text{الحد الأدنى لمتوسط الدخل في العالم}}$$

دليل التنمية البشرية هو متوسط حسابي بسيط للمؤشرات الثلاث الفرعية

$$\text{دليل التنمية البشرية (HDI)} = \frac{\text{دليل العمر المتوقع} + \text{دليل التحصيل العلمي} + \text{دليل متوسط للدخل}}{3}$$

وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، وكلما اقترب من الواحد، كلما كانت الدولة أكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية، وتصنف الأمم المتحدة الدول وفق هذا المؤشر إلى ثلاث مجموعات:

HDI < 0,8: دول ذات مستوى مرتفع من التنمية البشرية

0,5 < HDI < 0,8: دول ذات مستوى متوسط من التنمية البشرية

HDI < 0,5: دول ذات مستوى منخفض من التنمية البشرية.¹

وفي سنة 2010 تم تعديل مؤشر التنمية البشرية كما يلي:

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 يجمع مؤشر التنمية البشرية المؤشرات الثلاث التالية:

• متوسط العمر المتوقع عند الولادة كدليل على حياة طويلة وصحية.

• متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة كمؤشر للتعليم.

✓ متوسط سنوات الدراسة (أي السنوات التي قضاها الشخص البالغ من العمر 25 عاماً فأكثر في التعليم الرسمي).

✓ سنوات الدراسة المتوقعة (أي إجمالي سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال دون سن 18 عاماً)

• نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار) كدليل على مستوى معيشي لائق.

وأصبح مؤشر التعليم يحسب كما يلي:

$$\text{مؤشر التعليم} = (\text{متوسط سنوات الدراسة} + \text{سنوات الدراسة المتوقعة}) / 2$$

يجب الإشارة إلى مايلي:

✓ الحد الأدنى للعمر المتوقع هو 20، والحد الأعلى هو 85.

✓ الحد الأقصى المتوقع لمتوسط سنوات الدراسة هو 15 سنة، والحد الأدنى 0.

✓ الحد الأقصى لسنوات الدراسة المتوقعة هو 18 سنة مايعادل الماجستير في أغلب الدول، والحد الأدنى 0.

✓ الحد الأدنى للدخل هو 100 دولار.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 122.

✓ الحد الأقصى للدخل هو 75000 دولار.

مؤشر التنمية البشرية = $\frac{3}{1}$ (مؤشر التعليم) + $\frac{3}{1}$ (مؤشر العمر) + $\frac{3}{1}$ (مؤشر الدخل)¹

3.2. نظريات النمو والتنمية الاقتصادية:

سنتعرض أولاً إلى أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر التقليدي بداية بالفكر الإسلامي حتى الفكر الكينزي وهذه الفترة غلبت عليها نظريات النمو الاقتصادي، حيث كان مصطلح التنمية والنمو الاقتصادي مرادفاً والتنمية كانت تعتبر زيادة كمية في الدخل القومي بنفس معنى النمو الاقتصادي من أهم نظريات النمو في هذه الفترة، نظرية النمو الكلاسيكية، النيو كلاسيكية والكينزية وغيرها من النظريات التي ركزت بشكل أكبر على التوازن بين الاستثمار والادخار.

ثم سنتناول أهم نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث من نموذج هارود-دومار إلى نظريات فشل التنسيق وفي هذه الفترة التي برزت نظريات التنمية الاقتصادية، كنظرية الدفع القوية، والنمو المتوازن وغير المتوازن ونظرية التبعية الدولية. ولقد ركزت هذه النظريات على التوازن بين التراكم الرأسمالي وزيادة السكان.

1.3.2. نظريات النمو والتنمية في الفكر التقليدي:

1.1.3.2. التنمية في الفكر الإسلامي:

يقوم الفكر الإسلامي على قواعد مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إضافة إلى اجتهاد علماء المسلمين، وعليه يمكن القول إن المدرسة الإسلامية نشأت في عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وازدهرت في عصر الخلفاء الراشدين ثم امتدت مع أئمة المذاهب الأربعة، وفي الأخير مع علماء المسلمين ومن أبرزهم عبد الرحمان بن خلدون وتلميذه المقريزي إلى أن وصلت إلى قمة الازدهار في القرن الخامس عشر. ورغم إجماع الباحثين على أن ميلاد علم الاقتصاد على يد الاقتصادي الأسكتلندي آدم سميث، إلا أن المشكلة الاقتصادية موجودة منذ نزول سيدنا آدم على الأرض، وقد تعرض العلماء المسلمين إلى القضايا الاقتصادية بما فيها النمو، لكن لم تكن المعالجة في إطار فكر منفصل بل كانت الأفكار الاقتصادية مندرجة ضمن الفكر الديني (فقه، تفسير، حديث).

لقد اهتم الإسلام بـ "عمارة الأرض" والتي تعرف في الاقتصاديات الحديثة بالتنمية، وحث عليها لقوله تعالى: "وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوَبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ" (هود - 61)

التنمية في الإسلام هي عمارة الأرض والتي تعني تحسين مستوى الحياة وتحقيق التوازن البيئي، كما ترتبط بجوانب عقائدية ترتبط بالتوحيد والربوبية والاستخلاف.

عمارة الأرض كما أجمع عليها أهل التفسير، تعني استغلال الأرض بمختلف الأنشطة، من زراعة، حفر الآبار، بناء المساكن ومختلف المرافق الحياتية، واستغلال الأرض يكون بطريقتين، إما الاستفادة مباشرة من

¹ مؤشر التنمية البشرية، متوفر على الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

زيارة الموقع: يوم 2021/10/10. على الساعة: 19:22

خياراتها، أو بطريقة غير مباشرة من خلال استعمال منتجاتها في عملية التصنيع للحصول على مخرجات أكثر نفعاً. وقد ورد مصطلح العمارة بهذا المعنى في العديد من كتب الفكر الاسلامي، ومن ذلك قول الامام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه): "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد".

وتتم عمارة الأرض عن طريق استغلال كل الأراضي مما يرفع من الانتاج وتزيد على إثر ذلك الدخول، وهذا يعتبر صميم العملية التنموية.¹

التنمية في الفكر الاسلامي ليست عملية إنتاج فحسب وإنما هي عملية كفاية في الانتاج، ترافقها عدالة التوزيع، كما أنها ليست عملية مادية فقط إنما عملية إنسانية تهدف إلى تقدم الفرد في المجالين المادي والروحي. يحرص النظام الاقتصادي الاسلامي على تحقيق المصالح الفردية وكذلك الجماعية، وتتحقق هذه المصالح بإشباع حاجات المجتمع من خلال عمارة الأرض وفق المنهج الشرعي وتمثل هذه الحاجات في:

✓ حاجات فردية تضمن للإنسان حياة كريمة، وقدرة على الاستمرار في عمارة الأرض وتمثل في الطعام، اللباس، السكن والأمن.

✓ حاجات عامة تساهم في بناء مجتمع قوي في كل المجالات، الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية وغيرها.²

التنمية الاقتصادية في الاسلام، لا تحصر المشكلة الاقتصادية في ندرة الموارد، بل في سوء استخدامها من طرف الانسان بغير المنهج الذي أمر به، فالموارد لله وحده، استخلف الانسان عليها، وبذلك فالإنسان لا يتحمل عناء الجري وراء هذه الموارد، بل مهمته تنمية هذه الموارد بالعمل الصالح الذي يحقق عمارة الأرض، وعند حياده عن هذا المنهج، تظهر مشاكل مثل الفقر والبطالة.³

2.1.3.2. التنمية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وضعت المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية بقيادة مؤسس علم الاقتصاد السياسي آدم سميث (1776) وديفيد ريكاردو (1819) الأسس الأولى لنظرية النمو الاقتصادي، الناتج حسيهما عن تراكم رأس المال، أي كمية الأدوات ("وسائل الإنتاج المنتجة"، وفقاً لسميث) المتاحة للعمال. فالزيادة في ثروة الفرد تأتي من رأس مال الفرد. لكن المدرسة الكلاسيكية تشترك في وجهة النظر المتشائمة بالنسبة للنمو على المدى الطويل: النمو مقدر له أن يختفي تدريجياً، لإلغاء نفسه في "حالة ثابتة". والسبب يكمن في تطور توزيع الدخل القومي الناجم عن تراكم العوامل.

حسب المدرسة الكلاسيكية الإنتاج يعتمد على ثلاثة عوامل وهي العمل، رأس المال والأرض. يتقاضى العامل مقابل عمله أجرًا لا يمكن أن يكون أقل من مستوى الكفاف، وعندما يكون أعلى من ذلك، يؤدي إلى التوسع

¹ جنان أحمد: سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي، دراسات اقتصادية المجلد 12، العدد 2، 2014، ص 101

² إبراهيم حسين العمل: التنمية في الفكر الاسلامي - مفاهيم، عطاءات - معوقات - أساليب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص ص 85-86.

³ مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان: انطلاق التنمية بين النظرية الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل " يومي 23-24 فبراير 2011، المركز الجامعي غرداية، ص 17.

الديموغرافي، والذي بدوره يخلق عمالة جديدة مما يرفع من الطلب على العمل في سوق العمل، ويعيد الراتب الى مستوى الكفاف: هذه الآلية التنظيمية عن طريق الزيادة السكانية، والتي هي في مركز النظرية المالتوسية Malthus، موجود أيضًا لدى المفكرين الكلاسيكيين الآخرين.

الأرض عبارة عن عامل ثابت (لا يخضع للتراكم)، على عكس العاملين الآخرين. لذلك فهي مصدر دخل لأصحابها. قدم ريكاردو نظرية الربح التفاضلي، سعر الحبوب يساوي تكلفة الإنتاج "التكلفة الحدية" على الأرض الأقل إنتاجية، إذا كان السعر أكبر من التكلفة، من المفيد زراعة هذه الأرض، واستصلاح حتى الأقل إنتاجية، أما إذا كان السعر أقل من التكلفة فسيتم التخلي عن هذه الأرض على الفور. إيجار هذه الأرض أو ما يسمى بالربح التفاضلي يساوي الفرق بين تكلفة الإنتاج على هذه الأرض وسعر السوق أي تكلفة الإنتاج على الأرض الأقل إنتاجية.

عائد رأس المال يتمثل في الربح، والذي يظهر على أنه الدخل المتبقي: هذا الجزء من الدخل الذي لم يتم الاستيلاء عليه من قبل العمال أو ملاك الأراضي. الربح هو الدافع لتراكم رأس المال: يجب أن يتجاوز مستوى معينًا (إيجابيًا تمامًا) حتى يقرر الرأسماليون الاستثمار. الربح هو مصدر الاستثمار. فالمدخرات التي تمول الاستثمار، هي في الأساس من عمل الرأسماليين، بينما الأجراء (يحصلون على الحد الأدنى للكفاف) وملاك الأراضي يركزون على استهلاك الكماليات (لأنشطة غير منتجة) التي تستنفذ كل دخلهم. تراكم رأس المال حسب الكلاسيك هو ناتج عن استثمار الفائض أو الجزء الذي لم يستهلك من الناتج.

يمكن تلخيص ديناميكية نمو النظام الكلاسيكي بالطريقة التالية. تراكم رأس المال يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمالة، ترتفع الأجور بشكل مؤقت حتى يتم تعديليها من خلال الزيادة السكانية، المزيد من العمال يؤدي إلى زيادة الطلب على الحبوب، وهو ما يبرر زراعة أراضٍ جديدة أقل إنتاجية من القديمة: وبالتالي زيادة أسعار الحبوب، إيجار الأرض وكذلك الأجر الاسمي الموافق للحد الأدنى من الكفاف. ثم تزداد الأجور والمعاشات على حساب الربح الذي يتناقص حتى يصل إلى المستوى الذي يتوقف عنده الاستثمار. توقف تراكم رأس المال يؤدي إلى كبح النمو الديموغرافي، وبالتالي استقرار النظام الاقتصادي بأكمله: هنا نصل إلى "الحالة الثابتة".

افتتح آدم سميث كتابه ثروة الأمم بموضوع تقسيم العمل حيث يعتبره مصدر لرفع الإنتاجية: عن طريق توفير وقت العمل عند تغيير العملية من قبل نفس الفرد، وكذلك بواسطة زيادة الخبرة التي تنشأ من التخصص. لا يتعلق الأمر فقط بالقدرة على تنفيذ عملية معينة، بل كذلك على القدرة على ابتكار تقنيات وأدوات أكثر تخصصًا وبالتالي أكثر كفاءة. تقسيم العمل داخل الشركة ليس الوحيد الذي تحدث عنه سميث بل تعداه إلى تقسيم العمل بين الشركات، المرتبطة بالسوق، والتي لها نتائج مماثلة. كما تم التأكيد على تقسيم العمل العمودي.

الباحثين "الفلاسفة حسب سميث" يمكن أن يوجهوا جهودهم لتحسين تقنيات الصناعة. بالإضافة إلى كثافة تقسيم العمل حسب نطاق السوق: يمكن أن يكون نشاط ما أكثر تقسيما عندما يستخدم كمية كبيرة من العمل، وهذا يتحدد بحجم الإنتاج.

الإنتاجية تعتمد على حجم النشاط، وهو بدوره يعتمد على الإنتاجية (حسب مستوى الدخل المتأني منها). وهكذا تتكون الدائرة الايجابية للنمو، وفي تحليله لمخزون رأس المال، إلى جانب المعدات، يشير سميث الى دور "العادات المكتسبة والمفيدة لجميع أفراد المجتمع"، وهو ما يسمى في المفهوم الحديث برأس المال البشري.¹

يتفق الكلاسيك مع ماركس في أن النمو الاقتصادي ليس ظاهرة دائمة، لكن تحليل ماركس حول هذا الموضوع أكثر ثراءً،

3.1.3.2. التنمية في الفكر الماركسي:

كان كارل ماركس يعي قدرة الرأسمالية على الجمع بين تراكم رؤوس الأموال و التطورات التكنولوجية فقد جاء كتابه بعنوان "رأس المال"، وقد كتب فيه سنة 1848 أن الرأسماليين و الذين كان يسميهم بالبرجوازيين: "لا يستطيعون التوقف عن إجراء التغييرات الجذرية في أدوات الانتاج..." و تابع قائلاً: "لقد نجحت البرجوازية خلال فترة حكمها القصيرة المائة سنة في إيجاد قوى منتجة أكثر ضخامة و أكثر شمولية من كل أجيال الحكم السابقة، فمن تسخير قوى الطبيعة و اختراع الآلات البخارية و السكك الحديدية و استصلاح أراضي قارات بأسرها للزراعة و التحكم بمسارات الأنهار، استطاعت الشعوب أن تستخرج من الأرض قوى منتجة لم تكن في القرون السابقة تشك حتى بوجودها، وكانت كامنة بانتظار العمل الاجتماعي".²

لقد شكلت نظرية كارل ماركس تغييرات جذرية في أوروبا الغربية، لقد حاول ماركس استبدال الطريقة الغير تاريخية للمدرسة الكلاسيكية بنظرية تاريخية أكثر جدلاً، اعتبر ماركس أن طريقة الكلاسيك تصف الواقع في وقت محدد، بينما الطريقة الجدلية متماثلة مع صورة متحركة للظاهرة الاجتماعية عن طريق فحصها أين كانت، وأين ستكون وكيف تتغير، فالتاريخ ينتقل من المشاعية البدائية إلى الاقطاعية فالرأسمالية ثم الاشتراكية.

في المرحلة التالية للرأسمالية ستقوم طبقة العمال بالقضاء على الرأسمالية والانتقال إلى الاشتراكية، ستواجه الرأسمالية بعض الأزمات المتكررة الراجعة إلى اختلالات السوق التي تعتمد بصورة كبيرة على استغلال العامل، وبالتالي سيزداد عدد العاطلين عن العمل الذين يمثلون مصدر عمالة رخيصة تنتشر وتزداد بكساد دورات الأعمال، كما أن زيادة الاحتكار سيؤدي إلى إفلاس العديد من الأحجام الصغيرة من رجال الأعمال والفلاحين، وفي النهاية تتمرد الطبقة العاملة وتسيطر على رأس المال وتؤسس لقيام الشيوعية.³

¹Dominique Guellec, Pierre Ralle : *Les Nouvelles Théories De La Croissance*, 5e éd, La Découverte, Paris, 2003, pp26-29

²فردريك م. شرر، تعريب على أبوعمشة: نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص ص 44-43.

³واين نافزيجر ترجمة: هبة عزالدين حسين وياسر عز الدين حسين، التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018، ص ص 183-184.

4.1.3.2. التنمية في الفكر النيوكلاسيكي:

• نظرية التنمية لجوزيف شومبيتر:

تعتبر نظرية شومبيتر في التنمية من أهم الأبحاث في النمو الإقتصادي الرأسمالي وكيفية تحقيق هذا الإطار المؤسساتي الذي يحكمها.

يرفض شومبيتر فكرة أن التنمية عبارة عن عملية متدرجة ومنسجمة، بل تحصل نتيجة قفزات، حيث تتم في شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة الازدهار، تتعقها انخفاضات حادة تمثل حالة الكساد، بمعنى أن التنمية تحدث في شكل دفعات قوية في النشاط الاقتصادي مثل الارتفاع الذي حدث بقيادة حركة انشاء السكك الحديدية في القرن التاسع عشر، وتوسع صناعتي الكهرباء والسيارات في القرن العشرين، هذه الارتفاعات تؤثر على التنمية السريعة التي تحدث عنها شومبيتر، ويدرسها شومبيتر لما لها من أهمية في الدول الصناعية

يمكن كتابة دالة الإنتاج لدى شومبيتر كالتالي:

$$Y=f(L, N, K, I)$$

Y: الانتاج، L: العمل، N: الموارد الطبيعية، K: رأس المال، I: التنظيم و الفن الانتاجي

يختلف تحليل شومبيتر عن التحليل الكلاسيكي، بإعطائه دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية، واعتبر التنظيم أهم عنصر في تحقيق عملية التنمية.

لقد تأثر شومبيتر بالتحليل النيو كلاسيكي حول فصل عنصر التنظيم عن رأس المال، ويتطرق شومبيتر للمجدد (الرائد الاقتصادي) باعتباره مركز الصدارة في عملية التنمية.¹

المجدد عند شومبيتر هو المبدع الذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في المزج والجمع بين عناصر الانتاج، ويتخذ التجديد الأشكال التالية:

- إدخال سلع جديدة.
- استعمال طرق جديدة في عملية الانتاج.
- خلق أسواق جديدة.
- التحكم في مصدر جديد للمواد الأولية.
- إعادة تنظيم صناعة ما.

إن الطبيعة الحركية لعملية التنمية حسب شومبيتر تكمن في الدور الذي يلعبه الرائد، فهو ليس إداري عادي بل لديه المبادرة في القيام بشيء جديد، فصاحب رأس المال يقدم رأس المال، بينما يقوم الرائد بإدخال تقنيات جديدة، والرائد ليس بالضرورة أن يكون المخترع، بل هو من يدخل الجديد إلى السوق، حيث فرق شومبيتر بين التجديد والاختراع، حيث اعتبر الاختراع ظاهرة فنية يقوم بها العامل أو المهندس أو الفني، بينما التجديد هو ظاهرة اقتصادية يتحول من خلالها الاختراع إلى تجديد.

¹ فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 132، 131.

يرى شومبيتر أن حافز الرائد هو الربح، وهو لا يسعى فقط إلى تحسين مستواه المعيشي بل لديه أهداف أخرى كخلق تشكيلات انتاج مهيمنة في السوق، كما ميز شومبيتر بين نوعين من الاستثمار هما: الاستثمار التلقائي ويتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي واستثمار تابع أو محفز وهو تابع للنشاط الاقتصادي.

الاستثمار المحفز بالربح والفائدة ورأس المال، أما الاستثمار التلقائي الذي يعتبر المحدد الأساسي لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فلا يرتبط بتغيرات الدخل، الانتاج والأرباح وإنما يرتبط بعملية التجديد والابتكار.¹

حسب شومبيتر تنتج الأرباح نتيجة التغيرات الديناميكية التي تحدث بسبب الإبتكار. أما بخصوص نهاية الرأسمالية فيتم بالقوى الثلاثة التالية حسب شومبيتر:

- انهيار الوظيفة التنظيمية.
- انحلال العائلة البرجوازية.
- تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.

في المرحلة الأولى للرأسمالية يمثل المنظمين القوة الدافعة بفضل عنصر الابتكار لديهم، لكن في المراحل اللاحقة يتقلص دور الابتكار، ويصبح التقدم التكنولوجي بيد أصحاب الأعمال الجدد من مدراء وموظفين بيروقراطيين، وفي الأخير يؤكد شومبيتر على أن المنظم هو الذي يميل إلى تحطيم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.²

5.1.3.2. التنمية في الفكر الكينزي:

ترتبط هذه النظرية بأفكار جون مينارد كينز (1883-1946)، الذي تمكن من وضع حلول لمعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، وحسب كينز نمو الدخل القومي يكون وفق نظرية المضاعف، حيث يرتفع الدخل القومي، بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

وهناك ثلاث معدلات للنمو وهي كالتالي:

- ✓ معدل النمو الفعلي Actual Rate Of Growth ويمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.
- ✓ معدل النمو المرغوب Warranted Rate Of Growth وهو معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في أقصاها.
- ✓ معدل النمو الطبيعي Natural Rate Growth، وهو أقصى معدل للنمو يمكن أن ينتج عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى التوظيف الكامل.
- ✓ يجب أن يتساوى معدل النمو الفعلي مع معدل النمو المرغوب حتى تتوفر القناعة لدى المستثمرين بقراراتهم الانتاجية.

¹ فليخ حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 133-136.

² مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 71.

- ✓ كما يجب أن يتساوى معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي حتى لا يكون هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فإذا كان المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي، حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه، فإن البطالة سترتفع. المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود، لأن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.¹
- لقد اهتمت النظرية الكينزية بتنمية اقتصاديات الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، جاء تحليل كينز على المستوى الكلي، حيث رأى أن الدخل الكلي هو دالة لمستوى التشغيل في أي دولة، فعند زيادة حجم التشغيل، يزداد حجم الدخل الكلي، وأدوات التحليل الكينزي تتمثل فيما يلي:
- ✓ الطلب الفعال: نقص الطلب الفعلي يؤدي إلى حدوث البطالة، وللتخلص منها يجب زيادة الانفاق على مستوى الاستهلاك أو الاستثمار.
- ✓ الكفالة الحدية لرأس المال: وتعتبر من المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين الكفاية الحدية للاستثمار والاستثمار.
- ✓ سعر الفائدة، ويتحدد بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود، وهو المحدد الثاني للاستثمار.
- ✓ المضاعف الكينزي الذي يقوم على مجموعة من الفرضيات (وجود بطالة لإرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الانتاجية للسلع الاستهلاكية، توفر سلع رأس المال الضرورية لزيادة الانتاج، مرونة عرض مناسبة).²

2.3.2. نظريات النمو والتنمية الاقتصادية في الفكر الحديث:

1.2.3.2. نموذج هارود – دومار:

قام روي هارود من أكسفورد وإيفسي دومار من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، بتطوير نموذج في وقت واحد، ولكن بشكل مستقل تمامًا، في الأربعينيات من القرن الماضي بشكل متشابه إلى حد كبير كتفسير لعملية النمو، يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

- ✓ القوة العاملة L ، تنمو بمعدل ثابت $n = L / L$.
- ✓ صافي الادخار S ، والاستثمار $\Delta K = I$ ، هي نسب ثابتة من إجمالي الإنتاج Q ، حيث أن: $S = I = sQ$ ، حيث $0 < s < 1$. استعمال مضاعف الدخل الكينزي، $S = I$.
- (1) يتم استخدام عاملي الإنتاج، K و L ، بنسب ثابتة، لا يوجد إحلال بين K و L في عملية الإنتاج. لإنتاج مستوى معين من Q يجب توفر حد أدنى لكل من المدخلات: $L = bQ$ و $K = vQ$ ، حيث: $0 < b, v < 1$. حيث: b و v هي نسبة العمالة إلى الإنتاج ونسبة رأس المال إلى الناتج على التوالي. بالافتراض أن المنتجين يحاولون تقليل التكلفة لأي مستوى من الإنتاج، النسبة رأس المال للعمل، K/L ، هي تلك التي تتوافق مع b و v .

¹ واثق علي الموسوي: موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، طبعة 1، 2008، ص ص 229-230.

² سعاد إبراهيم السلموني: استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020، ص 34.

انطلاقاً من هذه الفروض: فإن معدل النمو المطلوب gw هو معدل نمو الناتج الذي يتوافق مع التوازن في مدخلات ومخرجات الأسواق، مساوي للنسبة s/v .

إذا كان الناتج Q ، ينمو بمرور الزمن بالنسبة المئوية s/v ، وهو معدل الادخار s ، مقسوماً على نسبة رأس المال إلى الناتج v ، فإن الاقتصاد سيكون في حالة توازن ثابت، حيث Q و K و L و K/L كلها تنمو بنفس المعدل عبر الزمن.

لكن ما كان مذهلاً في نموذج Harrod-Domar هو ملاحظة أن معدل النمو التوازني غير مستقر تماماً. إذا كان الناتج Q ، ينمو لسبب ما بمعدل أسرع من s/v ، وعليه معدل نمو Q في الفترة التالية سيكون أكبر، حيث يتفاعل المستثمرون من خلال الاستثمار وزيادة الانتاج.

إذا كان معدل نمو الإنتاج أقل من المعدل المطلوب s/v ، فإن الاقتصاد سيتباطأ أكثر في الفترات اللاحقة، حيث أن المستثمرين يستثمرون وينتجون أقل.

حسب نموذج Harrod-Domar هناك توازن حافة السكين، فإذا لم ينمو الاقتصاد بالمعدل المطلوب بالتحديد معدل الادخار الحالي s إلى النسبة الحالية بين رأس المال والناتج v ، فإن الاقتصاد سوف ينحرف أكثر فأكثر عن حالة التوازن، فإما أن ينمو بسرعة كبيرة، وفي النهاية إشعال ضغوط تضخمية، أو النمو ببطء شديد، مما يؤدي إلى عدم استخدام القدرات وزيادة البطالة مع اتجاه الاقتصاد إلى أبعد من ذلك من التوازن.¹

2.2.3.2. نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن.

يُنظر إلى التخلف على أنه سلسلة من العقوبات أمام التغيير (نقص رأس المال ورجال الأعمال، الآليات والميكانيكيزيمات والضغط النمو السكاني ...) أو كحالة التوازن الذي يعيد إنتاج نفسه من تسلسل لا مفر منه من أوجه القصور. حسب هارفي ليبنشتاين Harvey Leibenstein سنة 1957، نحن في ظل توازن شبه مستقر عند حد الكفاف في البلدان "المتخلفة": فعندما يزيد دخل الفرد بفضل التقدم الزراعي، ينخفض معدل الوفيات، زيادة عدد السكان، تجزئة أكثر للأرض، ينخفض الإنتاج وينتهي الأمر، بالرجوع بالدخل الفردي إلى مستواه السابق.

1.2.2.3.2. نظرية النمو المتوازن:

تدور معظم اقتصاديات الدول المتخلفة في دائرة مفرغة للفقر، الذي يؤدي بدوره إلى ضعف معدلات الادخار والاستثمار، مما يجعل الزيادات في الناتج ضئيلة، تقابلها زيادات مرتفعة للسكان، فتظل بذلك مستويات المعيشة منخفضة.

ومن أجل الخروج من هذه الدائرة، يجب أن تتم عملية التنمية بالدفع القوية حتى يتم التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد. يتفق عدد من الاقتصاديين على توفر حد أدنى من الاستثمارات كشرط أساسي لبدء عملية التنمية، فالبلدان المتخلفة تفتقر إلى الوفرة الخارجية، والوفرات الخارجية هي الفوائد التي

¹ James M. Cypher, James L. Dietz : *The Process of Economic Development*, Taylor & Francis e-Library, 2002, p128.

تعم على الاقتصاد القومي ككل أو على أنشطة ومشروعات معينة، فقد أكد روزنشتاين رودان على أهمية هذه الوفورات في تحريك الاقتصاد وصنفها إلى ثلاث أنواع وهي:

- ✓ عرض رأس المال الاجتماعي.
- ✓ الطلب أو الطبيعة المكتملة له.
- ✓ عرض المدخرات.

وأكد رودان على عدم قابلية هذه الوفورات للتجزئة، فبالنسبة لرأس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة هو نتيجة طبيعية لكون عملية التنمية تتطلب حجم كبير كحد أدنى، فمن غير المنطقي مثلاً تشيد نصف سكة حديدية، كما أن هذا الاستثمار يجب أن يسبق عملية الإنتاج، ولا يمكن تأجيله، بالنسبة لعدم قابلية الطلب للتجزئة، تنبع من أن المشروع الواحد، يواجه عدة مخاطر منها، احتمالية عدم تسويق منتجاته، وتكامل الطلب بين المشروعات يقلل من مخاطر التسويق، ويرفع من فرص الاستثمار.

أما بالنسبة للمدخرات، فيذكر رودان بأنه يستلزم حجم كبير من المدخرات من أجل بدأ الحد الأدنى من الاستثمارات، وفي ظل واقع الدول المتخلفة حيث مستوى الدخل منخفض، يجب اللجوء إلى تحريك الموارد الإضافية الكامنة، كما يمكن اللجوء إلى الضرائب لرفع معدل الادخار.

وقد أيد نيركسي (R.Nurkse) رودان في أهمية النمو المتوازن، وقد اعتمد في تحقيقه على الدائرة الخبيثة Vicious Circle، حسب نيركسي، في البلدان المتخلفة يعتمد عرض رأس المال على المقدرة والرغبة في الادخار، بينما يتوقف الطلب على رأس المال على الحافز للاستثمار.

ففي جانب العرض ترجع المقدرة الضعيفة على الادخار إلى مستوى الدخل المنخفض الذي بدوره هو نتيجة لانخفاض الانتاجية بسبب نقص رأس المال كنتيجة لضعف المقدرة على الادخار، وتقفل بذلك الدائرة. في جانب الطلب نجد أن الحافز على الاستثمار ضعيف بسبب ضعف حجم القوة الشرائية الذي يرجع بدوره إلى انخفاض مستوى الدخل الناتج عن انخفاض الانتاجية والذي يعتبر نتيجة لضعف حجم رأس المال المستخدم في الانتاج العائد بدوره إلى ضعف الحافز على الاستثمار، وتكتمل بذلك الدائرة. حسب نيركسي، من أجل كسر هذه الدائرة يجب القيام بمجموعة كبيرة من الاستثمارات في عدد مختلف من الصناعات.

فباستخدام رأس المال على نطاق واسع، في عدة أنشطة، سيرفع من المستوى العام للكفاية الاقتصادية، ويتسع السوق، مما يشجع الحافز على الاستثمار.¹

ووصل رودان إلى بلورة نظريته فيما يلي: للشروع في طريق التنمية وقطع الحلقات المفرغة للتخلف، يجب بذل جهد هائل أو توفر "دفعة كبيرة"، والدفعة الكبيرة لرودان هي برنامج الاستثمار في جميع الاتجاهات. كذلك تحدث نيركس Nurkse سنة 1961 عن النمو المتوازن، أو المتناسب بمعنى التقدير اللازم لتوزيع الاستثمارات على جميع القطاعات بشكل متزامن لتعزيز تكامل الأنشطة بين الشركات.

¹ كامل بكري: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص ص 77-83

فكرة التناسب هذه تعني نظامًا صناعيًا قابل للحياة منظم بطريقة مختلفة يتم تمثيل الفروع بطريقة متوازنة. تترجم هذه القاعدة من جانب الطلب، بإضافة عروض من مختلف القطاعات، من خلال الدخل الذي يدورونه، ينشئ طلبات لكل إنتاج. وتتحقق وفورات الحجم، مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوسيط وتكاليف وأسعار البضائع تنخفض، فيزيد على إثرها الطلب النهائي. مما يستلزم البحث على توسيع السوق كحافز للاستثمار. ديناميكية، النمو المتوازن هو استمرار لتوازن مستقر. وترتبط هذه الفكرة بعالم تحكمه أسواق تنافسية. كما يقر أنصار النمو المتوازن بتدخل الدولة، من أجل علاج عيوب السوق، فالية السوق غير ملائمة لتنسيق جميع الاستثمارات، فرائد أعمال واحد لا يمكن أن يحدث الآثار الخارجية على القطاعات الأخرى، لذلك من الضروري أن يكون هناك مركز للقرار من أجل توزيع الاستثمارات.¹

2.2.2.3.2. نظرية النمو غير المتوازن:

ترى هذه النظرية أن التنمية تبدأ بالقيام باستثمارات في صناعات أو قطاعات رائدة في الاقتصاد القومي تسمى بالقطاعات القائدة أو أقطاب النمو، ثم تنتشر التنمية تلقائياً إلى باقي القطاعات، فحسب هذه النظرية، النمو غير المتوازن من خلال الاستثمار في قطاعات معينة يحرض ويستدرج النمو في باقي القطاعات، وتصبح التنمية عبارة عن خطوات أو قفزات متتابعة.²

من رواد هذه النظرية هيرشمان الذي يرى أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفرات خارجية، و بدورها هذه المشروعات ستخلق و فرات خارجية لمشاريع لاحقة ، و من هنا فإن استراتيجية النمو غير المتوازن تولي أهمية لاتخاذ القرار فيما يخص أي من الأنشطة أو القطاعات القادرة على قيادة عملية التنمية، فالتركيز على القطاعات القائدة يهدف إلى عدم بعثت الموارد المالية في عدة أنشطة، فعندما نركز على القطاعات الرائدة سيؤدي إلى نوع من الاختلال في عدة مجالات ، و يكون ذلك دافعا لمعالجة هذه الاختلالات من خلال اتخاذ قرارات استثمارية أخرى.

استنادا إلى مفهوم الترابطات الأمامية والخلفية، فإن الاستثمار في مشروع ما سيحرك الاستثمار في باقي المشروعات، فمخرجات المشروع الرائد هي مدخلات لمشروع آخر، وبذلك يتم خلق وفراته خارجية جديدة، تبني عليها عملية التنمية.³

بالنسبة إلى هيرشمان، النمو هو عبارة عن تسلسل في عدم التوازن، التي تنتشر في جميع أنحاء الاقتصاد. آثار الاستثمار في قطاع معين متعددة: فبالإضافة إلى الآثار المضاعفة على الدخل أو زيادة القدرة الإنتاجية، هناك آثار تكاملية وتأثيرات الربط. ولدت المنبع من الصناعة التي تم إنشاؤها طلبا على الاستهلاك الوسيط، وفي نفس الاتجاه يتم الطلب على منتجات وسيطة من صناعة أخرى، يمكن للدولة أن تعظم هذه الآثار التي تتراكم إذا اختارت الترويج لصناعة تقع قرب المنبع.

واصل على هذا المنوال، فرانسوا بيروا Perroux، الذي وضع سنة 1969 أن الدول غير التنافسية مرتبطة بالنمو السريع: عملية التنمية تبدأ بلفت الانتباه إلى صناعات معينة، تكون في شكل وحدات كبيرة والتي

¹Elsa Assidon : Les théories économiques du développement, Éditions La Découverte, 3^{ème} édition, 2002, pp45,47

² عيسى محمود حسن: الاعلام والتنمية، زهران للنشر، 2010، ص ص 41- 42

³ عبد الزهرة فيصل يونس: فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 44، 43.

تنمو بمعدل أكبر من الناتج الكلي. فحسب بيروا الاستثمار الذي تقوم به الدولة يجب أن يكون مركزاً على تشكيل أقطاب النمو. وهذا يشكل مصدراً لعدم التناسب، فعدم المساواة هذه من شأنها أن تخلق الفرص وأن تحفز المنافسة وبالتالي المبادرة الخاصة.

بالنسبة لمؤيدي النمو غير المتوازن، من المناسب إنشاء مراكز التصنيع. إذ يجب على الدولة تصحيح المسار العفوي للتصنيع: من حيث جدول التبادلات الصناعية، الفروع التي تطورت هي تلك الخاصة بصناعة السلع الاستهلاكية النهائية، انطلاقاً من المدخلات المستوردة. فحسب هيرشمان. لا يمكن للبلد المتخلف إنشاء قطب ديناميكي خاص به وغير مرتبط، بسبب محدودية الموارد. كما انه هناك مبررات أخرى لتدخل الدولة حسب هيرشمان وهي مشكلة القدرة الإدارية، وبالنسبة لبيروا الدفاع عن المصلحة المشتركة.¹

3.2.3.2. نموذج النمو النيوكلاسيكي لسولو:

جاء نموذج سولو (1956) solow للنمو الاقتصادي على المدى الطويل و الذي حاول من خلاله حل لمشكلة نموذج هارود_دومار، حافة السكين التي مفادها أن الاقتصاد يميل إلى التقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد، و التي أرجع سببها سولو إلى الجمود المفترض في عامل رأس المال و ليست ناجمة عن قصور النظام الرأسمالي، في هذا الإطار نشر سولو بحثه بعنوان "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، تناول فيه بناءه لنموذج النمو على المدى الطويل، و كان الهدف من هذا النموذج هو الإجابة عن سؤال لماذا هناك دول غنية و أخرى فقيرة؟ ما هي أسباب هذه الاختلافات أو الفروقات.²

قام سولو بتطوير نموذج هارود_دومار بإدخال عنصر إنتاجي جديد ومتغير مستقل هو التقدم التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، غير أنه استخدم فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، لكن ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معاً، وبهذا يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يفسر النمو في المدى الطويل في نموذج سولو.

• فرضيات النموذج:

إضافة إلى افتراض تناقص عوائد الانتاج ثبات غلة الحجم وضع سولو الفرضيات التالية:

- نحن في اقتصاد مغلق (لا توجد تجارة خارجية)، تنتج سلعة واحدة وبالتالي الدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار.
- اقتصاد مكون من قطاعين، قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة التامة.
- معدل النمو السكاني ثابت ومعدل الإدخار ثابت.
- التكنولوجيا متغير خارجي لا تتحكم فيه المؤسسات ولا يمكنها تغييره بالبحث والتطوير.³

¹Elsa Assidon : Op.cit, pp46,47.

² دحمان بواهي سمير، البشير عبد الكريم: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي -حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2007، ص.4.

³ الوليد قسوم ميساوي: أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، شهادة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2018، ص 60.

• دالة الإنتاج:

في نموذج سولو، بدون تقدم تقني، دالة الإنتاج تكون كالتالي:
حيث: $Q_t = F(K_t, N_t)$ ، K هو رأس المال ، التوظيف.

الدالة تحقق من الخصائص التالية:

(1) المشتقات الجزئية الأولى مستمرة، إيجابية ومتناقصة، ذلك لأن العوائد الهامشية لعوامل الإنتاج متناقصة.

(2) درجة التجانس من الدرجة الأولى. إن عوائد الحجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا تم ضرب جميع العوامل بكمية معطاة، فإنه ستكون هي نفسها بالنسبة للإنتاج.

بما أن F متجانسة من الدرجة الأولى، يمكننا إعادة كتابة دالة الإنتاج لكل فرد كالتالي:

$q_t = f(k_t)$ أو $q_t = Q_t/N_t$ و $k_t = K_t/N_t$ هي الأحجام لكل رأس و $[f(x) = F(x, 1)]$ ، مع تحقق الخصائص التالية:

$$(3) f(0) = 0 \text{ ، بدون رأس مال ، لا يوجد إنتاج.}$$

$$(4) f(\infty) = \infty \text{ ، الإنتاج غير محدود.}$$

$$(5) f'(0) = +\infty \text{ ، عائد هامشي من رأس المال لانتهائي عند مستوى رأس المال صفر.}$$

$$(6) f'(\infty) = 0 \text{ ؛ الكفاءة الهامشية لرأس المال معدومة، عندما يكون مستواه لانتهائي لأنه هناك تشبع.}$$

العلاقات من 3 إلى 6، ستسمح بأن يكون التوازن وحيد ومستقر في نموذج Solow.

مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تطور الفرضيات، من الضروري التذكر أن دالة الإنتاج تمثل بطريقة بسيطة.

• النموذج:

التوازن الادخار-الاستثمار سيكتب كالتالي:

معدل الادخار هو s ، معدل الاندثار d (نفترض ثابت):

$$(1) K'_t = s_t Q_t - d K_t.$$

عند الحساب بالكميات لكل فرد، مع اعتبار أن معدل النمو السكاني n مع مرور الوقت.

$$(2) k'_t = s_t (k_t) - (d + n)k_t.$$

الفرضية الاقتصادية هي ثبات معدل الادخار ($s_t = s$)

إذا كانت $d + n$ موجبة تمامًا، فهذا يعني أنه لكل قيمة من s توجد قيمة ثابتة وحيدة k^* عبر الزمن والتي

تحقق:

$$(3) s f(k^*) = (d + n) k^*.$$

فبمجرد أن الاقتصاد لديه مستوى رأس المال للفرد يساوي k^* ، ومعدل النمو من (Q و K) يساوي n ، معدل النمو السكاني. الاقتصاد في مسار النمو نحو التوازن.

• القاعدة الذهبية:

معدل نمو أي اقتصاد لا يعتمد فقط على سلوك الأسر تجاه الادخار. ومع ذلك، فإن معدل الادخار يؤثر بشكل مباشر على مستوى الاستهلاك. يجب البحث عما هو أفضل طريق بشكل خاص: حيث يكون فيه الاستهلاك في حده الأقصى. يجب حل مايلي:

$$f' - d = n \text{ عندما نحصل على الحل } \text{Max } f(k^*) - s f(k^*)$$

في الاقتصاد اللامركزي، العائد الهامشي لرأس المال، بعد الأخذ في الاعتبار الاندثار، فإن معدل الفائدة، يساوي معدل النمو.

في الواقع، في الاقتصاد كهذا، عائد على رأس المال يساوي إنتاجيتها الحدية.

يمكننا أيضًا حساب عائد رأس المال الأمثل من خلال:

$$f'.K = (d + n) K = s Q$$

وهكذا يتم الحصول على الحل الأمثل عندما يكون إجمالي عائد رأس المال يساوي إجمالي المدخرات في الاقتصاد.

هاتان القاعدتان، متساويتان، وتعرف باسم القاعدة الذهبية.

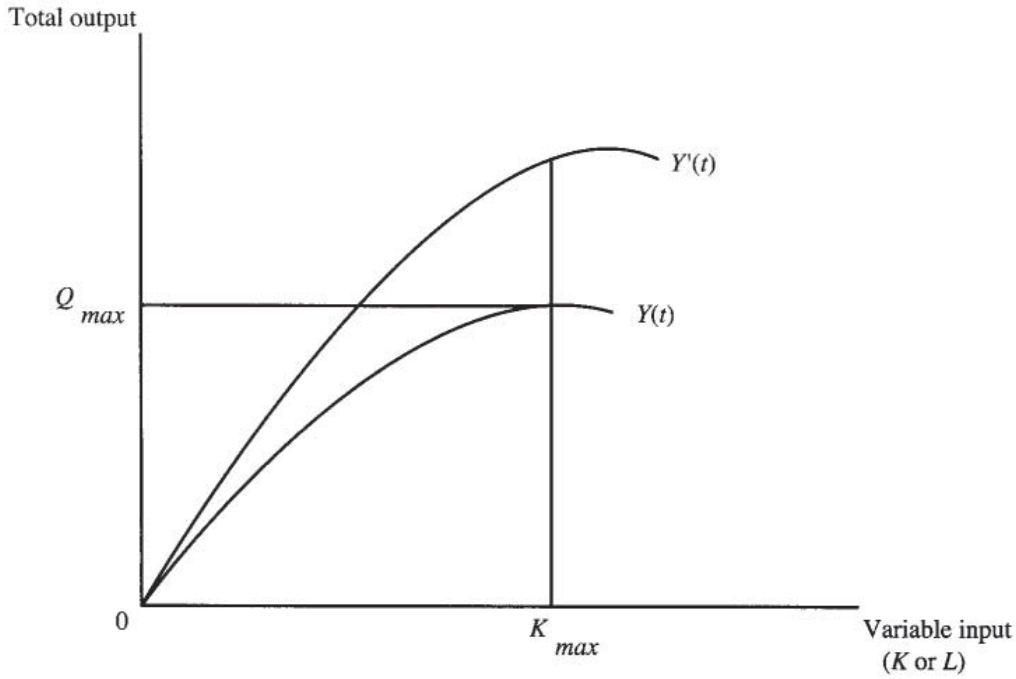
• إدخال التقدم التقني:

من السهل إدخال التقدم التقني في نموذج Solow، بشرط أن يكون محايدًا بمفهوم هارود، أي، بمعدل فائدة معطى، يترك دون تغيير معامل رأس المال، حيادية التقدم التقني بالمعنى المقصود لهارود يعني أن العمل والتقدم التقني لهما نفس الدور.

ما يهم هو كفاءة عنصر العمل، والتي يمكن زيادتها عن طريق زيادة عدد وحدات العمل أو كفاءتها لكل وحدة عمل. تبقى جميع النتائج المحددة مسبقًا كما هي، يكفي فقط استبدال n (المعدل النمو السكاني) المذكور مسبقًا بمعدل النمو السكاني إضافة إلى معدل كفاءة السكان.¹

¹Guellec Dominique, Ralle Pierre : *Les Nouvelles Théories De La Croissance*, La Découverte, 5e éd, 2003, pp33-34.

الشكل رقم (2-2): دالة إنتاج من نوع Solow



Source : James M. Cypher, James L. Dietz : The Process of Economic Development, p126.

يوضح الشكل السابق أن دالة الإنتاج الكلي النيوكلاسيكية على المدى القصير، وتأثير التغير التكنولوجي الخارجي على دالة الإنتاج، حيث هناك تغيير في الشكل يؤدي $A(t)$ إلى انتقال البيان من $Y(t)$ إلى $Y'(t)$ في تحول تصاعدي لدالة الإنتاج، بحيث يمكن إنتاج المزيد من المخرجات بنفس المدخلات. هذا هو تفسير أن التغير التكنولوجي الخارجي المنشأ، والذي تعتبر أساسية لمستويات أعلى من دخل الفرد بمرور الوقت. كما هو موضح في الشكل.

نلاحظ من الشكل كذلك أنه، بدون تغيير تكنولوجي، زيادة استخدام المدخلات في الإنتاج، من خلال المزيد من الاستثمار K ، لها حد من حيث إجمالي الدخل الفردي (بافتراض ثابت)، كما هو موضح بواسطة Q_{max} ، K_{max}

وهكذا إذا كانت التكنولوجيا ومعدل زيادة L ، أي القوى العاملة ثابتة، أي أن القوى العاملة تعمل دائماً بشكل كامل، فإن هذا النمو من نوع Solow يتنبأ بأنه لأي معدل معين من الادخار والاستثمار، سيكون هناك مستوى ثابت ومستقر لدخل الفرد الحقيقي. وتلي هذه النتيجة مباشرة من افتراض تناقص الغلة لرأس المال K ، فبحكم التعريف (الادخار = الاستثمار)، ينخفض العائد من رأس المال للمستثمرين بمقدار رصيد رأس المال المرتفع إلى أن يصل المبلغ الإجمالي لرأس المال في نهاية المطاف إلى مستوى الحالة الثابتة، وجميع الاستثمارات الجديدة تكفي فقط لتحل محل رأس المال القديم الذي اهتلك أو اندثر. وعندما يحدث ذلك، سيكون مستوى دخل الفرد في المجتمع قد بلغت أعلى مستوى له، بالنظر إلى معدل الادخار، ومعدل النمو السكاني، وافتراض عدم حدوث تغيير تقني، وهو تغيير خارجي.¹

¹James M. Cypher, James L. Dietz : Op.cit, p126.

4.2.3.2. نظرية مراحل النمو لروستو:

قدم الاقتصادي الأمريكي والت ویتمان روستو W. Rostow (1960) تفسير عالمي للتاريخ ، وهذا ما قدمه في نموذجه للنمو، حيث جادل بأن جميع الدول تمر بخمس مراحل في نموها : المجتمع التقليدي، الشروط المسبقة للإقلاع أو الانطلاق، الإقلاع ، الدافع إلى النضج ، ومرحلة الاستهلاك الشامل. بنى روستو تحليله النظري على التاريخ الأوروبي (بريطانيا)، كما فعل ماركس. في القيام بذلك، لقد استخدم إطار عمل يعرفه معظم الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الآخرين. فحجته معقولة لأنها ترتبط بالديناميكيات التاريخية، حيث اعتمد على التجربة البريطانية، التي شكّلت لفترة طويلة أساسًا لعدة تعميمات في الاقتصاد، ولأن العديد من الاقتصاديين لم يكن لديهم استعداد لفهم التاريخ الاقتصادي للمناطق الأقل نموًا. وهكذا، فإن نموذج روستو يبدو أنه يتوافق بشكل عام مع ما يعرفه العديد من الاقتصاديين، أو على الأقل ما يعتقدون أنه صحيح.¹

• المرحلة الأولى: المجتمع التقليدي Traditional Society

في تحديد مرحلته الأولى من التطور التاريخي والاقتصادي، شبه روستو المجتمع التقليدي بمجتمع أوروبا في العصور الوسطى، تعني مرحلة "ما قبل علمي"، حيث ليس هناك آلية منهجية قد تؤدي إلى إدخال المعرفة العلمية في عملية الإنتاج بشكل مستمر. يسيطر على هذا المجتمع منظور عرفه روستو بأنه "قدرة طويلة الأمد".

المجتمع التقليدي في الغالب مجتمع زراعي، يلعب ملاك الأراضي دورًا مهمًا في تحديد السياسة الاقتصادية. وعلى الرغم من محاولة روستو إثبات نظرية عامة للمراحل التاريخية، يبدو أن رسمه للمجتمع التقليدي يناسب المجتمع الأوروبي أكثر وذلك قبل القرن السادس عشر أي خلال فترة الإقطاع. لم يبذل روستو أي جهد تقريبًا لجعل تحليله يمتد إلى العالم الثالث. هل كانت هذه المناطق الشاسعة متشابهة في أي منها مع أوروبا، كان الكثير منها مجتمعات قبلية، وبعضها مجرد مجتمعات صيادين وجامعي الثمار، بينما كان لدى الآخرين ثقافات مستقرة معقدة.²

• المرحلة الثانية: تهيئة شروط الإقلاع The Pre-Conditions For Take-Off

تتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ نمو الصناعات التعدينية والاستخدام المتزايد للتجهيزات الرأسمالية في القطاع الزراعي.
- ✓ تحسن مجالات الادخار والاستثمار، ورفع فرص العمل والتعليم، مما يشجع على ظهور بعض المنظمين.
- ✓ تبدأ السوق الداخلية في التوسع نتيجة لتقسيم العمل والتخصص اللذان يعملان على زيادة معدل التبادل. ثم تنمو التجارة الداخلية وتنتعش التجارة الخارجية.
- ✓ زيادة التبادل التجاري، يشجع الاستثمار في قطاع النقل.

¹James M. Cypher, James L. Dietz : Op.cit, pp157,158.

²Ibid, p158.

✓ زيادة الاستثمارات يحتاج الى التمويل، فتظهر بعض المؤسسات المالية. لتلعب دور الوساطة بين المدخرين والمستثمرين.
يظهر قطاع أو عدة قطاعات لتلعب دور القطاع القائد، في البداية يكون في القطاع الاولي الذي يمثل الزراعة والتعدين.¹

• المرحلة الثالثة: الانطلاق Take-Off

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها سائرة في طريق النمو. وتتميز بما يلي:
✓ تغيرات جذرية في أساليب الإنتاج والتوزيع وإقامة الصناعات الثقيلة.
✓ النهوض بقطاعات الزراعة، التجارة والنقل.
✓ زيادة الاستثمار الصافي من معدل 5% إلى معدل يفوق 10%.
✓ ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
✓ بروز منظمين من مختلف المجالات الصناعية، السياسية والاجتماعية تدفع بعملية النمو الذاتي.
رغم تحقيق تقدم ملموس في هذه المرحلة إلا أن المجتمع لا يتخلى عن استعمال الأساليب التقليدية في عملية الإنتاج، وحسب روستو هذه المرحلة قصيرة نسبيا اذ تدوم من 20 الى 30 سنة.²

• المرحلة الرابعة: الاتجاه نحو النضوج Drive To Maturity

في هذه المرحلة يطبق المجتمع التكنولوجيا الحديثة الى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام، وتحل قطاعات قائدة جديدة محل القطاعات التي ظهرت في المرحلة السابقة التي تكون قد اضمحلت. وتزامنا مع التغير الهيكلي في الصناعة تحدث تغيرات في هياكل المجتمع وينمو سكان المدن وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ تعدد الصناعات وتطورها.
- ✓ تقدم تقني في كافة المجالات يكون سريع وشامل.
- ✓ التراكم الرأسمالي الكثيف.
- ✓ كثافة لرأس المال.
- ✓ توسيع الإنتاج بفتح وحدات جديدة.³

• المرحلة الخامسة: الاستهلاك الجماهيري الوفير The High Mass Consumption

تتميز هذه المرحلة ببلوغ البلد شوطا كبيرا من التقدم، فيزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعرف السكان سعة من العيش، دخول مرتفعة، وفرة السلع الاستهلاكية وأسباب الرفاهية، وتتميز بما يلي:

¹ ماجد حسني صبيح: نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، المستودع الرقمي لجامعة القدس المفتوحة، 2014، ص ص 110-111.
<https://dspace.qou.edu/contents/unit3-4325/3.pdf>

² أو شن سمية: نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة مقدمة مقياس، التنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص ص 6،7.

³ قنادزة جميلة: الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص ص 56، 57.

- ✓ ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (مثل السيارات)، فزيادة الدخل يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الكمالية.
- ✓ توسع انتاج المجتمع في مجال الفكر والأدب.
- ✓ تغيير هيكل توزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية بالشكل التالي: 45% من القوة العاملة تنشط في القطاع الثالث، 45% في القطاع الثاني، و10% في القطاع الأولي، وتزايد ظاهرة النزوح الريفي.¹

5.2.3.2. نظرية التغيرات الهيكلية:

تبحث نظرية التغيرات الهيكلية في الآلية التي تستطيع من خلالها الدول المتخلفة تغيير هيكل اقتصادياتها، من اقتصاد معتمد على الزراعة التقليدية، عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد حديث يعتمد على الصناعة والخدمات، تستعمل هذه النظرية أدوات القياس الاقتصادي الحديث لوصف الكيفية التي تتم بها هذه العملية، وفي هذا الإطار لدينا نموذج آرثر لويس، التغيرات الهيكلية وعرض العمل غير المحدود، والدراسات التجريبية التي قام بها تشنيري.

• التنمية وعرض العمل غير المحدود لأرثر لويس:

يعتبر نموذج لويس Arthur Lewis الذي قدمه في مقالة بعنوان التنمية الاقتصادية من خلال عرض العمل غير المحدود "Economic Development with Unlimited Supplies of Labour" سنة 1954 من أشهر المساهمات في اقتصاد التنمية التي ركزت على التغيرات الهيكلية. يفترض لويس اقتصاد متكون من قطاعين: قطاع ريفي، الأجور فيه عند مستوى الكفاف مكتظ بالسكان، الانتاجية في هذا القطاع تكاد تكون منعدمة، وقطاع ثاني هو القطاع الحضري الصناعي الحديث، انتاجية العمل مرتفعة، وأعلى من أجور العمال في القطاع الزراعي بنسبة معينة ثابتة، تنتقل العمالة من الريف إلى المدن بسبب ارتفاع الأجور في الصناعة، ويؤدي هذا إلى زيادة الانتاجية وكذا زيادة التشغيل، وهكذا يستمر الحال، ويتوسع الانتاج الصناعي وتحديث التنمية والتغير الهيكلي في الاقتصاد.² افترض لويس في تحديد نظريته ما يلي:

- ✓ أن عملية تحول اليد العاملة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والنتائج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- ✓ أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- ✓ أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزاً قوياً لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

¹ نوي طه حسين، غربي يسين سي لاختظر، سرار خيرة: إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم (1)، أبريل 2018، ص ص 77-78.

² مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره، ص 101.

✓ أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع¹.

• التغير الهيكلي وأنماط التنمية لتشنري:

تعتبر نماذج تشنيري Hollis B. Chenery وهو أستاذ في جامعة هارفرد من أهم الاضافات لنماذج التحولات الهيكلية، حيث قام تشنيري، بدراسة عدد من نماذج التنمية في دول العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1950-1973، في شكل بيانات قطاعية وسلاسل زمنية عند مستويات مختلفة من الدخل، و في دراسته للانتقال من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي توصل الى أنه توجد علاقة مباشرة بين معدل الدخل الفردي والتحويلات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نتج عن هذا التحول تغيير في أذواق المستهلكين من الطلب على السلع الضرورية والغذائية إلى السعي للحصول على السلع الصناعية و مختلف الخدمات².

6.2.3.2. نماذج الثورة على التبعية الدولية.

ظهرت هذه النماذج خلال السبعينيات، اكتسبت دعمًا متزايدًا، من طرف مثقفي العالم الثالث، بسبب خيبة الأمل المتزايدة لكل من نظرية المراحل الخطية لروستو ونماذج التغيير الهيكلي.

يرى أنصار نماذج التبعية الدولية أن دول العالم الثالث تعاني من جمود سياسي، اقتصادي ومؤسسي على الصعيدين المحلي والدولي، ومنهمكة في تبعية وهيمنة من طرف الدول الغنية. ضمن هذا النهج العام تندرج ثلاث تيارات رئيسية وهي:

• نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة The Neocolonial Dependence Model

التيار الرئيسي الأول، المسمى نموذج التبعية للاستعمار الجديد، هو نتيجة لأفكار الماركسيين مثل: بول باران Paul Baran، أندر فرانك Andre Frank والاقتصادي المصري سمير أمين.

ينسب هذا التيار وجود واستمرار تخلف العالم الثالث في المقام الأول إلى تاريخ تطور النظام الرأسمالي، فالدول المستعمرة سابقا، تفرض نفوذها عن طريق النظام تبادل دولي تسوده علاقات القوة غير المتكافئة بين المركز (البلدان المتقدمة) والمحيط (البلدان الفقيرة)، يجعل محاولات الدول الفقيرة للخروج من هذه الهيمنة والاعتماد على الذات أمر صعب بل ومستحيل. كما أنه هناك مجموعات معينة في البلدان النامية (أصحاب العقارات، رجال الأعمال، الحكام العسكريين، التجار، والقادة) الذين يتمتعون بأجور مرتفعة، مركز اجتماعي جيد وسلطة سياسية تشكل طبقة حاكمة صغيرة من النخبة الحاكمة، سواء عن علم منها أو لا، من مصلحتها بقاء النظام الرأسمالي الدولي.

استمرار العلاقات غير المتكافئة، يستمر كذلك بمساعدة مجموعة من القوى الدولية ذات المصالح الخاصة بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات، منظمات المساعدة متعددة الأطراف مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، الذي يرتبط بالولاء أو التمويل للدول الرأسمالية الغنية. أنشطة النخبة والتي غالبًا

¹ جلال خشيب: النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات على موقع الألوكة: www.alukah.net

² نفس المرجع.

ما تعمل على إعاقة أي جهود إصلاحية حقيقية قد تفيد عموم السكان، مما يؤدي إلى استمرار الانخفاض في مستويات المعيشة واستمرار التخلف.

بشكل عام تنسب وجهة النظر الماركسية الجديدة جزءًا كبيرًا من التخلف المستمر لدول العالم الثالث وتفاقم الفقر لسياسات الدول الرأسمالية الصناعية في نصف الكرة الشمالي وامتداداتها في شكل نخبة صغيرة ولكنها قوية على مستوى هذه الدول.¹

• نموذج المدخل الخاطئ The False-Paradigm Mode

يقدم هذا النموذج تفسير مختلف عن عدم تطور البلدان يختلف عن التفسيرات المعتادة والمتمثلة في عدم اتباع السياسة الاقتصادية الصحيحة أو أن الحكومة سلطوية وفسادة، رغم أنه من الحقائق أن وجود نظام جيد أو سياسة أو حتى حكومة جيدة لا يعني دائمًا أنه سيكون هناك تطور في البلاد. وتعاون البلدان مع خبراء واستشاريين دوليين يؤدي إلى بناء نماذج خاطئة لا تتوافق مع واقع البلدان النامية، ويؤكد أن إزالة الاختلالات الدولية والمحلية هي الطريقة الأكثر فاعلية للتعامل مع المشكلات الاجتماعية المتنوعة وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال الإصلاح المحلي والدولي، مصحوبًا بمزيج حكيم من النشاط الاقتصادي العام والخاص.

النموذج الخاطئ عبر عن فشل الإستراتيجيات التنموية التي عادة ما يقدمها الخبراء الدوليين واللذين غالبيتهم من البلدان المتقدمة ويعملون لصالح المنظمات الدولية الخاضعة لسيطرة الدول المتقدمة تنطوي هذه النصائح على نزعة عرقية ولا تتطابق مع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول الفقيرة، هذا ما يجعل النموذج المقدم، يتسبب في تخلف هذه البلدان بدل تنميتها. لقد تم تصميم هذا النظام لخدمة المصالح الاقتصادية للدول الغنية والنخب السياسية.

رغم ان هذا النموذج يقوم على أن العالم مقسم إلى مجموعتين: البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وأن النخبة في البلدان الفقيرة هي من تسيطر على جميع الموارد والتي تساهم في بقاء هذا النموذج. إذا لا يمكن إنكار حقيقة أن النظام مسؤول أيضًا عن تنمية أي بلد، لكن يقع أيضًا على عاتق الجميع المشاركة في البناء، ففي الصين، لا يحافظ الناس على ثرواتهم فحسب، بل يتشاركون ويهتمون ببعضهم البعض مما يجعل النمو يتحقق بمرور الوقت، وذلك بمنح فرص متكافئة للجميع. لذلك أصبحت الصين واحدة من الدول المتقدمة في العالم.²

• أطروحة التنمية الثنائية The Dualistic-Development Thesis

يرى أنصار نموذج التنمية الثنائية بأن الحالة الراهنة في العالم هي نتيجة هيمنة الدول "التي تمتلك" على دول "لا تملك". وداخل الدول، من خلال سيطرة "امتلك" على "ليس لديه"، فالثنائية موجودة بين الدول الغنية والفقيرة، وكذلك داخل الدولة نفسها من خلال وجود طبقة غنية مهيمنة وطبقة فقيرة لا تملك شيئًا، الدول الغنية تعتبر "إمبراطورية عالمية" من حيث ممارسة القوة من جانب واحد من قبل المركز على

¹M. P. Todaro : *Economic Development*, New York, London, 5th ed, 1994, P81.

² Alan J. Auerbach, Laurence J. Kotlikoff : *Macroeconomics*, MIT Press, Business & Economics, 1998.

<https://www.studocu.com/in/book/macroeconomics/alan-j-auerbach-laurence-j-kotlikoff/20887>

الأطراف ، من خلال الهيمنة على التابع ، معززة من خلال إعادة الإنتاج المهيج في محيط قيم المركز، يلعب التعليم دورًا نشطًا في تعزيز الهيمنة ، حيث يتم إعادة إنتاج تلك القيم والمواقف والمهارات في الشباب على أفضل وجه لخدمة مصالح المجموعات المهيمنة.

يتم تحليل كل من الماضي والحاضر باستخدام نفس إطار التفسير. فالسجل التاريخي أفضل دليل فبدأ من الحماس التبشيري، والذي سرعان ما تحول إلى استعمار واضح وصريح. يتسم المشهد المعاصر بتراجع الاستعمار الكلاسيكي واستبداله باستعمار أكثر تطوراً ومكراً، وهو استعمار العقل والإرادة. يُنظر إلى الجامعات والمؤسسات الخيرية، ووكالات التنمية المتعددة الأطراف والوطنية، ودور النشر، والمؤسسات الإعلامية، وحتى السلع الصناعية، على أنها أدوات للقمع. لقد تم استبدال الهيمنة الجسدية بالسيطرة العقلية.

هناك تفاوت واضح بين الأغنياء والفقراء، في إعطاء فرص أفضل للأغنياء من الفقراء، من حيث الثروة في الحياة، ومعدل العمر المتوقع، والبنية التحتية، والحصول على التعليم والخدمات الصحية وغيرها من المزايا. والتي تعتبر آثاراً لنماذج الازدواجية.

كما أن التبادلات بين البلدان المتقدمة والمتخلفة تحدث دائماً بشروط غير متكافئة. تستخدم البلدان المتقدمة قوتها الاقتصادية والسياسية لتحقيق ما تريده بالضبط بتكلفة زهيدة بالنسبة لها وعادة ما يكون ذلك بتكلفة عالية جداً لسكان الدول الأقل نمواً، فتزداد هذه الدول تخلفاً، وتتجسد بذلك ملامح الازدواجية على المستوى الدولي.¹

7.2.3.2. نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة :

ظهرت نماذج الثورة النيوكلاسيكية المضادة Neoliberalism في فترة الثمانينات 1980 مع وصول الاتجاه المحافظ الى الحكم في الدول الرأسمالية المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (حكومة رونالد ريغان) وبريطانيا (حكومة مارغريت تاتشر)، حيث ركز أنصار المدرسة النيوكلاسيكية على سياسات تحفيز النمو الاقتصادي.

وبخلاف منظري التبعية الدولية، يرى أصحاب الثورة النيوكلاسيكية المضادة أن أسباب تخلف دول العالم الثالث لا يعود إلى نهب واستغلال الدول الرأسمالية المتقدمة لخيراتها، والمنظمات الدولية التي تسيطر عليها، بل يرجع إلى تدخل الدولة المفرط في النشاط الاقتصادي والفساد وعدم الكفاءة ونقص الحوافز الاقتصادية. وعليه فإن إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وزيادة المساعدات الأجنبية، والتحكم في النمو السكاني، لن تكون حلاً ما لم تقم الدول النامية بتشجيع وتعزيز الأسواق الحرة، وتفعيل آلية السوق في تحديد الأسعار من أجل التخصيص الأفضل للموارد، وبالتالي تحفيز التنمية الاقتصادية.²

وهناك عدة مداخل لهذا الاتجاه أهمها:

¹Osakue Stevenson Omoera, Enuwa Evelyn Obekpa : Neo-colonial Dependence and Dualistic Development Models : An Exploration of the Development Communication Trajectory in Nigeria, The Journal of Society and Media 2019, Vol.

3(2),pp185-186.

² ماجد حسني صبيح: مرجع سبق ذكره، ص ص 142-143.

• مدخل السوق الحر Free Market Approach

يؤمن أنصار هذا التيار بأهمية الأسواق الحرة. فمن خلال السعي لتحقيق المصلحة الذاتية، ستتحقق مصلحة المجتمع. وأصبحت فكرة "اليد الخفية" ركيزة للاقتصاد الكلاسيكي الجديد. حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية السوق التنافسي، والأفعال المستقلة للأفراد في الوصول إلى نتيجة أفضل.¹

• مدخل الاقتصاد السياسي الجديد New Political Economy Approach

يعرف كذلك بمنهج الاختيار العام، حسب هذا المدخل الحكومات لا تعمل أي شيء بشكل سليم، السياسيين، الموظفين، البيروقراطيين والمواطنين كلٌ يعمل لمصلحته، حيث يستخدم ما يتمتع به من نفوذ وسلطة لتحقيق غاياته. حيث يستغل السياسيون الموارد الحكومية لتعزيز النفوذ والسلطة، كما يستخدم الموظفون الحكوميون وظائفهم للحصول على الرشاوى من المواطنين لقاء تسهيل شؤونهم أو مشاريعهم. كما يمكن للحكومة استخدام سلطتها لمصادرة الممتلكات الخاصة بالأفراد بسبب أو بدونه وتكون نتيجة مثل هذه الممارسات هو سوء تخصيص الموارد وانخفاض في الحريات الفردية.²

• المدخل الصديق للسوق Market-friendly Approach

وهو يعتبر أحدث مناهج الثورة النيوكلاسيكية المضادة، يستند هذه المنهج إلى إرشادات البنك الدولي، حيث تتصف أسواق عوامل الإنتاج وكذلك أسواق العمل بعدم الكمال، مما يستدعي تدخل غير تمييزي للحكومة لتلعب دوراً رئيسياً في مساندة القطاع الخاص، من خلال قيامها بالاستثمار في البنية الأساسية المادية والاجتماعية، وتقديم الرعاية الصحية، وإنشاء المؤسسات التعليمية، وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.³

8.2.3.2. نظرية فشل التنسيق:

فشل السوق هو أقوى سبب للدفاع عن دور الدولة في الاقتصاد. من بين الحجج الأخرى القائمة على النقص في السوق، يستخدم اقتصاديو التنمية على نطاق واسع نظرية فشل التنسيق كتحديد حالة جديدة للسياسة الصناعية، تركز نظرية فشل التنسيق على فكرة أنه قد يفشل الاقتصاد في تحقيق التنسيق بين الأنشطة التكميلية. حيث أن بعض المشاريع الاستثمارية لا يتم تنفيذها لأن الاستثمارات التكميلية لها غير موجودة، وهذه الاستثمارات الأخيرة لا تحدث على وجه التحديد لأن الأولى غائبة.

فشل التنسيق يقود السوق إلى نتيجة (توازن) أدنى من وضع محتمل يتم فيه تخصيص الموارد على النحو الأمثل وجميع الوكلاء سيكونون في أفضل حالة.

حدوث مثل هذا التوازن غير الفعال، أو مصائد الفقر، يستدعي تقديم فرصة للتدخل الإيجابي للدولة. إن مثل هذه المواقف لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال الاستثمارات المنسقة الضخمة، والتي من غير المرجح أن تحدث من طرف الخواص، أو المعنيين بالأمر بمفردهم في المناطق الفقيرة. كما يقول ستيفان ديركون

¹Blair Fix : Economic Development And The Death Of The Free Market, WORKING PAPERS ON CAPITAL AS POWER, No. 2020/01, econstor,2020, P2.

²كبداني سيدي أحمد: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص ص82-83.

³ نفس المرجع، ص 83.

Stefan Dercon: "مصيدة الفقر هي نتيجة توازن وحالة لا يمكن للمرء أن يخرج منها دون مساعدة خارجية، مثل، تحقيق مكاسب مفاجئة إيجابية لهذه المجموعة، إعادة التوزيع أو المساعدة، أو عن طريق تغيير أساسي في أداء الأسواق¹."

لتوضيح فكرة فشل التنسيق نفترض أن الاقتصاد أمام حالتان محتملتان:
✓ الزراعة فقط.

✓ السكك الحديدية والفحم والصلب والمهندسين (بالإضافة إلى قليل من الزراعة).

إذا قمنا باستثمارات منفصلة:

السكك الحديدية وحدها - من سيدفع ثمنها؟

الفحم وحده: كيف يتم نقله؟

الصلب وحده: من سيستخدمه؟

فقط مدرسة الهندسة - لا وظائف لهم

هذه الاستثمارات مكتملة لبعضها البعض: هناك حاجة إليها جميعها لتكتمل بعضها البعض.

يكون هذا الأمر صحيح كلياً في اقتصاد مغلق، وجزئياً في اقتصاد مفتوح.

هذا الأمر يؤثر على سياسة التنمية، خاصة عندما يكون الهدف هو التصنيع، عملية التنسيق ضرورية².

3. العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية:

1.1.3. التعليم والنمو الاقتصادي:

1.1.3. اتجاه السببية بين التعليم والنمو³:

ان التحيز الإيجابي لأهمية التعليم قد يتجلى في عيب الاقتصادي القديم المتمثل في الخلط بين الارتباط السببي والأسباب أي أنه هل أن يتسبب ارتفاع الدخل في أن يصبح البلد أكثر تعليماً بدلاً من العكس؟ وقد يكون هذا هو الحال إذا كان التعليم نفسه يحتوي على عناصر للاستهلاك الجيد، أي أنه كلما أصبح الأشخاص أكثر ثراء اختاروا شراء المزيد من التعليم لمصلحتهم الخاصة، بعيداً عن وظيفته كاستثمار. تجريبياً:

• بيلس وكليانو (Bils and Klenow) (2000) وجدوا أن "القناة من النمو المتوقع إلى التعليم" قادرة

على توليد أكثر من ثلثي العلاقة بين الاثنين، على الرغم من أنهم يلاحظون أن هذه النتيجة قد تكون مدينة للمتغيرات المحذوفة.

• استخدم بروكنر وجرادشتاين (Brückner and Gradstein) سنة (2013) بيانات لمجموعة من الدول

¹Bogdan Glăvan : **Coordination Economics, Poverty Traps, and the Market Process, A New Case for Industrial Policy?** The Independent Review, v. 13, n. 2, 2008, pp225,226.

²Alessandra Pelloni : **Development Economics**, Lectures II, April 2018, p12.

file:///C:/Users/pc/Downloads/development-lectures-ii-2018-2018-04-29-22-01-38.pdf

³Joseph Holden, Monazza Aslam, Op.cit, p6.

وصدمات أسعار النفط كمتغير فعال رابع ينبغي ربطه بالنمو بشكل مستقل عن الاستثمار في التعليم. وهم يجدون من خلال هذه الطريقة أن زيادة قدرها 1 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزيد معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بنسبة تتراوح بين 0.1 و0.18 نقطة مئوية في المتوسط. لا تثبت هذه الدراسات بشكل قاطع أن النمو يسبب التعليم وليس العكس، لكنها تشير إلى احتمال وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه.

2.1.3. قياس كمية أو نوعية التعليم¹:

سعى العديد من الاقتصاديين لشرح عدم اليقين الظاهر حول ارتباط التعليم والنمو من خلال مشاكل القياس والتقدير. تميل الدراسات في الأصل إلى استخدام عدد سنوات الدراسة كتقدير لرأس المال البشري، على الرغم من أن هذا يفترض ضمناً أن سنة واحدة من التعليم تمثل نفس كمية رأس المال البشري عبر البلدان. على العكس من ذلك، تُظهر الاختبارات القابلة للمقارنة دولياً مستويات متنوعة على نطاق واسع من التعلم المقاس عبر البلدان - على سبيل المثال، في اختبارات الرياضيات لبرنامج التقييم الدولي للطلاب (PISA) The Programme for International Student Assessment وهو دراسة تديرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، فإن الطلاب البيروفيين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً المسجلين في التعليم يحصلون على درجات أقل بنسبة 30٪ من أقرانهم في الولايات المتحدة. وجد هانوشيك وهوسمان سنة 2010، باستخدام بيانات برنامج PISA أن مقاييس المهارات تفسر الكثير من الفرق في أداء النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من عام 1960 إلى عام 2000. ومن المؤسف أن بيانات البرنامج لا تتوفر لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية الأكثر فقراً، حيث تم تمثيل 65 بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط في أحدث عملية لجمع بيانات البرنامج في عام 2012. ولذلك، فإن هانوشيك وهوسمان قاما سنة 2012 بربط بيانات المهارات الإقليمية مع التقييمات العالمية، ووجدوا أن أكثر من نصف معدلات النمو الضعيفة نسبياً في أمريكا اللاتينية يمكن أن تعزى الأسباب إلى انخفاض التحصيل التعليمي.

لا تمتلك غالبية بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (SSA) بيانات المهارات القابلة للمقارنة دولياً، على الرغم من أنه تم الآن وفي بعض الحالات، تجميع البيانات الإقليمية.

2.3. التعليم في نظرية النمو الحديثة:

نظرية النمو الحديثة وتسمى أيضاً نظرية النمو الداخلي Growth Endogenous، والتي يعتبر بول رومر رائدها (P. Romer)، ظهرت هذه النظرية في أواخر الثمانينيات، كمكون أساسي لنظرية التنمية للدول الناشئة، وكرد فعل على الانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، الذي اعتبر أن النمو يتحدد بالتقدم التكنولوجي والذي يعتبر عامل خارجي، فنموذج النمو الكلاسيكي ركز على عامل واحد للنمو وهو تراكم رأس المال المادي، وان تحدث على أهمية التقدم التكنولوجي لكن لم يدمجه في نموذجه للنمو.

¹Joseph Holden, Monazza Aslam, Op.cit, pp6,7.

جاءت هذه النظرية بعد عجز النموذج النيوكلاسيكي عن الإجابة عن سبب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، وكذلك اكتشاف مصادر الباقي لسولو. حسب النظرية النمو المستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها وليس من خارجها، حيث افترضت زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية ويعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة. ويرتكز النمو على الادخار والاستثمار في رأس المال البشري حسب لوكاس (Lucas)، الاستثمار في البحث والتطوير وإنتاج المعرفة حسب رومر (Romer)، كما أشارت النظرية الى أهمية التدخل الحكومي في تحسين تخصص الموارد، في ظل عدم قدرة السوق الحرة على ذلك. حيث يرى رومر أن تطبيق السياسة الاقتصادية من طرف بيروقراطيين أكفاء وحكم صالح عامل أساسي في تحقيق النمو الطويل الاجل.¹

1.2.3. تراكم رأس المال البشري ونموذج لوكاس (1988):

يعتبر لوكاس Lucas من الأوائل الذين، تطرقوا الى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو المستمر، فحسب لوكاس الاستثمار في التعليم والتدريب له تأثير إيجابي على المستوى الفردي برفع إنتاجية العامل، وعلى المستوى الكلي من خلال رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. لقد قدم لوكاس تفسيراً للتفاوتات في النمو بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يرى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تزداد بزيادة معدل رأس المال البشري الى رأس المال العيني، بفعل الوفورات التي تنتج عن العمل، نتيجة لأشخاص تتوفر لديهم الكفاءة بسبب تعليمهم.²

فرضيات النموذج:

- ✓ الاقتصاد مكون من قطاعين الأول مخصص لإنتاج السلع والثاني لتكوين رأس المال البشري.
- ✓ يوجد تجانس في الاختيارات التربوية وكذلك في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي ان الأعوان متشابهين، عددهم N ، وتكوينهم يتراوح بين الصفر والملائمة.
- ✓ يستغرق الفرد وقت في اكتساب المهارات ويتعلم بنفسه، كما أنه مهما كان مستوى رأس المال الخاص بالفرد فإنه يتعلم إذا أحيط بشخص فعال.
- ✓ دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.
- ✓ إنتاج السلع حسب دالة الإنتاج "كوب- دوغلاس" تقدم على الشكل التالي³:

$$Y_i = AK_i^B (uh)^{1-B}$$

$$h^*(i) = \delta(1-u)h(i). \delta > 0$$

Y_i : منتج الفرد.

ki : رأس المال المادي للفرد.

¹ ربيع نصر: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، بحث مقدم من المؤلف الى هيئة تخطيط الدولة عام 2004، ص 8.

² ايمان محمد إبراهيم علي: دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، المجلد 22، العدد 1، 2021، ص 43.

³ حمد الناصر حميدانو: نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 07، المجلد 2، 2014، ص 15.

δ, B : ثابت موجب

u : تمثل الجزء من الوقت المخصص للإنتاج وعليه فإن $(1-u)$ الوقت المخصص للتعليم.

h : مخزون رأس المال البشري.

$(i) h^*$: تمثل معدل تطور رأس المال البشري.

العلاقة الخطية لتغير رأس المال البشري $(i) h^*$ تبين مدى تطور رأس المال البشري للفرد من خلال تخصيص جزء من وقت الإنتاج للتعليم والتكوين، أي أن التغير في تكوين رأس المال البشري يتعلق بكل من رأس المال البشري المحقق خلال وقت التكوين $(1-u)$ بالإضافة إلى فاعلية هذا التكوين δ .

كما أن كل وحدة زمنية يخصصها الفرد للتعليم ترفع من رأس المال البشري بنسبة ثابتة وليس بكمية كما هو الحال في نموذج رومر.

معدل نمو رأس المال البشري v يرتبط بإنتاجية رأس المال البشري δ بالإضافة إلى الوقت المخصص للتعليم $(1-u)$. وباعتبار أن δ موجب، فإنه كلما ارتفعت قيمة δ يرتفع معدل نمو رأس المال البشري v ، مستوى الإنتاج ومعدل النمو الاقتصادي.

$$v = h/h = \delta (1-u)$$

أظهر نموذج لوكاس أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتكوين، فكلما تم تخصيص المزيد من الوقت للتعليم والتكوين، ارتفع معدل نمو رأس المال البشري وبالتالي زيادة الناتج الفردي، ومن هنا أرجع سبب الاختلاف في معدلات النمو بين الدول إلى الاختلاف في مستويات رأس المال البشري¹.

2.2.3. نموذج التراكم المعرفي لرومر (1990):

رومر Romer هو أول من جاء بفكرة نموذج النمو الداخلي فقد قدم في هذا الإطار نموذجين الأول عام 1986 والذي أرجع فيه سبب النمو الاقتصادي إلى عامل المعرفة التي تعتمد على التعلم بالتمرن (الممارسة)، فبنى نموذجه الداخلي على أساس اعتبار المعرفة شكل من أشكال رأس المال الذي يساهم نسبياً في النمو.

أما في نموذجه الثاني عام 1990، فقد أرجع النمو الاقتصادي إلى عامل تراكم المعرفة،

حسب رومر المعارف أو الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية في عدة نقاط:

- ✓ الأفكار غير قابلة للتنافس، إذ يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات وفي نفس الوقت من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية، دون أن تتدهور أو ينقص من قيمتها.
- ✓ تنتقل المعارف بتكلفة معدومة (التكلفة الحدية للمعلومة معدومة).
- ✓ لا يمكن مراقبة استعمال المعرفة من قبل المالك إلا جزئياً، مما يجعل فرضية المنافسة التامة غير صالحة، يحدث التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية وليس في المنافسة التامة كما في النظرية النيوكلاسيكية.

¹ محمد لعجال: دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري (التعليم) والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2014، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد: 06 عدد 10، جوان 2020، ص ص 191، 192.

✓ تكلفة الإنتاج الأولية مرتفعة جداً ولكن الوحدات اللاحقة نحصل عليها بسهولة أكثر وذلك بنسخ الوحدة الأولى، هذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة¹.

من أجل صياغة النموذج افترض رومر وجود ثلاث عناصر إنتاج وهي رأس المال المادي، العمل، رأس المال البشري والتكنولوجيا كعامل ثالث، والاقتصاد مقسم الى ثلاث قطاعات:

✓ قطاع البحث والتطوير: الذي يعتمد على رأس المال البشري والتكنولوجيا الحالية من أجل إنتاج معرفة جديدة، تتضمن تصميمات حديثة للسلع الرأسمالية أو السلع الوسيطة.

✓ قطاع السلع الوسيطة: يقوم هذا القطاع بشراء المعرفة الجديدة من القطاع السابق لاستعمالها في إنتاج سلع إنتاج معمرة أو سلع وسيطية جديدة، وهو قطاع احتكاري.

✓ قطاع السلع النهائية: يقوم بإنتاج سلع نهائية باستعمال تقنية تربط بين رأس المال البشري ورأس المال المادي متمثلاً في السلع الوسيطة والعمل².

إنتاج الناتج النهائي يمر عبر ثلاث قطاعات ويأخذ شكل دالة كوب - دوغلاس كما يلي:

$$Y(H, L, X) = HyL \sum_{i=1}^X X_t^{1-\alpha-B}$$

Y : تمثل الإنتاج النهائي وهو دالة لرأس المال البشري المستخدم في السلع النهائية Hy ، L والتي تمثل العمل المادي، $\sum X_i$: تمثل رأس المال المادي.

لقد خلص رومر الى أن إنتاج السلع الاستهلاكية لا يعتمد فقط على العمل ورأس المال بل كذلك على مختلف الآلات التي المستعملة، ومن ثم فإن زيادة مخزون رأس المال من خلال زيادة الآلات المكونة له كما ونوعاً بفضل التقدم التكنولوجي المندمج فيها، وذلك عن طريق البحث والتطوير.

وتوصل رومر الى نتيجة نهائية مفادها أن الابتكار والاختراع أساس عملية النمو الاقتصادي³.

3.2.3. نموذج رومر- مانكيو-ويل MRW (1992):

يسمى أيضاً نموذج سولو المطور برأس المال البشري، قام كل من رومر، مانكيو وويل سنة 1992 بتطوير نموذج سولو بإدخال رأس المال البشري كعامل جديد للنمو الى جانب رأس المال المادي والعمل.

يعتمد نموذج MRW على افتراض أن تراكم رأس المال البشري يكون بنفس طريقة تراكم رأس المال المادي، وهذا ما يمكن من التعبير عنه بوحدات مادية بدل الوحدات الزمنية.

وعليه تكتب دالة الإنتاج بالشكل التالي:

$$Y = K^\alpha H^B (AL)^\varphi$$

حيث: α, B, φ عبارة عن ثوابت موجبة.

AL : كمية العمل الفعال.

¹ دحمان بواهي سمير، البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² ايمان محمد إبراهيم علي: مرجع سبق ذكره، ص 44.

³ بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس: رس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل) ، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 1، العدد 1، 2017، ص 10.

وبوضع $Y = g_A$ يصبح معدل نمو الناتج الفردي:

$$g_Y = \alpha g_K + B g_H + (1 - \varphi) g_L + y \cdot \varphi$$

وعليه يمكن صياغة معادلة النموذج كالتالي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 K + \alpha_2 H + \alpha_3 L$$

حيث: α_0 تقدير لـ $y \cdot \varphi$ ، α_1 تقدير لـ α ، α_2 تقدير لـ B ، α_3 تقدير لـ $(1 - \varphi)$.¹

ومن النتائج التي توصل إليها النموذج،

✓ يتنبأ هذا النموذج بحدوث فرضية التقارب، لكن بمعدلات أبطأ من التي تنبأ بها نموذج سولو.

✓ في الأجل القصير، تنمو اقتصاديات الدول الفقيرة بمعدلات أعلى من مثيلاتها في الدول الغنية.

✓ بإضافة رأس المال البشري كعامل إنتاج، تسارع معدلات التقارب بين الدول الفقيرة والغنية.²

4.2.3. رأس المال البشري الناقل للتكنولوجيا الجديدة لبن حبيب وشبيجل (1994):

اقترح بن حبيب وشبيجل نموذج من شكل نماذج النمو الداخلي، حيث اعتبر الباحثان أن التقدم التقني أو الإنتاجية الاجمالية للعوامل كدالة لمستوى التعليم أو رأس المال البشري. توصل النموذج الى أن تأثير رأس المال البشري إيجابي على نمو الإنتاجية الاجمالية للعوامل.

حسب بن حبيب وشبيجل يؤثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي من خلال آليتين:

✓ الأولى يؤثر رأس المال البشري بشكل مباشر على الابتكار التكنولوجي بنفس طريقة نموذج رومر

(1990).

✓ الثانية، يؤثر مخزون رأس المال البشري على سرعة التكيف مع التكنولوجيا الأجنبية.

يؤكد النموذج على مايلي:

✓ اللحاق بالركب بين البلدان الفقيرة والغنية ممكن، وذلك عندما تتاح للبلدان النامية الفرصة

لزيادة مخزونها من رأس المال البشري.

✓ أما في البلدان المتقدمة، التأثير المباشر للتعليم على القدرة على الابتكار من شأنه أن يؤثر على

النمو.

وعليه فإن تأثير التعليم على النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى تنمية هذه الدول.³

يمكن صياغة النموذج وفق دالة الإنتاج كوب-دوغلاس كالتالي:

$$Y_{it} = A_{it} K_{it}^{\alpha} L_{it}^{\beta}$$

حيث Y هو مستوى الانتاج، A هو إجمالي إنتاجية العوامل، K هو رأس المال المادي و L هو العمل.

¹ بن مريم محمد، هني محمد نبيل، "تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري وفق نموذج سولو المطور باستخدام منهجية MRW"، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ديسمبر 2011، ص2.

² محمد فلاق، عبد الهادي مداح: "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية -قراءة لدراسات سابقة و اقتراح نموذج

للاستثمار في رأس المال البشري-"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 10، 2017، ص 21.

³Issolah Fatiha, Djemaci Brahim, Kertous Mourad : Education, Santé Et Croissance Economique En Algérie: Étude

Econométrie Via Le Modèle ARDL, Dirassat Journal Economic Issue, Vol. 12, N.1, (2021), pp 759-760.

بحساب لوغاريتم الفروق الأولى للمتغيرات في دالة الإنتاج السابقة، نحصل على المعادلة التالية التي يكون فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي دالة خطية للتغير التكنولوجي في رأس المال المادي والعمالة.

$$\ln Y_{it} - \ln Y_{it-1} = \ln A_{it} - \ln A_{it-1} + \alpha(\ln K_{it} - \ln K_{it-1}) + \beta(\ln L_{it} - \ln L_{it-1})$$

يتم تعريف الزيادة في التكنولوجيا بدورها على أنها مجموع عاملين:

$$\ln A_{it} - \ln A_{it-1} = c + gH_{it} + mH_{it} \left[\frac{(Y_{itmax} - Y_{it})}{Y_{it}} \right]$$

c : يمثل التقدم التكنولوجي الخارجي،

gH_t : مستوى رأس المال البشري ويمثل التطور التكنولوجي المتأثر مباشرة بتراكم رأس المال البشري المحلي. هذا يتوافق مع نظرية النمو الداخلي التي تفترض مستويات مختلفة لرأس المال البشري تنتج تشكيلات مختلفة من التراكم التكنولوجي، وهذا ما يبرر وجود معدلات نمو متباينة.

$H_{it} \left[\frac{(Y_{itmax} - Y_{it})}{Y_{it}} \right]$: يمثل الفجوة التكنولوجية بين البلدان والناتجة عن رأس المال البشري.

هذه الفكرة أخذها النموذج من مقارنة نيلسون وفيلبس (1966)، التي ترى أن تراكم التكنولوجيا يعتمد على الفجوة بين مستوى المعرفة الذي وصل إليه البلد والتراكم المعرفي العالمي، فسرعة اللحاق بركب الدول المتقدمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى رأس المال البشري الذي حققه الاقتصاد، وبالتالي ووفقاً لقاعدة تناقص العوائد، كلما ابتعد بلد عن مستوى المعرفة المتراكمة في العالم، سيكون من السهل زيادة مخزونه من المعرفة.

حسب بن خبيب وسبيجل يتحدد معدل التراكم بواسطة مستوى تعليم السكان، وقوى عاملة ماهرة قادرة على استيعاب التقنيات الجديدة بسرعة.

الشكل النهائي لنموذج بن خبيب وسبيجل تمثله المعادلة التالية:

$$\Delta \ln Y_{it} = c + (g - m)H_{it} + mH_{it} \left(\frac{Y_{itmax}}{Y_{it}} \right) + \alpha \Delta \ln K_{it} + \beta \Delta \ln L_{it}$$

حيث i تمثل البلد و Δ عامل الاختلاف.¹

إن اهتمام نظرية النمو من الداخل بالعنصر البشري، جعلها محل اهتمام من طرف جل الدول، وكذا هيئات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، فقد تبني البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ سنوات التسعينات مفاهيم التنمية البشرية. رغم ذلك لم تسلم هذه النظرية من عدة انتقادات وجهت إليها من أهمها:

✓ اعتمادها على فرضيات النظرية النيوكلاسيكية، والتي تعتبر غير صالحة للدول النامية.

✓ العديد من الدول الفقيرة التي لم تحقق النمو المنشود رغم قطعها شوطاً كبيراً في مجال الاستثمار التعليمي.

¹ Zakane Ahmed: *The Role of the Human Capital in the Economic Growth Process in Algeria*, Munich Personal RePEc Archive, October 2017, pp6,7 :

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/81983/1/MPPRA_paper_81983.pdf

✓ رغم تأكيد هذه النماذج على أهمية الوفرة الخارجية للتعليم في رفع معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل، غير أنه من الصعب بناء نماذج تؤكد ذلك.¹

3.3. التعليم والأهداف الاجتماعية للتنمية:

1.3.3. التعليم والصحة:²

ببساطة يرتبط التعليم بالصحة في هذه النقاط الثلاثة: قد يؤدي سوء الصحة في وقت مبكر من الحياة لتحصيل تعليمي أقل؛ التحصيل التعليمي المنخفض قد يؤثر فيما بعد سلبًا على الصحة؛ أو قد يؤثر عامل ثالث مثل الفروق في معدلات الخصم على التعليم وسلوك البحث عن الصحة. نبدأ بالتأكيد على أهم المحددات المشتركة غير الملاحظة لكليهما التعليم والصحة، الأول هو موارد الوالدين: الآباء مع المزيد من الموارد (كل ما يشمل الثروة على نطاق واسع، الشبكات الاجتماعية، المعرفة، وما إلى ذلك) سيخصص جزءًا منها لتحسين بقاء أطفالهم (من خلال الاستثمار في صحتهم) وكذلك لتحسين نتائجهم المستقبلية، وهذا بدوره يعني أنهم سيستثمرون ربما أكثر في تعليم أطفالهم. ثانيًا، هناك بعض الخصائص الفردية المهمة التي هي نظريًا من المتوقع أن تزيد من التعليم والصحة، المزيد من الأفراد المرضى من المرجح أن يستثمروا أكثر في كل من التعليم والصحة، أيضا الأفراد الأكثر ذكاء قد يكونون أكثر عرضة للحصول على مزيد من التعليم وكذلك التمتع بصحة أفضل.

2.3.3. التعليم والحد من الفقر:³

رغم أنه لا توجد علاقة واضحة بين النمو وعدم المساواة في الدخل على مستوى الاقتصاد الكلي، تظهر التحليلات الاقتصادية أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد هي عامل مهم في الحد من الفقر، وقد ثبت على نطاق واسع أن الصحة والتعليم يلعبان دورًا مركزيًا في زيادة الدخل والنمو الاقتصادي، والذي من خلاله يمكن الحد من الفقر.

للاستثمار في تعليم وصحة الفقراء آثار إيجابية على الإنتاجية والدخل والنمو الاقتصادي. لهذا السبب، يتم التركيز بشكل خاص على هذين القطاعين، في بناء استراتيجيات الحد من الفقر.

العلاقة القوية بين الفقر والصحة والتعليم حقيقة معروفة الآن، فالأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع هم أكثر عرضة للوفاة قبل سن الخامسة بخمس مرات، ومرتين للوفاة بين سن 15 و49، مقارنة بأولئك في الفئات ذات الدخل المرتفع. وفي دراسة قام بها جوبتا Gupta وآخرون سنة 2001، باستخدام بيانات لـ 50 دولة نامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، أن الحالة الصحية للفقراء أقل بكثير من حالة غير الفقراء. عندما يتعلق الأمر بوفيات الأطفال، فإن متوسط معدل الوفيات للفقراء يبلغ ستة أضعاف معدل غير الفقراء. ووفقًا لهؤلاء الباحثين، فإن معدل وفيات الفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء أعلى بسبع مرات من

¹ بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس: مرجع سبق ذكره، ص 14، 15..

²David M. Cutler, Adriana Lleras-Muney, EDUCATION AND HEALTH : INSIGHTS FROM INTERNATIONAL COMPARISONS, Working Paper 17738, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, January 2012, p9

³Abdoulaye Diagne : Investir sur le capital humain : éducation et santé, African development Review, Volume 19, Issue 1, 2007, pp172-174.

معدل وفيات غير الفقراء. يشير تقرير صادر عن منظمة أوكسفام OXFAM في النيجر إلى أن معدل انتشار الفقر يبلغ 70٪ في العائلات التي لم يتلق فيها الآباء تعليمًا، مقارنة بـ 56٪ في العائلات التي التحق فيها أولياء الأمور بالمدارس الابتدائية.

يلعب التعليم والصحة دورًا رئيسيًا في التنمية الاقتصادية وتحسين رفاهية الفقراء. تعتبر العلاقة بين تعليم الفرد وإنتاجيته (مقاسة من حيث الدخل) هي واحدة من أفضل الحقائق المثبتة في الاقتصاد، ووفقًا لتقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم (1990) بشأن الفقر، فإن التعليم يزيد الأجور و إنتاجية العمل في الزراعة والقطاع غير الرسمي، كما يشير التقرير إلى أن تأثير الاستثمار في التعليم على الأجور في القطاع الرسمي لا يزال مهمًا: فمثلا في إندونيسيا، تجاوز عائد التعليم الابتدائي والثانوي 10٪، بينما في تنزانيا بلغ حوالي 9 ٪، في مدغشقر هذه المعدلات هي 10٪ للأجور في القطاعين الرسمي وغير الرسمي ، فقط مع مستوى التعليم الابتدائي. فيما يتعلق بالتأثير على إنتاجية العمل، في إندونيسيا، يمكن أن يؤدي الانتقال من خمس إلى تسع سنوات من الدراسة إلى زيادة الإنتاج بنسبة 10٪. من ناحية أخرى، لا يزال هذا التأثير غامضًا في القطاع الزراعي في مدغشقر.

يشير التقرير نفسه إلى آثار التغذية الأفضل على إنتاجية العمل الزراعي، لكنه لا يقدم معلومات عن آثار الرعاية الصحية. كما أشار إلى أن المسوحات التي أجريت في مدغشقر وإندونيسيا تسلط الضوء على الأثر الإيجابي للوصول إلى الرعاية الصحية على الدخل. يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة بشكل أقل في سوق العمل، ويكسبون أقل عندما يكونون نشيطين، لأنهم يعملون عمومًا في القطاع غير الرسمي.

في إندونيسيا، كشفت دراسة استقصائية أجريت في مقاطعتين أنه بينما ينخفض معدل الاستشارة في المراكز الصحية، ينخفض متوسط أجر الرجال ومعدل نشاط النساء، تؤثر الرعاية أيضًا على الدخل فحسب المسوحات الديموغرافية والصحية (DHS) Demographic and Health Surveys التي أجريت في 20 دولة أفريقية، فإن الأطفال الذين تم تلقيحهم، أو الذين تحصلت والدتهم على مساعدة طبية أثناء الحمل، يكونون أفضل (حجم أكبر). وعليه، فإن قدرات الكسب المستقبلية ترتبط بالأداء الأكاديمي الذي يرتبط بدوره بالحالة الصحية.

3.3.3. التعليم والعدالة¹:

بالإضافة إلى الحد من الفقر، قد يكون للتعليم قيمة في تحسين المساواة في مجتمع معين. يمكن أن تتجلى العدالة بعدة طرق مختلفة، مثل فرصة التقدم إلى مستوى أعلى من التعليم بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للفرد أو التمتع بنتائج التعليم (الإنجاز العقلي أو الدخل الأعلى) من قبل الفئات الأكثر فقرًا في السكان. نشأت إمكانية المساواة في التعليم في الأيام الأولى لاقتصاديات التعليم (انظر العدد الخاص من مجلة الاقتصاد السياسي، 1972). يستمر هذا النقاش اليوم. في الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين أفراد المجتمع.

¹George Psacharopoulos, *The Value of Investment in Education : Theory, Evidence, and Policy*, Journal of Education Finance, University of Illinois Press, Vol 32, No 2, 2006, p118-119

4.3.3. تأثيرات اجتماعية أخرى:

• تأثير تعليم الوالدين على تعليم الأطفال:¹

أظهر الكثير من الأعمال الارتباط القوي بين تعليم الوالدين وتعليم وصحة الأطفال، لكن تعليم الأم لها تأثير أكبر من تعليم الأب، حيث تزداد احتمالية حصول الأمهات المتعلقات على عمل يوفر لهن دخلاً أعلى، مما يسمح لهن بتغطية تكاليف تعليم أطفالهن بشكل أفضل. كما أنهم أكثر وعياً بالنتائج التعليمية لأطفالهم، بالإضافة إلى أن النساء المتعلقات ينجبن أطفالاً أصحاء، وعليه يعتمد الأداء المدرسي جزئياً على صحة الأطفال. فأطفال الأشخاص الأكثر تعليماً لهم احتمال أكبر في الوصول إلى أعلى مستويات التعليم، فالآباء الأكثر تعليماً على دراية أفضل بأهمية صحة أطفالهم، ويقدمونها أكثر. بالإضافة إلى الفوائد الصحية، هناك مزايا أخرى وهي الحصول على نتائج أفضل في المدرسة، ثم الحصول على دخل أكبر في وقت لاحق. في المقابل، عندما يكون الآباء أميين، يكون الأطفال في صحة سيئة، مما يزيد من التغيب عن المدرسة والتسرب المبكر. ولذلك فإن نتائجهم المدرسية ضعيفة، وقدراتهم على الكسب في المستقبل محدودة. بالإضافة إلى ذلك. في معظم البلدان الأفريقية العشرين التي تم فيها إجراء المسح الديموغرافي والصحي، كان لتعليم الأم تأثير إيجابي على صحة الطفل والتعليم.

• أثر تعليم الأم على المتغيرات الديمغرافية (الخصوبة):²

أثبتت الدراسات التجريبية التي أجريت في العديد من البلدان المتقدمة والنامية ارتباطاً سلبياً قوياً بين تعليم الأم وخصوبتها، وعلاقة إيجابية بين تعليم الأم وصحة وتعليم طفلها. إن وجود علاقة سلبية قوية بين التعليم، وخاصة تعليم المرأة، والخصوبة حقيقة لا جدال فيها. وقد ركز العمل التجريبي لشولتز سنة 1993 على عوامل "العرض" (الوصول إلى موانع الحمل، وتنظيم الأسرة)، بدلاً من نهج بيكر الذي يعالج "الطلب على الأطفال". ومهما كان النهج المتبع، فإن تعليم النساء له جوانب سلبية ومؤثرة على الخصوبة. يتضح من الدراسات التي قُدرت بشكل منفصل تأثير مستويات التعليم المختلفة أن هذا التأثير يبدأ فقط من السنة الرابعة من الدراسة، أي في (أو قرب) نهاية التعليم الابتدائي. من خلال الجمع بين البيانات التي نشرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، والتي تغطي 80 دولة للأعوام 1972، 1982 و1988، قام شولتز بتقدير محددات الخصوبة على المستوى الإجمالي. يأخذ بعين الاعتبار عدد سنوات التعليم للنساء والرجال ووفيات الرضع ومتغيرات أخرى. ويظهر أن زيادة مستوى تعليم المرأة لمدة عام واحد يقلل من معدل الخصوبة الإجمالي من 0.161 إلى 0.551 طفل حسب التقديرات، وأن هذا التأثير ينخفض إذا تم تضمين معدل وفيات الرضع في التحليل. في دراسة أجريت من طرف اينسورث Ainsworth سنة 1996 في 14 دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، من خلال البيانات الديمغرافية والصحية DHS التي جمعت من منتصف الثمانينات إلى بداية التسعينيات، تبين أن هذه الدول تتميز بمستوى خصوبة مرتفع يتراوح من 5.0 طفل في بوتسوانا إلى 7.4 في النيجر، مع

¹Abdoulaye Diagne: Op.cit, p174.

²Ibid, pp175,176.

انخفاض متوسط مستوى تعليم المرأة (من اثنان الى ست سنوات، والمستوى المتوسط هو 0 في 6 دول)، ومستوى منخفض للغاية في الوصول إلى وسائل منع الحمل الحديثة (أقل من 10٪ من النساء). تبين أن عدد سنوات الدراسة للمرأة تمارس أثر معنوي وسلبي على الخصوبة في جميع البلدان (باستثناء بوروندي، حيث المعامل لا يبدو معنويًا)، ولكن هذا التأثير لا خطي لأنه يزيد مع مستوى التعليم. في أغلب البلدان، يصبح التأثير كبيرًا من نهاية التعليم الابتدائي: المعامل المرتبط بأربع وست سنوات من الدراسة مهم في ثماني دول (بوتسوانا، كينيا، مالي، النيجر، السنغال، تنزانيا، أوغندا وزمبابوي). كذلك تعليم الأزواج له تأثير سلبي على الخصوبة وإيجابي على استخدام وسائل منع الحمل الحديثة، لكن هذا التأثير ضئيل مقارنة بتأثير تعليم المرأة. كما يسلط الباحثون الضوء على حجم هذه التأثيرات، والتي تختلف من بلد إلى آخر بسبب الاختلافات في نوعية المدارس، في الوصول إلى وسائل منع الحمل، في برامج تنظيم الأسرة، وفي أداء سوق العمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. على خطى اينسورث أدخل باحثون آخرون متغيرات تتعلق بجودة التعليم مثل المهارات المعرفية، فحسب توماس (1999)، فإن إدخال نتائج اللغة والرياضيات للسنة الدراسية الثالثة أو الرابعة في جنوب أفريقيا في معامل انخفاض الخصوبة على مقدار التعليم، أدى إلى الانخفاض بمقدار الثلث في هذا المعامل، والذي لا يزال مهمًا. استنتج الباحثون أن الجودة ومقدار تعليم المرأة له تأثير سلبي على الخصوبة. تم الحصول على نتائج مماثلة بواسطة دراسة أوليفر Oliver سنة 1999 في غانا.

• تأثير تعليم الأم على صحتها وصحة طفلها¹:

يؤثر تعليم الأم على صحتها وكذلك على صحة أطفالها، سنركز على التأثير على صحة الطفل، لأنه أصبح مؤشرا رئيسيا للتنمية الاقتصادية، فمن بين الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة في عام 2000، ترتبط أربعة منها على الأقل بشكل مباشر بصحة وتغذية الطفل. إضافة إلى كونه مؤشرا للنمو، فإن صحة الطفل مرتبطة بمؤشرات أخرى مثل صحة الكبار، الأداء المدرسي، الإنتاجية والدخل.

من بين المحددات المحتملة لصحة الطفل، قدم الباحثون تعليم الأم، فالأم الأكثر تعليما لديها أطفال أصحاء بشكل عام، ذلك لأن لديها معرفة أفضل بالرعاية والتغذية، كما أنها توفر لأطفالها بيئة صحية وسليمة.

الدراسات التي تحلل العلاقة بين تعليم الأم وصحة أطفالها تركز على وفيات الرضع وسوء التغذية. وفي هذا الإطار، وجد كالدويل Caldwell في دراسة قام بها على نيجيريا سنة 1979 علاقة قوية جدًا بين تعليم الأم ووفيات الأطفال. تم تأكيد على هذه النتيجة من طرف روزنويج Rosenweig وشولتز سنة 1982 من خلال دراسة قاما بها على الهند. يستمر هذا التأثير إذا أخذنا في الحسبان دخل الأسرة، الأصول الإنتاجية (الراديو، التلفزيون، الثلاجة، وما إلى ذلك) والبيئة (مياه الشرب، والمراحيض، والوصول الكهرباء، إلخ).

¹ Abdoulaye Diagne : Op.cit, pp176,177.

علاوة على ذلك، وفقاً لتقرير OXFAM سنة 1995 في الفلبين، تلقي الأمهات للتعليم الابتدائي يقلل من مخاطر وفيات الرضع إلى النصف، وهذه المخاطر تقسم على ثلاث في حالة تلقي الأمهات للتعليم الثانوي. تعليم الأم أيضاً له تأثير إيجابي كبير على القياسات البشرية لأطفالها، بما في ذلك "الطول حسب العمر" أو "الوزن عند الولادة"، وهي مؤشرات جيدة لتطور الطفل على المدى الطويل. من خلال دراسة قام بها توماس وآخرون سنة 1990 في شمال البرازيل، في المناطق الحضرية، تبين أن الأطفال الذين أكملت أمهاتهم التعليم الابتدائي، أكبر ب 2.5 مرة من أولئك الذين أمهاتهم أميات. كما أن تعليم الأمهات له تأثير إيجابي على مدخلات الانتاج الصحة للطفل، مثل عدد الزيارات السابقة للولادة التي تقوم بها الأم للطبيب، احتمالية الحصول على رعاية أفضل، للطفل والتطعيمات للأم.

ومع ذلك، فإن هذه الأعمال لا تعطي سوى القليل من المعلومات حول القنوات التي يتم من خلالها تأثير تعليم الوالدين، خاصة الأم على صحة الأطفال. فقد جاءت دراسة كل من ديساي Desai وألفا Alva سنة 1998، كوري Currie ومورييتي Moretti سنة 2002، لتبين أن تأثير تعليم الأم يمر بسوق الزواج (كلما كانت الأم متعلمة، كان الأب كذلك، وله دخل أعلى). بينما دراسة كل من بلانش Blunch سنة 2005، كوفستيد Kovsted وآخرون سنة 2003 فقد لاحظت أن تعليم الأمهات يعزز وصولهن إلى المعلومات على صحة الأطفال.

4.3. بعض معوقات تحقيق التعليم لأهداف التنمية:

1.4.3 عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل¹:

يمكن لمؤسسات وسياسات بلد ما أن تؤثر على الارتباط بين التعليم والنمو، فمن غير المرجح أن تكون عائدات التعليم التي تولد النمو الاقتصادي ناجمة عن مجموع المهارات العامة فحسب، بل بسبب المهارات المحددة التي يتطلبها سوق العمل. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تكون قدرة الاقتصاد على توظيف المهارات في سوق العمل حاسمة لتأثير رأس المال البشري على النمو. وكما يقول إيسترلي Easterly سنة 2001، فإن الحكومة التي تحدد سعر الصرف وتحظر تداول العملات الأجنبية وتخلق تضخماً مرتفعاً تمنح فرصاً للضغط على الحكومة لتحويل الأرباح. إذا كان هذا النشاط غير الإنتاجي "الساعي إلى الربح" منتشرًا، ومهارات أعضاء جماعات الضغط تجعلهم أكثر فاعلية، فمن الممكن أن يؤدي التعليم بشكل عكسي إلى نمو أقل للمجتمع. تم التأكيد على هذه الفكرة بشكل من قبل روجرز Rogers سنة 2008 باستخدام بيانات حول الفساد، علاوة السوق السوداء وهجرة العقول إلى الولايات المتحدة، لـ 53 دولة نامية، قام بتقسيمها إلى عينات فرعية. ووجد روجرز أن العينات الفرعية التي تم الإبلاغ عنها بدرجة أعلى من الفساد أو علاوة السوق السوداء أو هجرة العقول سيكون لها تأثير أقل للتعليم على النمو الاقتصادي للفترة من 1965 إلى 1995؛ وخلاصة الدراسة أن الاستثمار في التعليم يخلق موردًا قويًا محتملاً لزيادة النمو الاقتصادي، ولكن من الممكن إهدار هذا المورد، لذلك يجب مراعاة ما هي الوظائف المطلوبة عند تكوين هذا المورد.

¹Joseph Holden, Monazza Aslam, Op.cit, p8.

2.4.3. الهجرة واستنزاف العقول¹:

هناك سبب إضافي قد لا يؤدي فيه التعليم دائماً إلى النمو الاقتصادي وهو الهجرة إلى الخارج، والمعروفة باسم "هروب رأس المال البشري" أو هجرة الأدمغة، لأن الآثار غير المباشرة من الاستثمار في التعليم ستفيد اقتصاد بلد آخر، حيث يخسر البلد الأصلي ويكسب البلد المضيف، هناك الآن الكثير من الأدلة على الآثار غير المباشرة لهذه الهجرة، لا سيما من خلال التحويلات المالية المباشرة من العمال في الخارج، كما سيرجع العائدون منهم بمهارات، ممارسات وتقنيات أكبر، كما أن الهجرة ستزيد من الحافز للاستثمار في المهارات داخل الوطن الأم. بالإضافة إلى ذلك، من خلال تخفيف قيود الائتمان من خلال التحويلات، قد تساعد هجرة البعض الآخر على الحصول على فرصة للوصول إلى التعليم.

السنوات الأخيرة، زادت التحويلات بشكل كبير حيث قدرت تدفقات تحويلات العمال إلى البلدان النامية بما يصل إلى 160 مليار دولار عام 2004؛ في عام 2007 قدرت بـ 240 مليار دولار؛ في عام 2011 وصلت إلى 483 مليار دولار، مع 351 مليار دولار تتدفق إلى البلدان النامية أي ما يقارب 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان منخفضة الدخل. كما أن التحويلات تجلب فوائد أخرى حيث أثبت كوكس إدواردز Cox Edwards وأوريتا Ureta سنة 2003 وأكوستا Acosta سنة 2006 دليلاً على أن التحويلات تزيد من التحصيل التعليمي للأطفال في السلفادور، وأنها مرتبطة بشكل سلبي بعمالة الأطفال، في حين أن الدخل الإضافي المستمد من الهجرة يزيد من تعليم الفتيات بشكل خاص. كما يوضح لوبيز - كوردوفا López-Córdova من خلال دراسته سنة 2005 في المكسيك أن البلديات التي لديها تحويلات أكثر تشهد ارتفاعاً في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و14 عامًا.

قد يكون تأثير العودة من الهجرة قويا، حيث يعود أصحاب المهارات العالية إلى وطنهم. من بين السكان المولودين في الخارج الذين دخلوا المملكة المتحدة في التسعينيات بقوا لمدة عام واحد على الأقل، غادر حوالي 40٪ منهم بعد خمس سنوات، رغم ذلك تبقى عودة العمالة لأكثر مهارة (على سبيل المثال الدكتوراه) محدودة، وقد يكون الأثر الأقوى من خلال الحوافز المقدمة للاستثمار في التعليم في البلد الأصلي، ومن خلال دراسة قام بها بين Beine وآخرون سنة 2008 على عينة من 127 دولة نامية. وجدت أن البلدان التي تجمع بين مستويات منخفضة نسبياً من رأس المال البشري ومعدلات هجرة ذوي المهارات المنخفضة من المرجح أن تشهد هجرة مفيدة للأدمغة (تأثير إيجابي)، ومع ذلك، يبدو أن غالبية البلدان تعاني من آثار سلبية، ولا سيما البلدان النامية الصغيرة.

3.4.3. التعليم وعدم تكافؤ الفرص²:

التفاوتات التعليمية تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الثروة تتناول أدبيات التعليم والنمو الاقتصادي كيف يمكن أن يؤدي تحسين إجمالي رصيد رأس المال البشري في الاقتصاد إلى توليد المزيد من الثروة للمجتمع ككل. ومع ذلك، فإن هذا لا يعالج قضية كيفية توزيع رأس المال البشري عبر المجتمع، والتفاوتات المحتملة

¹ Joseph Holden, Monazza Aslam, Op.cit, pp9,10.

² Ibid, pp7.8.

في عوائد التعليم المرتبطة بتوزيع معين. نظرًا لأن أولئك الذين يتمتعون بمزيد من التعليم ومستويات أعلى من المهارات يتلقون عوائد أعلى ويميل أولئك الذين يتمتعون بمزيد من التعليم إلى نقل هذا إلى أطفالهم، فإن التعليم نفسه يمكن أن يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية القائمة.

تشير الدلائل من الدول المتقدمة إلى أن عدم المساواة في التعليم يؤدي إلى عدم المساواة في الثروة، وهناك أدلة مهمة من سياقات البلدان المتقدمة على أن التفاوتات التعليمية أدت إلى تفاقم انخفاض التنقل بين الأجيال بمرور الوقت، وبالتالي استمر عدم المساواة أو زاد، وبحث بلاندين Blanden سنة 2005 في أهمية التعليم في شرح التنقل بين الأجيال في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وكندا. ووجدت أن المستويات التعليمية المتفاوتة تفسر ما بين 35% و50% من التنقل بين الأجيال عبر البلدان، وفي هذا المجال جاءت دراسة ديفيز Davies وآخرون سنة 2005 والتي وجدت أن عدم المساواة أقل وأن التنقل أعلى على المدى الطويل في ظل التعليم العام مما هو عليه في التعليم الخاص. في البلدان التي لعب فيها التعليم الخاص دورًا أقل أهمية - مثل كندا والسويد وفنلندا - يكون التنقل بين الأجيال أعلى وانعدام المساواة أقل مما هو عليه في البلدان التي يلعب فيها دورًا أكثر بروزًا - مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

لسوء الحظ، توجد أدلة قليلة بالنسبة للبلدان النامية. استثناء هو عمل أسد الله سنة 2012، الذي قام بفحص مجموعة بيانات فريدة من نوعها عن الأصول الأبوية وحركة الثروة في 141 قرية في ريف بنغلاديش. ووجد أن ضعف الحركة في التحصيل العلمي هو المحدد الرئيسي لمحدودية تنقل الأب والابن في الثروة. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن التعليم هو مصدر رئيسي لاستمرار الثروة عبر أجيال من نفس العائلة، و يعد التنقل بين الأجيال منخفضًا جدًا بين أطفال الآباء غير المتعلمين: ما يقرب من 60% منهم لا يزالون غير متعلمين و 14% فقط يتمكنون من الحصول على التعليم بعد التعليم الابتدائي، هذا التفاوت الكبير والمستمر في الثروة عبر الأجيال وما نتج عنه من شركاء الفقر له آثار مهمة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشير الأدلة في بنغلاديش بوضوح إلى أن تكافؤ الفرص التعليمية هي إحدى الوسائل التي يمكن للأفراد من خلالها كسر شركاء الفقر المزمنة.

خاتمة الفصل:

تطورت علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية، حيث ركزت الأهداف الإنمائية للألفية لعام 1990 على الجانب الكمي للتعليم مثل رفع معدلات الالتحاق بالمدارس بينما ركزت أهداف التنمية المستدامة على شمولية أهداف التعليم بإضافة مؤشرات قياس الجودة وربط التعليم بأهداف اجتماعية أخرى كتقليل الفقر والقضاء على البطالة. وتعتبر هذه المبادرة العالمية الأولى التي تركز على نوعية التعليم ودوره في تحقيق الأهداف الغير اقتصادية، بل تجاوزتها الى الأهداف الاجتماعية والإنسانية من خلال تعزيز ثقافة السلام واللاعنف، المساواة بين الجنسين، حقوق الإنسان، وغيرها

يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم أولى خطوات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتجسد من خلال النقاط التالية:

- ✓ يرجع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الى العامل المتبقي، والذي يعتبر تفسيره الوحيد هو التحسن في نوعية العوامل المادية والتي ترجع أساساً الى التحسن في نوعية العنصر البشري من خلال التعليم.
- ✓ يلعب العنصر البشري دور فعال في عملية الإنتاج، كما يمكن من استخدام الموارد الأخرى بشكل أفضل من خلال العملية الإدارية.
- ✓ رأس المال البشري أهم عنصر في التنمية، ذلك لأن الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها.
- ✓ النوعية المتدنية لرأس المال البشري تعتبر أهم الأسباب وراء تخلف البلدان.

الفصل الثالث:

الدراسات التجريبية لرأس المال

البشري، التعليم والتنمية

الاقتصادية

مقدمة الفصل:

يلعب رأس المال البشري دورًا رئيسيًا في تفسير الفروقات في الدخل عبر العالم، ولكن تحديد دور رأس المال البشري كعامل محدد للتنمية طويلة الأجل لا يزال يمثل تحديًا، حيث يجادل العديد من الاقتصاديين بأن الاختلافات في التعليم عبر البلدان، ينعكس على مسار التنمية، واتفقت جل الدراسات على أن رأس المال البشري، ولا سيما الذي يمثله التعليم، يشكل عاملاً محددًا للنمو الاقتصادي. حيث يشير المستوى التعليمي المرتفع إلى وجود عمال أكثر مهارة وإنتاجية، تشارك بدورها في إنتاج السلع والخدمات وبالتالي في تحسين النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن وفرة الموارد البشرية الماهرة في البلدان النامية تساهم في استيعاب التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة.

سنتناول في هذا الفصل الدراسات التي ربطت بين رأس المال البشري، التعليم والتنمية الاقتصادية، وقد تم تقسيمها إلى أربع أقسام جاءت كالتالي:

- ✓ الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم، رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.
- ✓ الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.
- ✓ الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.
- ✓ الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم ورأس المال البشري.

1.الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم، رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.

• دراسة Ying Wang سنة 2016 تحت عنوان¹:

" Education, Human Capital and Economic Growth: Empirical Research on 55 Countries and Regions (1960-2009). "

هدفت هذه المقالة الى دراسة تأثير رأس المال البشري التعليمي على النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات البانال في 55 دولة من 1960 إلى 2009. في غضون ذلك، من خلال تقسيم رأس المال البشري التعليمي إلى التعليم العالي والتعليم الثانوي والتعليم الابتدائي، كما يفحص تأثير مستويات التعليم المختلفة على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، أثناء إدخال رأس المال البشري الصحي في النموذج، استخلصت تأثير مستويات التنمية الاقتصادية المختلفة وبعض الأحداث التاريخية المهمة. وتبين النتيجة أن رأس المال البشري التعليمي بشكل عام له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي. إن التأثير الإيجابي للتعليم العالي على النمو الاقتصادي له أهمية خاصة، ومع ذلك، فإن التعليم الابتدائي والثانوي ليس لهما تأثير كبير على النمو الاقتصادي؛ أما بالنسبة لرأس المال البشري الصحي، فقد أظهر متوسط العمر المتوقع ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ارتباطاً إيجابياً كبيراً.

• دراسة Abderraouf MTIRAOUي سنة 2017 بعنوان²:

" Contrôle De La Corruption, Capital Humain Et Développement Economique: Application Aux Secteurs De L'éducation Et De La Santé Dans Les Régions MENA Et OCDE "

تهدف من هذه الأطروحة الى دراسة تأثير مكافحة الفساد على رأس المال البشري وتحديد عواقبه على الإنفاق العام على التعليم والصحة وكذلك على جودة الخدمات وعوائدها باستخدام عدة طرق للتقدير واختبار قوة المعادلة المراد تقديرها. ثم قام الباحث بمحاولة تجريبية لدراسة آثار فعالية عمل الحكومة، كمؤشر لجودة الحوكمة، على النمو الاقتصادي عبر الاستثمار في رأس المال البشري لعينة الدراسة. في الأخير، حاول الباحث إظهار الآثار المباشرة وغير المباشرة للسيطرة على الفساد من خلال عمل السلطة العامة على التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي التعليم والصحة. كما يسعى هذا العمل إلى توضيح كيفية تحسين المهارات ومستويات تعليم رأس المال البشري من خلال مخصصات الإنفاق العام لقطاعي التعليم والصحة. بالإضافة إلى اختبار التكامل بين الدور المهم لعمل السلطة العامة والسيطرة على الفساد الذي يمثل نموذجاً للتحكيم في الاقتصاد المؤسسي من خلال استخدام نموذج المعادلات المتزامنة خلال الفترة (1984- 2012) لمناطق الدراسة MENA-OECD، MENA و OECD. بشكل عام، لشرح العلاقة بين السيطرة على الفساد والتنمية الاقتصادية من خلال القطاعات الاجتماعية الأساسية، يجب

¹Ying Wang, Shasha Liu "Education, Human Capital and Economic Growth: Empirical Research on 55 Countries and Regions (1960-2009) "Theoretical Economics Letters. Vol.06 No.02(2016),9 pages

²Abderraouf MTIRAOUي : "Contrôle De La Corruption, Capital Humain Et Développement Economique : Application Aux Secteurs De L'éducation Et De La Santé Dans Les Régions MENA Et OCDE", THESE de doctorat, Université de Sousse-Tunisie,2017.

بناء تولى قوي للاقتصاد القياسي لإظهار أن للفساد تأثير اجتماعي وله أيضا آثار اقتصادية وسياسية. على عينة الدراسة:

• دراسة Hassan Marhinea & Chafika Zarhoutia سنة 2020 بعنوان¹:

" L'éducation Pilier Du Développement Economique Et Humain Au Maroc "

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على تأثير التعليم والتدريب على تأهيل وتعزيز مهارات الموارد البشرية المهنية. كما أنه يساعد على إبراز العلاقة الجدلية والجوهرية بين توسع رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمختلف الدول. يتفق جل الباحثين الاقتصاديين على أن تعليم وتدريب الكوادر له أهمية كبيرة في التقدم الذي تحرزه الدول في مختلف القطاعات كما يعتبر عاملا أساسيا في إعادة بعث هذه القطاعات. لذلك لا تدخر الحكومات جهدا يذكر للاستثمار بشكل مكثف في هذا القطاع التعليمي دون القلق بشأن الميزانيات الهائلة التي يتطلبها ذلك والتداعيات الفورية التي يجب أن تولدها بشكل حتمي على النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، طالما هم مقتنعون بأن الأداء الجيد لنظام التعليم له حتما تداعيات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل على القطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا من خلال الثروة التي يرجح أن يولدها. يتكون هذا البحث من جانبين، أحدهما نظري والآخر عملي، يركز الجانب النظري على العوامل الرئيسية التي ينطوي عليها إنتاج الثروة والتي تؤدي بالتالي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي رأس المال البشري ورأس المال المالي. الجزء العملي مخصص لدراسة إحصائية تتعلق بالعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في المغرب وتوصل البحث إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب ومساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، لذلك تواصلت الدولة المغربية الدعوة إلى سياسات تجعل التعليم والتدريب من الأولويات الرئيسية، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي من أجل تبني نقاش وطني حقيقي حول موضوع التربية والتكوين بمشاركة الفاعلين في هذا المجال (المعلمين، المفتشين، المدرسين، الباحثين، المجتمع المدني، ... الخ.) من أجل إثراء الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من حيث الابتكارات التعليمية التي من شأنها أن تأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي المغربي. من أجل امتلاك رأس مال بشري غني ومؤهل تأهيلا عاليا، ينبغي للمغرب أن يستثمر بسخاء في التعليم والتدريب من خلال تخصيص ما يصل إلى 7٪ من ناتجه المحلي الإجمالي لهذا القطاع الحيوي.

¹Hassan Marhinea & Chafika Zarhoutia : " L'éducation pilier du développement économique et humain au Maroc "

2. الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية.

• دراسة DAsteriou سنة 2001 بعنوان¹:

" Human Capital And Economic Growth: Time Series Evidence From Greece"

تتناول هذه المقالة العلاقة بين رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية في اليونان. بافتراض أن الآلية المؤسسية الرئيسية لتنمية المهارات البشرية هي التعليم الرسمي، وقد درست العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات التعليمية والنتائج المحلي الإجمالي، وكذلك الاتجاه السببي بينهما. وتوصلت إلى وجود علاقة تكامل مشتركة بين التعليم مقاسة بمعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بينما تمتد السببية من خلال المتغيرات التعليمية إلى النمو الاقتصادي، باستثناء التعليم العالي حيث يوجد العكس.

• دراسة Freire-Serén, María Jesús سنة 2001 بعنوان²:

" Human capital accumulation and economic growth"

تبحث هذه الورقة في العلاقة السببية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، أي تأثير رأس المال البشري على النمو وفي الاتجاه المعاكس تأثير النمو على تراكم رأس المال البشري. لتحليل هذا التزامن، سوف نقدر النظام الديناميكي الذي يصف السلوك الاقتصادي. نحصل على معلمات دالة الإنتاج الكلي وتلك التي تميز عملية تراكم رأس المال البشري. يقدم التقدير المشترك للمعادلات الديناميكية أدلة حول تأثير مستوى التعليم على النمو الاقتصادي. عندما لا نعتبر التقدير المشترك، تتغير النتيجة في الاتجاه المعاكس.

هذا التقدير يسمح لنا باستنتاج أن مستوى الدخل له تأثير إيجابي ومعنوي على عملية تراكم رأس المال البشري.

الباحثان اعتبروا أن نتائجهما أفضل من النتائج السابقة، لأن النتائج السابقة اعتمدت على معادلة تقارب تعتبر معدل نمو الدخل دالة لرأس المال البشري ومتغيرات أخرى، لأن هذه التحليلات لا تأخذ في الاعتبار اعتماد رأس المال البشري على الدخل.

• دراسة Yih-Chyi Chuang سنة 2002 بعنوان³:

" The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Taiwan"

درست هذه المقالة أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في تايوان على المدى الطويل باستخدام البيانات الصناعية التايوانية، واستنتجت أن رأس المال البشري يمثل 46٪ من نمو الإنتاج في الصناعة

¹DAsteriouG.MAgiomirgianakis"Human capital and economic growth: Time series evidence from Greece" Journal of Policy Modeling, Volume 23, Issue 5, July 2001, Pages 481-489.

²Freire-Serén, María Jesús : "Human capital accumulation and economic growth", Investigaciones Económicas, vol. XXV, num. 3, Fundación SEPI, Madrid, septiembre, 2001.

³Yih-Chyi Chuang " The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Taiwan" Asian economic journal, Volume13, Issue2 June 2002 , Pages 117-144.

التحويلية الإجمالية ومن 23 إلى 84٪ في الصناعات المكونة من رقمين. تم العثور على تأثيرات غير مباشرة معرفية كبيرة داخل قطاع التصنيع في تايوان. بالنسبة للتصنيع الكلي، يعطي ما يقرب من 29٪ من إجمالي معدل العائد على التعليم عائداً خاصاً يبلغ 7٪ بينما يبلغ تأثير انتشار المعرفة الخارجية 22٪. بالنسبة للصناعات المكونة من رقمين، يقيس تأثير التعليم بين الصناعات ضعفين إلى ثلاثة أضعاف تأثيره داخل الصناعة. على عكس اقتراح Lau-Young، نجد أن التغيير التكنولوجي من حيث انتشار المعرفة يساهم بنسبة 39٪ في نمو إنتاج التصنيع الكلي في تايوان ومن 12 إلى 42٪ في الصناعات المكونة من رقمين. تشير نتائجنا أيضاً إلى أنه في ظل وجود عوامل خارجية، قد تكون محاسبة النمو القائمة على البيانات الكلية مضللة في تفسير مصادر النمو، بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسة الحالة الخاصة بتايوان إلى أن فتح التجارة يوسع الفرص، وبالتالي يزيد العائد على استثمار رأس المال البشري. ومع ذلك، تشير نتائج التقدير أيضاً إلى أنه من حيث الحصول على فوائد النمو من التجارة، توجد مستويات عتبة لرأس المال البشري في معظم الصناعات.

• دراسة Loesse Jacques Esso سنة 2006 بعنوان¹:

" Changement Technologique, Croissance Et Inégalité: L'importance Du Capital Humain Et Des Institutions "

تهدف هذه الأطروحة إلى إظهار أن التغيير التكنولوجي يشكل عامل محدد للنمو الاقتصادي وديناميكيات عدم المساواة بين الدول. حيث يمثل التغيير التكنولوجي القناة التي من خلالها يؤثر كل من التعليم وعبوب أسواق رأس المال والمؤسسات على النمو الاقتصادي والتقارب على المدى الطويل. لاحظت الدراسة أن توزيع رأس المال البشري يحدد الخيارات المهنية للعملاء غير المتجانسين حسب مستويات رأس المال البشري، النمو الاقتصادي وتقارب الاقتصاد المتأخر تكنولوجياً. بالنسبة لبلد متقدم، يعتمد النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على عدد العملاء الذين يستثمرون في البحث والتطوير. التأثير الإيجابي لرأس المال البشري ينتقل إلى النمو من خلال التغيير التكنولوجي. كما تم ملاحظة أن العيوب في أسواق رأس المال تعني تقنين الائتمان بالنسبة للعملاء المؤهلين وبالتالي تخفيض النمو الاقتصادي. تأثير القروض إيجابية على النمو الاقتصادي ولكنها مدفوعة بالتكنولوجيا. في ظل اقتصاد ديمقراطي مع تفاوتات كبيرة في الدخل، الفساد السياسي يقلل من معدل الضريبة ومستوى متوسط رأس المال البشري ولكن يرفع من مستوى التراكم ويرفع معدل النمو عندما تكون مساهمة رأس المال البشري في المنتج منخفضة.

¹Loesse Jacques Esso : "Changement Technologique, Croissance et Inégalité : L'importance Du Capital Humain et Des institutions", Thèse de doctorat, UNIVERSITÉ PARIS I. PANTHÉON. SORBONNE, 2006.

• دراسة Qaisar Abbas سنة 2008 تحت عنوان¹:

" Human Capital and Economic Growth: Pakistan, 1960-2003"

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في باكستان مع بيانات السلاسل الزمنية الإجمالية. تم تقديرها باستخدام مقاربة (Johansen 1991)، ويشير النموذج المناسب إلى دور حاسم لرأس المال البشري في تعزيز قدرة الاقتصاد على استيعاب التقدم التقني العالمي. إن العوائد الأعلى بكثير، بما في ذلك التداعيات، على التعليم الثانوي في باكستان مقارنة باقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تتسق مع التعليم الكبير للغاية الذي ينقص الاستثمار في باكستان. وبالمثل، تقارن عائدات الإنفاق الصحي الكبيرة للغاية بشكل إيجابي للغاية مع الاستثمار الصناعي. تشير التقديرات إلى أن رأس المال البشري يمثل ما يقل قليلاً عن خمس الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لباكستان للفرد. منذ التسعينيات، يظهر تأثير سياسات رأس المال البشري الناقصة من خلال المساهمة السلبية في النمو الاقتصادي.

• دراسة WeiCHI سنة 2008 بعنوان²:

The Role Of Human Capital In China's Economic Development: Review And New " Evidence" هدفت هذه الدراسة الى تبيان تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الصين، وتوصلت الى ان أثر راس المال البشري غير مباشر من خلال الاستثمار المادي لرأس المال على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، في تحديد استثمار رأس المال المادي، يلعب العاملون الحاصلون على تعليم جامعي دوراً أكثر أهمية من أولئك الحاصلين على التعليم الابتدائي والثانوي، مما يشير إلى إمكانية تكامل المهارات الرأسمالية. هذه النتيجة لها آثار على عدم المساواة في النمو الإقليمي المستقبلي للصين: قد يزيد عدم المساواة بدلاً من أن ينقص، لأن استثمار رأس المال المادي يستمر في التراكم بشكل أسرع في المنطقة الشرقية حيث يكون رصيد رأس المال البشري أكبر وبالتالي يؤدي إلى نمو اقتصادي أكبر في الشرق.

• دراسة Bas Van Leeuwen سنة 2008 بعنوان³:

" Human Capital and Economic Growth in Asia 1890–2000: A Time-series Analysis"

تهدف هذه الدراسة الى تبيان دور راس المال البشري في النمو الاقتصادي، باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وجدت أن مستوى رأس المال البشري في الهند وإندونيسيا مرتبط بمستوى الدخل الإجمالي خلال القرن العشرين بأكمله، وهو ما يؤكد نظرية لوكاس (1988). في اليابان، ومع ذلك، لا يمكن

¹Qaisar Abbas, James Foreman-Peck "Human Capital and Economic Growth: Pakistan, 1960-2003" The Lahore Journal of Economics :13 1 (Summer 2008): pp. 1-27.

²WeiCHI "The role of human capital in China's economic development: Review and new evidence " China Economic Review, Volume 19, Issue 3, September 2008, Pages 421-436.

³Bas Van Leeuwen, Peter Foldvari: "Human Capital and Economic Growth in Asia 1890–2000: A Time-series Analysis " Volume22, Issue3 , 2008. Pages 225-240

التحقق من نهج Lucasian إلا في النصف الأول من القرن، بينما بعد عام 1950، كان هناك تكامل مشترك بين معدل نمو الدخل الكلي ومستوى رأس المال البشري، وهو ما يتماشى مع وجهة نظر رومر.

• دراسة Bernice Elvire Vanessa SAVY سنة 2009 تحت عنوان¹:

"Capital Humain Et Croissance: Evidences Sur Données De Pays Africains "

لقد أكدت النظرية الاقتصادية منذ فترة طويلة على وجود علاقة إيجابية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي (آدم سميث، 1976 وبيكر، 1964) ليتم التشكيك فيها في أواخر التسعينيات من خلال العديد من الدراسات التجريبية بما في ذلك دراسات Caselli (1996) و Pritchett (2001) وفي هذه الدراسة تم تحديد العديد من نقاط الضعف وتوجيه نقدين هامين للمؤشر الأكثر استخدامًا لتقييم مخزون رأس المال البشري، وهو متوسط عدد سنوات الدراسة. النقد الأول هو أنه لا يأخذ في الاعتبار تناقص عوائد التعليم، أي قيمة كل سنة دراسية إضافية، لأنها لا تساوي نفس القيمة. انتقاد مهم آخر هو أنه يعطي سنوات من الدراسة نفس الوزن بغض النظر عن الوقت والنظام التعليمي الذي حدث فيه. وبالتالي، فإن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار الجوانب النوعية لرصيد رأس المال البشري.

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تصحيح أوجه القصور المذكورة في الأدبيات الاقتصادية حول المؤشر المعتاد لرأس المال البشري، من خلال اقتراح مؤشرات تسمح بدمج جوانبه النوعية وعوائدها المتناقصة. ثم سيتم استخدام هذه المؤشرات من أجل تقدير مساهمة رأس المال البشري بشكل أفضل على مستوى تباين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من 22 دولة أفريقية على بيانات البانل خلال الفترة من 1970 إلى 2000، بناءً على نموذج نيوكلاسيكي يتبع النهج الذي اقترحه الباحث إسلام سنة 1995. قامت الباحثة ببناء مؤشر مركب باستخدام تحليل المكون الرئيسي بناءً على بعض المؤشرات المتعلقة بمدخلات نظام التعليم، وهي نسبة التلاميذ إلى المعلمين، الإنفاق العام لكل تلميذ. نصيب كل تلميذ من الإنفاق العام إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط رواتب المعلمين. أما بالنسبة لمراعاة تناقص عوائد رأس المال البشري، فقد لجأت إلى المواصفات التي اقترحها مينسر سنة 1974. وأظهرت النتائج أن مراعاة الجوانب النوعية وتناقص عوائد رأس المال البشري جعل من الممكن العثور على تأثيره الإيجابي والهام على عملية النمو الاقتصادي. تكشف البيانات أيضًا عن عملية تقارب مشروط (وإن كان بطيئًا) لعينة البلدان الأفريقية خلال الفترة 1970-2000.

¹Bernice Elvire Vanessa SAVY, "Capital Humain Et Croissance : Evidences Sur Donnees De Pays Africains", Mémoire présenté au programme de Maîtrise en économique En vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences, Faculte d'administration universite de Sherbrooke, Juin 2009, p6

• دراسة Risikat Oladoyin S. Dauda سنة 2010 تحت عنوان¹:

"The Role Of Human Capital In Economic Development: An Empirical Study Of Nigerian Case". على الرغم من أن العديد من نظريات النمو الداخلي تشير إلى التأثير الإيجابي لرأس المال البشري على النمو، إلا أن الأدلة التجريبية حول هذه المسألة كانت مختلطة. على الرغم من الجهود المختلفة التي بذلتها الحكومات النيجيرية المتعاقبة، فإنه تقريبًا جميع مؤشرات التنمية البشرية، وخاصة تلك المتعلقة بالصحة والتعليم، منخفضة بشكل محرج. وتشمل هذه المؤشرات معدلات وفيات الرضع والأمهات، متوسط العمر المتوقع عند الولادة، عدد السكان لكل طبيب، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين، ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية. وعلى نفس المنوال، فإن مستوى الالتزامات المتعلقة بالموارد في مجالي الصحة والتعليم سيئ للغاية مقارنة بالوضع في البلدان النامية الأخرى. باستخدام نموذج رأس المال البشري للنمو الداخلي الذي طوره مانكيو و رومر وويل سنة 1992، تقدم هذه الدراسة التجريبية دور رأس المال البشري في التنمية الاقتصادية لنيجيريا خلال الفترة 1977-2006، وقد استخدمت مجموعة متنوعة من الأدوات التحليلية، بما في ذلك اختبارات جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك وآلية تصحيح الخطأ (ECM)، ولتقييم أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي النيجيري، طبقت الدراسة النموذج التالي:

$$RGDP = f(GCF, LBF, PRI, SER, TER).$$

حيث: RGDP هو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على النمو الاقتصادي، GCF التكوين الرأسمالي الثابت (تراكم رأس المال المادي)، LBF قوة العمل، PRI معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، SEC معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، TER معدل الالتحاق بالتعليم العالي، تشير النتائج التجريبية إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين القوى العاملة، الاستثمار في رأس المال المادي المعبر عنه بإجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وتكوين رأس المال البشري والذي يشار إليه من خلال معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في مراحلها المختلفة من جهة وبين النمو الاقتصادي (معبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). تظهر النتائج أن هناك آلية تغذية مرتدة بين تكوين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في نيجيريا. وبالتالي، فإن الآثار المترتبة على النتائج في مجال السياسات هو أن الحكومة يجب أن تعطي الأولوية القصوى لتنمية رأس المال البشري بحيث يجب تكثيف الجهود لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو الذي من شأنه أن يولد التنمية الاقتصادية. والأهم من ذلك، ينبغي إعطاء التعليم مكانة بارزة في الجهود التنموية لنيجيريا. هذا من شأنه أن يدفع إلى تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية.

¹Risikat Oladoyin S. Danda, "The Role Of Human Capital In Economic Development : An Empirical Study Of Nigerian Case ", paper presented at the 2010 Oxford Business and Economic Conference, (Oxford: oxford University , 28-29 June 2010 .

• دراسة Davood Behbudi سنة 2010 بعنوان¹:

" Natural Resource Abundance, Human Capital And Economic Growth In The Petroleum Exporting Countries "

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي في مجموعتين من الدول المصدرة للبترو: (أ) الرئيسية (ب) مصدرو البترول الآخرون. الورقة الأولى، حققت في العلاقات بين المتغيرات ذات الصلة بطريقة المقطع العرضي ثم النموذج المقترح تم اختباره من خلال بيانات البانال للفترة 1970-2004. أظهرت النتائج أن الاستثمار المادي والانفتاح له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ووفرة الموارد والإنفاق الحكومي المرتبط عكسياً بالنمو الاقتصادي، لكن رأس المال البشري له تأثير مختلف في عينتين من الورقة؛ بحيث يكون رأس المال البشري في المجموعة الأولى من البلدان له علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي بينما له علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي في المجموعة الثانية. وخلص إلى أن رأس المال البشري يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في شرح النمو البطيء للبلدان الغنية بالموارد. وفرة من الموارد الطبيعية في هذا البلدان والاستخدام السيئ للموارد الطبيعية يمكن أن يكون سبباً لعلاقة سلبية بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. من ناحية أخرى، تتجاهل البلدان الغنية بالمعادن والنفط تنمية مواردها البشرية، مما يجعل معدل النمو الاقتصادي بها أقل مقارنة بباقي الدول.

• دراسة Jaison R. Abel سنة 2011 بعنوان²:

" Human Capital and Economic Activity in Urban America "

تهدف هذه المقالة الى دراسة العلاقة بين رأس المال البشري والنشاط الاقتصادي في المناطق الحضرية بالولايات المتحدة، وتوسيع الأدبيات بطريقتين. أولاً، يتم استخدام بيانات جديدة عن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة الحضرية لقياس النشاط الاقتصادي. تظهر النتائج أن زيادة 1 نقطة مئوية في نسبة السكان الحاصلين على شهادة جامعية ترتبط بزيادة 2٪ تقريباً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة العاصمة. ثانياً، يتم تطوير مقاييس رأس المال البشري التي تعكس أنواع المعرفة داخل المناطق الحضرية في الولايات المتحدة. تعتبر المخزونات المعرفية الإقليمية المتعلقة بتوفير خدمات المنتجين وتكنولوجيا المعلومات محددات مهمة للحياة الاقتصادية.

¹Davood Behbudi, Siab Mamipour and Azhdar Karaminatural Resource Abundance:" **Human Capital and Economic Growth in The Petroleum Exporting Countries**" Journal of Economic Development Volume 35, Number 3, September 2010.

²Jaison R. Abel & Todd M. Gabe: "**Human Capital and Economic Activity in Urban America**", Regional Studies, 45:8, .2011pp.1079-1090

• دراسة Ivo Šlaus and Garry Jacobs سنة 2011 بعنوان¹:

" Human Capital and Sustainability"

يشمل موضوع التنمية المستدامة مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية والبيئية والسياسية والتكنولوجية والاجتماعية، بما في ذلك الطاقة، المياه، الموارد المعدنية، المناخ، الازدحام الحضري، السكان، التلوث، التصنيع، التنمية التكنولوجية، السياسة العامة، الصحة والتعليم، وكذلك العمالة. تحتاج دراسة الاستدامة إلى النظر في دور جميع أشكال رأس المال من رأس المال الطبيعي، البيولوجي، الاجتماعي، التكنولوجي، المالي، وحتى الثقافي والطرق المعقدة التي تتفاعل بها رؤوس الأموال الانفة الذكر. تستمد جميع أشكال رأس المال قيمتها وفائدتها وتطبيقها من وعي العقل البشري، الإبداع والابتكار الاجتماعي. وهذا يجعل رأس المال البشري، بما في ذلك رأس المال الاجتماعي، المحدد الرئيسي لإنتاجية الموارد واستدامتها. حيث يشير مفهوم رأس المال البشري إلى البشر كأحد الوسائل والعوامل المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. تنظر هذه الورقة إلى رفاهية الإنسان ورفاهه على أنهما غاية ووسيلة، وتعتبر تنمية الوعي البشري المصدر الحقيقي لخلق الثروة. فهي لا تنظر إلى هدف التنمية على مجرد تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، بل باعتباره تنمية مستدامة للبشر. لقد دخلت البشرية إلى مرحلة أصبحت فيها التغيرات البشرية العامل المهيمن في التطور. تتطور الإنسانية نفسها من الطبيعة الحيوانية إلى الحياة الاجتماعية إلى التفكير الفردي. هذا التحول له تأثير عميق على القدرات الإنتاجية البشرية، القدرة على التكيف، الإبداع والقيم، تنظيم الاقتصاد، السياسة العامة، والوعي الاجتماعي وأنماط الحياة التي تحدد الاستدامة. تبحث هذه المقالة في الروابط بين السكان والتنمية الاقتصادية، التوظيف، التعليم، الصحة، العدالة الاجتماعية، القيم الثقافية وكثافة الطاقة والاستدامة في سياق تطور الوعي البشري. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن رأس المال البشري يمتد على نطاق واسع ليشمل المعرفة والمهارات والمواقف والقدرات التي يمتلكها الأفراد وكذلك الهيئات الاجتماعية والثقافية للجماعة، بما في ذلك قدرتها على الاكتشاف والاختراع والابتكار. كما أن تنمية رأس المال البشري هو المحدد الحاسم للاستدامة على المدى الطويل، وأن الجهود المبذولة لتسريع تطور الوعي البشري وظهور الأفراد الواعين عقليًا سيكون النهج الأكثر فاعلية لضمان مستقبل مستدام. التعليم هو الرافعة الأساسية. الخيار البشري المهم.

¹Ivo Šlaus and Garry Jacobs: "Human Capital and Sustainability, Sustainability MDPI", Open Access Journal, vol. 3(1), January, 2011.

• دراسة بن مريم محمد، هني محمد نبيل سنة 2011 تحت عنوان¹:

" تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري وفق نموذج سولو المطور باستخدام منهجية MRW "

تناولت هذه الدراسة تأثير رأس المال البشري، رأس المال المادي واليد العاملة على النمو الاقتصادي، وفق نموذج Solow سولو المطور بمنهجية Mankiw, Romer, Weil، النماذج القياسية التي أجريت على السلاسل الزمنية للمتغيرات الحقيقية التالية: رأس المال البشري ممثلاً بمعدل نمو الطلبة المسجلين في الطور الثانوي، ورأس المال المادي مقاس بمعدل نمو تراكم رأس المال الثابت وقوة العمل مقاسة بمعدل نمو المشتغلين وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ✓ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لمعدل النمو الاقتصادي المتأخر بسنتين على معدل النمو الاقتصادي الحالي فزيادة الأول ب 1% تؤدي الى زيادة الثاني ب 0.36%.
- ✓ وجود أثر موجب وقوي معنوياً لمعدل نمو رأس المال المادي المتأخر بثلاث سنوات على معدل النمو الاقتصادي الحالي فزيادة الأول ب 1% تؤدي الى زيادة الثاني ب 0.17%.
- ✓ وجود أثر سالب ومعنوي قوي لمعدل نمو رأس المال البشري الحالي على معدل النمو الاقتصادي في الاجل القصير فقد بلغت القيمة المقدرة للمرونة الجزئية للنمو الاقتصادي بالنسبة لنمو رأس المال البشري حوالي 0.33%، وهذا يعني أن الزيادة في نمو رأس المال البشري الحالي بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.33% وذلك في الأجل القصير.
- ✓ وجود أثر موجب ومعنوي قوي لمعدل نمو رأس المال البشري للسنة الماضية على معدل النمو الاقتصادي في الاجل القصير، وهذا يعني أن الزيادة في نمو رأس المال البشري للسنة الماضية بنسبة 1% ستؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 0.66% وذلك في الأجل القصير.
- ✓ وجود أثر سالب ومعنوي قوي لمعدل نمو التشغيل الحالي على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، فزيادة في نمو التشغيل الحالي بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.38% في الأجل القصير.
- ✓ وجود أثر سالب وضعيف معنوياً لمعدل نمو التشغيل المتأخر بثلاث سنوات على معدل النمو الاقتصادي فزيادة الأول بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بحوالي 0.21%.

• دراسة شريفي براهيم سنة 2012 بعنوان²:

" دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010."

¹ بن مريم محمد، هني محمد نبيل، "تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري وفق نموذج سولو المطور باستخدام منهجية MRW"، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ديسمبر 2011.

² شريفي براهيم: "دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- العدد 8، 2012، ص 33-40.

أصبح دور رأس المال البشري مهمًا بشكل متزايد في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى التراكم الكبير لهذا العامل (رأس المال البشري) وزيادة التقدم التكنولوجي. لقد مرت العديد من البلدان المتقدمة بهذه المرحلة من النمو منذ أواخر القرن التاسع عشر، بينما لم تبدأ في بعض البلدان الأخرى مثل آسيا وأمريكا اللاتينية إلا في أواخر القرن العشرين، بينما لا تزال العديد من البلدان في أفريقيا تعيش المرحلة الثانية من تطور الاقتصاد العالمي. بشكل عام تنعكس أهمية رأس المال البشري في تنامي دور مستوى التعليم والمهارات في زيادة الإنتاج. في ظل هذه الظروف وإدراكًا منها لأهمية هذا العامل، فإن الجزائر شرعت منذ الاستقلال على بذل جهود كبيرة لزيادة رصيد رأس المال البشري وإدراجه في النشاط الاقتصادي من خلال البحث عن البرامج المناسبة التي تضمن تراكم رأس المال البشري ببعديه الكمي والنوعي وجعله يتوافق مع متطلبات سوق العمل في الاقتصاد الجزائري.

• دراسة Omolara Campbell, Timothy Agbiokoro سنة 2014 بعنوان¹:

"Human Capital and Economic Growth: A Three Stage Least Squares Approach "

تبحث هذه الورقة في دور الاستثمار الحكومي في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي لنيجيريا، حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1980-2010، واعتمدت الورقة على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

وجدت الدراسة أن رأس المال البشري (الانفاق على التعليم والانفاق على الصحة) إلى جانب التطور التكنولوجي والنمو السكاني له تأثير إيجابي على نمو الاقتصاد النيجيري. وأوصت الدراسة بأهمية قيام الحكومة باستثمارات استراتيجية في رأس المال البشري.

• دراسة Dominic Ikoh Umar سنة 2017 بعنوان²:

" Education Outcomes, Health Outcomes And Economic Growth In Nigeria (1980–2013)"

هذه الدراسة تبحث العلاقة بين المخرجات التعليمية، المخرجات الصحية والنمو الاقتصادي في نيجيريا وذلك خلال الفترة 1980-2014 باستخدام طريقة تصحيح الخطأ واستعمال كمؤشرات معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، يمثل النتائج التعليمية ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ممثلًا للنتائج الصحية، وتوصلت النتائج إلى أن الالتحاق بالمدارس الثانوية ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة له علاقة طويلة الأجل بالنمو الاقتصادي. المتغيرات ذات دلالة إحصائية وإن كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، مما يعني ضمناً أن هذه المتغيرات قد لا تؤثر تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادي ولكن يمكن أن يكون لها التأثير الإيجابي غير المباشر على الاقتصاد من خلال متغيرات أخرى مثل العمالة، إذا تم تخصيص أموال كافية للتعليم والصحة، سيشهد الاقتصاد مزيداً من النمو. والاستنتاج المستخلص من

¹ Omolara Campbell, Timothy Agbiokoro : **Human Capital and Economic Growth: A Three Stage Least Squares Approach**, Journal of Economics and Sustainable Development ,Vol.5, No.5, 2014,pp121-137.

² Dominic Ikoh Umar " **Education Outcomes, Health Outcomes And Economic Growth In Nigeria (1980–2013)**", Research Paper, Institute for Social and Economic Change ,2017.

هذه الورقة هو أنه يتعين على الحكومة النيجيرية أن تحفز المزيد من الاستثمار في التعليم والصحة من أجل تحقيق المزيد من النمو بالنظر إلى العلاقة التكاملية بينهما.

• دراسة محمد فلاق وعبد الهادي مداح سنة 2017 بعنوان¹:

" دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية -قراءة لدراسات سابقة واقترح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري-

استهدفت الدراسة أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وقياس عوائد التعليم من جانبين: الجزئي والكلي. وتهدف هذه الدراسة إلى عرض مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان، وذلك لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرين، كما تستهدف هذه الورقة طرح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري بما يساهم في تحسين مستويات التنمية البشرية وبناء الفرد القادر على رفع التحدي في الجزائر للانتقال من الاقتصاد المبني على المحروقات إلى الاقتصاد المبني على المعرفة. وهو ما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلد.

• دراسة Eltayeb Elgobbi سنة 2017 بعنوان²:

"أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية"

اهتمت هذه الدراسة بالدرجة الأولى بكيفية إنشاء رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في العنصر البشري بمؤسسات التعليم العالي. كما وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي حول أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في هذه المؤسسات. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى التعرف على أثر الاستثمار في رأس المال البشري بأبعاده المتمثلة ب (المعرفة، والخبرة، الإبداع والابتكار) على التنمية الاقتصادية بمؤسسات التعليم العالي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة مكونة من محورين أساسيين، طبقت على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت، عددها (102) عضواً، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية، ومن مختلف الكليات العلمية بالجامعة. وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات المجمعة، وتحليلها بوسائل الاحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام التحليل الإحصائية المختلفة كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحليل الانحدار وغيرها من التحليل الإحصائية المناسبة. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لاستثمار المعرفة على التنمية الاقتصادية في مؤسسات

¹ محمد فلاق. عبد الهادي مداح "دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية -قراءة لدراسات سابقة واقترح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري-" Volume 10, Numéro 3، 2017، ص 16-32.

² الطيب الغوي: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية " مداخلة في مؤتمر السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا، 2017، ص 1-18.

التعليم العالي. إضافة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لاستثمار الخبرة على التنمية الاقتصادية في مؤسسات التعليم العالي.

• دراسة عتو الشارف، حدو محمد سنة 2017 بعنوان¹:

"تقدير أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1971-2014". تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1971-2014)، تمثلت المؤشرات الممثلة لرأس المال البشري في (الانفاق العام على التعليم، الانفاق العام على الصحة، عدد خريجي الجامعات، عدد الأساتذة في الثانوي، عدد التلاميذ في الثانوي، عدد الطلبة في الجامعات، معدل التمدرس)، أما النمو الاقتصادي فمعبّر عنه بالناتج الداخلي الخام، تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. وخلصت الدراسة الى:

✓ وجود تأثير سلبي لكل من عدد المسجلين في التعليم الثانوي، عدد حاملي الشهادات، عدد

الأساتذة في التعليم الثانوي وكذا الانفاق العام على الصحة على الناتج الداخلي الخام.

✓ أثر إيجابي لمعدل التمدرس وعدد المسجلين في الجامعات على النمو الاقتصادي.

• دراسة Rewat Thamma-Apiroam سنة 2018 بعنوان²:

" Human Capital and the Level of Economic Development"

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين رأس المال البشري من خلال حصة الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات مجموعة من الدول والتحقيق في نمط العلاقة بين رأس المال البشري - النمو ومستوى التنمية الاقتصادية بناءً على بيانات 30 دولة. الدراسة استخدمت نهجاً قياسياً من خلال توحيد اختبار الجذر واختبار سببية جرانجر. يتم جمع البيانات سنوياً خلال الفترات 1983-2012، بلغ مجموعها 30 ملاحظة. تشير النتائج إلى أنه في كل من الدول النامية والبلدان المتقدمة، لا يمكن لرأس المال البشري الممثل بالتعليم أن يفسر كثيراً النمو الاقتصادي والعكس صحيح. بالإضافة إلى نمط العلاقة بين رأس المال البشري - النمو ومستوى التنمية الاقتصادية الحياد هو النمط الأكثر شيوعاً لكل من البلدان النامية والمتقدمة. ومع ذلك، نرى اختلاف نوعاً ما بينهما من حيث السببية التي تمتد من النمو إلى رأس المال البشري. وفي البلدان المتقدمة هي تقريبا الضعف بالمقارنة مع البلدان النامية. هذا يؤدي إلى تبني الدول المتقدمة سياسة تهدف الى التركيز بشكل أكبر على الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأنه يمكن أن يساعد في تعزيز رأس المال البشري على المدى الطويل.

¹ عتو الشارف، حدو محمد: تقدير أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1971-2014، رماح، مجلة دولية محكمة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن، مارس 2017، ص ص 188-204

² Rewat Thamma-Apiroam " Human Capital and the Level of Economic Development " Asian Social Science; Vol. 14, No. 2; 2018، pp31-48.

• دراسة Muhammad Azam Khan سنة 2018 بعنوان¹:

"The Role Of Human Capital In Economic Development In The Selected Central Asian Countries"

يهدف هذا المقال إلى التحقيق في تأثير رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى. لهذا الغرض، استخدمت الدراسة بيانات بانال خلال الفترة من 1999 إلى 2015 لدول آسيا الوسطى الثلاثة، كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. تم العثور على معلمة تكوين رأس المال الإجمالي إيجابية وذات مغزى مع كل مؤشرات رأس المال البشري، معلمة التعليم الثانوي (التلاميذ) والتعليم الثانوي، (التعليم العام) إيجابية وذات مغزى ومعايير الإنفاق الصحي والتعليم الثانوي (التعليم المهني). ووجد أن الإنفاق على التعليم إيجابي ولكنه ضئيل. وخلصت الدراسة إلى أن رأس المال البشري بجميع أشكاله يؤثر على التنمية الاقتصادية لدول آسيا الوسطى. وخلصت هذه الدراسة كذلك إلى وجود توازن طويل المدى بين هذه المتغيرات، مما يعني أن كل هذه المتغيرات تؤثر على التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى على المدى الطويل. يجب أن تستثمر بلدان آسيا الوسطى في كل من رأس المال المادي والبشري، لأن كلاهما مهم لبعضهما البعض وكذلك لتحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية.

• دراسة Claude Diebolt سنة 2018 بعنوان²:

"The Long-Run Impact Of Human Capital On Innovation And Economic Development In The Regions Of Europe "

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور رأس المال البشري في الابتكار والتنمية الاقتصادية في المنطقة وتوصلت أن رأس المال البشري الإقليمي هو عامل رئيسي يشرح التباينات الإقليمية الحالية في الابتكار والتنمية الاقتصادية.

• دراسة حمايدية مروة وبن قدور علي سنة 2018 بعنوان³:

" قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر "

هدفت هذه الورقة البحثية إلى محاولة دراسة أثر الاستثمار في رأس المال البشري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2016) من خلال قياس العلاقة بين مساهمة نفقات الحكومة على التعليم من الميزانية العامة للدولة والنمو الاقتصادي وذلك من خلال أخذ المتغيرات التفسيرية لمعدلات النمو الاقتصادي والمتمثلة في: معدل نمو الصادرات من السلع والخدمات الحقيقية، نسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة، معدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي.

¹Zia Ur Rehman, Muhammad Tariq and Muhammad Azam Khan "The Role of Human Capital in Economic Development in the Selected Central Asian Countries "The Dialogue , Volume XIII Number 3 , 2018 pp 236-244.

²Claude Diebolt & Ralph Hippe "The long-run impact of human capital on innovation and economic development in the regions of Europe "Applied Economics, 51:5, , 2019542-563.

³ حمايدية مروة . بن قدور علي "قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر"مجلة اقتصاد المال والأعمال ، المجلد 2 ، العدد 2 ، 2018 ، ص318-330.

- دراسة: إبراهيم عبد الرسول محمد، سمية عوض خضر، حواء عبد الله بلال سنة 2018 بعنوان¹:

"أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان: خلال الفترة من 1990 - 2017 م" تناولت الدراسة أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان، وذلك خلال الفترة 1990-2017 من أجل تحليل العلاقة طويلة الأجل بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، بعد دراسة السلاسل الزمنية، تم استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج القياسي الذي يعتمد على نموذج النمو الداخلي. وتوصلت الدراسة الى ما يلي:

- ✓ وجود أثر إيجابي لاستعمال التكنولوجيا على النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود أثر إيجابي لمعامل رأس المال البشري ممثلاً بالإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي.

- دراسة Wanwivat KETSAWA سنة 2019 بعنوان²:

" Human Capital Growth and Economic Development in Thailand "

طبقت هذه الدراسة على نمو رأس المال البشري المعزز في نموذج Solow للتحقيق في مساهمة رأس المال البشري في تايلاند خلال 1980-2010. حيث وجدت نمو رأس المال البشري أدى بشكل كبير إلى زيادة دخل الفرد والتنمية الاقتصادية في تايلاند. ومع ذلك، فإن معدل العائد في الاستثمار في رأس المال البشري كان صغيراً نسبياً مقارنة بمعدل العائد على مدخلات العمل ورأس المال. وفي الوقت نفسه، يحتاج العمال إلى التخلي عن أجورهم ووقتهم من أجل تجميع مستوى رأس مال بشري أعلى، في حين، يتطلب الإنفاق على التعليم والتدريب الوقت الكافي وتوفير رأس المال المادي. النتيجة المتوصل إليها أن معدل النمو الأمثل لتراكم رأس المال والأجور ضروري ولكنه غير كاف. تحسين جودة التعليم، مثل جودة المدارس، وإمكانية الالتحاق، وسياسة التعليم هو أيضاً المحدد الحاسم لنمو رأس المال البشري.

- دراسة عبد القادر رملوي سنة 2019 بعنوان³:

" أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016) "

حاولت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية، باستعمال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية الاقتصادية، ومؤشرات رأس المال البشري (مؤشر التنمية البشرية، معدل التمدرس الابتدائي ومعدل وفيات الرضع)، إضافة الى بعض المتغيرات المراقبة (التراكم

¹ إبراهيم عبد الرسول محمد، سمية عوض خضر، حواء عبد الله بلال سنة 2018 بعنوان: أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان: خلال الفترة من 1990 - 2017 م، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث العدد 15، المجلد 2، ديسمبر 2018، ص ص 26-40.

² Wanwivat KETSAWA "Human Capital Growth and Economic Development in Thailand " The Annual Conference, Spring 2019, Japan Association for Applied Economics (JAAE), June 2019, Nagoya, Japan.pp1-16.

³ عبد القادر رملوي، بشرول فيصل، بن نعمان محمد " أثر الاستثمار في رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016) " مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي المجلد 3، العدد 1، 2019، ص 48-59

الخام لرأس المال الثابت، معدل البطالة، الانفتاح التجاري والانفاق العمومي كنسبة من الناتج المحلي)، وذلك خلال الفترة (1990-2016) وذلك باستعمال اختبار منهج الحدود Bounds Test للتكامل المشترك. وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي لمؤشر التنمية البشرية على النمو الاقتصادي، وأثر سالب ومعنوي احصائيا لمعدل التمدرس على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي مما يفسر بأن ارتفاع التمدرس الابتدائي له عبئا كبيرا على الدولة.

• دراسة Gaetano Lisi سنة 2020 بعنوان¹:

" Sustainable Economic Development and Human Capital "

في هذه الورقة النظرية، يتم تقديم الدور الرئيسي لرأس المال البشري من أجل تنمية اقتصادية مستدامة نسخة مبسطة من نموذج Solow الأخضر. النتيجة الرئيسية لهذا التكامل هو اشتقاق نوع من منحني كوزنتس البيئي.

• دراسة بوشنه عبد الصمد سنة 2020 بعنوان²:

" رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2017) باستخدام نموذج Ardl " هدفت الدراسة الى تحليل أثر رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2017)، وقد استخدمت الدراسة دالة الإنتاج Cobb-Douglas وهي دالة غير خطية حيث تم دمج رأس المال البشري في الدالة ممثلا في عدد حاملي الشهادات العليا و عدد المسجلين في الثانوي، الى جانب رأس المال المادي والعمل والنمو ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تم تطبيق منهجية ARDL لاختبار علاقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات، حيث يساهم رأس المال المادي والعمل في تفسير معدلات النمو في المدى الطويل، كما تشير نتائج التقدير الى عدم مساهمة رأس المال البشري في النمو وهذا راجع الى ضعف مساهمة مخرجات التعليم في العملية الإنتاجية نتيجة غياب الكفاءة والتنوعية.

• دراسة محسن خضير عباس سنة 2020 بعنوان³:

"تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي "

اعتبر النمو الاقتصادي من جملة المواضيع التي عالجتها النظرية الاقتصادية الكلية حيث اشارت بأنه احد الاهداف الاساسية للسياسات الاقتصادية , لذا تسعى جميع الدول على اختلاف أنظمتها الى تحقيق النمو الاقتصادي من اجل توفير الرفاهية لدى افراد المجتمع , وان تفاوت بلدان العالم في معدلات النمو الاقتصادي جعل منها بلدان متقدمة واخرى نامية , لذا فان معدل النمو يستخدم كمؤشر للمقارنة بين

¹Gaetano Lisi "Sustainable Economic Development and Human Capital "Journal of Sustainable Development; Vol. 13, No. 2,2020 , pp 78-81.

² بوشنه عبد الصمد. بن ختو فريد "رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2017) باستخدام نموذج Ardl "مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص 83-96

³ محسن خضير عباس "تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 36، 2020، ص 163-184.

الدول خلال نفس السنة ، ان الاختلافات في معدلات النمو قد افرزت جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين مما ادى الى البحث عن مصادر النمو الاقتصادي التي اصبحت متعددة بتعدد النماذج المستعملة في الدراسة ، ومن بين النتائج التي توصل اليها الاقتصاديون هو اهمية عنصر العمل او ما يسمى رأس المال البشري الذي يساهم بشكل كبير في العملية الانتاجية والذي ينقسم الى يد عاملة ماهرة ذات مستوى علمي تعليمي وخبرات في الميدان ويد عاملة غير ماهرة ينقصها التدريب والتأهيل النظري والتطبيقي ، لذا يُعد الاستثمار في رأس المال البشري المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي فاصبح من الضروري الاهتمام بتنمية الموارد البشرية بأفضل الوسائل وأكثرها جدوى ، ويتحقق الاهتمام بهذا العنصر البشري من خلال زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق عليه وجعله مواكباً للتكنولوجيا الحديثة ، لذا فان النفقات الاستثمارية المخصصة للتعليم لأجل اكتساب المعرفة تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي .

• دراسة رجب إبراهيم إسماعيل سنة 2020 بعنوان¹:

" دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة على مملكة البحرين "

تناولت هذه الدراسة دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي- دراسة حالة على مملكة البحرين، و كان من أهم نتائج الدراسة أنه يجب الاخذ في الاعتبار عند وضع الخطط التنموية المستقبلية مسألة زيادة الاهتمام بالقوى البشرية الوطنية، و وضع خطط طموحة للهبوض بمشاركتها في المسيرة التنموية، خاصة في ظل الرؤية الاقتصادية 2030، كما يجب اعتبار تنمية الموارد البشرية كأحد مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال تشغيل الخريجين من الشباب، ودفعهم في الوظائف التي تحتلها العمالة الوافدة، وتعزيز رأس المال البشري، من خلال تنمية المواهب داخليا وتوفير تدريب الموظفين والتطوير وإعادة تصميم المكافآت المالية والحوافز وتوظيف المزيد من المواهب في السوق المفتوحة وإدارة القوى العاملة المتعددة الأجيال.

• دراسة Yulia Gruzina سنة 2021 بعنوان²:

" Dynamics of Human Capital Development in Economic Development Cycles "

تهدف هذه الدراسة على بحث ديناميكيات تنمية رأس المال البشري في دورات التنمية الاقتصادية (كما هو موصوف، على سبيل المثال، في أعمال بيكر أو بارو). في سياق هذا البحث، تم انشاء نموذجًا اقتصاديًا يعتمد على معادلة Mankiw-Romer-Weil المعدلة من وظيفة Cobb-Douglas التي تأخذ في الاعتبار عامل التقارب / الاختلاف والتمايز بسبب التغيرات في حجم المناطق والسكان وحجم الاقتصادات وغيرها معلمات الدول والمجتمعات المدروسة. يجعل مؤشر Their المطبق ذلك ممكناً (لأنه يمكن استخدامها ك "مفتاح انتقال") لمقارنة السلاسل الزمنية الديناميكية لتنمية رأس المال البشري في المعرفة الصناعية وما

¹ رجب إبراهيم إسماعيل.. " دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة على مملكة البحرين". مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج. 2020، ع. 57، ص. 1-36.

²Gruzina, Yulia, Irina Firsova, and Wadim Strielkowski: " Dynamics of Human Capital Development in Economic Development Cycles" Economies 9: 67 ، 2021، pp 2-18.

بعد الصناعية المبكرة، بالإضافة إلى دورات المعلومات الخاصة بـ النمو الإقتصادي. بالاعتماد على التجربة التاريخية لأربع ثورات صناعية، توصلت الدراسة أنه، على عكس الاعتقاد السائد، الذي يعتبر التصنيع المبكر إلى حد كبير عملية غير مقيدة وتنمية رأس المال البشري ليكون منتجاً ثانوياً، الثورات الصناعية ساهمت بالفعل في تكوين رأس المال البشري من خلال تعزيز التقنيات الجديدة والانفتاح وخلق فرص التنمية الشخصية لعدد كبير من الناس، فضلاً عن خلق كبير لعدد من الوظائف الجديدة وزيادة الإنتاجية والأجور بشكل ملحوظ. هذا النهج يجعل من الممكن حساب تطور رأس المال البشري لكل دورة من مراحل التنمية الاقتصادية وفقاً لصيغ منفصلة ثم مقارنتها في سلسلة ديناميكية واحدة.

• دراسة Raymond Minini سنة 2021 بعنوان¹:

" Human Capital Development And Economic Development In Nigeria"

تهدف هذه الورقة للتحقيق في تأثير تنمية رأس المال البشري على طريق تحقيق التنمية الاقتصادية في نيجيريا، فترة الدراسة 38 سنة تغطي من 1981 – 2018، استعملت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وتقنية نموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة طويلة المدى والمدى القصير لحركية المتغيرات. أثبتت نتيجة اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشر البؤس ونسبة التلاميذ إلى المدرسين والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة. طريقة المربعات الصغرى العادية كشفت عن علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر البؤس ونسبة التلاميذ إلى المدرسين على المدى الطويل. أما على المدى القصير نسبة التلاميذ إلى المدرسين تأثر على مؤشر البؤس في نيجيريا بشكل سلبى ومعنوي. واقترحت الدراسة توظيف المزيد من المعلمين لتحسين نسبة التلاميذ الى المدرسين في الدولة وكذلك زيادة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم.

• دراسة زكي عبد المعطي أبو زيادة، عبد الفتاح أحمد نصرالله سنة 2021 بعنوان²:

"أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1995 – 2018)"

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995-2018، بعد اثبات استقرارية السلاسل الزمنية، تم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية. وخلصت الدراسة الى:

- ✓ وجود أثر إيجابي معنوي لمعدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي على النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود أثر إيجابي معنوي لمعدلات الالتحاق بالتعليم العالي ونسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي.

¹Raymond M., Ekponaanuadum N" Human Capital Development and Economic Development in Nigeria" African Journal of Economics and Sustainable Development 4(1), 2021، pp32-44

² زكي عبد المعطي أبو زيادة، عبد الفتاح أحمد نصر الله: مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 15، جوان، 2021، ص ص 87-103.

✓ وجود أثر سلبي معنوي لمعدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد، ومعدل البطالة بين الخريجين على النمو الاقتصادي.

• دراسة بهياني رضا وبختي فريد سنة 2021 بعنوان¹:

" أثر الاستثمار في رأس المال لبشري على النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1970-2016)"

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقدير تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (1970-2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). تم استخدام الإنفاق العام على التعليم كمؤشر للاستثمار في رأس المال البشري. أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة توازن طويلة الأمد بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، كما اشارت نتائج التحليل الى التأثير الإيجابي والمعنوي للاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، مع وجود أثر سلبي وضعيف في المدى القصير.

¹ بهياني رضا، وبختي فريد: "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1970-2016)", مجلة رؤى اقتصادية، 11 {01} 2021، ص 55-68.

3. الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.

• دراسة Jean-Luc سنة 1995 بعنوان¹:

"A Causality Analysis Of The Link Between Higher Education And Economic Development"

تهدف هذه المقالة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية باستعمال اختبارات التكامل المشترك واختبارات جرانجر السببية. حيث أظهرت النتائج الى وجود علاقة سببية مهمة من التعليم العالي الوطني (ممثلاً بعدد الطلاب لكل فرد، أي غير المنخرطين في أنشطة إنتاجية) إلى التنمية الاقتصادية لأربعة بلدان: السويد (1910-1986)، المملكة المتحدة (1919-1987)، اليابان (1885-1975) وفرنسا (1899-1986). ومع ذلك، لم يتم العثور على مثل هذا الارتباط السببي لإيطاليا (1885-1986) أو أستراليا (1906-1986). يشير هذا إلى أن هذه العلاقة ليست آلية بالفعل كما أشار بعض علماء الاجتماع.

• دراسة كاترينا ميخائيلوا² Katharina Michaelowa سنة 2000:

كاترينا ميخائيلوا من معهد هامبورغ للاقتصاد الدولي تصور التأثير العام للتعليم على النمو الاقتصادي في شكل رسم بياني. درست كاترينا تأثير التعليم على النمو الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلبي والآثار المباشرة وغير المباشرة للتعليم. يقوم نهج كاترينا على ثلاث افتراضات رئيسية وهي كالتالي:

1. ينتج عن التعليم تعلم - بمعنى أن ناتج عملية التعليم لا تنحصر فقط في مؤشر الجودة لدى العامل.
2. الطلب داخل الاقتصاد كافٍ لاستهلاك مستويات أعلى من المنتجات الناتجة عن مكاسب الإنتاجية.
3. تستجيب السياسات النقدية والمالية بشكل كافٍ لتلبية متطلبات الاقتصاد المتنامي.

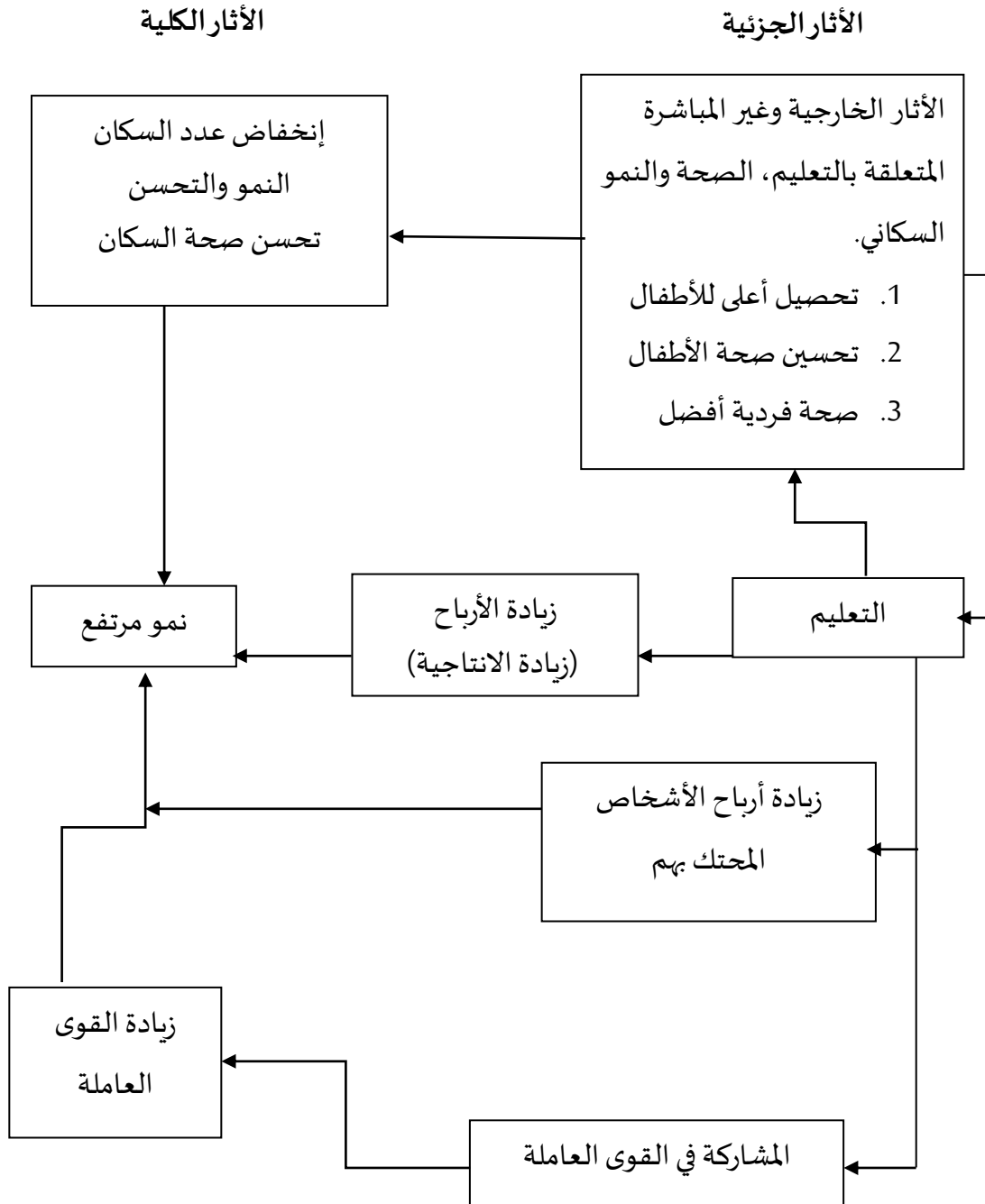
أوضحت الدراسة الآثار الكلية والجزئية للتعليم على عملية النمو الاقتصادي كما هو موضح في الشكل الموالي، الذي تظهر فيه الآثار المباشرة للتعليم مثل زيادة الدخل الفردي، زيادة مشاركة القوى العاملة والنمو المرتفع وهذا راجع الى افتراض أن التعليم ينتج عنه التعلم الذي يزيد من إنتاجية الفرد. وتبين كاترينا في دراستها للآثار غير المباشرة للتعليم، أنه كلما زاد الأفراد المتعلمين، يكون هناك أفضل الأباء وأفراد أصحاء أكثر. في حين أن الآثار المباشرة حاسمة للنمو الاقتصادي، فإن التأثير غير المباشر هو عامل حاسم في تقييم التنمية الاقتصادية حيث أن التنمية الاقتصادية تشمل تحسينات في رفاهية الأفراد.

¹ Jean-Lucde Meulemeester*DenisRochat"A causality analysis of the link between higher education and economic development"Economics of Education Review,Volume 14, Issue 4, December 1995, Pages 351-361.

²Daren A. Conrad : " Education's Contribution To Economic Growth", MPRA Paper No. 77365, 2017, p13-14.

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/77365/>

الشكل رقم (1-3): التأثيرات الكلية (Macro) والجزئية (Micro) للتعليم على النمو الاقتصادي



Source : Daren A. Conrad : Op.cit, p14

• دراسة Stephan Klasen سنة 2002 بعنوان¹:

"Low Schooling for Girls, Slower Growth for All? Cross-Country Evidence on the Effect of Gender Inequality in Education on Economic Development"

تهدف هذه الدراسة الى اظهار تأثير عدم المساواة بين الجنسين في التعليم على النمو الاقتصادي طويل الأجل. وجد أن هذا التفاوت له تأثير على النمو الاقتصادي القوي، كما تشير النتائج إلى أن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي عن طريق خفض المستوى المتوسط لرأس المال البشري. بالإضافة إلى ذلك، يتأثر النمو بشكل غير مباشر من خلال تأثير عدم المساواة بين الجنسين على الاستثمار والنمو السكاني.

• دراسة Tin-ChunLin سنة 2004 تحت عنوان²:

"The Role Of Higher Education In Economic Development: An Empirical Study Of Taiwan Case"

تبحث هذه الورقة في آثار مناهج التعليم العالي على القوى العاملة وبالتالي على النمو الاقتصادي في تايوان خلال الفترة 1965-2000. لدراسة التأثيرات التفاضلية المحتملة لهيكل المناهج الدراسية، تم اختيار أربع تخصصات أكاديمية في التعليم العالي في تايوان. بالإضافة إلى ذلك، تم تقسيم المخرجات إلى ثلاث قطاعات صناعية لدراسة ما إذا كانت التخصصات الأكاديمية المختلفة لها تأثيرات مختلفة على التنمية الاقتصادية في كل قطاع. تكشف النتائج أن التعليم العالي بشكل عام قدّم تأثيرًا إيجابيًا وهامًا على التنمية الاقتصادية لتايوان وأن تخصصات الهندسة والعلوم الطبيعية لعبت الدور الأبرز في هذه العملية.

• دراسة Michael Graff سنة 2007 بعنوان³:

" Education, Socio-Economic Inequality, and Economic Development"

تصف هذه الورقة اختبارات العديد من الفرضيات المطروحة في الأدبيات الاقتصادية على أهمية التعليم كعامل محدد للتنمية الاقتصادية. انه ظاهر أن هناك تأثيرًا إيجابيًا بشكل عام للتعليم على التنمية الاقتصادية، بينما يبدو أن اللامساواة الاقتصادية تقلل في المقام الأول من العوائد الاجتماعية لمن هم أقل مستوى تعليمي.

¹ Stephan Klasen "Low Schooling for Girls, Slower Growth for All? Cross-Country Evidence on the Effect of Gender Inequality in Education on Economic Development" The World Bank Economic Review, Volume 16, Issue 3, December 2002, Pages 345–373.

² Tin-ChunLin "The role of higher education in economic development: an empirical study of Taiwan case" Journal of Asian Economics". Volume 15, Issue 2, April 2004, Pages 355-371.

³ Michael Graff " Education, Socio-Economic Inequality, and Economic Development "conference "Achieving Growth with Equity" Beijing 4–6 Juny 2001. pp 1-17.

• دراسة Monojit Chatterji سنة 2008 بعنوان¹:

" Education and Economic Development in India "

تهدف هذه المقالة الى تبين دور التعليم في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الهند، تشير النتائج إلى أن تعليم الإناث له أهمية خاصة في الهند، التعليم الابتدائي أكثر أهمية، وهذا ما يمكن استنتاجه من معدل عائد خاص منخفض نسبياً.

• دراسة George E. Fonkeng سنة 2009 بعنوان²:

" Higher education and economic development in Africa :The case of Cameroon "

تبحث هذه الدراسة في التأثير الفعلي والمحتمل للتعليم العالي على تطوير الكاميرون. باستخدام بيانات مسح الأسرة من أول مسح للأسر في الكاميرون، تقوم الدراسة بتحليل تأثير التحصيل التعليمي على الدخل والعوائد الخاصة للتعليم. يستخدم وسائل الاقتصاد القياسي، طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير معادلات الكسب للعاملين بدوام كامل لمختلف المستويات التعليمية. تؤكد النتائج على ارتفاع عالٍ نسبياً في التعليم العالي. في الواقع، سنة إضافية من التعليم من المتوقع أن تزيد من الأرباح مما يعني أن الاستثمار الفردي في التعليم هو مربح. ومع ذلك، فإن العوائد الخاصة من التعليم ما بعد الثانوي أكبر بالنسبة للرجال منها بالنسبة للنساء. بعد ذلك، تم استخدام الطريقة المختصرة لتقدير العوائد الاجتماعية للاستثمار في التعليم العالي. تظهر النتائج بالتساوي أن العوائد الاجتماعية للتعليم العالي كبيرة جداً ولكنها كذلك أيضاً أعلى بالنسبة للنساء من الرجال. أخيراً، تم تحديد الارتباط بين التعليم العالي المقاس بعدد الملتحقين والنتائج المحلي الإجمالي كمؤشر للدخل القومي. النتائج تكشف عن علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التعليم العالي والنمو الاقتصادي. الدراسة خلصت إلى أن التعليم العالي يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية في الكاميرون و أنه يمكن تعزيز هذا الدور شريطة اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة نظام التعليم العالي ، وتحسين المساواة في التحصيل وضمان قدر أكبر من الاحتراف الأكاديمي للبرامج. تؤكد الدراسة أيضاً على الحاجة إلى الحد من عدم المساواة في توزيع الفوائد من التعليم العالي في الكاميرون.

• دراسة غول لخضر سنة 2009 بعنوان³:

"التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الجزائر نموذجاً"

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو الاطلاع والتعرف على واقع التعليم الثانوي ودوره في التنمية، وتندرج تحت هذا الهدف العام أهداف جزئية يمكن حصرها فيما يلي: (1) إبراز أهمية العناية بنظام التعليم في إعداد الأفراد وتأهيلهم لعالم الشغل. (2) معرفة الأسباب الموضوعية التي أدت إلى وجود هوة بين التعليم

¹ Monojit Chatterji " Education and Economic Development in India " Working Paper No. 210 March 2008, pp1-13.

² George E. Fonkeng, and Augustine N. Ntembe " Higher education and economic development in Africa: The case of Cameroon " Educational Research and Review Vol. 4 (5), 2009pp. 231-246,

³ غول، لخضر " التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: الجزائر نموذجاً" دكتوراه. علم اجتماع التنمية. جامعة قسنطينة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2009. الجزائر. قسنطينة، ص 1-488.

والتنمية في الجزائر. 3) التعرف على واقع التعليم الثانوي في الجزائر ودوره في التنمية. 4) إيجاد أرضية لبلورة مقاربات ومداخل نظرية حول علاقة التعليم بالتنمية. 5) تقديم عمل أكاديمي متخصص يعالج واحدة من أهم مشكلات التعليم الثانوي في الجزائر. 6) المساهمة في تقديم عمل أكاديمي وعلمي متخصص لمعالجة واحدة من أهم المشكلات المعاصرة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك لكونه يتماشى وطبيعة الموضوع المدروس. تم اختيار عينة قصدياً من خريجي التعليم الثانوي العاملين بالمؤسسات الإدارية والإنتاجية والمشرفين عليهم، والبالغ عددهم 331 فرداً، ويمثل عدد العينة المختارة عشوائياً 194 مبحوثاً. جاءت أدوات الدراسة كما يلي: 1) الملاحظة، 2) المقابلة، 3) الاستمارة. وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: 1) للتعليم أهمية كبيرة في تكوين الفرد وتأهيله ليؤدي دوراً إيجابياً في المجتمع. 2) لا يمكن إعداد الفرد أكاديمياً ومهنيًا إلا بتنمية دوافع العمل وفعالية الأداء لدى الفرد للرفع من مستواه المعرفي والعملية. 3) إن الجزائر تحاول أن تسير الركب فيما يتعلق بالتحول التنموي وأن تخطو خطوات واسعة وسريعة في مختلف المجالات، وهذا لا يأتي إلا بتحرير الطاقات البشرية واستثمارها أحسن استثماراً.

• دراسة Eric A. Hanushek سنة 2010 تحت عنوان¹:

"Education and Economic Growth"

تهدف هذه الدراسة الى تبيان دور التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، مع التركيز بشكل خاص على دور جودة التعليم. وخلصت إلى أن هناك أدلة قوية على أن المهارات المعرفية للسكان - وليس مجرد التحصيل الدراسي - ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل. تثبت العلاقة بين المهارات والنمو أنها قوية، تأثير المهارات مكمل لجودة المؤسسات الاقتصادية.

• دراسة علي براجل سنة 2011 بعنوان²:

"علاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية"

يهدف البحث إلى مناقشة وتحليل العلاقة بين التعليم العالي والتنمية، من حيث أنها علاقة تكاملية، تعمل على تحقيق أهداف مشتركة، ترتبط بتنمية المجتمع وتطويره، وبما أن التعليم العالي يعد الأكثر تأثيراً في تطوير المجتمع. فقد أصبح مطالب بتهيئة الكفاءات والقدرات، وتنوع المخرجات، وتجويدها وفق ما تقتضيه مجالات التنمية، وظروف التغيرات الوطنية والعالمية. ومما توصل إليه البحث من نتائج بعد الدراسة التحليلية للعلاقة بين التعليم والتنمية، تبين أن عجلة تنمية المجتمع وتطويره، تشارك في إدارتها نواتج التعليم المتميزة من حيث، الكفاءة والخبرة العلمية والعملية، وأن تحقيق الأهداف الإنمائية بكيفية مُرضية، يعتمد على استثمار هذه الكفاءات والخبرات استثماراً مناسباً كما وكيفا.

¹Eric A. Hanushek, Ludger Woessmann "Education and Economic Growth" International Encyclopedia of Education (Amsterdam: Elsevier, 2010), pp. 245-252.

² علي براجل "العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية" مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية المجلد 12، العدد 24، 2011، ص 1-20.

• دراسة Breton سنة 2013 بعنوان¹:

"The Role of Education in Economic Growth: Theory, History and Current Returns"

تبحث الورقة في دور التعليم في النمو الاقتصادي من منظور نظري وتاريخي، وتتناول لماذا كان التعليم هو العامل المحدد للنمو، وتناقش سبب قيام دول معينة بتوفير التعليم للجماهير، بينما لم تقدم دول أخرى التعليم، وتقدم تقديرات للكمية. أهمية الآثار المباشرة وغير المباشرة للتعليم على الاقتصاد، وتحسب العائد القومي الهامشي على الاستثمار في 60 دولة، وتدرس انعكاسات هذه النتائج على سياسة الحكومة. المنهجية: تعرض الورقة نتائج دراسات أخرى وتقدير الناتج الهامشي لرأس المال البشري ورأس المال المادي والأهمية النسبية للتعليم ما بعد الثانوي في 2005 باستخدام تقديرات عبر الدول للدخل القومي ومخزون رأس المال البشري ورأس المال المادي. تم تطوير تقديرات مخزون رأس المال البشري من المعدلات التاريخية للاستثمار العام والخاص في التعليم، وتكلفة رأس المال أثناء الدراسة، والأرباح الضائعة للطلاب. النتائج: تقدم الورقة أدلة على أن للتعليم تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الناتج القومي. يرفع العمال المتعلمون الدخل القومي بشكل مباشر لأن التعليم يرفع إنتاجيتهم الهامشية. إنهم يرفعون الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي والعمال الآخرين. في البلدان ذات التعليم العالي، يكون التأثير غير المباشر على العمال الآخرين ضئيلاً، ولكن في البلدان الأقل تعليماً، يبدو أن التأثير غير المباشر أكبر بكثير في جميع البلدان، من الضروري التأثير الإيجابي لزيادة رأس المال البشري على إنتاجية رأس المال المادي لتعويض تناقص عائدات الاستثمار في رأس المال المادي وجعل الاستثمار المتزايد في رأس المال المادي مجدياً من الناحية المالية في عملية النمو. تشير النتائج التجريبية إلى أن الاستثمار في التعليم يخضع لتناقص العائدات، لكن العائد الهامشي على المستوى الوطني لا يزال كبيراً في البلدان ذات التعليم العالي، أكثر من 10٪ في عام 2005. في البلدان الأقل تعليماً، يكون العائد الهامشي أكبر بكثير، فيزيد عن 50٪، ولكن نظراً لأن معظم هذا التأثير غير مباشر، فلا يتم تقدير حجمه بشكل عام. يتطلب تحقيق هذه العوائد استثماراً عاماً في التعليم لأن العائد المباشر للفرد المتعلم غير كافٍ لتغلب على التكلفة العالية للتمويل الخاص. كما تشير النتائج إلى أن الاستثمار في التعليم ما بعد الثانوي لا يوفر أي تأثير إضافي على الدخل القومي بخلاف تأثير الاستثمار في التعليم بشكل عام. وهذا يعني أن الحكومات قد تخصص أموالها المحدودة للتعليم الابتدائي والثانوي للفقراء دون التعرض لخسارة في نمو الناتج المحلي الإجمالي. الاستنتاجات: إن هذه العائدات الكبيرة جداً على هامش التعليم تجعل من الممكن للبلدان الفقيرة أن تنمو بسرعة كبيرة إذا التزمت التزاماً عاماً كبيراً برفع متوسط مستوى التعليم للجماهير.

¹ Breton, Theodore R "The Role of Education in Economic Growth: Theory, History and Current Return" Educational Research 2013, v55 n2 p121-138.

• دراسة عادل مجيد العادلي سنة 2013 بعنوان¹:

" مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية "

يهدف هذا البحث في معرفة هل ساهم الإنفاق على التعليم في الدول النامية في رعد التنمية المنشودة بكوادر بشرية عالية التأهيل وفي مجالات متعددة بغية تضيق الفجوات بينها وبين الدول المتقدمة صناعياً، أما الأهمية فهي تتناول مدى مساهمة الإنفاق على التعليم كونه كلفة من جهة واستثماراً بعائد مستقبلي من جهة أخرى إذا تم نتوجهه بشكل جيد وفي مجالات محددة مبنية على رؤية مستقبلية تنطلق من إستراتيجية واضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبيرة في مجال سوق العمل وتحديات اقتصاد المعرفة وما يترتب على ذلك من مهارات وخبرات تختلف كلياً عن تلك التي كانت سائدة في الاقتصادات الصناعية التقليدية.

• دراسة Koko Ekpo سنة 2014 بعنوان²:

" Vocational Education and Economic Development in Nigeria "

تناقش هذه الورقة قدرة التعليم المهني على خلق فرص عمل للحد من البطالة بين الشباب النيجيري، ما يؤدي إلى التنمية المستدامة لنيجيريا. كما تحدد التعليم المهني ضمن أحكام السياسة الوطنية للتعليم. يتم تعريف فلسفة التعليم المهني أيضاً. في الدول الأفريقية، بما في ذلك نيجيريا، لا يتم التركيز بشكل كبير على التعليم المهني الذي يعد أداة رئيسية للتنمية السريعة والمستدامة للدول مع التخطيط والتنفيذ المناسبين. التعليم المهني قادر على خلق ملايين فرص العمل للشباب النيجيري. وسيؤدي ذلك إلى تنمية اقتصادية مستدامة لنيجيريا بشكل خاص ولقارة إفريقيا بشكل عام. إن قدرة التعليم المهني على خلق فرص العمل ليست موضع شك ولكنها مقيدة بالعديد من التحديات من بينها ضعف التمويل ونقص تدريب الموظفين والمرافق. لمواجهة هذه التحديات، يوصى بأن يعمل الخبراء المهنيون والمسؤولون الحكوميون وعالم الأعمال معاً لغرض خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر والتنمية الاقتصادية المستدامة.

• دراسة ŞERBAN Anca سنة 2016 بعنوان³:

" Education, Innovation And Economic Development "

الابتكار هو مفهوم يستخدم في كثير من الأحيان كحل لزيادة القدرة التنافسية والتنمية الاقتصادية، سواء على المستوى التنظيمي أو على المستوى الوطني، ولكن كيف يتم إنشاؤه وما هي العوامل التي تدخل في دورة التعليم والابتكار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ تهدف هذه المقالة إلى توضيح الدورة المذكورة

¹ عادل مجيد العادلي " مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 35، 2013، ص 47-66.

² Koko Ekpo, Akpan Okon " Vocational Education and Economic Development in Nigeria " An International Journal of Arts and Humanities Vol. 3 (2), S/No 10, April, 2014, pp322-332.

³ TODERICIU Ramona. ŞERBAN Anca. " Education, Innovation And Economic Development " Studies in Business and Economics no. 11(2)/2016, pp 158-164.

أعلاه وتقديم نظرة ثاقبة حول ما يعنيه الابتكار وما هي مكوناته، لا سيما من وجهة نظر الاقتصاد الكلي. تظهر النتائج مدى أهمية الابتكار والمكونات الأخرى مثل التعليم للتنمية الاقتصادية الوطنية والعالمية.

• دراسة Strike Mbulawa سنة 2016 بعنوان¹:

"The Effect Of Access And Quality Of Education On Economic Evelopment In Botswana "

تبحث الدراسة فيما إذا كان الوصول إلى التعليم وجودته يساهم في عملية التنمية لبوتسوانا من خلال (1) دراسة تأثير الوصول إلى التعليم على التنمية الاقتصادية، (2) إثبات العلاقة بين جودة التعليم والتنمية الاقتصادية و (3) اختبار سببية العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية. تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من 1980 إلى 2014 والتي تم تحليلها باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM وطريقة متجه الانحدار الذاتي VAR لاختبار العلاقة على التوالي في كل من المدى الطويل والقصير. تظهر النتائج أن مستوى الوصول إلى التعليم له تأثير إيجابي وهام على مستوى التنمية الاقتصادية؛ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين جودة التعليم ومستوى التنمية الاقتصادية؛ العلاقة السببية أحادية الاتجاه من التنمية الاقتصادية إلى الوصول إلى التعليم. وتشير الدراسة إلى أن الوصول إلى التعليم ينبغي استكمالها من خلال تعزيز خلق المزيد من فرص العمل لتعزيز التنمية طويلة الأجل والاستثمار الخاص في الأصول الملموسة. جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والحفاظ على معدل تضخم منخفض يؤدي إلى تحسين جودة التعليم في المدى القصير .

• دراسة ياسين نادية، غيدة فوزية سنة 2016 بعنوان²:

" التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-

حاولت هذه الدراسة اظهار العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2012، وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى في تقدير نموذج الانحدار المتعدد. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتعليم مقاسا بالإنفاق على التعليم وبعده خريجي التعليم العالي على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الخام الحقيقي) في الجزائر خلال فترة الدراسة.

• دراسة Sonika Kakkar سنة 2017 بعنوان³:

" Significance of Female Education in Economic Development "

تعليم الإناث بكل معنى الكلمة هو أحد العوامل الأساسية لنمو وتطور أي بلد. لا يمكن لأي بلد أن يحقق تنمية اقتصادية مستدامة بدون إعطاء قيمة كبيرة للاستثمار في تعليم الإناث. يطور التعليم فهم الناس لأنفسهم وعالمهم. إنه يطور نوعية حياتهم ويؤدي إلى فوائد اجتماعية للأفراد والمجتمع. تعليم الإناث يرفع

¹Strike Mbulawa، Piyush Mehta "The Effect Of Access And Quality Of Education On Economic Development In Botswana" International Journal of Business, Economics and Management, 2016, 3(11):pp 144-159.

² ياسين نادية، غيدة فوزية: التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 5، جانفي 2016، ص ص 41-56.

³Dr. Sonika Kakkar, Dr. Gurudatt Kakkar " Significance of Female Education in Economic Development" International Journal of Creative Research and Innovation (IJCRI) Vol-1, Issue-1, 2017 ، pp1-10.

من النمو والإبداع ويشجع ريادة الأعمال والتقدم التقني. كما أنه يلعب دورًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين توزيع الدخل.

• دراسة Elizabeth N. Appiah سنة 2017 بعنوان¹:

"The Effect of Education Expenditure on Per Capita GDP in Developing Countries "

تقدم هذه دراسة تأثير الإنفاق على التعليم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية واستنتاج إذا كان التأثير مختلفًا عن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وقد استخدمت الدراسة بيانات بانل ونظام GMM من أجل التقدير، تغطي الدراسة 139 بلدا ناميا خلال الفترة 1975-2015، المتغيرات من

قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بمؤشرات التنمية العالمية World Development Indicators المتغير التابع هو لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي لعام 2010). المتغيرات المستقلة وهي إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم (% من الإنفاق الحكومية)، القوة العاملة هي نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وما فوق ذلك، إجمالي المتحقيين بالتعليم الابتدائي (العدد الإجمالي للتلاميذ المقيدون بالمرحلة الابتدائية في المدارس الحكومية والخاصة). إجمالي المتحقيين بالثانوية العامة (مجموع عدد التلاميذ المقيدون بالمرحلة الثانوية في المدارس الحكومية والخاصة). الصادرات (% النمو السنوي للسلع والخدمات). وجاءت النتائج لتشير إلى أن التوسع في الإنفاق على التعليم في البلدان النامية يؤثر بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولا يختلف ذلك بالنسبة لدول جنوب الصحراء الكبرى، ومع ذلك فإن حجم التأثير أعلى في البلدان النامية الأخرى مقارنة بمنطقة جنوب الصحراء الكبرى، وهذا يشير إلى أن نمو الصادرات السنوية لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء، على الرغم من أنه أعلى نسبيًا من نمو الصادرات البلدان النامية الأخرى، فهي تفتقر إلى رأس المال البشري الضروري الذي يمكن أن يضيف قيمة إلى منتجاتها. انه مهم أن تحسن مستوى رأس المال البشري لديها لإحداث تأثير كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

• دراسة احمد سلامي سنة 2017 بعنوان²:

"واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)"

هدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1964-2013)، وهذا بناء على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي، والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. النتائج تكشف عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وفضلا عن ذلك، فإن التحليل يكشف عن وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين؛ أي أثر

¹Elizabeth N. Appiah : "The Effect of Education Expenditure on Per Capita GDP in Developing Countries", International Journal of Economics and Finance ; Vol. 9, No. 10 ; 2017

²أحمد سلامي " واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)" مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2017، الصفحة 150-172

السببية يتجه من الإنفاق على التعليم نحو النمو الاقتصادي، وأثر آخر لسببية تتجه من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق على التعليم.

• دراسة Gitana Dudzevičiūtė سنة 2018 بعنوان¹:

" Education and Economic Development in the Selected European Union Countries"

هدفت هذه الورقة إلى التحقيق في العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية في دول مختارة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 1997 - 2016. تم تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي لهذا الغرض. كشفت نتائج البحث العلاقات المتبادلة ذات دلالة إحصائية بين التعليم والنمو الاقتصادي في غالبية الدول المختارة. ومع ذلك، فقط بلجيكا وفرنسا وأيرلندا والمملكة المتحدة العلاقات السببية بين المتغيرات قيد النظر. في هذه البلدان أظهرت العلاقة السببية أحادية الاتجاه الممتدة من التعليم إلى التنمية الاقتصادية أن الزيادة في حصة السكان الذين حصلوا على التعليم العالي يعززون الأداء الاقتصادي. في باقي الدول لا تؤثر الحصة المتزايدة من التعليم العالي على التنمية الاقتصادية ولا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يعزز التعليم العالي للسكان. يمكن أن تكون رؤية البحث مفيدة في تحقيق أهداف أوروبا 2020، حيث يتم تسليط الضوء على التعليم العالي باعتباره أحد الأهداف الخمسة القابلة للقياس.

• دراسة Nargiza Sakmurzaeva سنة 2018 بعنوان²:

" The Role of Education in Economic Development: A Comparison of South Korea and Kyrgyzstan "

الغرض الرئيسي من هذه الورقة هو تحديد دور التعليم في التنمية الاقتصادية من خلال المقارنة بين كوريا الجنوبية وقيرغيزستان اللتان تمثلان البلدان المتقدمة والنامية في العالم. كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، هي دولة عالية التصنيع ومتقدمة ونظام تعليمي في قائمة أفضل 10 أنظمة في العالم. في المقابل، قيرغيزستان بلد زراعي تهيمن عليه المعادن، الاستخراج والزراعة والاعتماد على تحويلات المواطنين العاملين في الخارج. نتيجة للبحث يمكن أن نستنتج أن التعليم إلزامي وأحد الأدوات الرئيسية لتنمية دولة واحدة. يجب على دولة نامية ذات الاقتصاد الصغير مثل قيرغيزستان أن تأخذ مثلاً من كوريا الجنوبية وتخصص أموال كبيرة من الميزانية الوطنية للتعليم. لذلك، من المهم أن تنفذ قيرغيزستان السياسة التعليمية للدول المتقدمة في إطار السياسة الوطنية.

¹ Gitana Dudzevičiūtė, , Agnė Šimelytė" Education and Economic Development in the Selected European Union Countries"European Journal of Sustainable Development (2018), 7, 2, pp14-28

² Nargiza Sakmurzaeva"The Role of Education in Economic Development: A Comparison of South Korea and Kyrgyzstan"International Conference on Eurasian Economies 2018 , pp 29-33.

• دراسة Cengiz Yilmaz سنة 2018 بعنوان¹:

" The Impact Of Education On Economical Development"

ازدادت أهمية التعليم في ظل العالم التنافسي المعولم، حيث هناك علاقة قوية بين التطور الاقتصادي والمستوى التعليمي للمواطنين، فالمجتمعات الرائدة في التعليم اليوم هي التي حققت شوطاً كبيراً في مجال التنمية الاقتصادية، حيث يساهم الأشخاص المؤهلون والمتعلمون جيداً في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، الدول غير المتطورة هي التي تفتقر إلى القوة البشرية المؤهلة والمتعلمة جيداً. في عالمنا الحالي، يتطلب إنتاج السلع والخدمات قوة عمل أكثر تأهيلاً وتعليماً، إذ يجب على البلدان الراغبة في التنمية الاستثمار أكثر في رأس المال البشري وإعطاء أهمية أكبر للتعليم من خلال إنفاق المزيد من الأموال على ذلك والتأكد من استخدام هذه الأموال يتم بكفاءة.

• دراسة S Khurram Khan Alwi سنة 2019 بعنوان²:

" Role of Education in Economic Development of Pakistan"

هدف الباحث في الدراسة إلى التحقيق في دور التعليم من خلال المنحة البحثية من حيث رأس المال البشري، إنتاجية العمل، الأسرة، التجارة الوطنية والمساواة الاجتماعية من أجل معرفة مساهمتها في التنمية الاقتصادية لباكستان. وتوصل أن رأس المال البشري من خلال تراكم المعرفة الجديدة والأفكار والمعرفة التكنولوجية، وتعزيز إنتاجية العمل من خلال فعالية وكفاءة الموارد البشرية، وسياسة الانفتاح التجاري من خلال إصلاحات الرسوم الجمركية من أجل زيادة الصادرات، والدور الرئيسي للأسرة، عندما يتخذ الأفراد قرارات على مستوى يسمح بخلق المساواة الاجتماعية من خلال سياسات إعادة التوزيع، يمكن للجميع هذه العوامل لعب دورها المهم في المساهمة في التنمية الاقتصادية لباكستان.

• دراسة فلاح ثامر علوان سنة 2019 بعنوان³:

" دور قطاع التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي"

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور قطاع التعليم في التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد توصلت الدراسة إلى أن ميزانية التربية الاستثمارية لا تشكل الكثير، ما يعني أن النسبة الأكثر تنفق كرواتب وأجور، أما المشاريع الاستثمارية فلا تحظى إلا بالقليل، وهو واقع يعكس حقيقة الارتباط بين بنية التعليم وبنية الدولة، إذ ينبغي أن تكون هناك سياسة حقيقية للتنمية بهدف تقليل نسبة الأمية ونسبة الفقر ونسبة البطالة مع زيادة عدد السكان، لذا يجب توفير الأموال و المرافق اللازمة لنظام التعليم العام بكافة مراحله.

¹Cengiz Yilmaz" The Impact Of Education On Economical Development"Conference: Human Development & Security in Changing World , 2018 pp 1-11.

² S Khurram Khan Alwi.Maroo Bin Rauf ,Saira Saleem"Role of Education in Economic Development of Pakistan " Journal of Economics and Sustainable Development .Vol.10, No.10, 2019,pp 149-154.

³ فلاح ثامر علوان"دور قطاع التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي" مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد بتركيا -إسطنبول 25-27/09/2019م، ص129، 146.

• دراسة سبكي وفاء وبلمقدم مصطفى سنة 2019 بعنوان¹:

"اختبار سببية Toda-yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)"

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة السببية بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1980-2016 وذلك اعتمادا على منهجية حديثة لاختبار سببية granger المقدمة من طرف toda yamamoto والتي تعتمد على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، فكانت نتائج الدراسة غياب العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وكل من الإنفاق على التعليم وعدد المسجلين في التعليم العالي.

• دراسة تغريد ابوتراب سنة 2021 بعنوان²:

"اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي" هدف البحث دراسة اقتصاديات التعليم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية , ولأهمية الموضوع في العملية التنموية والنمو الاقتصادي تناولت الباحثة دراسة الإطار النظري لاقتصاديات التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وواقع التعليم العالي في دول الخليج العربي، وخرجت الدراسة بنتائج أهمها (تساعد اقتصاديات التعليم على تنمية القدرات والمتمثلة بزيادة قدرات الإنسان لتحسين مكانته الوظيفية أو لأداء واجبات إضافية أو القيام بمستويات أكبر ، وهي بهذه العملية دائمة التدريب من شأنها أن تمد الإنسان بالمعرفة والمهارة وبعد النظر والبصيرة وهذا الذي يعني تنمية الموارد البشرية التي يؤثر التعليم فيها أثرا كبيرا ويعد المورد البشري الأساس لها) , فضلا عن مجموعة من التوصيات ومنها (إعطاء أهمية لاقتصاديات التعليم وفتح مجالات البحث والتطوير لهذا العلم لعلاقته الوثيقة بباقي العلوم ولا سيما علم الاقتصاد).

¹ سبكي وفاء. مصطفى بلمقدم " اختبار سببية Toda-yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)" مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 5، 2019، الصفحة 293-314

² تغريد ابو تراب "اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 2، 2021، ص 65-82.

4. الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري والتعليم:

● دراسة Ali Abdel Gadir Ali سنة 2006 بعنوان¹:

" On Human Capital In Post-Conflict Sudan: Some Exploratory Result"

الهدف من هذه الورقة هو توفير المعلومات على مختلف جوانب رأس المال البشري التي ورثها السودان مع دخوله مرحلة التنمية بعد انتهاء الصراع. حيث تعتبر هذه المعلومات مهمة للتخطيط للمستقبل التنموي للبلاد، باستخدام مجموعات من المعلومات المتوفرة، تُظهر الورقة أن رصيد رأس المال البشري للبلد، والمتمثل في متوسط سنوات الدراسة للسكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر منخفض للغاية حيث كان سنة 2000 بين 2.1 و2.3 سنة لكل شخص، حيث كان أقل من المستوى المرجح لرأس المال البشري الذي تترتب عليه عوائد متزايدة للحجم وهو 4 سنوات للفرد. كما يتبين أن متوسط معدل العائد لرأس المال البشري منخفض إلى حد ما (حوالي 6 في المائة للسنة الدراسية)، كما أن معدل العائد من التعليم لا يتجه إلى الارتفاع مع ارتفاع المستوى التعليمي كما هو حال هذه المعدلات في البلدان النامية. وهذا راجع إلى عدم المساواة في توزيع رأس المال البشري بمرور الوقت. كما أظهرت الدراسة أن السودان قد ورثت درجة عالية من عدم المساواة في توزيع التعليم التي يعكسها معامل جيني التعليمي الذي كان 0.725 عام 2000. تستدعي هذه النتائج أهمية تصميم برنامج إصلاح تعليمي مناسب لمرحلة ما بعد الصراع في السودان.

● دراسة بن قدور اشواق سنة 2013 بعنوان²:

"نفقات التعليم والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لنسق العلاقة من خلال تراكم رأس المال البشري - حالة الجزائر" ركزت هذه الورقة العلمية على التحليل الاقتصادي للتعليم ومبررات اعتباره استثمارا في رأس المال البشري، ودراسة العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي وتحليل تطورهما بالإضافة إلى تحليل رأس المال البشري المتراكم بفعل الاستثمار في التعليم ودوره في النمو، بالاعتماد على التحليل النظري والقياسي لحالة الجزائر باستخدام النماذج الآتية.

● دراسة Youcef Souar, Salaa Soumia سنة 2014 بعنوان³:

"Investment In Human Capital And The Return On Education In Algeria "

يعتبر التعليم المكون الأساسي لرأس المال البشري، وباعتباره عملية استثمارية له عائد يمكن قياسه. لذلك، جاءت عدة دراسات اقتصادية لمحاولة قياس عائد التعليم لما له من أهمية كبيرة في عملية التخطيط التربوي وتوجيه الاستثمار في رأس المال البشري. لم يولي الباحثون في الجزائر أهمية كبيرة لهذا

¹Ali Abdel Gadir Ali : "On Human Capital In Post-Conflict Sudan : Some Exploratory Results", The Arab Planning Institute, 2002.

² بن قدور اشواق -"نفقات التعليم والنمو الإقتصادي : دراسة قياسية لنسق العلاقة من خلال تراكم رأس المال البشري -حالة الجزائر" مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، المجلد 7، العدد 14، 2013، ص 111-135.

³Youcef Souar and Salaa soumia : "Investment In Human Capital And The Return On Education In Algeria", International Journal of Development Research, Vol. 4, Issue, 11, pp. 2393-2397, November, 2014.

الموضوع. لذلك جاءت هذه الدراسة على شكل محاولة لقياس العائد التعليمي في الجزائر، بتطبيق النموذج الذي قدمه جاكوب مينسر عام 1958، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

-متوسط عائد التعليم في الجزائر أقل من المتوسط الدولي 10٪ في حين أن متوسط العائد للمستوى الجامعة يقترب من المتوسط في شمال أفريقيا والشرق الأوسط (7.1٪) حسب وجهة نظر بساكاروبولوس.

-زيادة عائد التعليم عند الانتقال من مرحلة تعليمية إلى مرحلة تعليمية أعلى.

-العائد على التعليم الابتدائي منخفض 1.89٪ وهذا يعني أنه لا يوجد استثمار فردي في هذه المرحلة ونفس الشيء بالنسبة للمرحلة المتوسطة حيث بلغ 2.12٪ (المرحلة الابتدائية والمتوسطة لا تفسر الفروق في الرواتب بالمقارنة مع المرحلة الثانوية والجامعية) العائد الخاص في المرحلة الثانوية 5.51٪ والعائد الخاص في المرحلة الجامعية 7.52٪.

-كما يلاحظ أنه عند مقارنة متوسط العائد للمستويين الثانوي والجامعي مع نموذج دالة الإنتاج. تتوافق هذه النتيجة مع الأدب الدولي الذي يعترف بأن العائد التعليمي يرتفع أثناء الانتقال إلى اقتصاد السوق مقارنة بالمرحلة الاشتراكية.

• دراسة يوسف مسعداوي سنة 2014 بعنوان¹:

"دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري - دراسة تقييمية لحالة الجزائر"

من مقومات تحقيق تنمية بشرية مستدامة الاستثمار في رأس المال البشري، الذي بات يشكل بحق ثروة الأمم في زمن العولمة. وفي هذا الإطار يلعب رأس المال البشري دورا هاما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع بلدان العالم. وتستخدم بعض الدول رأس المال البشري لمواجهة النقص في الثروات الطبيعية والبشرية التي يمكن أن تعاني منه هذه الدول. وقد زاد الاهتمام العالمي برأس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة الذي يتطلب تراكما كميًا ونوعيًا في رأس المال البشري بحيث يكون قادرا على إحداث نقلة كبيرة في هيكل الإنتاج والتوزيع على مستوى الاقتصاد العالمي. هذا الأمر دفع معظم دول العالم لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة التعليم وتطوير برامج تهدف تحسين خصائص رأس المال البشري وجعلها أكثر ملائمة واندجاما مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• دراسة بكاري مختار سنة 2019 تحت عنوان²:

"الاستثمار في رأس المال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر"

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه الاستثمار في رأس المال البشري في تطوير الكفاءات البشرية، والذي يعتبر كخيار إستراتيجي في تنمية وتطوير قدرات ومهارات ومواهب البشر في مجال الصحة ، والتعليم والتمويل لضمان تكافؤ الفرص، ومعالجة مشكلة عدم المساواة وتعزيز مستوى الإنتاجية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن رأس المال البشري هو الثروة

¹ يوسف مسعداوي "دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري - دراسة تقييمية لحالة الجزائر" مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 5، العدد 2، 2014، ص 89-108

² بكاري مختار "الاستثمار في رأس المال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر" مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص 28-46.

الحقيقية للجزائر، حيث تزخر برأس مال بشري شباب ذو قدرات عالية يمكنها من تدارك عجلة النمو والتنمية إن هي استغلته با لكفاءة والفعالية المطلوبين، كما أن هناك استثمارات كبيرة في التعليم، ونمو ماهر في معدلات الالتحاق وتكافؤ الفرص بين الجنسين على جميع مستويات التعليم تقريبا، هذا يتطلب كوادر متخصصة وتقنيات عالية، علاوة على ذلك يقيس مؤشر رأس المال البشري كميا النتائج الحالية لسياسات التعليم والصحة الى مخرجات المستقبل.

• دراسة نوال عباس سنة 2020 تحت عنوان¹:

" واقع راس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر" هدف هذا البحث الى دراسة واقع راس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي بالجزائر وبالتالي تبين مدى مساهمة الباحثين في عملية الإبداع التكنولوجي من خلال دراسة عدد براءات الاختراع على حسب التخصصات العلمية وتحليل عدد الباحثين وعدد طلبة الدكتوراه بمراكز البحث العلمي ومخابر البحث، والبيانات مأخوذة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz لسنة 2018. واستخلص الدراسة في الاخير ان مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تلعب دور مهم في تكوين الباحثين من خلال توفير لهم عدد مهم من مخابر ومراكز البحث العلمي لتطوير كفاءات ومهارات الباحثين لتحقيق الانتاج المعرفي والعلمي و تعزيز التطوير التكنولوجي والابداع، حيث بلغ عدد الباحثين في مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER) ب379 باحث، اما مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (CREAD) بلغ العدد 58 باحث، اما مخابر البحث تعرف تطور مهم في عدد طلبة الدكتوراه حيث نجد مخبر علوم الهندسة بلغ عدد طلابها ب7933 طالب. اما عدد براءات الاختراع في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أكبر من وحدات البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن مراكز البحث العلمي خارج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن وكالات البحث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

¹ نوال عباس " واقع راس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر" مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 427-438.

خاتمة الفصل:

التعليم هو أحد الأبعاد الحاسمة التي يمكن للسياسات العامة من خلالها تقييم النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحليلهما. كما أنه يخلق رأس مال بشري يزيد من المهارات والقدرات والكفاءات الفردية. في الوقت نفسه، يوسع الحريات الفردية مما يجعل التماسك الاجتماعي سهل التوصل اليه. لهذا السبب تعددت الدراسات التجريبية في هذا المجال، وتوصلت كلها الى أهمية تكوين رأس المال البشري من خلال التعليم، الذي ينعكس إيجابيا على نمو مستويات الدخل في الدول، كما أجمعت الدراسات على أن العنصر البشري يعتبر من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، فرغم التباين الموجود بين الدول في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تجتمع معظم الدول على أن زيادة مخزون رأس المال البشري يتم من خلال التعليم الذي يمكن من تحسين الدخل ونوعية الحياة ومؤشرات التنمية البشرية، ويتحقق هذا بتحمل القطاع العام لجزء كبير من الأعباء المالية الخاصة بالتعليم ووضع سياسات يكون لها تأثير إيجابي على التوسع الكمي والنوعي في التعليم.

الفصل الرابع:

التعليم وتكوين رأس المال البشري

في الجزائر

مقدمة الفصل:

يعتبر التعليم أحد الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، فنجاح النظم التعليمية يمكن من تحقيق الأهداف التنموية، حيث تساهم المناهج التعليمية ومؤسسات التعليم في بناء القدرات، والكفاءات التي تسهم في بناء رأس المال البشري القادر على قيادة العملية التنموية، وقد حققت العديد من الدول قفزة تقدمها، نتيجة اهتمامها بأنظمتها التعليمية.

والجزائر أخذت التجربة من هذه الدول، حيث جعلت رأس المال البشري في صلب أولوياتها، من خلال محاولة تطوير وتنفيذ استراتيجية تنمية تولى أولوية للاستثمار في المجالات الرئيسية للموارد البشرية خاصة التعليم الجيد، من أجل تعزيز تنمية رأس المال البشري. الذي يعتبر ضرورة أساسية لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

سنتطرق في هذا الفصل الى العناصر التالية:

✓ النظام التعليمي الجزائري، مكوناته، تطوره، وأهم الإصلاحات التي مر بها. منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

✓ أهم المؤشرات التعليمية التي تساهم في تكوين رأس المال البشري في الجزائر.

✓ التقدم المحقق في مجال تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم، وما هي حدوده.

1. التعليم في الجزائر:

1.1. واقع التعليم في الجزائر:

كان نظام التعليم في الجزائري غداة الاستقلال عام 1962 موجهاً نحو تدريب النخبة الاستعمارية الفرنسية. ومع إنشاء وزارة التربية والتعليم عام 1963، بدأت عملية بناء نظام تعليمي وطني شامل ومفتوح. ركز المسؤولون المكلفون بتطوير نظام التعليم على عدد من الأهداف، من أهمها "تعريب" المناهج وأعضاء هيئة التدريس، ورفع مستوى مهارات التدريس على جميع المستويات، وترقية فئة ماهرة من العمال والفنيين من خلال التركيز على التعليم الفني والمهني.

في أوائل الستينيات، تم استبدال اللغة الفرنسية باللغة العربية كلغة التدريس في المرحلة الابتدائية، وفي وقت لاحق في الستينيات تم توحيد اللغة العربية كلغة التدريس في المرحلة الثانوية. وبقي استخدام اللغة الفرنسية في المجالات الفنية في العديد من مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي، على الرغم من قانون عام 1991 الذي يفرض استخدام اللغة العربية في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات.

أدخل إصلاح التعليم الذي تم إقراره عام 1971 برنامج التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات. أدت الإصلاحات الإضافية في عام 1976 إلى تمديد فترة التعليم الإلزامي من ست سنوات إلى 10 سنوات مع ضمان توفير التعليم في كل مستوى مجاناً للجميع. بالإضافة إلى ضمان مجانية التعليم وجعله حكراً على الدولة، مما جعل تأثير القطاع الخاص ضئيلاً على التعليم والتدريب في الجزائر، وبدأ يظهر بشكل محدود منذ أوائل التسعينيات ويرجح أن تزيده أهميته مستقبلاً، من أجل تخفيف العبء على الدولة، حيث أصدرت الحكومة مرسوماً تنفيذياً سنة 2004 تعدل فيه إصلاحات عام 1976 وسمحت فيه بإنشاء مؤسسات تعليمية خاصة بموجب لوائح محددة¹

2.1. هيكل نظام التعليم في الجزائر:

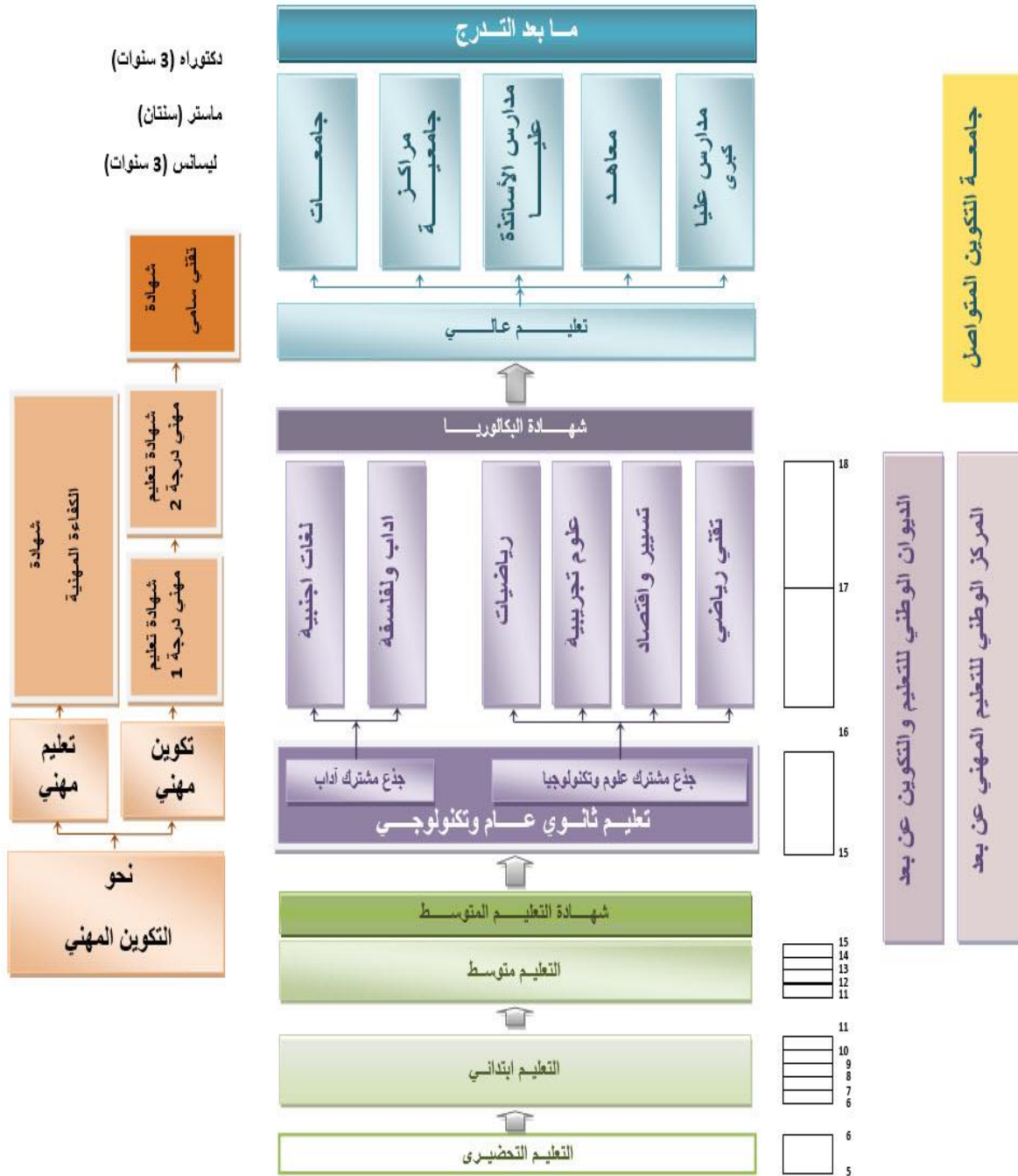
بعد عدة تجارب وإصلاحات توجت في أمرية 16 أبريل 1976 التي تعتبر قانوناً متكاملًا لتنظيم التعليم، يستمد مبادئه من القيم العربية الإسلامية ويقوم على: إجبارية التعليم ومجانيته وتعميم استعمال اللغة العربية وقد نصت الأمرية على تفرع النظام التربوي إلى أربعة مستويات:

التعليم التحضيري، التعليم الأساسي، التعليم الثانوي والتعليم العالي، وتظهر هيكلية نظام التعليم في الجزائر في الشكل التالي:

¹Nick Clark : "Education in the Maghreb : Algeria", WENR World Education News +Reviews, April 1, 2006.

<https://wenr.wes.org/2006/04/wenr-apr-2006-education-in-algeria>

الشكل رقم (4-1): هيكل نظام التعليم الجزائري
هيكلية النظام التربوي



المصدر: موقع وزارة التربية الوطنية

<https://www.education.gov.dz/fr/systeme-educatif-algerien/>

إضافة الى مستويات التعليم التي ذكرت سابقا هناك نوع من التعليم موجه الى فئة خاص وهو التعليم الخاص:

- التعليم الخاص: وهو موجه الى الأطفال والشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة غير مسجلين ولا

مصنفين لأغراض رسمية بموجب سياسة تشجيع الاندماج. تم إعداد منشورات وزارية في منتصف التسعينيات تتعلق بالتعليم المستقبلي للأطفال الذين يعانون من صعوبات مختلفة، مثل الإعاقات الحسية أو الأمراض المزمنة، مثل مرض السكري أو الربو.

يتخذ التعليم الخاص ثلاثة أشكال: فصول خاصة في المدارس الابتدائية للأطفال ذوي الإعاقات السمعية، ودورات للطلاب الذين يعيدون السنة، ودورات انتقالية للطلاب الذين يلتحقون بالمدرسة متأخرين. التعليم الخاص هو مسؤولية مشتركة بين وزارة التربية والتعليم (المعنية بالتربية) ووزارة الشؤون الاجتماعية (المعنية بالإدارة والموارد)، مع بعض المسؤوليات الإضافية التي تتقاسمها وزارة الصحة. يتولى مكتب التعليم الخاص ووزارة التربية والتعليم إدارة التعليم الخاص. يتم اتخاذ القرارات الإدارية على المستويين الوطني والإقليمي. ويتولى المجلس الاستشاري الوطني تنسيق الخدمات على المستوى الوطني. استبعاد الأطفال ذوي الإعاقات الشديدة من نظام التعليم العام؛ ويتم وضعهم مباشرة في مراكز الرعاية الخاصة. يتم تمويل التعليم الخاص بالكامل من قبل الحكومة.¹

2. قطاع التربية:

يعتبر النظام التربوي أساس النظم الأخرى الموجودة في المجتمع، وذلك لاهتمامه بتكوين الانسان العلمي، وتزويده بالقيم المجتمعية. والنظام التربوي الجزائري يتكون من مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي.

1.2. التعليم الأساسي:

1.1.2.. تعريف التعليم الأساسي:

يهدف التعليم الأساسي في الجزائر الى تعليم الأطفال، الممارسة والبحث والمراقبة والاكتشاف، وكذلك الاعتماد على أنفسهم في اكتساب المعرفة وإنجاز أعمالهم. وتعتبر اللغة العربية هي لغة التدريس الرسمية، لكن اللغات الأخرى ليست مستبعدة، بل يتم ادراجها تدريجيا.

تعمل المدارس الابتدائية بنظام ثلاث مراحل. يوفر المنهج الدراسي في الصف الأول حتى الصف الثالث من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية) للأطفال من سن 6 إلى 9 سنوات العمل اليدوي مع أدوات التعليم والتدريب لتطوير المهارات الحركية ومساعدة الأطفال على فهم البيئة والتكيف معها. أما الدورة الثانية، أو دورة "اليقظة"، فهي مصممة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 9 و12 عامًا وتحدث في الصف الرابع إلى السادس من التعليم. ينصب التركيز التعليمي على تعزيز المهارات المكتسبة خلال المرحلة الأولى بالإضافة إلى التعلم المستمر في اللغة والرياضيات والبيئة والدراسات الدينية والوطنية. يتم تقديم لغة أجنبية أولى. تتكون المرحلة الثالثة، (وتسمى أيضًا المدرسة المتوسطة) من السنة السابعة حتى التاسعة من التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عامًا. المنهج مخصص لدراسة التربية اللغوية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية، وكذلك الرياضيات والفيزياء والعلوم المختلفة للتكنولوجيا التطبيقية. يتم تقديم لغة أجنبية ثانية. في نهاية المرحلة الثالثة، يحصل الطلاب على شهادة التعليم الأساسي النهائية

¹<https://education.stateuniversity.com/pages/22/Algeria-PREPRIMARY-PRIMARY-EDUCATION.html>

(شهادة التعليم التأسيسي أو B.E.F). إذا نجحوا، يمكنهم الوصول إلى المدارس الثانوية العامة أو المدارس الثانوية الفنية أو برامج التدريب الفني.¹

يمتد هذا المستوى من الدراسة على مدى 9 سنوات ويشمل مستويين تعليميين، الابتدائي لمدة 5 سنوات والمدرسة المتوسطة لمدة 4 سنوات. يوفر هذين المستويين تعليم مشترك لجميع الطلاب مما يسمح لهم باكتساب المعارف والمهارات الأساسية اللازمة لتمكينهم من مواصلة تعليمهم في المرحلة الثانوية، أو البدء في اندماجهم في التعليم المهني والتدريب المهني، أو التوجه إلى المشاركة في المجتمع.

الدراسة في المرحلة الابتدائية تتم في المدارس الحكومية والخاصة، وتسمى المدرسة الابتدائية، وتستقبل التلاميذ الذين تبلغ أعمارهم 6 سنوات. وتنتهي هذه المرحلة الدراسية بامتحان نهائي "شهادة التعليم الأساسي"، الناجحون فيه يمكنهم الانتقال إلى المرحلة المتوسطة.

المرحلة المتوسطة تشمل 4 سنوات من الدراسة. تتم في المدارس المتوسطة الخاصة أو العامة (CEM) وفق المادة 51 من القانون التوجيهي للتعليم الوطني، السنة الرابعة متوسط هي آخر سنة من هذه الدورة الدراسية، تتوج بامتحان شهادة التعليم المتوسط (BEM) الحائزين عليه يمكنهم الانتقال إلى المرحلة الثانوية العامة أو التكنولوجية أو التعليم المهني.

من أجل الانتقال إلى المدرسة الثانوية، يجب أن يكون متوسط نجاح الطالب مساويًا أو أكبر من 20/10. يتم حساب متوسط المرور على النحو التالي:

المعدل السنوي = معدل السنة الرابعة متوسط + معدل شهادة التعليم المتوسط BEM مقسومًا على اثنان. نهاية المرحلة المتوسطة تمثل مرحلة حاسمة في أول توجيهه في النظام المدرسي الجزائري الذي يتم تنفيذه حسب الأداء الأكاديمي للطلاب، بحيث يتم قبول الطلاب الذين حصلوا على شهادة التعليم المتوسط BEM تلقائيًا في السنة الأولى من المرحلة الثانوية وفقًا للمعايير الإرشادية أدناه:

✓ رغبات الطالب.

✓ النتائج الأكاديمية.

✓ الترتيب فيما يتعلق بالمجموعة التي اختارت الجذع المشترك المرغوب.

✓ الترتيب مقارنة بالطلاب الذين اختاروا نفس الجذع المشتركة.

✓ الأماكن التعليمية المتوفرة بالمدارس الثانوية (أماكن تعليمية تتعلق بالمقاعد المتوفرة في الفصل، والتي يجب أن تتوافق مع عدد محدد من التلاميذ).

✓ الاقتراحات التي يقدمها المعلمون ومستشارو التوجيه والإرشاد.

يمكن للطلاب الذين لم يتم قبولهم في المرحلة الثانوية أن يختاروا تكرار السنة، الانتقال إلى التدريب المهني أو الحياة العملية أو التسجيل في دورات بالمراسلة على مستوى المكتب الوطني للتعليم والتدريب عن بعد (ONEFD).

¹<https://education.stateuniversity.com/pages/22/Algeria-PREPRIMARY-PRIMARY-EDUCATION.html>

يعتمد التوجه نحو الجذعين المشتركين العلمي والأدبي على النقاط والمعدلات التي تم الحصول عليها في المواد الأساسية للمناهج الدراسية. للحصول على التوجيه المرغوب على الطالب الاهتمام بالمواد الأساسية في الجذع الذي يرغب فيه.¹

2.1.2. مراحل التعليم الأساسي:

1.2.1.2. التعليم التحضيري:

• مفهوم التعليم التحضيري:

يتم في هذا النوع من التعليم توفير المستوى التعليمي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و5 سنوات في اللغة العربية الفصحى، يتم تدريسهم في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال ودور الأطفال التي أنشأتها المجتمعات المحلية والشركات الاقتصادية للقطاع العام. أغراض هذه الدورة من الدراسات هي الاندماج الاجتماعي للطفل، إعداد وتحضير الأطفال للمرحلة القادمة. وقد أصبح هذا المستوى من التعليم إلزاميًا بعد إصدار قانون توجيه التربية الوطنية بتاريخ 2008/1/23.²

تدفع الحكومة معظم تكاليف هذا التعليم (حوالي 83 بالمائة) في دور الحضانه ورياض الأطفال والمراكز المجتمعية بينما يدفع الآباء الباقي. أما في المراكز الخاصة، فيدفع الآباء جميع التكاليف. تخضع المؤسسات التعليمية لمرحلة ما قبل المدرسة، المرخصة في عام 1976 من قبل وزارة العمل والاشغال الاجتماعية، والقوانين المحدثه في سنة 1983، 1985، 1988، 1990 و1992. يتلقى الأطفال في المؤسسات العامة لمرحلة ما قبل المدرسة التعليمات الأساسية المتعلقة بالتغذية والرعاية الصحية والتعليم. لا يوجد منهج موحد يتم العمل به، بل تقرر كل مؤسسة الأنشطة في برنامجها الخاص. ويتلقى الأطفال حوالي ثماني ساعات من الخدمات في اليوم، ما يقدر بحوالي 1280 ساعة في السنة.³

• أهداف التعليم التحضيري:

- ✓ تنمية شخصية الطفل.
- ✓ تعلم ممارسة اللغة.
- ✓ التدريب على القراءة والكتابة والحساب.
- ✓ توعية الجسد بفضل ألعاب المهارات الحسية.
- ✓ المساعدة على اقامة علاقات على أساس الاحترام والتضامن والمساعدة على الاندماج الاجتماعي للطفل.

¹ Amel Allam : **Repenser l'éducation en Algérie - De la répartition équitable à l'usage Effectif des ressources et l'atteinte des résultats convoités**, Mémoire de maîtrise, Université Laval, 17 janvier 2020, p13,14.

²ibid, p13.

³<https://education.stateuniversity.com/pages/22/Algeria-PREPRIMARY-PRIMARY-EDUCATION.html>

Visité le : 11/10/2021, 15 :48.

✓ اكتشاف البيئة وتنفيذ بعض المشاريع الصغيرة.¹

2.2.1.2. التعليم الابتدائي:

• مفهوم التعليم الابتدائي:

المدرسة الابتدائية هي البيئة الثانية التي يلتحق بها الطفل بعد الأسرة، ابتداءً من سن الخامسة، فتتكفل بتربيته وتنشئته وفق قيم المجتمع، وهي القاعدة الأساسية التي تساعد الطفل على النمو السليم وتحضره للمراحل التعليمية اللاحقة، وتحرص المدارس الابتدائية في مختلف دول العالم، على تعليم المهارات الأكاديمية للطفل، والتي تتمثل في القراءة، الكتابة والحساب.

إذا التعليم الابتدائي هو أول مرحلة من مراحل التعليم العام، الموجه للأطفال، ويتحدد سن القبول وانتهاء هذه المرحلة حسب النظام التعليمي لكل بلد. يزود التعليم الابتدائي الأطفال بالمهارات الأساسية في اللغة القومية، والحساب والأشغال اليدوية.²

تمتد دورة المدرسة الابتدائية الرسمية في معظم البلدان إلى ست سنوات، وهو متسع من الوقت للطلاب لتحقيق أهداف المنهج. لتشمل هذه الأهداف تقريبًا في جميع البلدان تطوير الكفاءة المعرفية، والتي تشمل كلاً من أساسيات القراءة والكتابة والحساب والقدرة على تطبيق المهارات الأساسية على المشاكل الجديدة. قلة من هذه المدارس في الدول النامية التي تحقق هذا الهدف.³

يعتبر التعليم حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتعليم الابتدائي هو أساسها، إذ يحسن القدرة الإنتاجية للمجتمعات ومؤسستها السياسية والاقتصادية والعلمية. كما يساعد على الحد من الفقر من خلال التخفيف من آثاره على السكان، الصحة والتغذية، كما يعمل على زيادة كفاءة العمل لدى الفقراء.

للتعليم الابتدائي هدفان أساسيان: الأول هو إنتاج مجتمع متعلم ومتعدد القراءة يمكنه التعامل مع المشكلات التي تواجهه في المنزل وفي العمل، الثاني يتمثل في أن التعليم الابتدائي يعتبر الأساس الذي يقوم عليه باقي التعليم.

لا تحقق أنظمة التعليم في العديد من البلدان النامية أهدافها، للأسباب التالية:

- لا يتم تعليم الأطفال الموجودين في المدرسة المهارات الأساسية الواردة في المناهج الوطنية.
- لا تتيح الفرصة لالتحاق جميع الأطفال في سن الدراسة بالمدرسة، خاصة الإناث.

هذه العوائق تجعل أنظمة التعليم الابتدائي غير فعالة وتهدد الجهود الوطنية لبناء قاعدة من رأس المال البشري من أجل التنمية.

¹Fatima Nekkai: Mutations Structurelles Du Systeme Educatif En Algerie Et Refondation Economique, Thèse De Doctorat, Université de Bourgogne, 2015, P106.

²بلحوسين رحوي عباسية: النظام التعليمي الابتدائي بين النظرية والتطبيق-دراسة ميدانية ف أوساط بعض المدارس الابتدائية بولايات الغرب،- دكتوراه علم اجتماع، جامعة وهران، 2012، ص ص 140، 141.

³Marlaine E. Lockheed and Adriaan M. Verspoor with al: Improving Primary Education in Developing Countries, Published for the World Bank Oxford University Press, December 1991, p7.

تكمن الحلول فيما يلي:

- ✓ منح الأولوية الأولى للتعليم الابتدائي بحيث يجب أن يكون الهدف في هذه المرحلة هو زيادة تعلم الطفل في المدرسة وتمكينه من اتقان المنهج الدراسي واكمال المرحلة الابتدائية.
 - ✓ توفير الالتحاق بالمدرسة لجميع الأطفال في سن المدرسة.
- هذان الهدفان مهمان ومتكاملان فلا معنى للحضور إلى المدرسة دون التعلم، كما تضيع فرص التنمية عندما لا يتمكن جزء كبير من السكان في سن الدراسة من الالتحاق بالمدرسة¹.

• أهمية التعليم الابتدائي:

يساعد إكمال التعليم الابتدائي في التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الاقتصاد والتنمية الاجتماعية. حيث أظهرت عدة دراسات أن البالغون في البلدان النامية الذين لديهم مستويات أعلى من التحصيل العلمي يتمتعون بوظائف بأجر أعلى، مكاسب فردية أعلى، بإنتاجية زراعية أكبر، خصوبة أقل، حالة صحية وتغذوية أفضل مقارنة بالبالغين الذين لديهم تحصيل تعليمي أقل. كما انهم يعملون على ارسال أطفالهم إلى المدرسة. هذه الخصائص تجسد أبعاد التنمية.

كما أن التعليم الابتدائي يوفر فوائد أخرى للفرد والمجتمع، حيث تتحقق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي من خلال تعليم الأعراف والأيدولوجيات واللغات المشتركة. كما أنه يحسن توزيع الدخل ويرفع الادخار ويشجع على الاستهلاك العقلاني، يعزز دور المرأة، والقدرة على التكيف مع التغيير التكنولوجي². قام بيسلي Peaslee في سنوات (1965؛ 1969) بدراسة العلاقة بين النمو في معدل الالتحاق بالمدرسة الابتدائية والنتائج القومي الإجمالي للفرد على مدى 110 سنوات خلال الفترة (1850-1960) لأربع وثلاثين دولة من الدول الغنية. ووجد أن هذه الدول لم تحقق أي منها نموًا اقتصاديًا كبيرًا قبل تحقيق النمو الشامل في التعليم الابتدائي.

أما دراسة بينافوت Benavot سنة (1985) خلال فترة أكثر حداثة، 1930-1980، على 110 دولة متقدمة ونامية، ووجدت أن التعليم الابتدائي كان له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي لهذه الدول. عمليا كل الاقتصادات الصناعية الحديثة، ومع النمو الذي حققته هونغ كونغ، اليابان، جمهورية كوريا وسنغافورة، حققت هذه الدول معدل الالتحاق الشامل أو شبه الشامل بالتعليم الابتدائي بحلول سنة 1965. كما أن هذه الاقتصاديات كان لها معدل التحاق بالمدارس الثانوية مرتفع وقوى عاملة متعلمة وذلك قبل بداية التصنيع السريع والمستدام³.

¹Marlaine E. Lockheed and Adriaan M. Verspoor with al : "Op.cit, p1

²ibid, p2

³ibid, pp2,3.

3.2.1.2. التعليم المتوسط:

• مفهوم التعليم المتوسط:

هي المرحلة التعليمية التي تقع بين مرحلة التعليم الابتدائي، ومرحلة التعليم الثانوي، تمتد لمدة أربع سنوات، بعد أن كانت ثلاث سنوات. يلتحق بهذه المرحلة التلاميذ الذين أتموا المرحلة الابتدائية التي أصبحت تمتد لخمس سنوات، وليس لست سنوات.

المرحلة المتوسطة هي إحدى محطات المسار التعليمي، خضع فيها التلميذ الى تكوين متعدد الأبعاد، يمتد لأربع سنوات، تخصص كل سنة لتحقيق جملة من الأهداف التعليمية، تتكامل مع المراحل الأخرى، لتحقيق الأهداف الكلية للنظام التعليمي.¹

تمهيكل مرحلة التعليم المتوسط في ثلاث أطوار:

الطور الأول ويسمى طور التجانس والتكيف وتمثله السنة الأولى وفيه يتم ترسيخ المكتسبات لدى التلميذ، ويتم فيه ادراج الإنجليزية كلغة أجنبية ثانية.

الطور الثاني وهو طور الدعم والتعميق ويمتد خلال السنة الثانية والثالثة ويهدف الى دعم الكفايات ورفع المستوى العلمي، التكنولوجي والثقافي للتلميذ.

الطور الثالث ويسمى بطور التعميق والتوجيه وتمثله السنة الرابعة متوسط، حيث يتم تعميق فهم التلميذ في مختلف المقررات الدراسية، ويركز على العمل التطبيقي، من أجل تحضير التلميذ للتوجيه الى شعب التعليم الثانوي أو التكوين المهني.²

• أهداف مرحلة التعليم المتوسط:

- ✓ توفير المحتويات التعليمية الأساسية، من خلال مختلف المقررات، بما في ذلك المعرفة والدراسة، فضلا عن القيم والمواقف.
- ✓ اكتساب المهارات التي تجعل التلميذ قادر على التعلم طوال حياته.
- ✓ تعزيز الهوية بما ينسجم مع القيم والتقاليد الاجتماعية والروحية والأخلاقية الناتجة عن التراث الثقافي المشترك.
- ✓ غرس لدى التلميذ قيم المواطنة ومتطلبات الحياة في المجتمع.
- ✓ تعلم الملاحظة والتحليل والعقل وحل المشكلات.
- ✓ فهم تكنولوجيا عمليات التصنيع والإنتاج.³

¹ أحلام عليّة: التقويم التربوي في المرحلة المتوسطة على ضوء إصلاحات الجيل الثاني، دكتوراه في الآداب، جامعة بسكرة، 2020، ص 55
² ربيع كيفوش: توجهات النظام التربوي الجديد. قراءة في مناهج الجيل الثاني، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 28، 2018، ص 42، 43.

³ Fatima Nekkai, Op.cit, P115.

2.2. التعليم الثانوي:

1.2.2. ماهية التعليم الثانوي:

عرفت منظمة اليونسكو UNESCO التعليم الثانوي بأنه المرحلة الوسطى من سلم الذي يسبقه التعليم الأساسي ويليه التعليم العالي، وذلك في معظم بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء.¹ مرحلة التعليم الثانوي هي المرحلة التعليمية التي تقع بين مرحلة التعليم المتوسط والتعليم العالي، وفي هذه المرحلة يتم تنشئة الشباب واعدادهم للحياة العملية إلى جانب تعلمهم المعلومات الأساسية واكتساب المهارات التي تنهي الجوانب المعرفية، النفسية، الاجتماعية، العقلية والبدنية لشخصية الطالب، واعداده للالتحاق بالجامعة.²

يتضمن التعليم الثانوي نوعين من التعليم:

تعليم ثانوي عام: وهو تعليم أكاديمي، يهدف إلى اعداد الطلبة من الصفوة للالتحاق بالجامعات، من أجل اكمال تعليمهم، وشغل مناصب عليا في مختلف المجالات.

تعليم ثانوي فني: والذي يعتبر مصدر لإعداد اليد العاملة الماهرة، التي يتم توظيفها لتحقيق أهداف التنمية.³

قبل الاستقلال، كان التعليم الثانوي منظمًا وفق نموذج التدريس الفرنسي، ومن سنة 1970-1980، خضع لإصلاحات تهدف إلى إعادة تعديل الخريطة المدرسية، وكذلك إلى وضع معايير إرشادية وإعادة النظر في نظام الدرجات والتقييم لتعويض الخسائر المدرسية، ولا سيما التكرار. وخضع لتعديلات أخرى في الفترة 2005-2006، كجزء من إصلاح نظام التعليم.

مدة التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي التكنولوجي. يتم تنظيم السنة الثانوية الأولى في جذعين مشتركين (جذع مشترك آداب وجذع مشترك علوم وتكنولوجيا). في السنة الثانية، يتم تنظيم هذه المرحلة في فروع، أما السنة الثالثة فتمثل السنة الأخيرة من المرحلة الثانوية التي تتميز بامتحان البكالوريا. هذا الامتحان يسمح للطلاب بالانتقال إلى مرحلة التعليم العالي إذا نجح فيه.

التعليم الثانوي يتم على مستوى مؤسسات عامة أو خاصة تسمى "المدارس الثانوية" والتي تشمل المدارس الثانوية للتعليم العام، المدارس الثانوية للتعليم الشامل Polyvalent أو المتعدد (عام وتكنولوجي)، المدارس الثانوية التقنية Technicum.

تتراوح أعمار التلاميذ في هذه المرحلة بين 15 و18 سنة، ويمكن أن يمتد التعليم إلى سن 21 عاما. في حالة الفشل في امتحان البكالوريا، تتاح للطلاب فرصة إعادة الامتحان البكالوريا بتكرار عامه الأخير. أما

¹ سعاد عباسي: التواصل اللغوي في التعليم الثانوي (مقاربة تحليلية لنتائج دراسة اللغة العربية بالكفاءات) السنة الثالثة أنموذجا - رسالة دكتوراه أدب عربي، جامعة تلمسان 2018، 63.

² فاطمة عبد العباس مهدي: كلية التربية الجامعة المستنصرية:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/9/9_2020_03_18!10_54_31_AM.pdf

³ محمود عبد الحافظ أحمد علي: دور التوجيه الفني في تحقق القدرة المؤسسية بمدارس التعليم الثانوي العام، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 19، 2018، ص 610.

الطلاب الذين لا تسمح لهم معدلتهم بإعادة السنة، يتم توجيههم نحو التدريب المهني أو نحو الحياة العملية إذا كان سنهم أكثر من 16 سنة¹.

الجدول رقم (4-1): فروع التعليم الثانوي العام والتعليم الثانوي تقني

التعليم الثانوي العام	العلوم الدقيقة علوم الطبيعية والحياة، الآداب والعلوم الإنسانية. الآداب واللغات الأجنبية. الآداب والعلوم الشرعية.	بكالوريا التعليم الثانوي العام
التعليم الثانوي تقني	إلكترونيات. الهندسة الكهربائية، ميكانيكي، الأشغال العامة و أعمال بناء، الكيمياء تقنيات المحاسبة	البكالوريا التقنية

Source : Amel Allam : Repenser l'éducation en Algérie - De la répartition équitable à l'usage

Effectif des ressources et l'atteinte des résultats convoités, P16.

2.2.2. أهداف التعليم الثانوي:

تعتبر مرحلة التعليم الثانوي المرحلة الحاسمة في المسار التعليمي، حيث تستقبل الشباب في أرحح مراحل حياتهم. يعتبر الدعامة الأساسية لتنمية المهارات والقيم اللازمة للمتعلم ليندمج في مجتمعه ويصبح مواطنا فعالا، ويمكن تحقيق ذلك بتسطير الأهداف التالية:

- ✓ استكمال تحقيق الأهداف التربوية العامة وإعداد التلاميذ لمواصلة الدراسة العليا أو الاندماج في الحياة العملية بعد تلقي التكوين المهني المناسب.
- ✓ تنمية المهارات الفكرية ومناهج البحث العلمي اللازمة لتحريك التعلم الذاتي والبحث والتجريب.
- ✓ اعداد الطالب ليكون فرد فعال في المجتمع من خلال صقل شخصية متشعبة بالقيم الدينية والشعور بالانتماء للثقافة الوطنية والقدرة على التكيف.
- ✓ تنمية استعدادات الطالب وتوجيهها نحو احتياجات التنمية من اليد العاملة.
- ✓ إعطاء أولوية للطلبة المتفوقين، وإتاحة الفرص لهم لإبراز مواهبهم، واستغلال قدراتهم في تحقيق أهداف المجتمع.
- ✓ تمكين الطالب من التكنولوجيا الحديثة، لمواكبة التطورات الأنظمة التعليمية العالمية.

¹ Amel Allam, Op.cit, pp14-16.

✓ توفير الرعاية والمتابعة اللازمة للطالب في هذه المرحلة الحرجة لاجتيازها بسلام، بغرس الوعي والتفكير الإيجابي لمواجهة الأفكار السلبية والهدامة.¹

3. قطاع التعليم العالي:

1.3. مفهوم التعليم العالي:

التعليم العالي هو كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث الذي يأتي بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

الجامعة (مؤسسة التعليم العالي) هي مؤسسة تربوية إنتاجية تعمل على تزويد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بالمعارف والتقنيات، مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية، وتقدم لهم تكوين علمي متزامن مع تدريب مهني، من أجل تخريجهم أفرادا منتجين في المجتمع، مع التركيز على البناء الثقافي، والمساهمة في معالجة القضايا الحيوية التي يواجهها المجتمع بين الحين والآخر.² كما يعرف التعليم العالي على أنه مرحلة متقدمة من مراحل التعليم، وآخرها وأرقاها درجة، وغالبا ما ينفرد بها مجموعة قليلة من الطلبة الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية، ويمثل كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات سواء كانت جامعات، معاهد أو مدارس عليا، حيث يلتحق بها الطلبة بعد حصولهم على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها.³

2.3. مرتكزات مؤسسات التعليم العالي:

لقد بدأ الاهتمام بأهمية التكوين في مؤسسات التعليم العالي، في تحقيق التنمية الاقتصادية. مع تبلور نظرية رأس المال البشري في بداية الستينات، رغم أن منطري الاقتصاد الجزئي كانوا قد سبقوا رواد نظرية رأس المال البشري في إبراز أهمية تكوين العنصر البشري، من أجل تحقيق أهداف المنظمة، ومن ثم تحقيق تنمية الاقتصاد الكلي.، منهم وليام بيتي Petty 1312-1322، الذي تعرض الى أهمية رأس المال البشري الى جانب عوامل الإنتاج الأخرى في زيادة الدخل الوطني، وكذلك آدم سميث Smith الذي جعل القابليات العلمية والفنية للأفراد (رأس المال البشري) مكون من مكونات رأس المال الثابت.

من هنا تظهر أهمية التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة باعتباره تعليما متخصصا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال زيادة فعالية الأداء لدى الافراد وحتى يتحقق ذلك يجب توفر المرتكزات التالية:

- هيئة التدريس: تعتمد العملية التكوينية في الجامعة، على الأستاذ، باعتباره القناة التي توصل المعرفة الى الطلبة، وبالتالي هو العنصر المكون للرأسمال البشري بالمعلومات والمعارف والأفكار

¹ محمد بن بسعي: مرحلة التعليم الثانوي بين الواقع والطموح، الأسرة والمجتمع، المجلد 3، العدد 2، 2015، ص ص 31-33

² برا هيمي طارق: راهن الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي كنموذج): أشغال الملتقى الوطني الأول حول " إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وأفاق "، جامعة ورقلة، 2012.

³ فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، زهية قرامطية: الانفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، 2020، ص 972.

التي يطرحها، لذلك يجب أن يكون ذو تكوين متميز وقدرات عالية باعتباره أهم مقوم لنجاح دور الجامعة.

- **مناهج وأساليب التدريس:** يجب أن يتسم التكوين في الجامعة بالمرونة بسبب تعدد المقررات الدراسية من مواد تحتاج إلى الحفظ، ومنها ما يحتاج إلى القدرات الفكرية والابداعية، وأخرى تحتاج إلى العمل التجريبي، لذلك يجب تنوع المناهج، والاعتماد على المناهج التي تربط بين النظري والتطبيقي.
- **المقررات الدراسية:** تكوين الرأسمال البشري يعني تزويد الطالب بمختلف المعارف القادرة على منحه التميز والإبداع، كما يجب أن تتميز المقررات الدراسية بالتجديد الدائم حتى تتماشى مع التطورات العلمية المستمرة.
- **الهيكل التنظيمي للجامعة:** يتكون الهيكل التنظيمي للجامعة من هيكل رسمية، تتمثل في وسائل وادوات توزيع مواقع المسؤوليات وخطوط السلطة والعلاقات التنظيمية، وهيكل غير رسمية تتمثل في مجموع العلاقات الشخصية التي تنشأ بين الأفراد داخل المؤسسة الجامعية. وتلعب المكونات المادية والبشرية والممارسات داخل الهيكل التنظيمي دورا محوريا في نوعية رأس المال البشري المكون.¹

3.3. وظائف التعليم العالي:

• التدريس:

تعتبر وظيفة التدريس الوظيفة الوحيدة التي كانت تمارسها الجامعات عند نشأتها، وقد حظيت هذه الوظيفة باهتمام كبير من قبل جل الممارسين والمنظرين، وحرصا منها على تحقيق هذا الهدف السامي توظف الجامعات كل الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لديها، وبذلك فقد ركزت الجامعات منذ نشأتها حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على تقديم تعليم جيد وبمستوى عالي (التركيز على النوعية في التعليم). واعتبر الأستاذ الجامعي مدرس المقام الأول، وليس باحثا، لما يتمتع به من معرفة واسعة وفكر ثاقب، هذه الخصائص جعلته يكسب احترام وتقدير داخل الجامعة وخارجها. كما أنه لم تكن كفاءة الأستاذ تقاس بالمنشورات العلمية، وإنما بتعامله مع الطلبة، وإقناعه أثناء القاءه للدروس.²

• البحث العلمي:

البحث العلمي هو سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة أو توضيح موقف أو ظاهرة معينة، أو الوصول إلى حل ناجح لمشكلة أكاديمية أو اجتماعية تهم الفرد أو المجتمع، أو هو نشاط ضروري يهدف إلى تطوير المعرفة والعلم، من أجل رقي وازدهار المجتمعات والأمم.

¹ طاري عبد القادر، بن زيدان حاج: علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري. دراسة حالة "مؤسسة الكوابل بسدي بن ذهبية بمستغانم"، مجلة العلوم الاقتصادي والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 21 / العدد:1، 2019، ص 263-264.

² علي عليوة: شكل ووظائف الجامعة الجزائرية في ظل حالة الأنوميا، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث -المركز الديمقراطي العربي - برلين - ألمانيا - العدد الرابع، 2019، ص 333.

تعتبر وظيفة البحث العلمي من الوظائف الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، يمارسها الأساتذة والباحثين في مخابر مخصصة للبحث ومزودة بالأدوات والتجهيزات الضرورية لذلك.¹ أصبح البحث العلمي اليوم عنصراً ضرورياً في الوسط الأكاديمي، حيث أصبحت مكانة عضو هيئة التدريس العلمية، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبحث والنشر والتأليف، كما أن البحث العلمي يعمل على تزويد عضو هيئة التدريس بالمعارف والمعلومات الضرورية من أجل تحسين أدائه، إضافة إلى ما يقدمه البحث العلمي للمجتمع من حلول للمشكلات، ورسم الخطط التنموية وأساليب تحقيقها، وفق ما توصلت إليه البحوث العلمية.²

• تنمية المجتمع:

يشهد العالم اليوم ثورة التقدم التكنولوجي والمعرفي، وتسعى كل دول العالم إلى الاستفادة من هذا التقدم العلمي في مجال تحقيق النمو والرفاهية لمجتمعاتها. وعلى اعتبار أن الجامعة هي مصدر هذه العلوم وجب عليها التقدم في هذا المجال، من خلال تشجيع البحوث العلمية، وتطوير المعارف بما يتماشى مع احتياجات المجتمع، من أجل النهوض به، وتنميته في كافة المجالات.³ ولكي يحقق البحث العلمي أهداف التنمية يجب التركيز على العناصر التالية: تشجيع الباحثين من خلال توفير الحوافز الاجتماعية والمالية المناسبة، من أجل تفعيل أنشطة البحث الملائمة لمتطلبات التنمية.

✓ تقديم برامج ذات مستوى علمي وتكنولوجي، يتماشى مع ما هو مطلوب وعصري ومتجدد.

✓ على اعتبار أن الطلبة يشكلون المادة الأولية للتعليم العالي، لذلك يجب الحرص على أن يكون توجيههم في التخصصات التي تتوافق مع قدراتهم ونتائجهم في امتحان نهاية المرحلة الثانوية. وتطبيق معايير الجدارة والتفوق من أجل تحفيز الطلبة على التنافس والبحث.

✓ ربط المؤسسات الاقتصادية بالجامعة، من أجل مواكبة التطور التكنولوجي العالمي.⁴

• قيادة الحركة الفكرية والثقافية:

الجامعة بما تحتويه من باحثين وأساتذة، تلعب دور القيادة في نشر العلم والثقافة، حيث تعتبر مركز الإشعاع الثقافي، الفكري والمعرفي، وتبصير الرأي العام بالتطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة، توجيهها نحو المؤسسات الاقتصادية، من أجل استثمارها، حسب متطلبات وأهداف التنمية الوطنية. كما أنه من الأهداف الأسمى للجامعة، غرس القيم الأخلاقية والمحافظة على هوية المجتمع.⁵

¹ علي عبد الله، لخضر مداح: التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، 2010، ص 99.

² علي عليوة: مرجع سبق ذكره، ص 336.

³ مسعود فلوسي: وظائف الجامعة في المجتمع وأهمية المرحلة الجامعية في حياة الطالب وواجباته خلالها، جريدة البصائر، 2018، ص 2، 3.

⁴ علي عليوة: مرجع سبق ذكره ص 336.

⁵ زهير صيفي: دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، 2010، ص 297.

4. إصلاح نظام التعليم في الجزائر وتطوره:

1.4. إصلاح النظام التربوي في الجزائر:

1.1.4. المرحلة الأولى (1962-1970):

بقي النظام التربوي في هذه المرحلة مرتبط بنمط التنظيم والتسيير الذي كان سائد قبل الاستقلال، واهتمت الجزائر خلال هذه الفترة ببناء المدارس والهيكل وجلب الإطارات من الخارج. نصبت لجنة إصلاح التربية التي نشرت تقريرها علم 1964.¹

2.1.4. المرحلة الثانية (1970-1980):

وتم فيها إعداد مشاريع إصلاح كمشروع 1973 الذي تزامن مع نهاية المخطط الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني وكذلك مشروع وثيقة التعليم لسنة 1974 والتي عدلت في شكل أمر 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين وقد نص الأمر على ما يلي:

- إنشاء المدرسة الأساسية والتعليم والتحضيري (تعويض التعليم الابتدائي والمتوسط وتمديد التعليم الإلزامي إلى 9 سنوات)
- توحيد التعليم الأساسي وإجباريته.
- إعادة هيكلة التعليم الثانوي وظهور فكرة التعليم الثانوي المتخصص.

خلال هذه الفترة كانت طريقة التدريس وفق المقاربة بالمحتويات (المضامين) والتي تضمن للتلميذ التلقي التام للمعارف والمعلومات وتعتمد على الحفظ والاسترجاع.²

3.1.4. المرحلة الثالثة (1980-1990):

شملت هذه المرحلة المخطط الخماسين الأول (1980-1984) والثاني (1985-1990). في هذه المرحلة تم تطبيق أحكام الأمر الصادر في 16 أفريل 1976، حيث تم إقامة المدرسة الأساسية بداية الموسم المدرسي 1980/1981، وهو نقطة البداية للتحويل من النظام المدرسي القديم إلى نظام جديد، منتشر في كل المدن والقرى الجزائرية، مع إقرار حق التعليم لكل طفل، وإدراج اللغة العربية وتعميمها في كل المدارس و في مختلف الأطوار التعليمية³، مع إقرار فترة التمدد الإلزامي بتسع سنوات، مهيكل في ثلاث أطوار، الطورين الأولين 6 سنوات و الطور الثاني 3 سنوات، بينما تميز التعليم الثانوي بإدراج التربية التكنولوجية و التعليم الاختياري في اللغات و الإعلام الآلي و التربية البدنية و الفنية لكن تم التخلي عنهم لاحقا، مع فتح شعبة العلوم الإسلامية.⁴

¹ أسماء خليف، حنفي بن ناصر: تطور منهاج اللغة العربية في التعليم المتوسط بالجزائر "منهاج الجيل الأول إلى منهاج المعاد كتابته"، التعليمية، المجلد 4، العدد 12 ديسمبر 2017، ص 179

² لعور ليلى، بلوم اسمهان: الأبعاد الأبيستمولوجيا والقيمية في اصلاحات الجيل الثاني "قراءة سوسيو تربوية لتفعيل التحصيل العلمي"، مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 49، 2020، ص 807.

³ بلحسن رحوي عباسية: "النظام التعليمي الابتدائي بين النظري والتطبيقي -دراسة ميدانية في أوساط المدارس الابتدائية ببعض ولايات الغرب الجزائري -"، دكتوراه علم اجتماع تربوي، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 79، 80.

⁴ لعور ليلى: مرجع سبق ذكره، ص 807.

وكان التدريس في هذه الفترة وفق مقاربة الأهداف والتي يسهم فيها التلميذ في تجميع المعلومات والمعارف، وهذه المقاربة تقوم على فصل المعارف عن بعضها البعض وعدم تطبيقها على أرض الواقع، بمعنى أنها تبنى على التعليم وليس على التعلم بالتركيز على امتلاك المعرفة.¹

4.1.4. المرحلة الرابعة (1990-2000):

عرفت فترة الثمانينات و التسعينات عدة ضغوطات، اقتصادية، اجتماعية و سياسية، أثرت على سير العملية التعليمية و تمثلت في الانفجار الديمغرافي، ارتفاع معدلات البطالة خاصة بين المتعلمين، وكذلك تباطؤ معدلات النمو وضعف الإنتاجية، أما على الصعيد السياسي فقد كان لأحداث أكتوبر لعام 1988 و التي انتفض فيها الشعب نتيجة الأوضاع المزرية التي آل إليها الحال و للمطالبة بحقوقه السياسية المتمثلة في حرية التعبير و إلغاء سياسة الحزب الواحد، و التي كان قد سبقها أحداث الربيع الأمازيغي 1980 للمطالبة بالاعتراف بالأمازيغية لغة رسمية و كذا إضراب تلاميذ الثانويات عام 1982، لتدخل الجزائر في عشرية دموية سوداء، بدأ الخروج منها بقانون المصالحة الوطنية.²

وبسبب الأوضاع السالفة الذكر لم تعرف هذه الفترة تغيرات كبيرة على مستوى المنظومة التعليمية، بل زادت الأوضاع سوءا، اقتصرت الإصلاحات في هذه الفترة على تخفيف البرامج التي تبين أنها مكثفة ولا تنسجم مع الواقع، وذلك خلال السنة الدراسية 1993-1994.

ويعتبر أبرز حدث في هذه المرحلة هو إدراج اللغة الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي.

5.1.4. المرحلة الخامسة (من 2000 إلى يومنا هذا):

جاءت المناداة بالإصلاح في قطاع التربية مع تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، والذي شجع على جعل قطاع التربية مواكبا للتطورات التي يعرفها عصر العولمة ومتطلبات سوق العمل الجزائري، وجاء في محتوى خطاب الرئيس بوتفليقة خلال تنصيبه للجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2000 مايلي: "إن الإصلاح الذي نشعر فيه اليوم يتمثل في عمل طويل النفس، فهو كعملية بذر في أرض خصبة يقوم بها الأجداد للأجيال، إنها عملية متواصلة وجهود دائم لمواكبة التطور المستمر لمجتمعنا وللعالم حولنا".

بدأت إصلاحات الجيل الأول في الجزائر خلال الفترة 2003-2004 والتي من خلالها تم الانتقال من نمط التعليم الأساسي إلى نمط التعليم المتوسط والانتقال في الممارسة التعليمية من المقاربة بالأهداف إلى الممارسة المبنية على المقاربة بالكفاءات والتي لا يعتمد التدريس فيها على تراكم المعرفة لدى التلميذ، بل بناء المعرفة وتثمينها من خلال القدرة على استعمالها واستثمارها.³

¹ أسماء خليف: مرجع سبق ذكره، ص 179

² بلحسين رحوي عباسية: مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97

³ عمارة عمروش: «إصلاح المناهج التربوية والصراعات الأيديولوجية في ظل العولمة»، أعمال المتلقي الدولي السادس لمركز فاعلون بالشراكة مع جامعة المنستير بعنوان «: قضايا التربية والتعليم في الوطن العربي، تحديات وحلول "، المجلد الأول، سوهام للنشر والتوزيع، تونس، 2018، ص 200.

وقد بدأ التحضير الميداني لتطبيق هذه الاصلاحات خلال الموسم الدراسي (2003-2004) وذلك من خلال المظاهر التالية:

- ✓ اللغة الفرنسية تدرس في السنة الثانية ابتدائي (أعيد النظر في هذه النقطة لتدرس في السنة الثالثة ابتدائي بداية عن موسم (2006-2007).
- ✓ إدراج مادة الإعلام الآلي في السنة الأولى من التعليم المتوسط، لتحمل هذه المادة اسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المرحلة الثانوية.
- ✓ وضع هيكلية جديدة للتعليم الثانوي.¹
- ومع بداية الموسم الدراسي (2016-2017)، تم الشروع في اصلاحات الجيل الثاني والتي تعتمد هي الأخرى على المقاربة بالكفاءات ولكن بشكل مطور، فمناهج الجيل الثاني هي مناهج تعمل على نقل التلميذ من متلقي للمعارف عن طريق الحفظ إلى التحليل والاستنتاج مع التركيز على بناء شخصية التلميذ ومشاركته في القسم، وتمثل أهداف مناهج الجيل الثاني فيما يلي:
- ✓ معالجة أوجه القصور في مناهج الجيل الأول.
- ✓ امثال هذه المناهج للنقاط المتضمنة في القانون التوجيهي للتربية الوطنية لسنة 2008 ومرجعية ودليل بناء المناهج التربوية.
- ✓ تعزيز المقاربة بالكفاءات في اعداد البرامج التعليمية.²
- ونشير إلى أن القانون التوجيهي للتربية الوطنية لسنة 2008 قد تضمن، تحقيق الانسجام بين المواد التعليمية، ببلوغ 36 ساعة تدريس أسبوعية بدل 32 ساعة، تتعلق 4 ساعات المضافة بالتقويم التحصيلي، وقد قامت وزارة التربية الوطنية بتخصيص برنامج تكويني هادف لإطارات التربية قبل الدخول المدرسي 2016-2017، وجعلت الأولوية في تطبيق هذه الاصلاحات للسنتين الأولى والثانية من التعليم الابتدائي، والسنة الأولى من التعليم المتوسط.³

¹ فرج الله صورية، زمام نور الدين: "تقويم مردود اصلاح المنظومة التربوية في مرحلة التعليم الثانوي"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 19 جوان 2015، ص 248.

² هينة حسني: «استراتيجيات تدريس نشاط القراءة ضمن مناهج الجيل الثاني (تقييم الكفاءات والصعوبات التدريسية من خلال يوم تكويني)»، المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، المجلد 2، العدد 4، 2020، ص 275، 276.

³ عمارة عمروش، مرجع سبق ذكره، ص 201.

الجدول رقم (4-2): أوجه المقارنة بين الجيلين (الأول والثاني)

عناصر المقارنة	مناهج الجيل الأول	مناهج الجيل الثاني
تصور المنهاج	تصور لمناهج بترتيب زمني (سنة بعد سنة).	تصور شامل وتنازلي للمناهج ضمن الانسجام الأفقي والعمودي.
ملمح التخرج	تم التعبير عنه بشكل غايات لكل مادة وتكفل ببعض القيم المعزولة وغير المخطط لها.	تهدف إلى تحقيق غاية شاملة ومشاركة بين كل المواد تتضمن قيما ذات علاقة بالحياة الاجتماعية والمهنية.
النموذج التربوي	بنائي لكفاءات ذات طابع معرفي.	اعتماد البنيوية الاجتماعية التي تضع في الصدارة الاستراتيجيات التي تمكن المتعلم من بناء معارفه ضمن العمل التشاركي.
هيكل المادة	تهيكلت على أساس مفاهيم أساسية منظمة في مجالات.	تهيكلت على أساس مفاهيم منتقاة حسب قدرتها الإدماجية ومنظمة في ميادين.
المقاربة البيداغوجية	المقاربة بالكفاءات التي تستدعي جملة من القدرات المعرفية	المقاربة بالكفاءات التي تعرف بالقدرة على حل وضعيات مشكلة ذات دلالة
مستوى تناول المفاهيم	حسب النضج العقلي للمتعلم ومكتسباته القبلية	على أساس الصعوبات التي تطرح عند ممارستها

المصدر: بن كريمة بوحفص، الانتقال إلى مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات في الجزائر: ضرورة أم خيار،

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 36، 2017، ص 26.

إضافة الى ما سبق اعتمدت إصلاحات الجيل الثاني على استخلاص العبر من التجارب الدولية في إصلاح المنظومة التربوية والعمل على توفير الكتاب المدرسي بدفتر شروط محدد، مع احتكار طبعه من طرف جهات معينة.

وقد أثارت هذه الإصلاحات موجة من الانتقادات في الأوساط التربوية والسياسية على حد سواء: أولى الانتقادات تعلق بتغير الحجم الساعي، حيث تم إعطاء مادة اللغة الفرنسية مكانة مهمة ضمن البرنامج الجديد خاصة في الطور المتوسط، وذلك بمعادلة حجمها الساعي مع مادتي اللغة العربية والرياضيات، كما قدر حجمها الساعي بمجموع ما خصص لمواد الهوية الوطنية الأربع وهي التربية الإسلامية، التربية المدنية، التاريخ والجغرافيا، ولم يخضع حجمها الساعي للتقليص الكبير الذي خضعت له كل من مادة اللغة الانجليزية واللغة العربية والرياضيات، وهذا يتناقض مع تأكيد واضعي السياسة التربوية على أن الإصلاحات المدرجة لن تمس بجوهر المنظومة التعليمية، ويؤكد أن بناء الإصلاحات اعتمد على خبراء أجنبي، وهذا يعكس التبعية الاستعماري التي لاتزال قائمة، والتي تكرسها أيادي خفية.

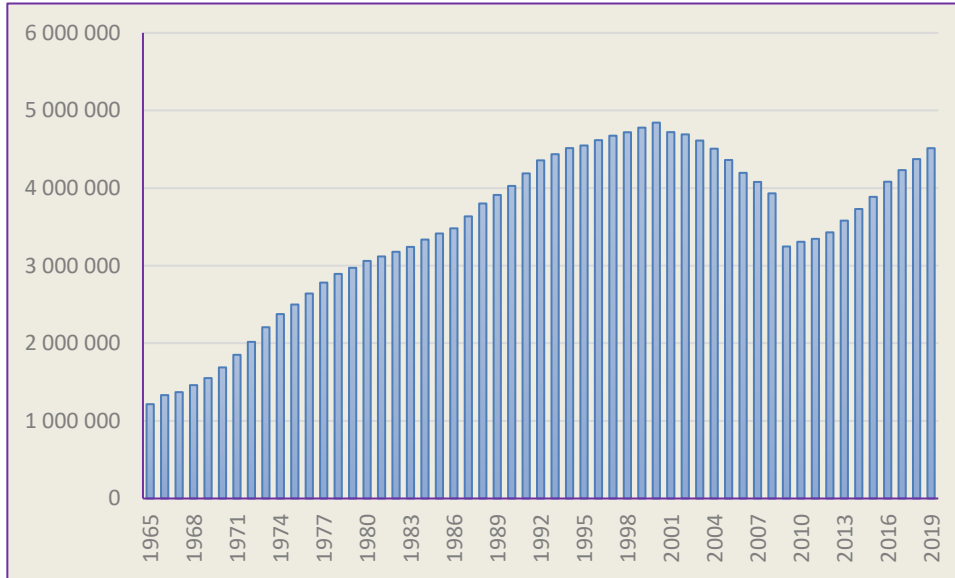
النقطة الثانية هي أنه لا يمكن الحديث عن التغيير إذا كان غالبية المؤلفين والمشرفين على إعداد المناهج والكتب المدرسية الجديدة هم أنفسهم من أعدوا وأشرفوا على إعداد المناهج والكتب القديمة¹.

2.4. تطور قطاع التربية:

1.2.4. تطور التعليم الابتدائي:

عرفت المرحلة الابتدائي من التعليم الأساسي تطورا كميًا عقب الاستقلال، وهذا ما تثبتته الأرقام المسجلة من سنة إلى أخرى، ويظهر ذلك من خلال الأشكال التالية:

الشكل رقم (4-2): تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية

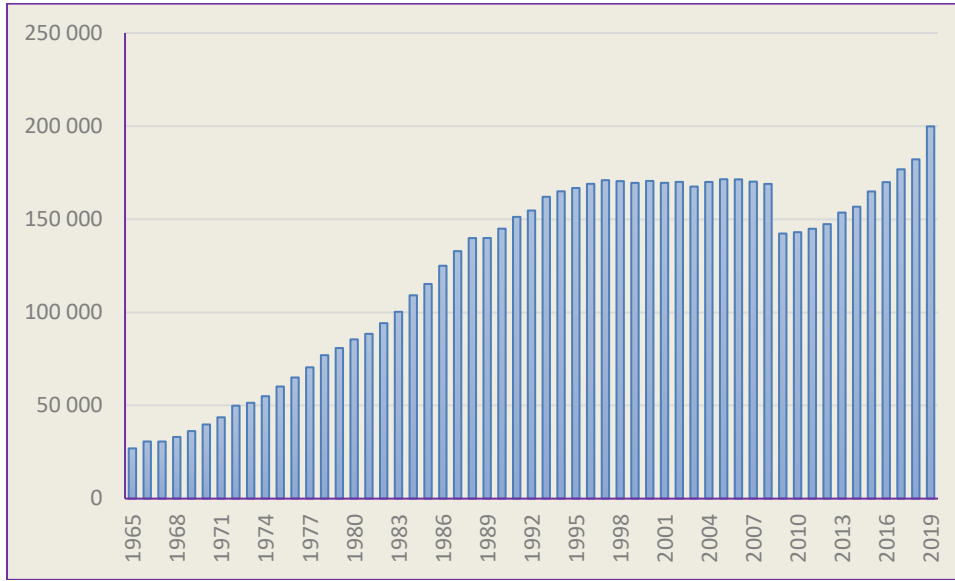


المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

يظهر من الشكل أعلاه أن عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية تطور منذ الاستقلال في تزايد مستمر، فقد انتقل من 1.215.037 تلميذ سنة 1965 إلى لأقصى قيمة سجلت 4.843.313 تلميذ سنة 2000، وهذا راجع إلى تحسن ظروف العيش، وانتشار الوعي لدى المواطنين، وكذلك سياسة الدولة، المتمثلة في مجانية والزامية التعليم الأساسي، ثم انخفضت بشكل طفيف ابتداءً من سنة 2001 إلى أدنى مستوى 3.247.258 سنة 2009، وذلك بسبب تراجع النمو الديمغرافي، ثم بدأ المنحنى يتصاعد تدريجياً من جديد ليسجل سنة 2019 عدد 4.513.749 تلميذ في الابتدائي.

¹ بن كريمة بوحفص، "الانتقال إلى مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات في الجزائر: ضرورة أم خيار"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 36، 2017، ص 27.

الشكل رقم (3-4): تطور عدد المعلمين في الابتدائي

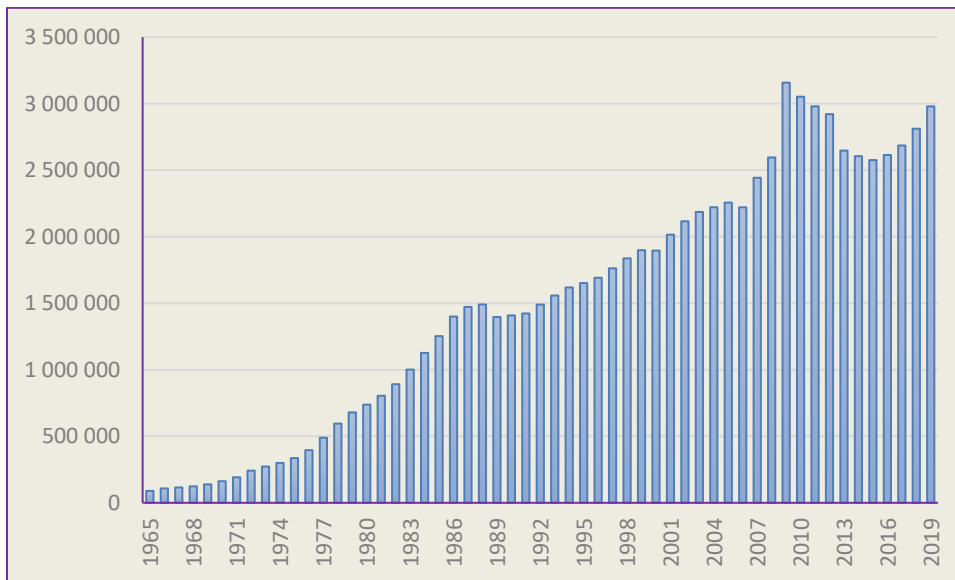


المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

التطورات في الشكل أعلام متشابهة مع تطورات عدد التلاميذ، فالزيادة الكبيرة للتلاميذ سنة بعد سنة تستدعي، موازنتها بزيادة في هيئة التدريس، التي هي الأخرى ارتفعت سنة بعد أخرى، حيث انتقلت من 96926 سنة 1965 إلى 154 685 سنة 1992، ثم إلى أعلى قيمة لها سنة 2019 بعدد 199850 معلم في الابتدائي.

2.2.4. تطور التعليم المتوسط:

الشكل رقم (4-4): تطور عدد التلاميذ في مرحلة التعليم المتوسط

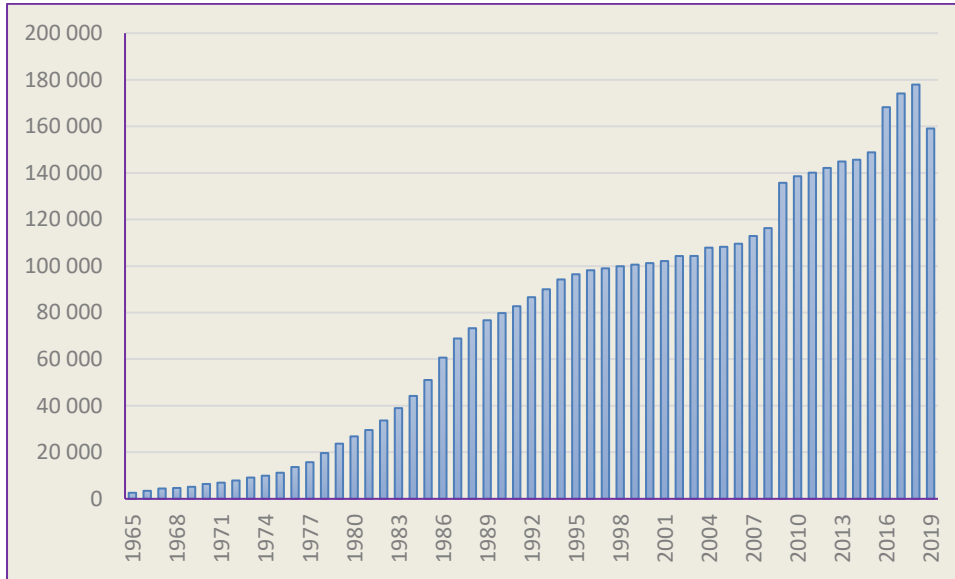


المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

عرف عدد التلاميذ في المرحلة المتوسطة زيادة من سنة إلى أخرى، كنتيجة للإلزامية التعليم الأساسي حيث ارتفع من 89 549 سنة 1965 إلى 1 001 420 سنة 1983، ثم بلغ أعلى قيمة قدرت بـ 3 158 117 سنة

2009، ثم انخفضت بشكل طفيف ليرتفع من جديد الى قيمة 2979737 تلميذ في المتوسطات، سنة 2019.

الشكل رقم (4-5): تطور عدد الأساتذة في المتوسط



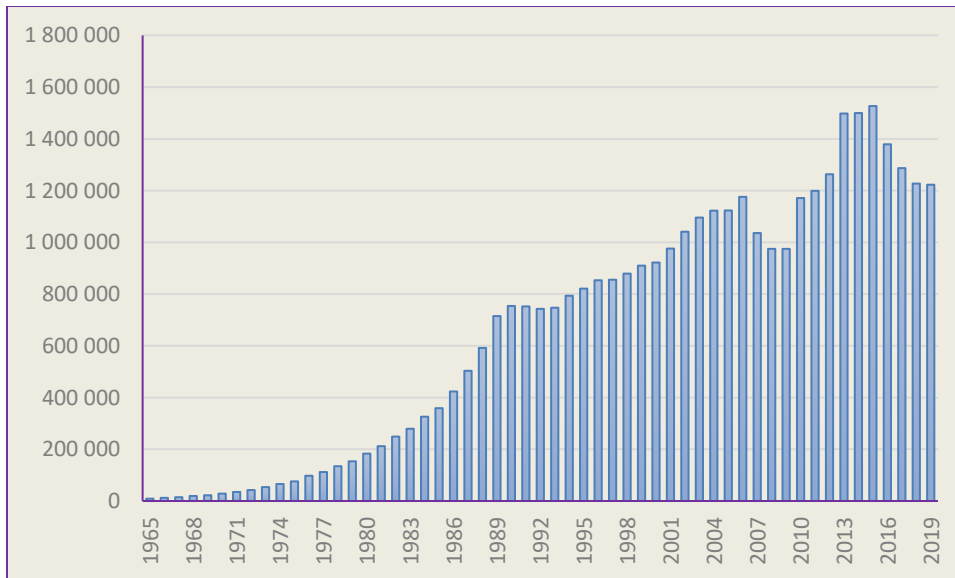
المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

التحسن في معدلات الالتحاق بالتعليم المتوسط، رافقه زيادة في عدد الأساتذة في هذا الطور، فقد انتقل عدد الأساتذة في السنوات الأولى للاستقلال، من 2597 سنة 1965، الى 100.595 سنة 1999 ثم أعلى قيمة سنة 2018 قدرت ب 177939 أستاذ في المرحلة المتوسطة.

3.2.4. تطور التعليم الثانوي:

هذه المرحلة تشكل حلقة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم العالي وبالتالي فقد أولت لها الدولة أهمية كبيرة، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الأشكال التالية:

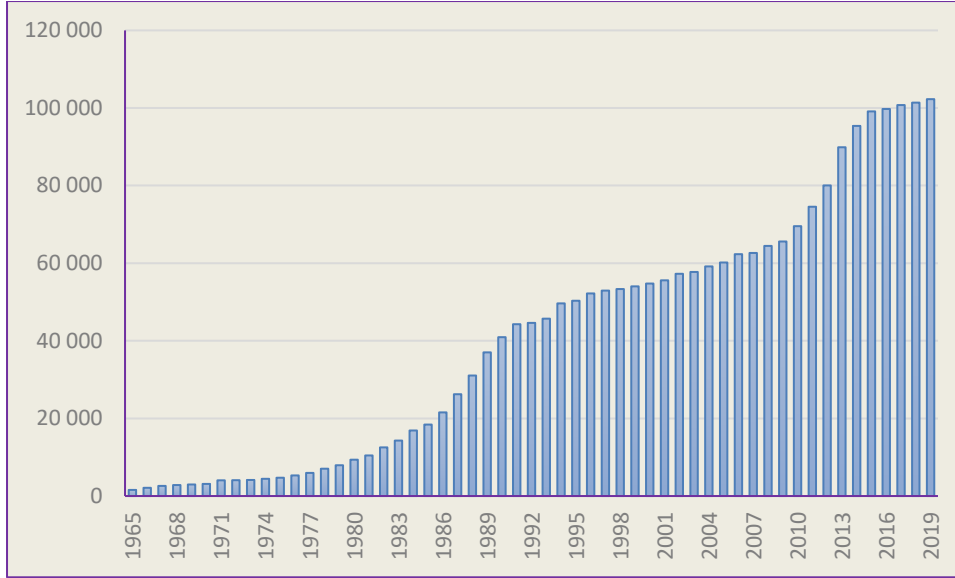
الشكل رقم (4-6): تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

كغيرها من مراحل التعليم الأخرى شهدت مرحلة التعلم الثانوي تطورات كبيرة عقب الاستقلال، حيث يظهر من الشكل أعلاه، أن عدد التلاميذ في التعليم الثانوي ارتفع من 9 031 سنة 1965 إلى 753.947 سنة 1990، ثم تراجع قليلا لترتفع من جديد، ثم تراجعت بين سنة 2006-2010، وارتفعت من جديد إلى أعلى قيمة مسجلة سنة 2015، قدرت بـ 1526779 تلميذ في الثانويات.

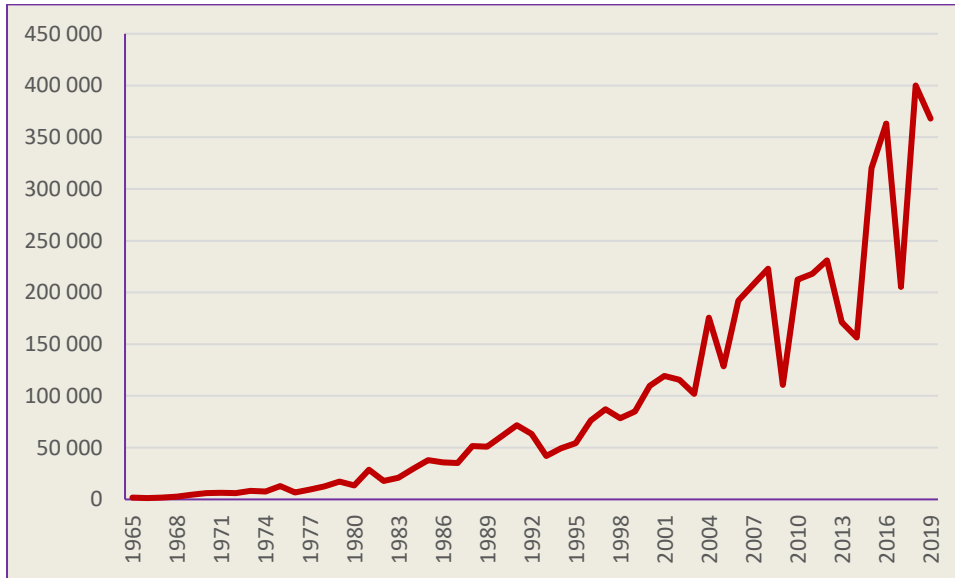
الشكل رقم (4-7): تطور عدد الأساتذة في الثانوي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

الزيادة في عدد التلاميذ في الثانوي، رافقه زيادة في هيئة التدريس، حيث ارتفع عدد الأساتذة في الثانوي من 1574 سنة 1965 إلى 52210 سنة 1996، ثم ارتفعت لتسجل مستويات أعلى خلال السنوات الأخيرة، وبلغت أعلى قمة سنة 2019 بـ 102279 أستاذ في الثانوي.

الشكل رقم (4-8): تطور عدد الناجحين في البكالوريا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

عرف عدد الطلبة الناجحين في البكالوريا ارتفاعا من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 1763 ناجح سنة 1965 إلى 71768 ناجح سنة 1991، لكن هذا التطور عرف بعض التذبذب خلا بعض السنوات، حيث

تراجع الى 42109 سنة 1993، و عرف انخفاضات حادة، سنوات 2009، 2014، 2017، ليشهد أعلى قيمة سنة 2018 ب 400000 ناجح في امتحان البكالوريا.

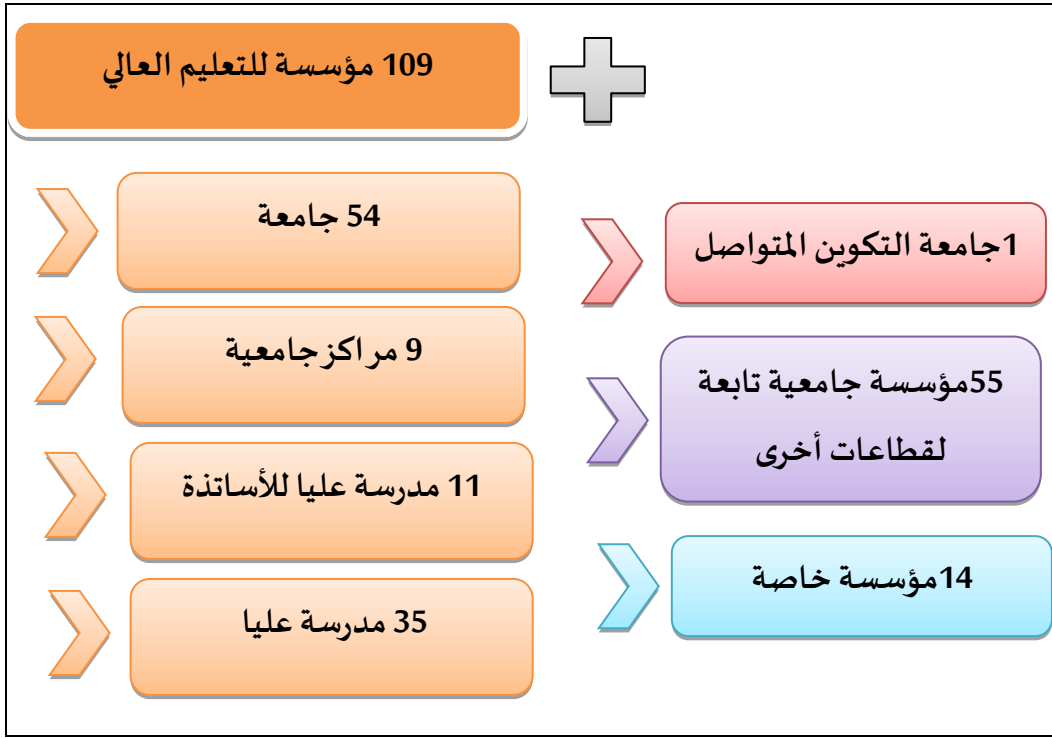
3.4. إصلاح قطاع التعليم العالي:

عقب استقلال الجزائر عام 1963، كان بها حوالي 2500 طالب، ومنذ ذلك التاريخ، بدأ نظام التعليم العالي الوطني يعرف تطوراً كمياً عميقاً، إذ انتقل من 144 طالب فقط لكل 100.000 نسمة في عام 1971، الى ما يقرب من 3300 طالب لكل 100.000 نسمة في عام 2010، ثم أصبح حوالي 1.2 مليون في 2014، لينتقل الى ما يقرب من 1.34 مليون سنة 2015، فضلا عن تغييرات كبيرة أخرى. حيث تم إجراء تعديلات في الإدارة والتوظيف للبدء في تكييف التعليم العالي مع سياق السيادة الوطنية. فمعاهد التكنولوجيا الملحقة بوزارات مختلفة تم افتتاحها في عام 1969 لتلبية الطلب الملح على المديرين والفنيين. ويعتبر إصلاح عام 1971، القطيعة بالنسبة للجامعة الجزائرية، وذلك بإحداث تغيير عميق في أسس نظام التدريب القديم للسماح بتنفيذ التعليم العالي في الجزائر.

تتنوع مؤسسات التعليم العالي بين جامعات ومراكز جامعية تعمل تحت إشراف الوزارة، ومرتبطة بجامعة قائمة وتهدف إلى أن تصبح جامعات في المستقبل. إن تكوين ومهام وصلاحيات المجالس الإدارية والعلمية للمركز الجامعي متطابقة عمليا مع المجالس الإدارية والعلمية بالجامعة، المدارس والمعاهد الوطنية، من جانبها، مسؤولة عن تدريب المهندسين. يمكن أن يكون هذا التدريب خاصاً بقطاع أعمال معين، أو يمتد إلى مجالات أخرى. دور مدارس تدريب الأساتذة هو تدريب أساتذة المرحلة الابتدائية والثانوية، تدار المدارس من قبل مجلس إدارة، يرأسه مدير يساعده نواب المدير، والأمين العام ومدير المكتبة، ولديه هيئات تقييم تعليمية وعلمية.¹ وتضم الشبكة الجامعية الحالية:

¹ Sylvie Monsinjon et Al : L'Enseignement Supérieur Algérien à l'heure de la Gouvernance Universitaire (ESAGOV), Université de Rouen Normandie (coordonnateur)- Université de Skikda (Co-coordonnateur) , RAPPORT Final ,2020, pp 8,9.

الشكل رقم (4-9): الشبكة الجامعية الحالية



Source : MESRS, Octobre 2020.

تعتبر الجامعة الجزائرية أول جامعة في الوطن العربي، تم انشاؤها من طرف السلطات الاستعمارية سنة 1877، مقرها في الجزائر العاصمة، ثم أعيد تنظيمها سنة 1909 وكانت، تضم أربع كليات: الآداب، الحقوق، العلوم والطب.

وعقب استقلال الجزائر بقيت هذه الجامعة تسيير بالأسلوب الذي تركته فرنسا من حيث البرامج وأنظمة الامتحانات والشهادات، وبسبب البرامج التنموية الضخمة، لم تعد هذه الجامعة، تستجيب لتطلعات البلاد، مما استدعى الحكومة الجزائرية الى إعادة النظر فيها والقيام بمجموعة من الإصلاحات.

1.3.4. المرحلة الأولى (1962-1970):

بعد أن كانت الجزائر بجامعة واحدة هي جامعة الجزائر، تم فتح جامعتين هما جامعة وهران سنة 1966، وجامعة قسنطينة سنة 1967، تضم جامعة الجزائر أربع كليات، 19 معهدا، ثلاث مراكز، أربع مدارس عليا، ومرصدا فلكيا. فحين جامعة وهران تضم أربع كليات (الحقوق، العلوم الاقتصادية، الآداب، كلية العلوم والطب)، أما جامعة قسنطينة فقد كانت تضم المعهد الأدبي والجامعي، معهد الدراسات القانونية، المدرسة الوطنية للطب والمعهد العلمي.

وقد كان النظام البيداغوجي آنذاك مطابقا للنظام الفرنسي وتجسد فيما يلي:

- ✓ ليسانس، وتدوم ثلاث سنوات.
- ✓ شهادة الدراسات المعمقة ومدتها سنة واحدة.
- ✓ شهادة دكتوراة درجة ثالثة ومدتها سنتين على الأقل.
- ✓ شهادة دكتوراة دولة ويتم تحضيرها في خمس سنوات.

وقد كام التعليم العالي في هذه الفترة ملحقا بوزارة التربية الوطنية، ومن أجل اصلاح المنظومة الجامعية خلال هذه الفترة ظهر اتجاهان:

الأول: وهو الاتجاه المعاصر، الذي كان يدعو بمواصلة العمل على خطى الجامعات الفرنسية، للحفاظ على المستوى العلمي العالي، وقد تبني هذا الاتجاه، مؤتمر ايفيان.

الثاني: وهو الاتجاه العربي الإسلامي، الذي يهدف الى غرس القيم العربية الإسلامية في المجتمع الجزائري، فنادى بضرورة قطع العلاقة نهائيا مع المستعمر، والتعاون مع مصر، من أجل الاستفادة من الأساتذة العرب.

وإن كان لكل اتجاه وجهة نظر مختلفة، غير أنهما يلتقيان في الأهداف، وهو بناء جامعة جزائرية مستقلة، يمكن أن تساهم في تحقيق البرامج التنموية الضخمة التي وضعتها الحكومة، لتعزيز استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي.¹

2.3.4. المرحلة الثانية (1971-1997):

عقب استقلالها تبنت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي المبني على التخطيط المركزي، ولتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، جاء تمويل البرامج التنموي الوطني في إطار مخططات الكبرى، لكن الاحتياجات الكبيرة للإطارات لتنفيذ هذه البرامج لا يمكن أن يوفره النظام الجامعي الموروث من فترة الاستعمار.

من هنا جاء إصلاح التعليم العالي لعام 1971، ليحدد أهداف جديدة للتعليم العالي، وقد تمحور هذا الإصلاح في أربع نقاط أساسية:

- ✓ تبني إستراتيجية التنوع، التخصص والاحتراف في التدريب (مهندس D.E.S، وليسانس التعليم)
- ✓ تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة في شكل سداسيات، والتقدم يكون وفقاً لمنطق المتطلبات الأساسية ولم يعد على أساس المتوسط السنوي (مع حصة أكبر من الأعمال التطبيقية ومشاركة أكبر للطلاب في التدريب).
- ✓ إضفاء المزيد من الديمقراطية للالتحاق بالتعليم العالي، من أجل التمكن من تقديم أكبر عدد من الإطارات البشرية للاقتصاد الوطني المتنامي.
- ✓ إعادة تنظيم كاملة للهياكل الجامعية من خلال تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم أقسام متجانسة.

بالتوازي مع هذا التطور في التعليم العالي خلال هذه الفترة، تجدر الإشارة إلى أن العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي قد أنشأت معاهدها التكنولوجية الخاصة لتدريب اطاراتها.² وتم تعديل المراحل الدراسية في الشكل التالي:

¹طالبي صلاح الدين، باركة الزين: التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (1962-2014)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد4، العدد1، 2014، ص ص153، 154.

²Sylvie Monsinjon et Al: Op.cit., p11.

- ✓ مرحلة ليسانس (مرحلة التدرج): تدوم أربعة سنوات، والوحدات الدراسية فهي شكل مقاييس سداسية.
 - ✓ مرحلة الماجستير (مرحلة ما بعد التدرج الأولى): تدوم سنتين على الأقل، تخصص السنة الأولى لدراسة المقاييس النظرية مع التعمق في منهجية البحث، أما السنة الثانية فتخصص لإعداد أطروحة يتم مناقشتها.
 - ✓ مرحلة دكتوراه علوم (مرحلة ما بعد التدرج الثاني): تدوم خمس سنوات من البحث العلمي، يتم اعداد بحث معمق خلال هذه الفترة لينتهي بمناقشته علنيا.¹
- وعرفت هذه المرحلة تضاعف عدد المؤسسات الجامعية، من أجل مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي، الذي أدى الى الاستعانة بأساتذة أجنب، كما تم وضع الخريطة الجامعية سنة 1984، وذلك لمعالجة المشاكل التالية:
- ✓ التوزيع غير المتوازن للقوى العاملة بين القطاعات المختلفة.
 - ✓ عدم قدرة الهياكل التحتية على الاستيعاب، أمام الأعداد المتزايدة للطلبة.
 - ✓ الخريجون يستغرقون عدة سنوات في الدراسة بسبب التكرار.
 - ✓ عدم استكمال البرامج التعليمية بسبب عدد الامتحانات والمداومات لكل فصل دراسي.
 - ✓ تفاقم مشاكل إدارة الوسائل بسبب ممارسة سلطة الجامعة على المعاهد والمدارس الكبرى.
- وكانت تهدف الخريطة التنظيمية إلى تخطيط التعليم الجامعي حتى أفق 2000 مستندة في ذلك على احتياجات التنمية، وتحقيق التوازن في توجيه الطلبة الى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.²

3.3.4. المرحلة الثالثة (1998-2003):

- حسب المادة 53 من دستور عام 1996، الحق في التعليم العالي مكفول ومجاني والتعليم الأساسي إلزامي. الغالبية العظمى من الطلاب لديهم إعانات للوجبات والإقامة والمواصلات. إضافة الى أنظمة المنح الدراسية. يمنح قانون التوجيه الأول للتعليم العالي (القانون رقم 99-05 المؤرخ 4 أبريل 1999) لمؤسسات التعليم العالي مكانة المؤسسات العامة ذات الطبيعة العلمية والثقافية والمهنية التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي. يتم تمويل الجامعات بشكل حصري تقريباً من قبل الدولة.
- تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي.
- ✓ إعادة تنظيم الجامعة بالرجوع الى شكل كليات، بدل المعاهد.
- ✓ إنشاء ست جذوع مشتركة يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- ✓ تحويل 19 مركزا جامعيا إلى جامعات، وتزود الشبكة الجامعية بإنشاء 13 مركزا جامعيا.³

¹ بوشياخي فاطمة: الإنفاق العمومي على التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وأثره على سوق العمل في الجزائر-دراسة قياسية خلال الفترة 1962-2017، رسالة دكتوراه اقتصاد، جامعة تلمسان، 2019، ص 152.

²Sylvie Monsinjon et Al : Op.cit., pp11,12.

³بوطيبة فيصل: العائد من التعليم في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2010، ص 96.

4.3.4. المرحلة الرابعة (من 2004 الى يومنا هذا):

بسبب المزايا التي يقدمها قطاع التعليم العالي في الجزائر، ممول بنسبة 98% من ميزانية الدولة، كما أن الحاصلين على البكالوريا، لهم الحق في الالتحاق بالجامعة، في الموسم الدراسي 2003-2004، كان عدد الطلبة في الإقامة الجامعية يمثل 50.5% من إجمالي عدد الطلبة، وعدد الذين تدفع لهم المنحة الدراسية 638.744 طالب أي ما يعادل 88.5%، في حين أن مشاركة الطالب في التكاليف رمزية (الرسوم الدراسية، 200 دينار في السنة). كما أن جزءًا كبيرًا من ميزانية التعليم العالي تخصص للخدمات الجامعة على حساب التكوين العلمي، هذا ما ينعكس سلبا على جودة مخرجات القطاع.

إن التوسع في الالتحاق بالجامعة أدى الى ما يلي:

✓ رغم توفير التعليم العالي على نطاق واسع، لتزال معدلات الالتحاق منخفضة نسبيًا، وهذا راجع الى الالتحاق بالدورات التدريبية العامة الأقل تكلفة في التشغيل والمعدات (التكوين المهني) على حساب الدورات العلمية والتكنولوجية.

✓ ارتفاع معدل التأطير العام بين عامي 1992 و 2004 من 17 إلى 28.6 طالبًا لكل أستاذ، هذا يؤثر سلبا على مستوى الطلاب.

✓ تدهور ظروف العمل (صغر حجم المباني، قلة الصيانة، إلخ)، ضعف المواد التعليمية، مع طول فترة الامتحانات.

✓ انخفاض رواتب الأساتذة والموظفين الإداريين، مما أدى الى هجرة الكثير منهم.

✓ خفض شروط التوظيف: الأمر الذي يجعل الجامعة الجزائرية بعيدة عن المعايير الدولية.

✓ عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي كما ونوعا مع سوق العمل، إضافة الى توقف التوظيف بسبب حل الكثير من شركات القطاع العام.

✓ ضعف منظومة البحث العلمي بسبب عدم التوازن بين أنشطة التدريس والبحث، وغياب الحوافز.¹

ومن أجل مواكبة جامعات الدول المتقدمة، قررت الجزائر اعتبارًا من عام 2004، وضع بنية التعليم العالي الجديدة هذه مع إدخال نظام ليسانس / ماستر / دكتوراه (LMD) الذي يعتمد بشكل أساسي على:

✓ التكوين في شهادة ليسانس معممة لجميع التخصصات (باستثناء الطب).

✓ إضفاء مزيد من الاحتراف على بعض الدورات التدريبية (ليسانس وماستر مهني).

✓ وحدات تعليمية سداسية قابلة للرسملة والتحويل.

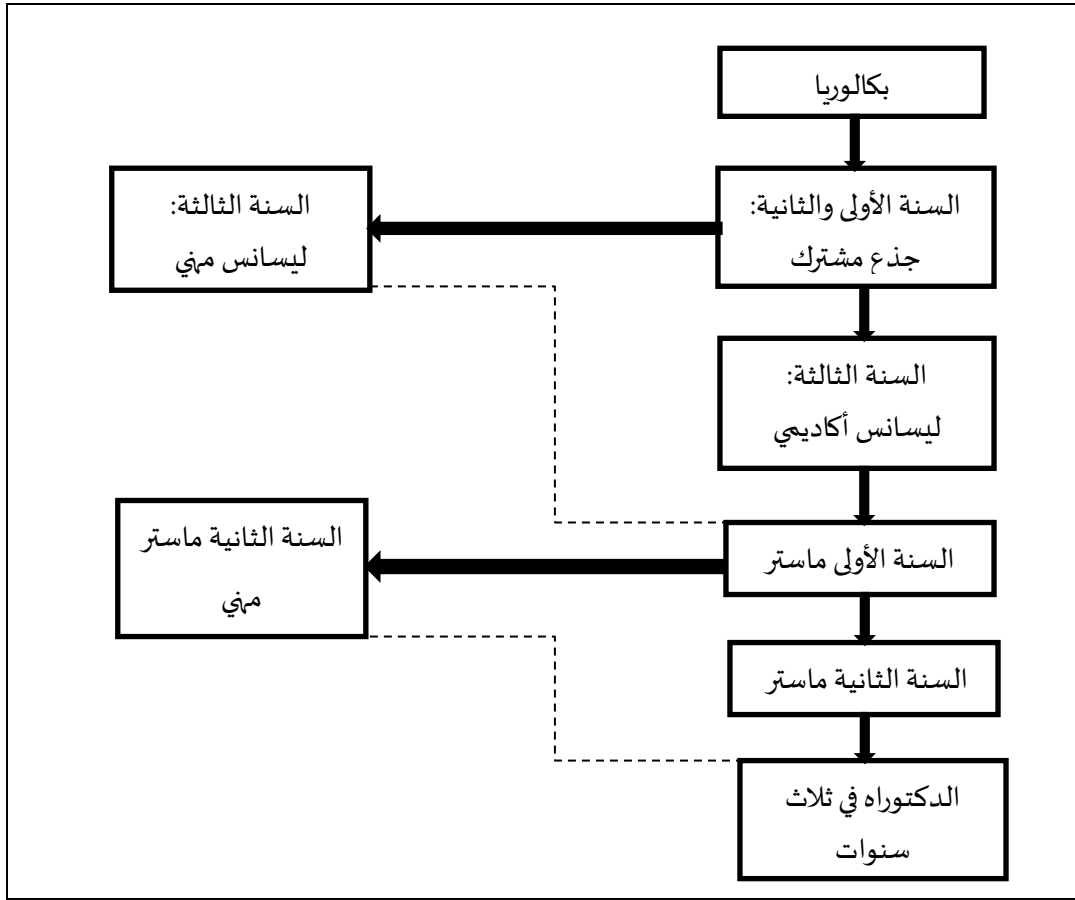
✓ وقد سلمت شهادات ليسانس الأولى في هذا النظام، سنة 2007.

كما تم في هذه الفترة، إعادة تنظيم المدارس العليا من خلال طور تحضير لسنين و طور ثاني لمدة 3 سنوات.²

¹Zineddine BERROUCHE, Youcef BERKANE : La Mise En Place Du Systeme Lmd En Algerie : Entre La Necessite D'une Reforme Et Les Difficultes Du Terrain, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°1 07 (2007), pp1,2.

²Sylvie Monsinjon et Al : Op.cit., pp11,12.

الشكل رقم (4-10): هيكل نظام LMD



Source : Sylvie Monsinjon et Al, p13.

• أهداف النظام الجديد ليسانس-ماستر-دكتوراه (ل م د):

تطبيق نظام ل.م.د في الجزائر كان يهدف الى تحقيق مايلي:

- ✓ ضمان التكوين النوعي الذي يستجيب للمعايير الدولية، في مواجهة الكم الهائل من الطلبة في ظل مجانية التعليم.
 - ✓ خلق شراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي.
 - ✓ تشجيع التبادل الدولي في مجال المعرفة والتكنولوجيا.
 - ✓ إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال المشاركة والتشاور.
 - ✓ توفير التكوين في تخصصات تتوافق مع متطلبات المؤسسات الاقتصادية، وتغيرات سوق العمل.
- رغم هذه الأهداف التي سطرها تطبيق النظام الجديد، تبقى الجامعة الجزائرية بعيدة عن محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما أن التخصصات التي تم خلقها في هذا النظام، لا تتوافق مع واقع سوق العمل، بسبب ما يلي:
- ✓ ضعف الكفاءة الداخلية النوعية، حيث أن الطلبة المتخرجين من الجامعة، تحصيلهم العلمي ضعيف.
 - ✓ ضعف الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، حيث أن الكم الهائل من المتخرجين، لا تحتاجهم سوق العمل، في حين هناك، عجز في بعض التخصصات المطلوبة.

هذا ما يخلق مشكلة بطالة أصحاب الشهادات.

4.4. تطور التعليم العالي:

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر عدة تطورات، خاصة منذ انشاء وزارة التعليم العالي سنة 1971، أدت إلى نتائج ملموسة خاصة من الناحية الكمية كارتفاع عدد الطلبة والهيكل والأساتذة وكذلك تنوع التخصصات والفروع، وفيما يلي أهم تطورات القطاع:

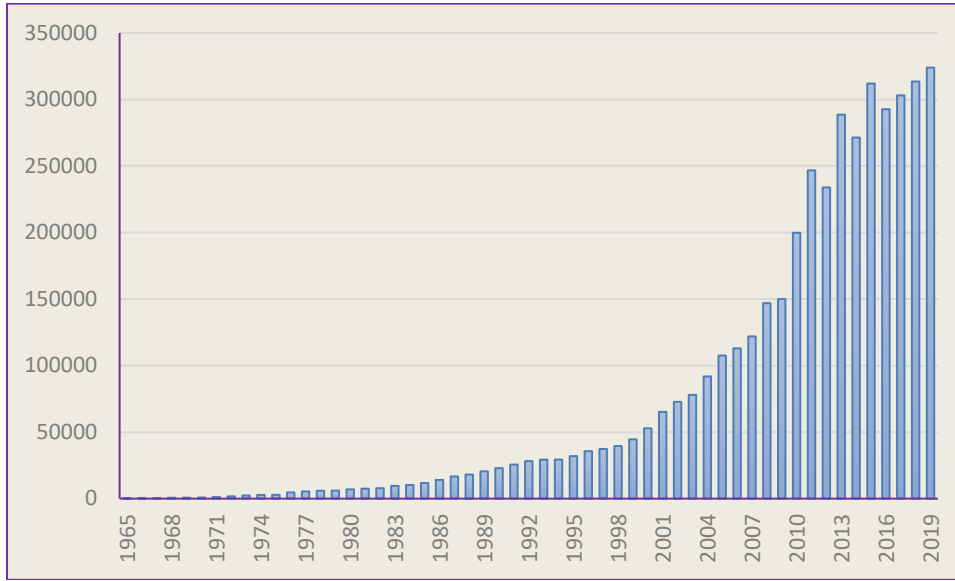
الجدول رقم (3-4): تطور عدد الطلبة، الأساتذة ومعدل التأطير من 1969 إلى 2020

الموسم الدراسي	1970-1969	1980-1979	1990-1989	2000-1999	2004-2003	2011-2010
عدد الأساتذة	842	7497	14536	17460	25229	40140
عدد الطلبة	12243	57445	181.350	407.995	589993	1077945
نسبة التأطير	14.54	7.66	12.47	23.23	23.38	27
الموسم الدراسي	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016	2020-2019
عدد الأساتذة	48398	51299	53622	55589	57627	61 277
عدد الطلبة	1124434	1119515	1165040	1325744	1432283	1 469 984
نسبة التأطير	23.23	21.82	21.72	23.84	24.85	24

المصدر: نسبة التأطير تم احتسابها من طرف الباحثة، اعتمادا على معطيات عدد الأساتذة وعدد الطلبة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يظهر من خلال الجدول، تزايد عدد الطلبة من فترة إلى أخرى، هذا التزايد رافقه زيادة في هيئة التدريس، ففي حين كان عدد الطلبة في موسم 1970-1969 يقدر ب 12243 طالب فقط يؤطّره 842 أستاذ، أصبح في نهاية 2000 تعدادهم 407.995 طالب، يؤطّره 17.460 أستاذ، بينما معدل التأطير لم يتحسن كثيرا، ففي حين تحسن بالانخفاض من 27 طالب لكل أستاذ خلال الموسم 2011-2010، إلى 21 طالب لكل أستاذ خلال الموسم 2015-2014 ارتفعت إلى معدل 24 طالب لكل أستاذ خلال موسم 2020-2019. هذا ما ينعكس على مستوى التكوين لدى الطلبة. هذه الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة، ترجمت إلى مخرجات في شكل، طلبة متخرجين من القطاع، والذي تطور عددهم وفق الشكل التالي:

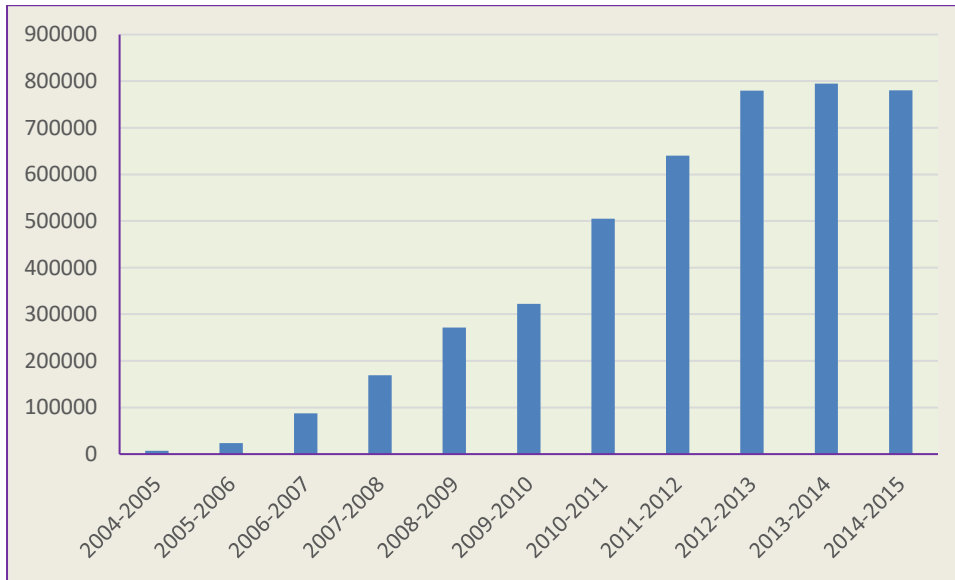
الشكل رقم (4-11): تطور عدد المتخرجين من الجامعات



المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى معطيات ONS وباستخدام EXEL.

عرف عدد الطلبة المتخرجين من القطاع ارتفاع من سنة الى أخرى، حيث قدر سنة 1974 ب 2786 خريج أصبح سنة 2000، يعادل 52804 خريج، ثم ارتفع سنة 2019 الى 323.934 خريج من الجامعة. كما تزايد عدد الطلبة في مختلف أطوار التعليم العالي بعد تطبيق النظام الجديد LMD وقد تطور أعداد الطلبة كما يلي:

الشكل رقم (4-12): تطور عدد الطلبة المسجلين في اليسانس

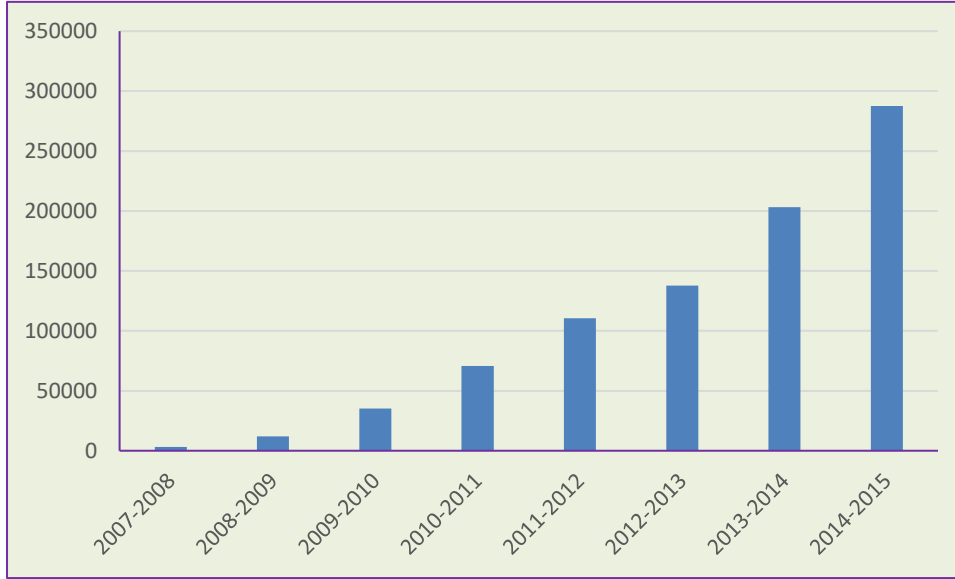


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وباستخدام EXEL.

يبين الشكل (4-12) عدد الطلبة المسجلين في المرحلة الأولى من التكوين الجامعي (اليسانس) حيث قدر خلال الموسم الجامعي 2006-2005 ب 23541 طالب ثم ارتفع الى 505081 خلال الموسم الدراسي 2010-2011 واستمر الارتفاع الى 795020 طالب خلال الموسم 2013-2014، تزايد عدد الطلبة في هذه المرحلة

راجع الى كون التسجيل في الجامعة حق لكل طالب حاصل على البكالوريا، وكذلك الى تطبيق الإصلاح الجديد LMD، والذي من مزاياه تقليص مدة الحصول على الليسانس الى 3 سنوات.

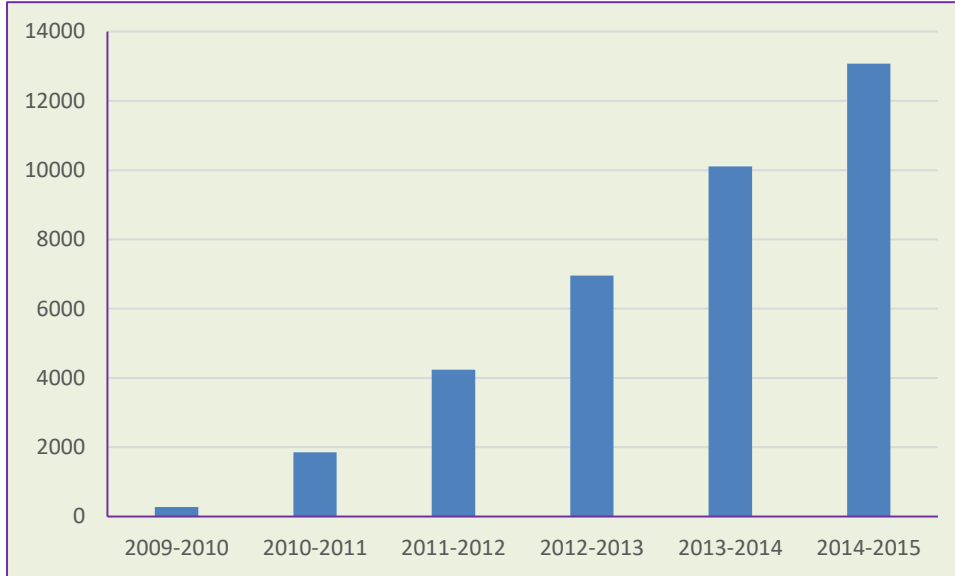
الشكل رقم (4-13): تطور عدد الطلبة المسجلين في الماستر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وباستخدام EXEL.

أما الشكل رقم (4-13) فيوضح عدد الطلبة المسجلين للحصول على شهادة الماستر والذي قدر ب 11952 طالب خلال الموسم الجامعي 2009-2008، واستمر في الارتفاع الى أن وصل الى أعلى قيمة خلال الموسم 2015-2014 قدرت ب 287543 طالب.

الشكل رقم (4-14): تطور عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه

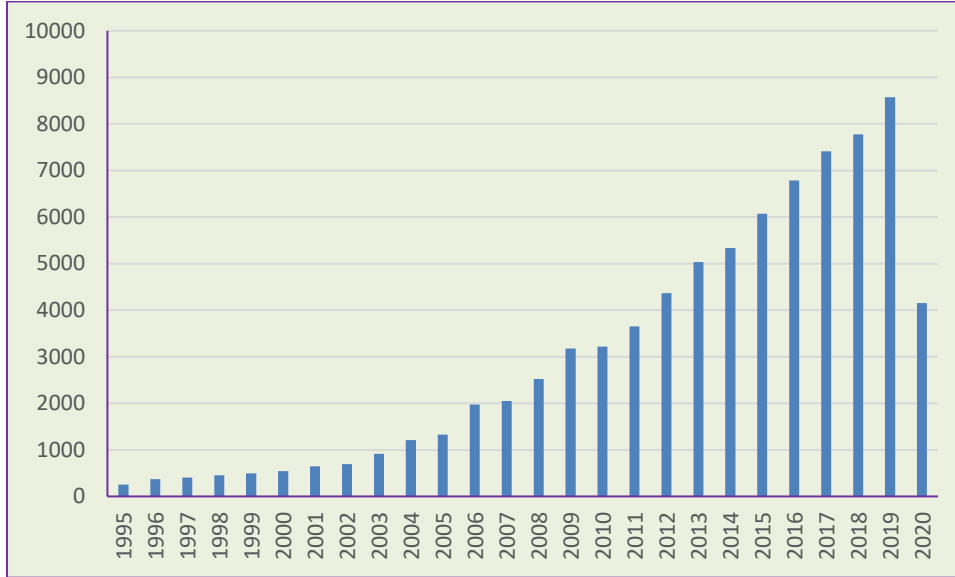


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وباستخدام EXEL.

الشكل رقم (4-14) يبين عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه، حيث ارتفع من 273 طالب مسجل خلال الموسم 2010-2009 الى 13072 طالب مسجل للحصول على الدكتوراه خلال الموسم 2015-2014، هذا الارتفاع الكبير، راجع الى اصلاح منظومة التعليم العالي، بتطبيق النظام الجديد.

التطور في التعليم العالي كان متزامنا مع تشجيع الدولة، للأساتذة على المساهمة في البحث العلمي، الذي يمكن من مساندة القطاع الاقتصادي في تطوره، والشكل الموالي بين تطور البحوث العلمية، المنشورة في أهم المجالات العلمية.

الشكل رقم (4-15): تطور الإنتاج العلمي في المجالات من الصنف "أ"



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وباستخدام EXEL.

وفق تصنيف المجالات العلمية، الصنف "أ" هو الأعلى في سلم الترتيب، ومن خلال الشكل (4-15)، يتضح زيادة الأعمال المنشورة في هذه المجالات، بشكل تصاعدي، وبوتيرة أعلى، حيث انتقل من 253 بحث منشور سنة 1995 إلى 3175 بحث سنة 2009 ثم إلى أعلى قيمة بـ 8574 بحث سنة 2019، لكن انخفض سنة 2020 إلى 4150 بحث، وذلك بسبب جائحة كورونا.

5. مؤشرات التعليم وتكوين رأس المال البشري:

اعتمدت العديد من الدراسات التجريبية مؤشرات التعليم كمحدد أساسي في تكوين رأس المال البشري، ومن أهم هذه المؤشرات:

✓ مؤشر الأمية: حيث تشكل الأمية عائق كبير أمام استيعاب تقنيات الإنتاج المتطورة مما يؤثر على إنتاجية العمل وينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، إضافة إلى أن الأمية لها آثار اجتماعية سلبية.

✓ مؤشر معدل التمدد: ويحسب هذا المعدل بقسمة عدد السكان المتدرسين على عدد السكان الذين هم في سن التمدد.

✓ مؤشر متوسط سنوات الدراسة: وهو متوسط عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 25 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة.

✓ مؤشر متوسط السنوات الدراسية لكل مرحلة: يعتبر أحد المؤشرات التي استعملت في العديد من الدراسات، بمعنى نأخذ متوسط سنوات الدراسة لكل مرحلة من مراحل الدراسة بشكل منفصل (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي).

✓ مؤشر الرقم القياسي للتعليم: ويسمى كذلك مؤشر التحصيل التعليمي وهو عبارة عن توليفة بين معدلات الالتحاق بالمراحل التعليمية الثلاث (الابتدائية والثانوية والجامعية) ومعدل معرفة القراءة والكتابة ومعدلات التأطير (عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث). وهو مؤشر لنوعية التعليم المقدم في كل مرحلة¹.

✓ مؤشر هيكل الانفاق على التعليم: يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات الاستثمار في رأس المال البشري، لما له من أهمية في تنمية قدرات الأفراد في المجتمع. سنحاول معرفة ما إذا كان نظام التعليم الوطني ساهم في تكوين رأس المال البشري، لذلك سنتطرق إلى أهم المؤشرات التعليمية الكمية التي يمكنها المساهمة في تكوين رأس المال البشري.

1.5. مؤشر الأمية:

تعني الأمية عدم المعرفة أو القدرة على القراءة والكتابة، والأمي في الجزائر هو الشخص الذي لا يعرف القراءة والكتابة بأي لغة، وقد تجاوز سنه العشر سنوات. هذا التعريف هو الذي تم اعتماده في الجزائر في تقييم وضعية الأمية منذ الإحصاء الأول عام 1966 إلى يومنا هذا. وقد عرف التقرير النهائي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) الخاص بالمؤتمر الإقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية في البلاد العربية المنعقد بالإسكندرية عام 1963 الأمي بأنه الشخص الذي تعدى العاشرة من عمره وليس في أي مدرسة، ولم يصل إلى المستوى الوظيفي في القراءة والكتابة باللغة العربية، ويمكن معرفة الحد الأدنى لهذا المستوى الوظيفي من خلال القدرة على:

✓ قراءة فقرة من صحيفة يومية بطلاقة وفهم.

✓ التعبير الكتابي عن فكرة بوضوح.

✓ الكتابة الصحيحة لقطعة إملائية.

✓ قراءة وكتابة الأعداد وإجراء العمليات الحسابية الأساسية التي تتطلبها الحياة اليومية الفرد.

وتتكون الأمية من ثلاث فئات، الأولى تشمل الذين لم يلتحقوا بالمدرسة الابتدائية، الثانية وتضم المتسربين من المدرسة الابتدائية، والفئة الثالثة هي فئة كل من تجاوزوا العاشرة ولم يتلقوا أي تعليم أو تدريب². قدرت نسبة الأمية في الجزائر عقب الاستقلال عام 1962 بـ 85% من السكان الجزائريين الذين كان عددهم آنذاك يقدر بـ 09 ملايين نسمة، وكانت نسبة المتدربين لا تتجاوز 20% وهذا بسبب سياسة التجهيل الممنهج من طرف المستعمر. وأمام هروب عدد كبير من المعلمين والأساتذة الفرنسيين هذا من جهة، وشبه غياب للهياكل القاعدية، تبنت الجزائر الحملة الوطنية ضد الجهل والأمية عبر كامل التراب الوطني، عام 1963، وقامت بإنشاء المركز الوطني لمحو الأمية عام 1964، وظيفته الأساسية، القضاء على

¹ حوشين يوسف: دراسة قياسية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 1، 2017، ص 248.

² طاهري لخضر بن العيد: "الأمية في الجزائر وسبل الحد منها"، مجلة الخلدونية، المجلد 6، العدد 1، 2013، ص 344، 345.

الأمية في أقل وقت ممكن وبطريقة علمية، من أجل ضمان التعليم لكل مواطن وتمكينه من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد¹.

وفق التعداد العام للسكان لسنة 2008 كان معدل الأمية 22%، وحسب المكتب الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار (ONAEA) في الجزائر تم تسطير استراتيجية لمحاربة الأمية، تهدف الى تخفيضه أقل من 18% بنهاية العام الدراسي 2011-2012. هذه الاستراتيجية مازالت متواصلة من خلال حملة توعية بالتنسيق مع عدة هيئات مثل مديريات الشؤون الدينية، وزارة التربية، الكشافة الإسلامية الجزائرية والجمعيات الثقافية والاجتماعية من أجل تعليم أكبر عدد من السكان في المناطق الريفية. كما تعززت محاربة الأمية من خلال توقيع اتفاقيات مع مختلف الجهات، كما يتم توفير برامج العمل ومحاربة الأمية من خلال مجموعة من النصوص القانونية لدعم آلية التنفيذ. والأولوية المسطرة هي استهداف الفئة العمرية من 10-44 سنة. وكذلك النساء وسكان المناطق الريفية. بالإضافة إلى هذه المعايير، سيتم تقسيم السكان الملمين بالقراءة والكتابة إلى فئتين:

الفئة الأولى وهي الفئة المنظمة، بالنسبة لهذه الفئة يلتزم أصحاب العمل بتعليم عمالهم الأميين. من خلال الاختيار بين الصيغ المختلفة المعروضة.

أما الفئة الثانية فهي مستقلة. وتشمل ربوات البيوت والعاملين لحسابهم الخاص والعاطلين عن العمل. للإشراف على هؤلاء الأشخاص، سيتم إعطاء الأفضلية للحركة النقابية التي ستدخل في إطار محدد. تستمر دورة محو الأمية 18 شهرًا بشكل عام، وستمتد على عامين دراسيين، والجدول الموالي يبين تطور معدلات الأمية في الجزائر:

الجدول رقم (4-4): تطور معدل الأمية في الجزائر

السنة	1966	1977	1987	1990	1995	1998
المعدل	74.6%	59.9%	43.6%	40.62%	38.4%	31.5%
السنة	2005	2008	2011	2014	2020	2021
المعدل	26.5%	22.1%	19.5%	15.15%	8.71%	7.94%

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، والإحصاءات العامة للسكان.

نلاحظ أن الجزائر أحرزت تقدما كبيرا في مجال محاربة الأمية، حيث كانت سنة 1966 تقدر ب 75.6%، انخفضت بعد 10 سنوات بما يقرب 15%، حيث أصبحت تقدر ب 59.9%، لكن في سنوات التسعينات وبسبب الأزمة الأمنية والركود الذي كان يعيشه الاقتصاد الجزائري، كان الانخفاض بوتيرة ضعيفة، لتواصل بعد ذلك الجزائر سياستها في محاربة الأمية بتسجيل معدل 26.5% سنة 2005، ثم 15.15% سنة 2014، لتبلغ أدنى مستوياتها سنة 2021، بمعدل 7.94%.

2.5 مؤشر التمدد:

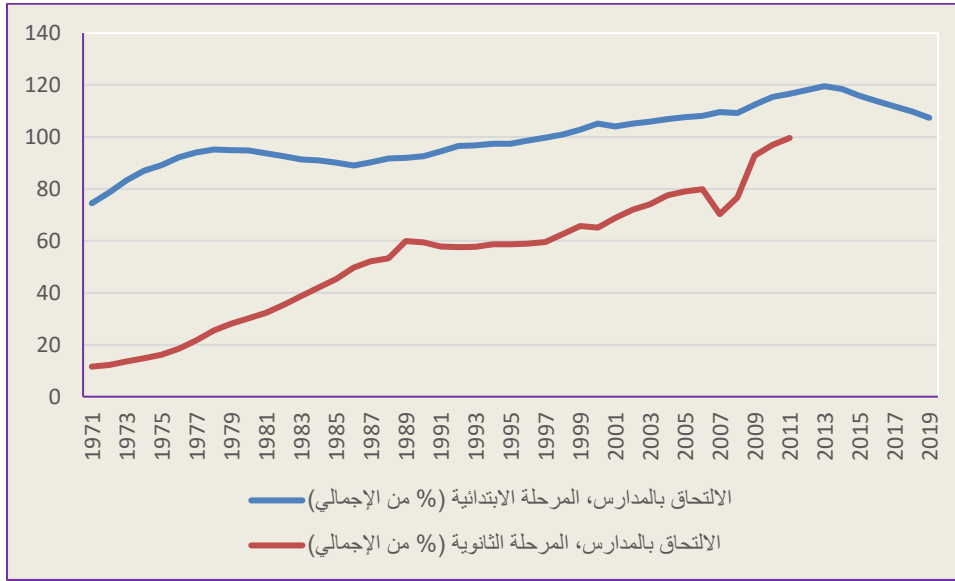
عرفت اليونيسكو معدل الالتحاق الإجمالي على أنه "إجمالي الالتحاق بمستوى معين من التعليم، بغض النظر عن العمر، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان المسجلين رسمياً في نفس المستوى للسنة".

¹ نورية سوامية: "واقع محو الأمية في الجزائريين الخطاب والممارسة"، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 1، 2016، ص 134.

يشير تقرير اليونسكو (تقرير التعليم للجميع 2010) إلى أنه على المستوى العالمي، "ترتفع معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 82% في 1999 إلى 87% في 2007، وتلك في البلدان المتقدمة من 80% إلى 86%".

بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالثانوي، فقد شهدت هي الأخرى نمو كبيرا، حيث انتقلت من 11.56% سنة 1971 إلى سنة 59.94% سنة 1989، لتصل إلى 99.61% سنة 2011.

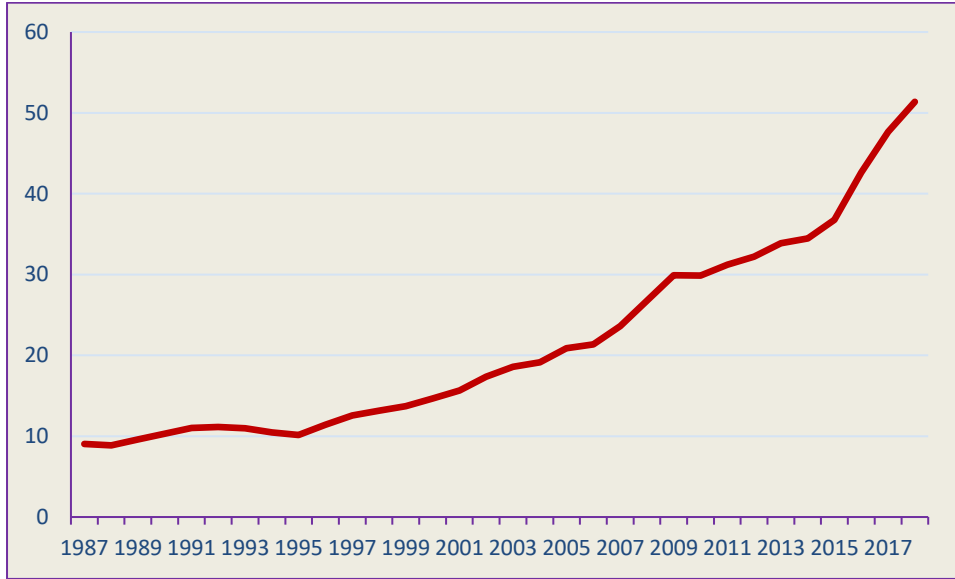
الشكل رقم (4-16): تطور معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام EXEL.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن معدلات الالتحاق في الجزائر في تصاعد مستمر، حيث ارتفعت بين سنة 1971 وسنة 1991 من 74.46% إلى 94.44% أما بالنسبة للمرحلة الابتدائية 94.44% أما بالنسبة للثانوي فقد انتقلت من 11.56% إلى 57.86%، وبلغت معدل 116.56% سنة 2011 بالنسبة للمرحلة الابتدائية ومعدل 99.61% بالنسبة للمرحلة الثانوية، هذا التحسن في معدلات الالتحاق، راجع إلى سياسة الدولة في الحرص على توفير التعليم للجميع.

الشكل رقم (4-17): تطور معدلات الالتحاق بالتعليم العالي



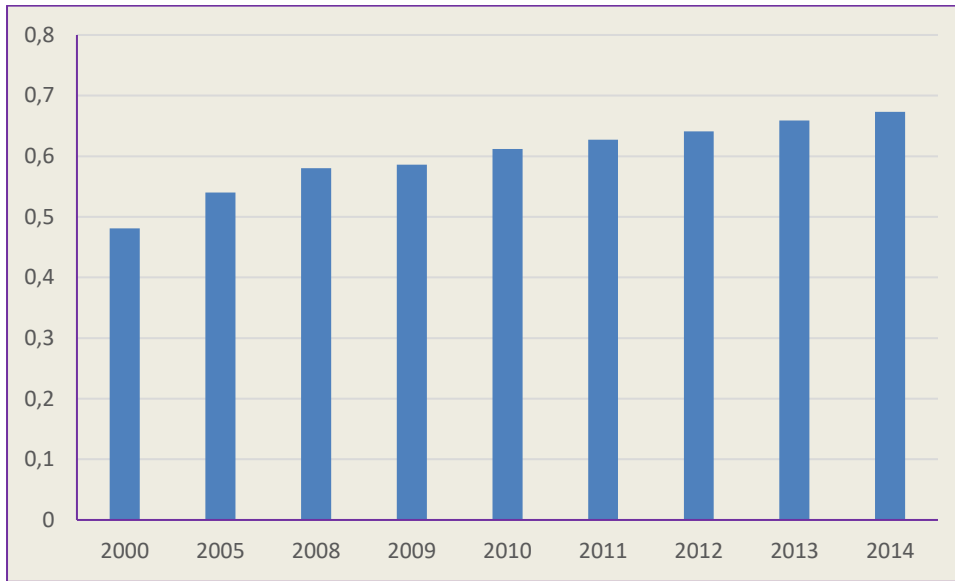
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وزارة التعليم العالي وباستخدام EXEL.

يتضح من خلال الشكل البياني أن ارتفاع معدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي كان ضعيف في البداية، حيث انتقلت من 9.04% سنة 1987 إلى 10.15% سنة 1995، لكن بداية من سنة 2005، بدأ النمو يتحسن، وهذا بعد اصلاح الدولة لنظام التعليم العالي بإدراج نظام LMD، ووصل سنة 2018 إلى 51.36%.

3.5. مؤشر مستوى التعليم:

وهو أحد المؤشرات المكونة لدليل التنمية البشرية ويشمل مؤشر القراءة والكتابة ومؤشر التمدرس، وبذلك فهو يعكس حالة الأمية في القراءة والكتابة لدى البالغين وتطور الالتحاق بالتعليم لمختلف المراحل الدراسية، ومنذ عام 2010 تغيرت طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية، بما فيه مؤشر التعليم الذي أصبح توليفة بين متوسط سنوات الدراسة وعدد سنوات الدراسة المتوقعة والشكل الموالي يوضح تطور هذا المؤشر: مستوى التعليم، في حد ذاته يتألف من طول التعليم للبالغين الذين تزيد أعمارهم بين 25 سنة والسنوات المتوقعة لتعليم الأطفال في سن المدرسة.

الشكل رقم (4-18): تطور مؤشر التعليم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وباستخدام EXEL.

تطور مؤشر التعليم إيجابيا حيث ارتفع من 0.48 سنة 2000 إلى 0.61 سنة 2010 ليصل سنة 2014 إلى 0.67 % وهذا يعكس الجهود التي بذلتها الدولة من خلال تعميم التعليم.

كما أن مؤشري سنوات التعليم المتوقعة ومتوسط سنوات الدراسة تطورا في الشكل التالي:

الجدول رقم (4-5): تطور سنوات التعليم المتوقعة ومتوسط سنوات التعليم

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سنوات التعليم المتوقعة	14	14	14.4	14.3	14.4	14.7
متوسط سنوات التعليم	7.6	7.6	7.8	8	8	8.15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

يتضح من خلال الجدول أعلاه تحسن في مؤشر التعليم، حيث ارتفع عدد سنوات التعليم المتوقعة من 14 سنة في 2013 إلى 14.4 سنة في 2015، ثم إلى 14.7 سنة في 2018، كما أن متوسط سنوات التعليم الذي كان يقدر بـ 7.6 سنة في عام 2013 ارتفع في عام 2018 إلى 8.15 سنة.

غير أن هذا التحسن الكمي المسجل لا يعكس التطور النوعي للتعليم، لأن هناك مشاكل تواجه التعليم في الجزائر منها:

- التسرب المدرسي: عرفت منظمة اليونيسكو المتسرب بأنه التلميذ الذي يترك المدرسة قبل السنة الأخيرة من المرحلة الدراسية التي سجل فيها، وعرفت اليونيسف التسرب، بعدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة، أو تركها دون إتمام المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح، إما برغبة منه أو نتيجة لعوامل أخرى، وكذلك عدم المداومة بالمدرسة لعام أو أكثر.¹
- أما المنشور الوزاري رقم 16 المؤرخ في 3 سبتمبر 1996 الصادر عن مديرية التعليم الثانوي العام بوزارة التربية الوطنية يعرف التسرب المدرسي بأنه التخلي التلقائي عن الدراسة لأسباب اجتماعية واقتصادية،

¹ بغدادي خديجة: الهدر المدرسي، الأسباب والعلاج، الملتقى الدولي السادس فاعلون، المنستير، تونس، 2018، ص 29.

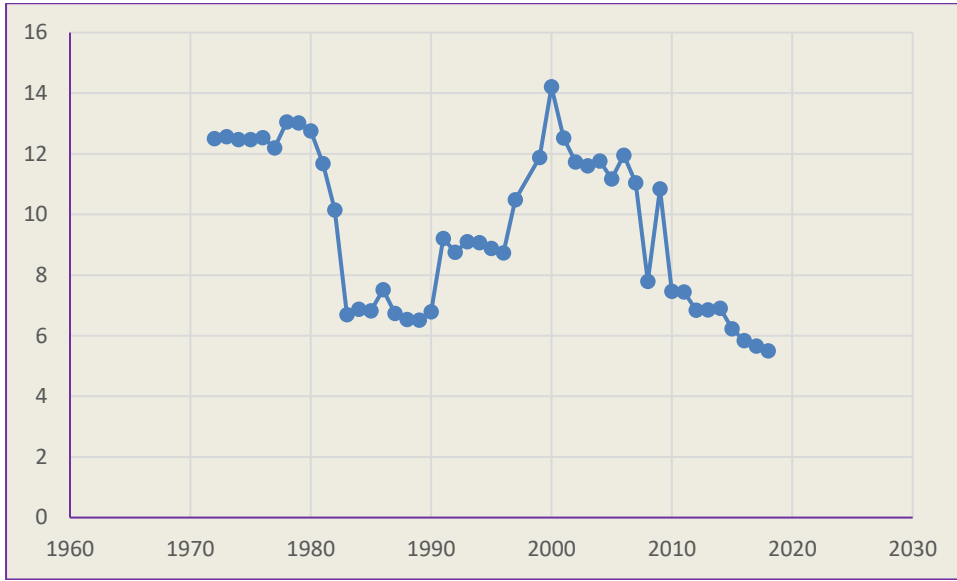
كما يشمل التلاميذ الذين يرفضهم النظام التربوي قبل إنهاءهم مرحلة من مراحل التعليم. من هنا يمكن أن يتجسد التسرب في ثلاث فئات أساسية:

- ✓ الأولى تضم التلاميذ الذين تخلو عن دراستهم، رغم إمكانية اتمامها لكونهم لم يبلغوا السن القانوني (معظمهم من الاناث في المناطق الريفية).
 - ✓ الثانية تشمل التلاميذ الذين تجاوزوا السن القانونية (16 سنة)، الذين تم اقصاؤهم لأن نتائجهم الدراسية لا تسمح لهم بالمواصلة.¹
 - ✓ الثالثة وتمثل التلاميذ في مختلف المستويات، الذين نتائجهم الدراسية مقبولة غير أنهم ينقطعون عن الدراسة لأسباب مادية كونهم ينتمون الى عائلات معوزة.
- التسرب المدرسي له عدة آثار سلبية، فالتسرب في مرحلة التعليم الابتدائي يؤدي الى زيادة معدل الأمية في المجتمع، بينما التسرب في مرحلة التعليم الثانوي يؤدي الى تزويد سوق العمل باليد العاملة غير الماهرة.
- الرسوب المدرسي: يقصد بالرسوب المدرسي عدم قدرة التلميذ على تحقيق النتائج المرجوة للانتقال إلى المستوى الأعلى أو البقاء في نفس المستوى مرة أخرى، أو هو سنة أخرى يقضيها التلميذ في نفس القسم ليعيد دراسة نفس المواد التعليمية، ويتخذ شكلين:
 - ✓ تخلف العام يتعكس في الضعف في جميع المواد الدراسية.
 - ✓ تخلف الخاص هو الضعف في مادة أو عدد قليل من المواد الدراسية.²
- الشكل الموالي، يبين تطور معدلات الرسوب في المرحلة الابتدائية:

¹ دريوش ووداد: واقع التسرب المدرسي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، 2016، ص 2

² بلعباس فضيلة، فائزة يسعد: الرسوب المدرسي في التعليم الثانوي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 5، العدد 11، 2017، ص 309.

الشكل رقم (4-19): تطور معدلات الرسوب في المرحلة الابتدائية من اجمالي الملتحقين



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي وباستخدام EXEL.

يظهر من خلال الشكل السابق، تطور معدلات الرسوب في المرحلة الابتدائية، والتي انخفضت بشكل كبير من 13.01% سنة 1979 الى 6.51% سنة 1989، لكن ارتفعت خلال سنوات التسعينات ابتداءً من 1990 الى غاية سنة 2000، وهذا راجع الى الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، ثم بدأت هذه المعدلات تتراجع الى أن وصلت الى أدنى معدل سنة 2018 قدرت بـ 5.5%، وهذا بسبب اجبارية التعليم الأساسي، ومجانيته للجميع، وتجسيد ذلك من خلال الانفاق العام على القطاع.

4.5. مؤشر الانفاق على التعليم:

الإنفاق على التعليم يكون بتوفير الأموال اللازمة لبناء الهياكل المدرسية (مدارس، متوسطات، ثانويات، جامعات، ... الخ)، إضافة الى تزويدها بالوسائل المادية والفنية، مستلزمات الأقسام، المختبرات، الهياكل الإدارية، الملاعب، وكذلك دفع مرتبات المعلمين والأساتذة، الإداريين والعمال، مما يجعل هذا الاستثمار، يتطلب أموالاً طائلة، بسبب الزيادة على الطلب عليه، باعتباره حق من حقوق الأفراد في مختلف المجتمعات.

وعليه، فباعتبار أن التعليم من أهم الاستثمارات التي يجب القيام بها للنهوض بالتنمية الاقتصادية، سارعت الجزائر الى ذلك من خلال إقرار إجبارية ومجانية التعليم خلال المرحلة الأساسية، التي تدوم تسع سنوات وذلك منذ عام 1976.¹

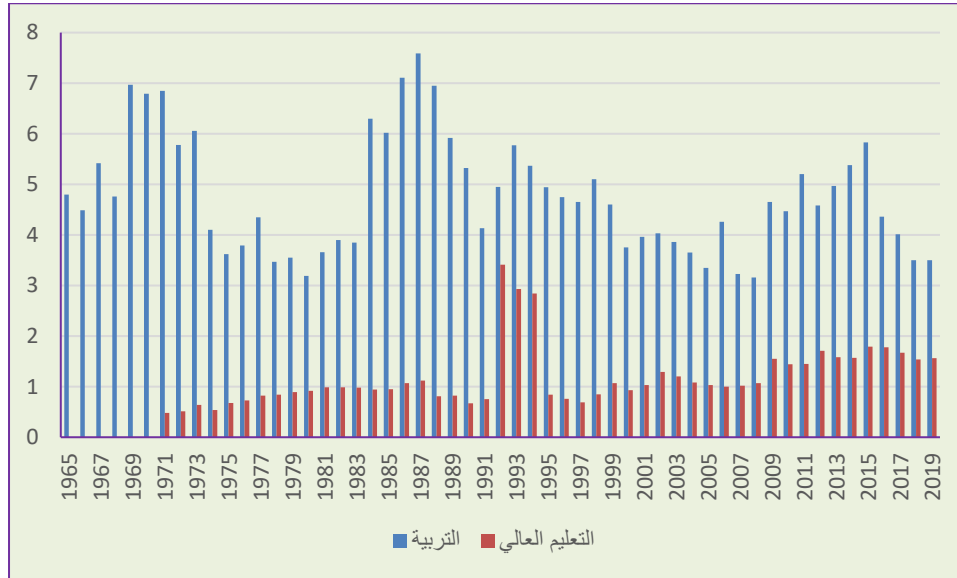
الإنفاق التعليمي هو مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع المجتمع والاندماج فيه، إذا الانفاق على التعليم هو إجمالي الإنفاق على أعلى مستوى للتعليم ويشمل الإنفاق الخاص على

¹حمادية مروة، بن قدور علي: قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد6، 2018، ص 323.

الجامعات والكليات والمؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها. بالإضافة إلى الإنفاق على البحث والتعليم من قبل المؤسسة التعليمية. وباعتبار أن التعليم محور عملية التنمية الاقتصادية، فهو الذي يزود الأفراد بالمعارف والمهارات التي تهيئهم للمساهمة بفعالية في النشاطات الاقتصادية، وجب الاستثمار فيه من خلال زيادة الانفاق عليه.¹

والشكل الموالي، يبين تطور ميزانية التربية وميزانية التعليم العالي، كنسبة من الناتج الداخلي الخام

الشكل رقم (4-20): ميزانية التربية الوطنية وميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي المحلي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء وقوانين المالية وباستخدام EXCEL.

يوضح الشكل في الأعلى، تطور ميزانية قطاع التربية الوطنية وكذلك ميزانية قطاع التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام، نلاحظ أن الانفاق على التعليم مر بفترات متذبذبة، تارة يرتفع، ثم يتراجع، فمثلا هذه النسبة ارتفعت من 5.42% سنة 1967 الى 7.59% كأعلى قيمة مسجلة سنة 1987 بالنسبة لقطاع التربية، ثم انخفضت في السنوات اللاحقة، كذلك بالنسبة لقطاع التعليم العالي، ففي حين كانت هذه النسبة تقدر ب0.48% سنة 1971، سجلت سنة 2019 معدل 1.56%، هذه النسب ضعيفة اذا ما قورنت بالدول المتقدمة، عموما الانفاق على التعليم في مجموعته (الانفاق على قطاع التربية والتعليم العالي)، لا يصل الى نسبة 10% من الناتج الداخلي الخام.

وان كانت الزيادة النسبية ليست معتبرة فإن الجزائر، تسعى دائما الى زيادة الانفاق على التعليم من خلال الزيادة الكمية في الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التربية والتعليم العالي:

¹ خواترة سعيدة: الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2018) و اقع وتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد: 03 (مكرر)، الجزء الثاني، 2019، ص 78.

الجدول رقم (4-6): يمثل تطور ميزانية التسيير لكل من قطاع التربية وقطاع التعليم العالي:

الوحدة: مليون دينار

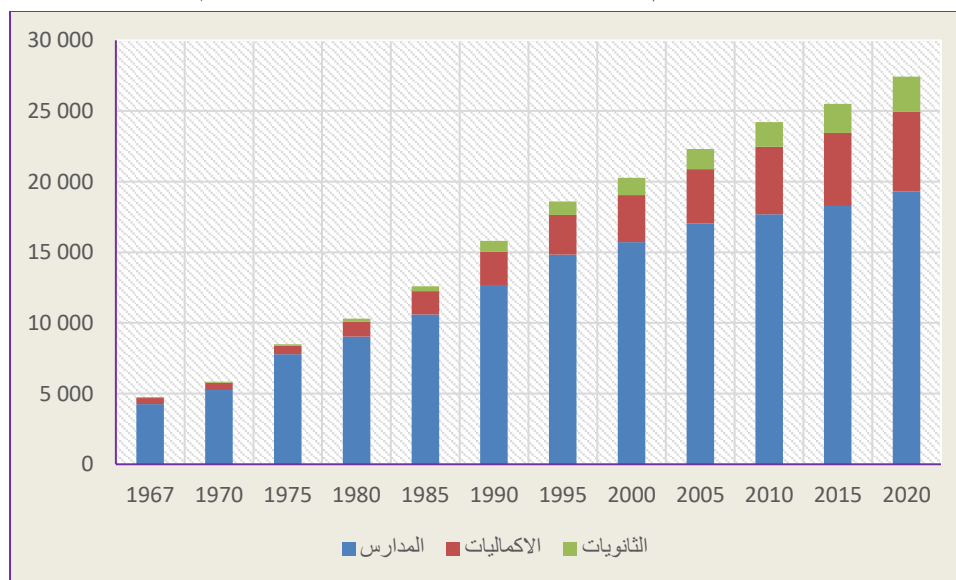
السنوات	1970	1975	1980	1985	1990
الانفاق على قطاع التربية الوطنية	980	20106085	4955227	11026745	28590.000
الانفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	108.923	417500	1493000	2764372	3721.000
السنوات	1995	2000	2005	2010	2015
الانفاق على قطاع التربية الوطنية	86880.000	132753.160	214402.120	390566.167	746640.907
الانفاق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي	16877.162	38580.667	78381.380	173483.802	300333.642

المصدر: قوانين المالية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يظهر من خلال الجدول السابق، المبالغ المالية الضخمة التي تنفقها الدولة على التعليم في الجزائر، وهذا ما انعكس فيما يلي:

تتوسع الدولة في بناء المدارس لمختلف الأطوار، وتطور المنشآت المدرسية من سنة 1965 الى سنة 2020 ، يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-21): تطور مختلف منشآت التعليم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ONS وباستخدام EXEL.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن منشآت التعليم، من مدارس، متوسطات وثانويات تطورت عقب الاستقلال بوتيرة متسارعة ففي حين كانت سنة 1965 أقل من 5000 وحدة أصبحت سنة 2020 أكثر من 25000 وحدة، بسبب اهتمام الدولة بهذا القطاع، من خلال زيادة الانفاق عليه.

الزيادة لم تكن فقط في مؤسسات التربية الوطنية، بل رافقها زيادة في منشآت التعليم العالي، من أجل استقبال، الأعداد الكبيرة للناجحين في البكالوريا، من أجل تقديم أفضل تكوين، والجدول التالي يوضح تطور منشآت التعليم العالي:

الجدول رقم (4-7): تطور مؤسسات التعليم العالي من 1970 إلى 2019

السنة	1970	1980	1990	2000	2005	2009	2013	2014	2018	2019
عدد المؤسسات	6	19	50	53	60	64	89	97	106	109

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يتضح من الجدول أن مؤسسات التعليم العالي قد ارتفعت من 6 مؤسسات سنة 1970 إلى 53 مؤسسة سنة 1990، ثم تضاعفت إلى 109 مؤسسة خلال سنة 2019.

6. انجازات وتحديات قطاع التعليم في الجزائر:

1.6. الانجازات:

- التزام الدولة في مجال التعليم يترجم من خلال الحق في التعليم للجميع على مستوى التعليم الابتدائي. الأهمية المعطاة لتعليم وتكوين الشباب في الجزائر ليست جديدة. فمنذ استقلال البلاد تم إنفاق مبالغ ضخمة على التعليم. الدولة أمنت لجميع الأطفال الجزائريين الحصول إلى التعليم من سن 6 إلى 16 عامًا، وقد وصل معدل الالتحاق الصافي بالمدارس الابتدائية 98.5%. كما تم تحقيق التكافؤ بين الجنسين (وهو الهدف الثاني ضمن الأهداف الإنمائية للألفية). على مستوى التعليم العالي، معدل الالتحاق من سن 18-22 زاد بشكل كبير خلال العقد الماضي، حيث انتقل من 18.7% في 2005 إلى 34.6% في عام 2015. وقد استفادت النساء من هذا النمو اللائي أصبحن يشكلن أكثر من 61% من الطلاب وتجاوز إجمالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي للإناث 43% في عام 2015 مقابل 26.5% لذكور.¹

- فيما يخص المستوى الابتدائي كانت هناك اختلافات كبيرة في الالتحاق بالمدارس بين المناطق وفئات الدخل: يقدر معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية بحوالي 82% في المناطق الحضرية، مقابل 77% لفقراء الحضر. كما بلغ إجمالي الالتحاق بالتعليم الثانوي في الريف حوالي 64% مقابل 59% لفقراء الريف.²

رغم التقدم المحرز في مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم وكذلك جودة التعليم، لا يزال نظام التعليم في الجزائر ضعيف ويحتاج إلى إصلاحات جوهرية. حيث أن معدلات الرسوب والتسرب مرتفعة خاصة في التعليم الثانوي حيث بلغ معدل التسرب 9.6%، و68.5% من الطلاب كرر السنة مرة واحدة على الأقل خلال دراسات المرحلة الابتدائية أو الأولى أو الثانية من التعليم الثانوي. هذا المعدل هو الأعلى بين الدول التي شاركت في استطلاع بيزا (PISA).³

¹Rapport De Suivi De La Situation Économique De L'Algérie : Op.cit, p9.

²Mohamed Abdelbasset Chemingui, Nassima Ayadi: "Understanding the Poor Human Capital Contribution to Economic Growth in Algeria", Paper Produced as part of the Global Development Project on explaining Growth in Developing Countries : the case of Algeria, November 2003, P4.

³Rapport De Suivi De La Situation Économique De L'Algérie : Op.cit, p.10

• تحت شعار التعليم في متناول جميع السكان. خصصت الجزائر موارد مالية وبشرية هامة لقطاع التعليم، ساهمت بشكل كبير في الحد من الأمية بين من هم فوق 10 سنوات، حيث انتقلت من نسبة 75% سنة 1966 إلى 22% سنة 2008. تراجعت الأمية بشكل عام، حيث أصبحت أقل من 33% سنة 1999. وقد حقق معدل الأمية بالنسبة للإناث انخفاضا كبيرا، حيث انتقل من 76% في عام 1980 إلى 44% في عام 1999 .

• رغم التحسن المحقق في مؤشر التعليم، إلا أن ذلك لا يعكس مدى جودة التعليم المقدم، إضافة إلى مشكل التسرب المدرسي، حيث معدل التسرب بلغ 13% سنة 2014، أي ما يعادل 1 مليون تلميذ، هذا ما قد يؤثر على التركيبة المستقبلية لرأس المال البشري، من خلال زيادة اليد العاملة الغير مؤهلة¹.

2.6. التحديات:

واقع الوضع الاقتصادي الأخير في الجزائر يجعلنا نتوقع نمو اقتصادي متواضع بسبب الاستخدام غير الفعال لعوامل الإنتاج في البلاد، حيث أن مشاركة القوى العاملة النسوية لا تزال منخفضة جدا، وبطالة الشباب والنساء، كما تظهر البيانات أن البطالة أعلى بالنسبة لخريجي الجامعات من متوسط الشباب، مما يعني أن المعرفة والمهارات المقدمة في التعليم العالي لا تترجم على أرض الواقع، وذلك لكونها لا تتوافق مع سوق العمل.

ورغم أن الجزائر استثمرت بكثافة في قطاع التعليم، غير أن هذا الاستثمار لم يؤد إلى النتائج المتوقعة بعد. لقد ترجم الحق في التعليم للجميع في مستوى التعليم الابتدائي، لكن رغم هذا التقدم، تبقى مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية للعملية التعليمية، وكذلك جودة التعليم، تعكس ضعف نظام التعليم. التعليم في الجزائر في حاجة ماسة للإصلاح، حيث يجد الخريجون صعوبة في الوصول إلى سوق العمل وهذا ما يفسر معدل البطالة المرتفع بين خريجي قطاع التعليم العالي والذي قدر بنسبة 17.7%. بالإضافة إلى ضعف نتائج الجزائر من حيث المعايير الدولية، حيث احتلت المركز الثاني بعد الأخير من بين 72 دولة شاركت في برنامج بيذا PISA عام 2015، لقد كان الأداء ضعيف جدا بالنسبة للقراءة والرياضيات، كما يبقى المعدل أيضا منخفضا من حيث الأداء العام. النتائج السيئة يمكن تفسيرها بعدة عوامل، بما في ذلك ضعف التكوين لدى المعلمين، الموارد التعليمية المحدودة وبشكل كبير قلة اهتمام الطلبة. تتطلب هذه النتائج الضعيفة تقييم، تنظيم، إدارة وتمويل النظام التعليمي.

ومن بين أهم السمات الرئيسية لنظام التعليم الجزائري التي كانت وراء النتائج السيئة أنه لا يتصف بالمرونة، حيث يخضع لإشراف ثلاث وزارات: وزارة التربية الوطنية (MEN)، وزارة التعليم والتدريب المهني (MFEP) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (MESRS).

السمة الثانية هي أن تمويل نظام التعليم غير مرتبط بتحسين الأداء، فبرامج التحويلات الاجتماعية المنفذة في القطاع تعكس تطبيق المبدأ الدستوري لحرية التعليم، من أجل ضمان المساواة الاجتماعية.

¹سامية لمريني، لامية حمادي: واقع التنمية البشرية في الجزائر على مؤشرات رأس المال البشري للفترة (2013-2018)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 9، نوفمبر 2021، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ص 69.

إصلاح التعليم سيكون حاسما، فالتحول الاقتصادي للجزائر يستدعي اصلاح التعليم، من خلال تحسين الكفاءة والجودة، والتقييم المستمر للطلاب من أجل التدخل في الوقت المناسب. وكذلك التعاون متعدد القطاعات خاصة بين الوزارات المسؤولة عن التربية والتعليم، وكذا مساهمة القطاع الخاص وجميع الجهات المعنية الأخرى¹.

¹Rapport De Suivi De La Situation Économique De L'algérie : Op.cit, p xi-xii.

خاتمة الفصل:

رغم أهمية العنصر البشري، في قيادة العملية التنموية في البلاد، غير أنه لم يحظ بالقدر الكافي من الاهتمام. فرغم تركيز الجزائر على توسيع الهياكل القاعدية، الزامية وتعميم التعليم، زيادة معدلات الالتحاق، وتخفيض معدل الأمية، غير أن هذا التحسن الكمي، لم يرافقه تحسن نوعي، ومنه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ تركز منظومة التعليم في الجزائر على أعداد المتخرجين دون توفرهم على المهارات والمعارف اللازمة للتنمية والمساهمة في رفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي، حيث أصبحت الشهادات هي المعيار الرئيسي للتوظيف في القطاع العام، مما جعل الكل يسعى للحصول على شهادات أعلى استجابة لاحتياجات التوظيف في القطاع الحكومي، وليس سبيلاً لاكتساب المهارات.
 - ✓ انتشار الوظائف غير المنتجة التي لا تؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في الاقتصاد، وبالتالي سوء استخدام وهدر رأس المال البشري.
 - ✓ قصور سياسة سوق العمل في استيعاب اليد العاملة المتعلمة، لغياب اقتصاد انتاجي حقيقي.
- لذلك على الجزائر الاهتمام بالعناصر التالية:
- ✓ الاهتمام بالتعليم الأساسي من أجل إعطاء الجيل الجديد أسس ودعائم الثقة بالنفس للمساهمة في التنمية المستقبلية.
 - ✓ تحسين نوعية التعليم، خاصة التعليم العالي بما يتوافق مع المعايير الدولية.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية

مقدمة الفصل

منذ أن قدم شولتز مقاله عام 1963 حول القيمة الاقتصادية للتعليم عن أعمال سابقة له في الاقتصاد التعليمي، والذي كتب فيه شولتز أن القيمة الاقتصادية للتعليم تعتمد في الغالب على الطلب على التعليم المدرسي وعرضه. على أنها استثمار، وقد استخدم البيانات المتعلقة بتكاليف التعليم المدرسي، المدرسة، الحضور، ومعدلات العائد على الاستثمار في التعليم، واعتبر أن التعليم الإضافي للقوة العاملة يشكل مصدر للنمو الاقتصادي، وتوصل إلى أن حوالي خمس النمو في الدخل القومي الحقيقي في الولايات المتحدة بين عامي 1929 و1957، راجع إلى التعليم. فتح هذا المقال المجال لتوسع البحث التجريبي في مجال العلاقة بين زيادة رأس المال البشري من خلال التعليم والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وجاءت عدة دراسات للإجابة بشكل أساسي عن كيفية مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي للدول. سنقوم في هذا الفصل بإسقاط مؤشرات رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، حيث سنستعمل أهم المؤشرات التي تم استعمالها في الدراسات التجريبية السابقة لتمثيل رأس المال البشري وسنستعمل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي.

1. منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1965-2019 باستعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع ممثلا كـمقياس للنمو الاقتصادي ومؤشرات رأس المال البشري التي تم استخدامها في الدراسات السابقة . كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد والتي تعتبر من أفضل الاساليب الاحصائية التي تستخدم في قياس العلاقات الاقتصادية من وجهة نظر الاحصائيين كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء الى أدنى حد ممكن.

1.1 تحديد متغيرات الدراسة:

لقد تم في هذه الدراسة استعمال بعض مؤشرات رأس المال البشري كمتغيرات تفسيرية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وذلك لمعرفة أثر هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي، بحيث تم الاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (ONS) وقوانين المالية بالإضافة الى بيانات البنك الدولي، وسوف نقوم بتعريف المؤشرات المستعملة كما يلي:

✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPHC: يتمثل في المتغير التابع وتم استخدامه كمؤشر للنمو الاقتصادي وهو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي في فترة محددة مقسوما على عدد السكان في نفس الفترة.

✓ الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي GNE : وهو مجموع النفقات الاستهلاكية للأسر المعيشية ومجموع الانفاق الحكومي العام، وتكوين راس المال الاجمالي معبرا عنه كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

✓ معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة) Fert w : عدد الأطفال الذين تنجبهم كل امرأة إذا عاشت حتى آخر سنوات الإنجاب وأنجبت في كل عمر أطفالا حسب معدل الخصوبة المعروف في ذلك العمر.

✓ العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) Life : عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالتها طيلة فترة حياته.

✓ معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي) M inf : احتمال وقوع الوفيات من الرضع خلال فترة تمتد بين الولادة والسنة الواحدة لكل 1000 ولادة حية.

✓ معدل المواليد الخام (لكل 1000 شخص) Birth: هو معدل المواليد أو عدد الأطفال المولودين في كل ألف شخص. ويتم تحديده بعدد المواليد الأحياء بغض النظر عن الجنس فمثلا إذا وُلد 1700 طفل في عدد سكان يصل إلى 100000، فإن المواليد الخام سيكون 1000/17.

✓ معدل الوفيات الخام (لكل 1000 شخص) Death : هو معدل الوفيات أو عدد الأشخاص المتوفين في كل ألف شخص.

- ✓ ميزانية التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي EDUbu : مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ ميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي H EDUbu : مجموع الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ ميزانية الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي HEAbur : مجموع الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ تطور عدد التلاميذ في الابتدائي Np: مجموع التلاميذ الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي بصرف النظر عن عمرهم،
- ✓ تطور عدد التلاميذ في المتوسط Nm: مجموع التلاميذ الملتحقين بمرحلة التعليم المتوسط بصرف النظر عن عمرهم،
- ✓ تطور عدد الطلبة في الثانوي Ns: مجموع التلاميذ الملتحقين بمرحلة التعليم الثانوي بشقيه العام والتقني بصرف النظر عن العمر،
- ✓ عدد المعلمين في الابتدائي Nep: وهو مجموع المعلمين محليين أو أجانبين الذين يعملون في هذا الطور.
- ✓ عدد المعلمين في المتوسط Nem: وهو مجموع المعلمين محليين أو أجانبين الذين يعملون في الطور المتوسط.
- ✓ عدد المعلمين في الثانوي Nes: وهو مجموع المعلمين محليين أو أجانبين الذين يعملون في هذا الطور.
- ✓ عدد الناجحين في البكالوريا NBa: مجموع الطلبة الناجحين في امتحان نهاية المرحلة الثانوية لكل سنة دراسية وفي الدورتين في حالة السنوات التي تضمنت دورة استذراكية.
- ✓ عدد خريجي الجامعات Dip: مجموع الطلبة المتخرجين من الجامعات والمعاهد العليا.
- ✓ عدد السكان لكل طبيب PPd: عدد أطباء الصحة العامة والمتخصصين لكل 1000 من السكان.
- ✓ عدد السكان لكل صيدلي PPph: عدد الصيادلة لكل 1000 من السكان.

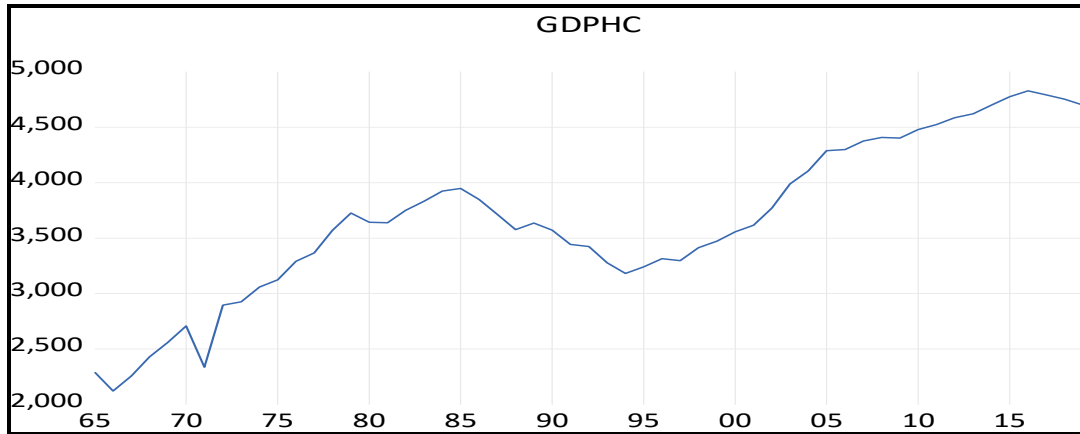
الجدول رقم (5-1): متغيرات الدراسة ومصادرها

رمز المتغير	اسم المتغير	فترة الدراسة	مصادر بيانات الدراسة
GDPHC	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار.	2019-1965	World Bank
GNE	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	2019-1965	World Bank
Fert w	معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة)	2019-1965	World Bank
Life	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	2019-1965	World Bank
M inf	معدل وفيات الأطفال (لكل 1000 مولود حي)	2019-1965	World Bank
Birth	معدل المواليد الخام (لكل 1000 شخص)	2019-1965	World Bank
Death	معدل الوفيات الخام (لكل 1000 شخص)	2019-1965	World Bank
EDUbu	ميزانية التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	2019-1965	قوانين المالية
H EDUbu	ميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	2019-1971	قوانين المالية
HEAbur	ميزانية الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	2019-1965	قوانين المالية
Np	تطور عدد التلاميذ في الابتدائي	2019-1965	ONS
Nm	تطور عدد التلاميذ في المتوسط	2019-1965	ONS
Ns	تطور عدد الطلبة في الثانوي	2019-1965	ONS
Nep	عدد المعلمين في الابتدائي	2019-1965	ONS
Nem	المعلمين في المتوسط	2019-1965	ONS
Nes	المعلمين في الثانوي	2019-1965	ONS
NBac	عدد الناجحين في البكالوريا	2019-1965	ONS
Dip	عدد خريجي الجامعات	2019-1965	ONS
PPd	عدد السكان لكل طبيب	2019-1965	ONS
PPph	عدد السكان لكل صيدلي	2019-1965	ONS

المصدر: من إعداد الباحثة

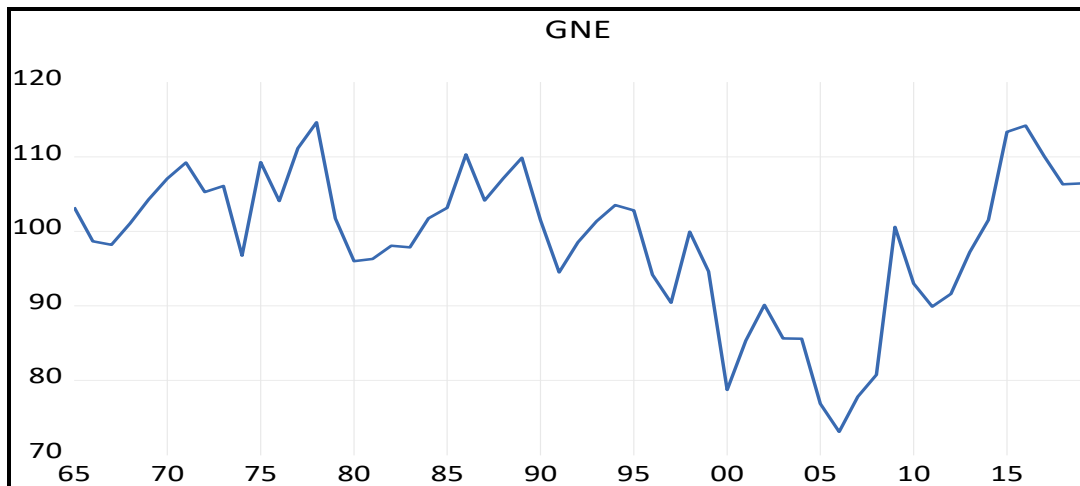
2.1. السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (1-5): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1965-2019



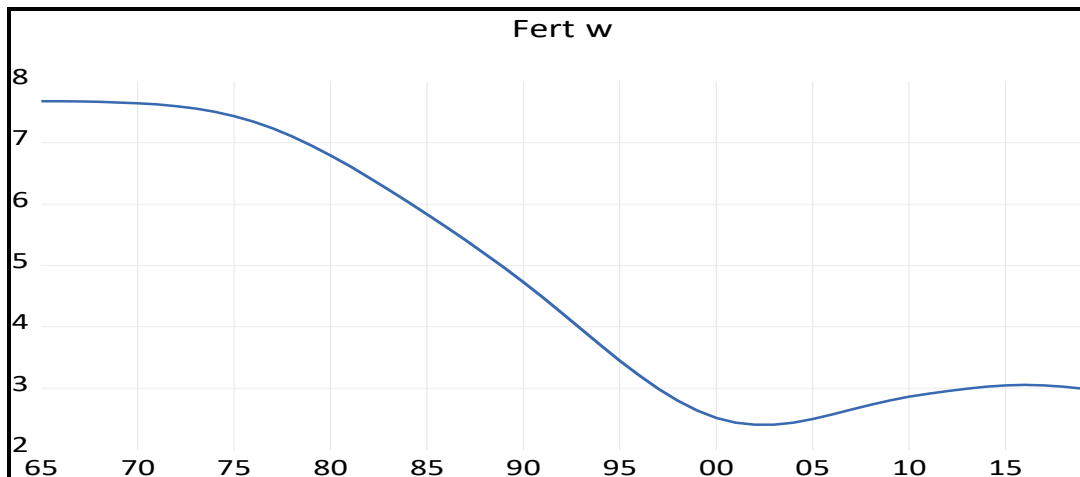
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (2-5): تطور الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1965-2019



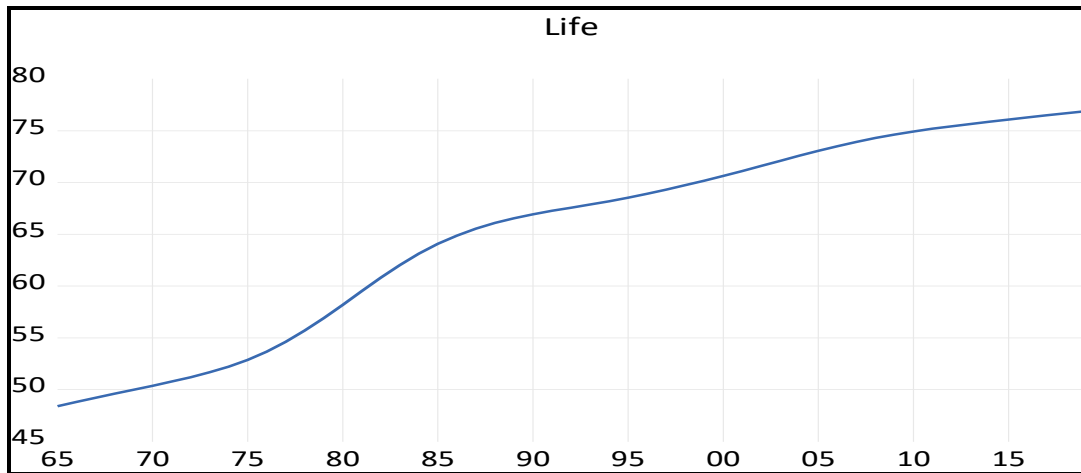
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (3-5): تطور معدل الخصوبة الإجمالي من 1965-2019



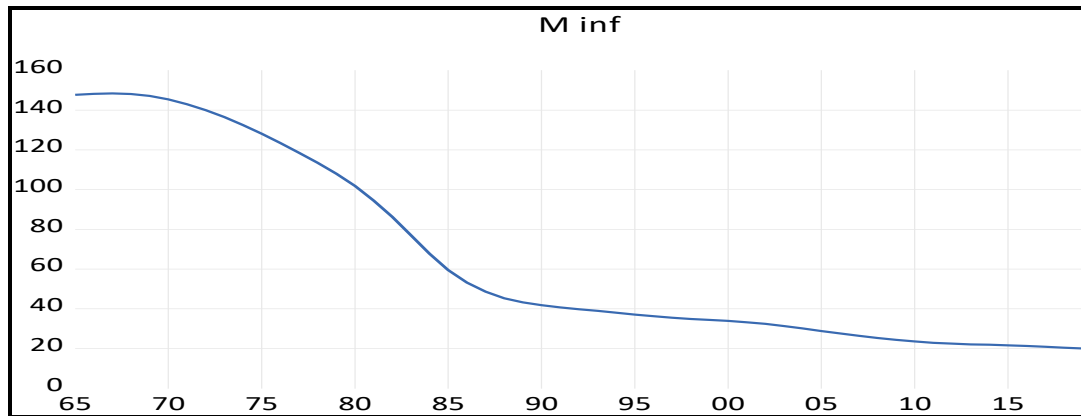
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (4-5): تطور العمر المتوقع عند الولادة من 1965-2019



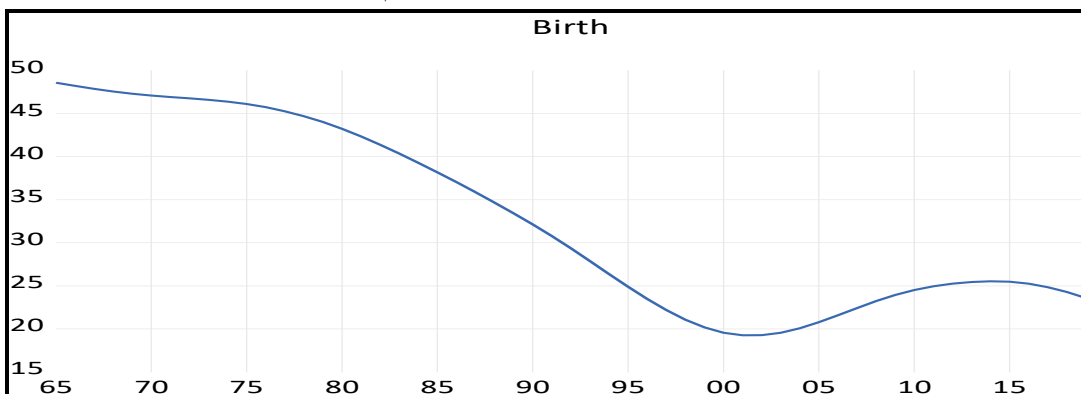
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الشكل رقم (5-5): تطور معدل وفيات الأطفال من 1965-2019



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الشكل رقم (6-5): تطور معدل المواليد الخام من 1965-2019



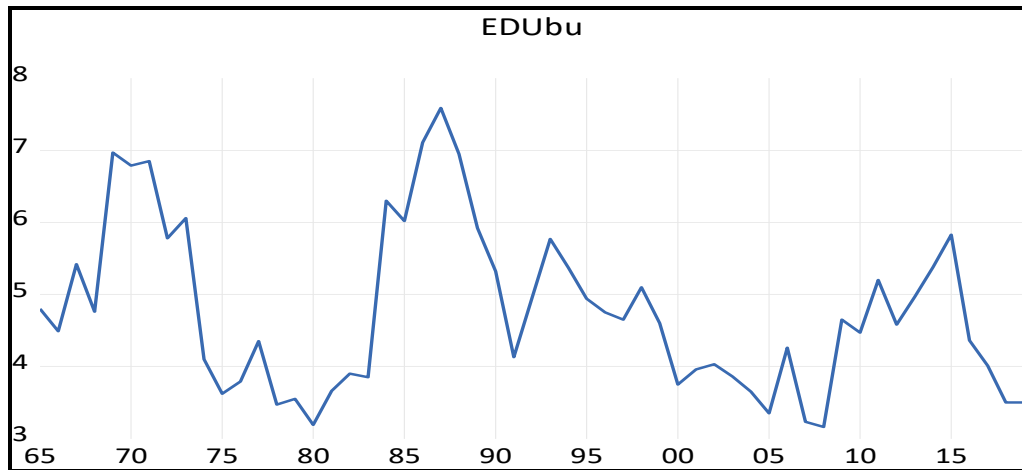
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

الشكل رقم (5-7): تطور معدل الوفيات الخام من 1965-2019



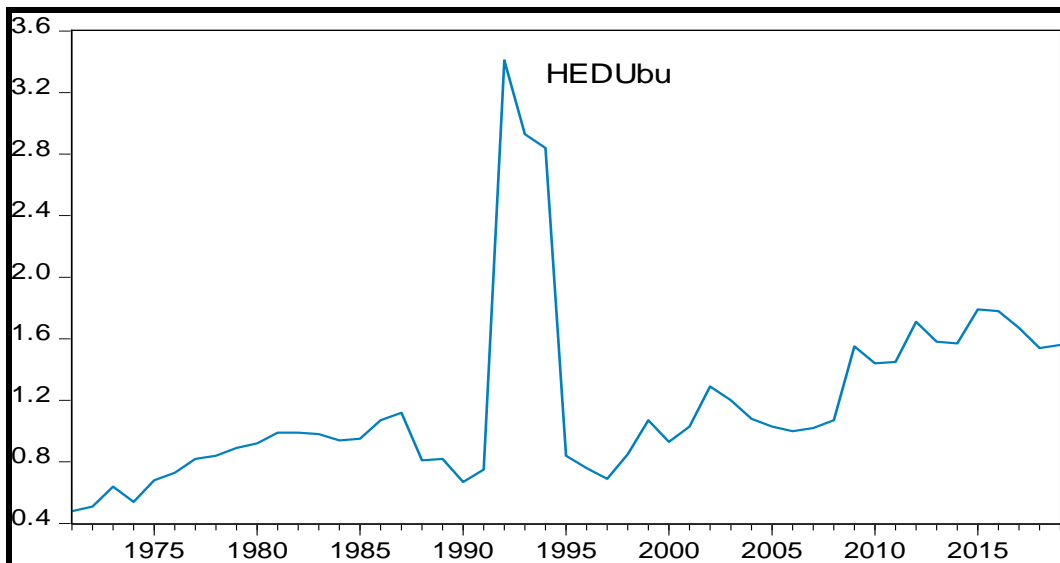
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-8): تطور ميزانية التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 1965-2019



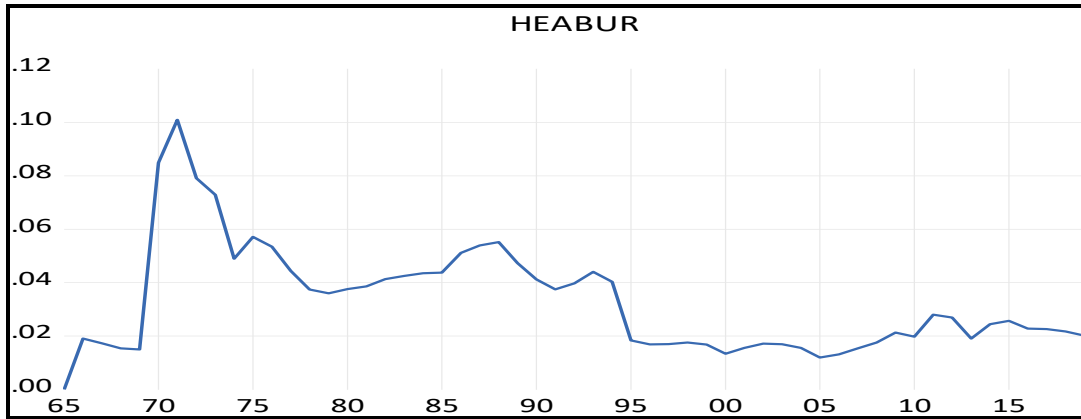
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-9): تطور ميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 1965-2019



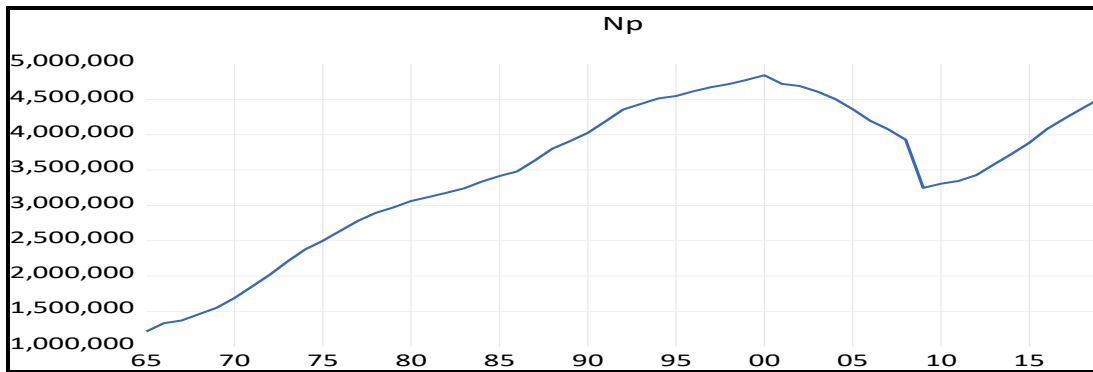
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-10): تطور ميزانية الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من 1965-2019



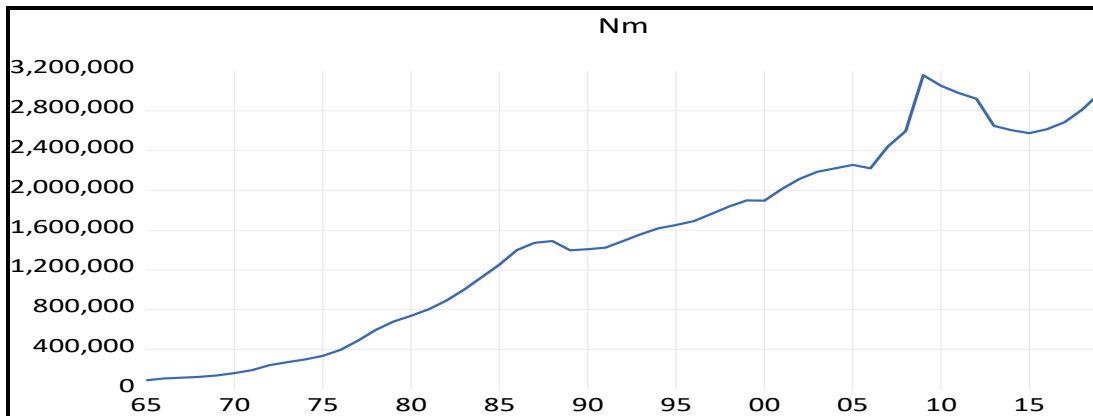
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-11): تطور تطور عدد التلاميذ في الابتدائي من 1965-2019



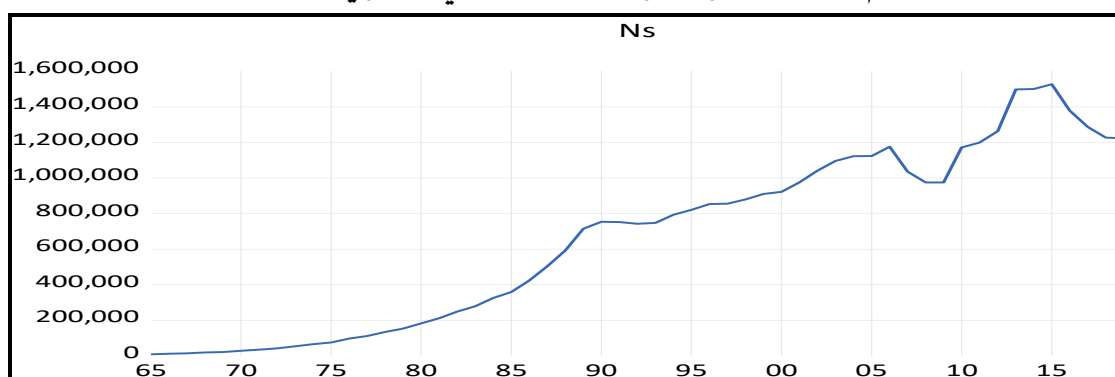
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-12): تطور تطور عدد التلاميذ في المتوسط من 1965-2019



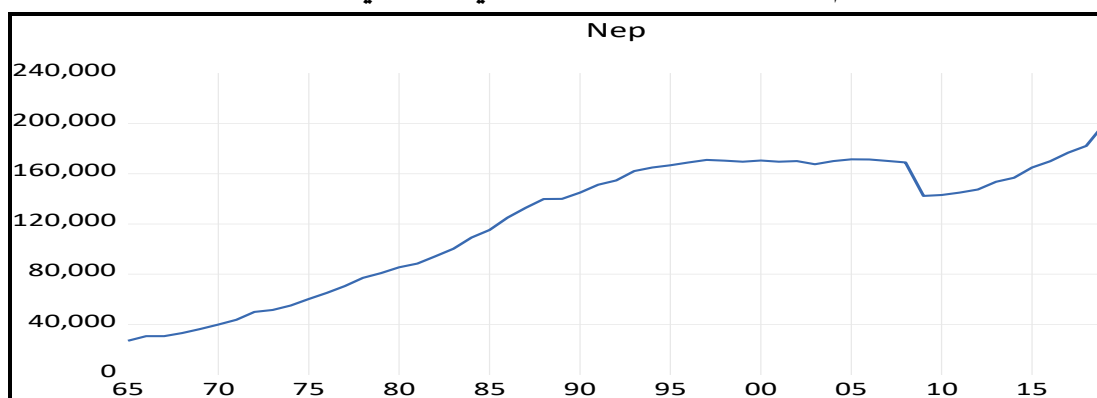
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-13): تطور تطور عدد التلاميذ في الثانوي من 1965-2019



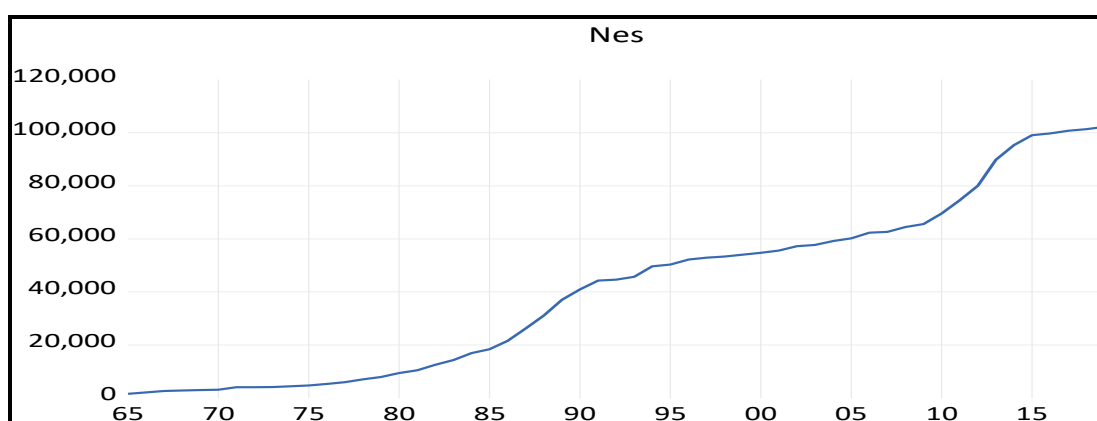
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-14): تطور عدد المعلمين في الابتدائي من 1965-2019



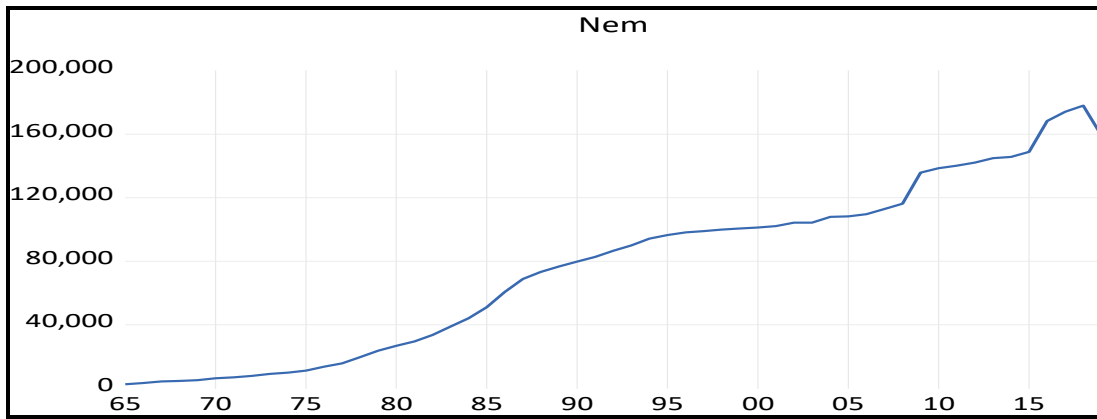
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-15): تطور عدد المعلمين في المتوسط من 1965-2019



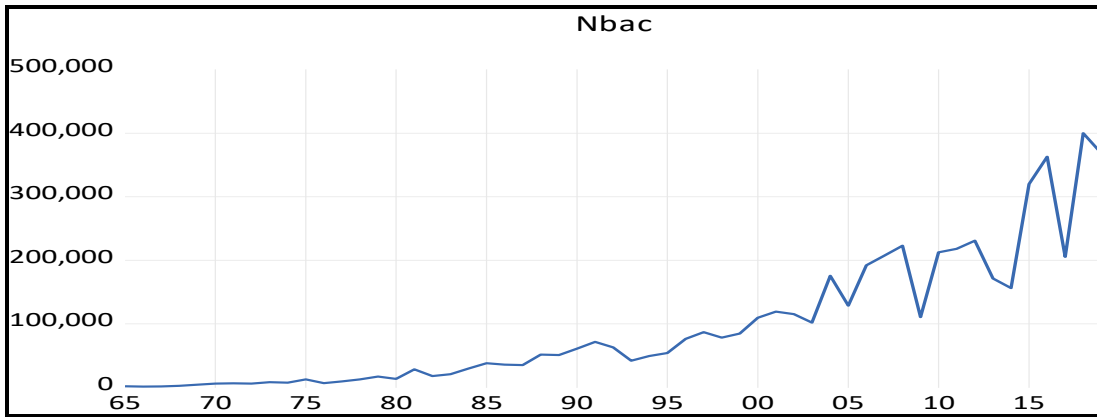
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-16): تطور عدد المعلمين في الثانوي من 1965-2019



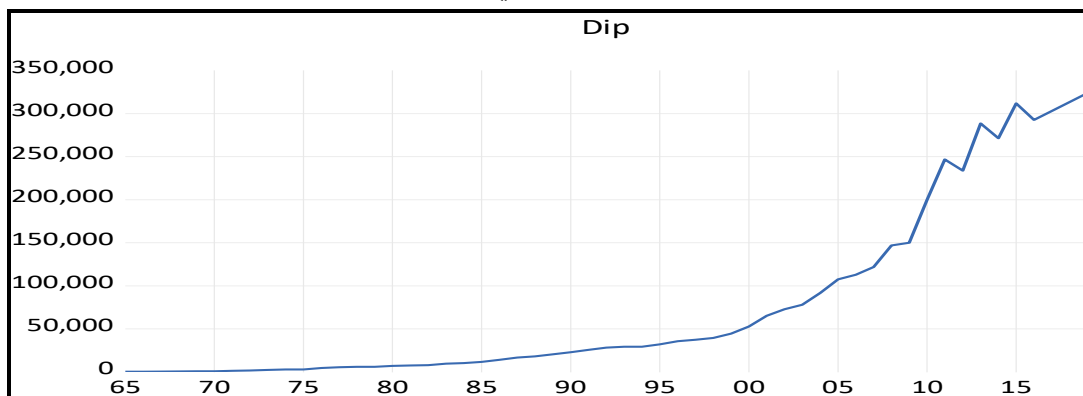
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-17): تطور عدد الناجحين في البكالوريا من 1965-2019



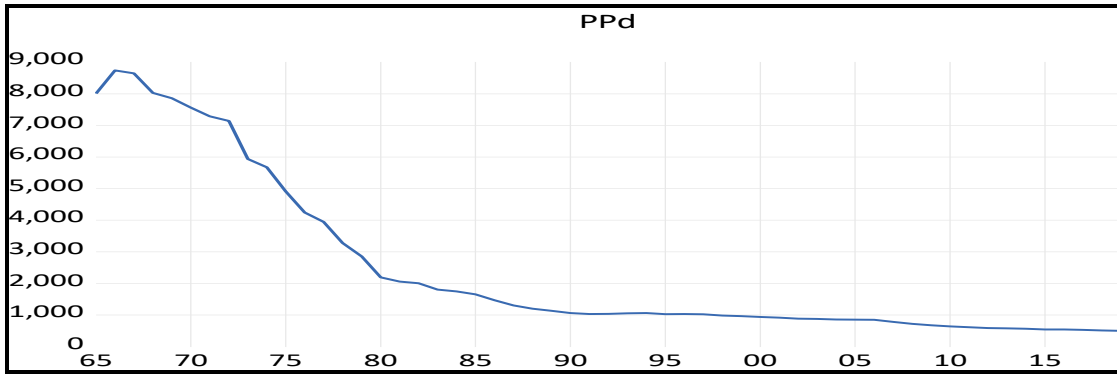
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-18): تطور عدد خريجي الجامعات من 1965-2019



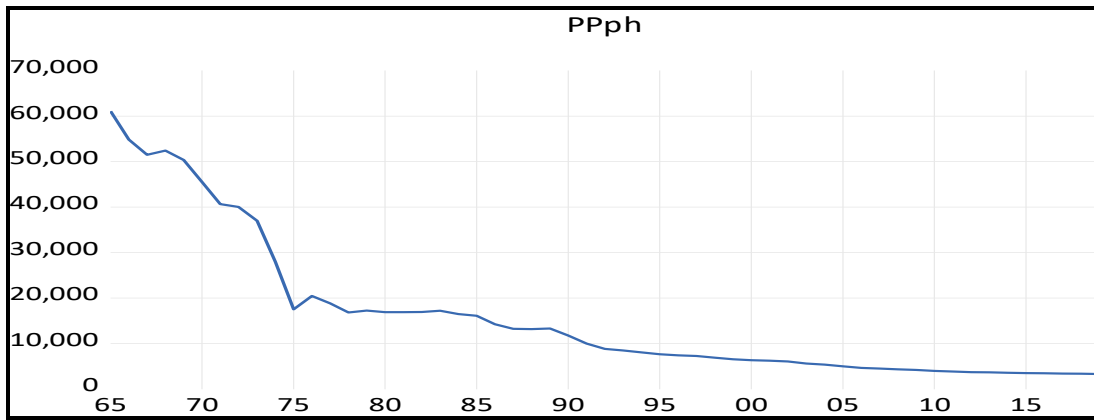
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-19): تطور عدد السكان لكل طبيب من 1965-2019



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

الشكل رقم (5-20): تطور عدد السكان لكل صيدلي من 1965-2019



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات 10 Eviews

2. النموذج المستخدم للفترة (1971-2019):

لقياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1965-2019 سنقوم بالتعبير عن المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة والمتغيرات المفسرة بالصيغة الرياضية التالية:

$$GDP_{Phc} = f(GNE, Fert w, Life, M inf, Birth, Death, EDUbu, H EDUbu, HEAbur, Np, Nm, Ns, Nep, Nem, Nes, NBac, Dip, Ppd, PPph)$$

1.2. صياغة النموذج القياسي للفترة 1971-2019:

من أجل تلافي وجود مشاكل قياسية محتملة تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية، في بناء نموذج الانحدار المتعدد، وعليه تصبح الصيغة الرياضية للمعادلة السلوكية التي يمثلها النموذج تأخذ الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \ln GDP_{Phc} = & \beta_0 + \beta_1 \ln GNE + \beta_2 \ln Fert w + \beta_3 \ln Life + \beta_4 \ln M inf + \beta_5 \ln Birth + \beta_6 \\ & \ln Death + \beta_7 \ln EDUbu + \beta_8 \ln H EDUbu + \beta_9 \ln HEAbu + \beta_{10} \ln Np + \beta_{11} \ln Nm + \\ & \beta_{12} \ln Ns + \beta_{13} \ln Nep + \beta_{14} \ln Nem + \beta_{15} \ln Nes + \beta_{16} \ln NBac + \beta_{17} \ln Dip + \beta_{18} \\ & \ln Ppd + \beta_{19} \ln PPph + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث تمثل: $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_{19}$ معاملات النموذج.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

2.2. نتائج الانحدار للفترة (1971-2019): (الملحق رقم 7.4.1)

الجدول رقم (2-5): نتائج تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (2019-1971)

المتغير التابع: يمثل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي LNGDPH	LNGDPH		
Sample (adjusted): 1971- 2019/ Included observations: 49 after adjustments	49 = مجموع مشاهدات / 2019-1971: فترة الدراسة		
المتغيرات التفسيرية	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
LNGNE	0.036058 (0.6293)		
LNHEABUR	-0.033528 (0.2668)	-0.033687 (0.2161)	
LNHEDUBU	0.020461 (0.0242)**	0.021239 (0.0096)***	0.015555 (0.0167)**
LNLIFE	4.918886 (0.0000)***	4.899152 (0.0000)***	5.381176 (0.0000)***
LNM_INF	-0.352251 (0.0604)*	-0.373088 (0.0166)**	-0.391565 (0.0001)***
LNNBAC	0.001554 (0.9203)		
LNNEM	0.035072 (0.7764)		
LNNEP	0.020827 (0.9301)		
LNNES	-0.181506 (0.1349)	-0.144528 (0.1086)	-0.162413 (0.0663)*
LNNM	0.204174 (0.1145)	0.245914 (0.0017)***	0.245246 (0.0013)***
LNNP	0.342537 (0.2576)	0.381377 (0.0068)***	0.369197 (0.0048)***
LNNS	0.209039 (0.0059)***	0.205668 (0.0021)***	0.240329 (0.0000)***
LNPPD	0.297983 (0.0139)**	0.296632 (0.0056)***	0.328852 (0.0013)***
LNPPPH	0.307508 (0.0002)***	0.307586 (0.0001)***	0.268259 (0.0001)***
LNFBERT_W	-1.420427 (0.0104)**	-1.427487 (0.0055)***	-1.412861 (0.0008)***
LNEDUBU	-0.079149 (0.0277)**	-0.070518 (0.0193)**	-0.085694 (0.0022)***
LNDIP	0.030140 (0.6115)	0.024135 (0.6509)	
LNDEATH	1.708654 (0.0006)***	1.789937 (0.0000)***	1.922824 (0.0000)***
LNIRTH	1.672185 (0.0089)***	1.683585 (0.0038)***	1.600775 (0.0014)***
C	-32.97500 (0.0000)***	-33.63865 (0.0000)***	-35.14172 (0.0000)***
R-squared	0.990255	0.990125	0.989647
Adjusted R-Squared	0.983870	0.985636	0.985802
Durbin-Watson	1.995139	1.930517	1.897105
Prob(F-statistic)	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة

Notes : (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

3.2. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة للفترة (1971-2019):

الجدول رقم (5-3): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة (1971-2019)

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability	Sum	Sum Sq. Dev.	Observations
LNGDPHC	8.234837	8.219837	8.482317	7.755781	0.159471	-0.336325	3.070621	0.933952	0.626895	403.5070	1.220688	49
LNGNE	4.583452	4.610964	4.741735	4.291946	0.109660	-0.851593	3.123659	5.953769	0.050951	224.5892	0.577218	49
LNHEABUR	-3.523739	-3.575554	-2.292850	-4.427552	0.533349	0.182950	2.023221	2.221295	0.329346	-172.6632	13.65415	49
LNHEDUBU	0.162832	0.019803	4.219508	-0.733969	0.725135	3.687493	21.19852	787.2186	0.000000	7.978788	25.23939	49
LNLIFE	4.196787	4.227418	4.342246	3.927365	0.127138	-0.802892	2.430103	5.927620	0.051622	205.6425	0.775874	49
LNMI_INF	3.797276	3.613617	4.962845	2.995732	0.639168	0.582040	1.974219	4.914920	0.085652	186.0665	19.60973	49
LNNBAC	10.99844	11.18119	12.89922	8.712266	1.208158	-0.357340	2.073262	2.796288	0.247055	538.9236	70.06299	49
LNNEM	11.06253	11.47693	12.08920	8.847216	0.920917	-1.083644	2.941327	9.597024	0.008242	542.0641	40.70826	49
LNNEP	11.74512	11.92677	12.20532	10.68410	0.407204	-1.200197	3.171736	11.82409	0.002707	575.5111	7.959120	49
LNNES	10.34558	10.82632	11.53546	8.305978	1.045908	-0.793701	2.219172	6.389471	0.040977	506.9333	52.50832	49
LNNM	14.12836	14.31720	14.96549	12.16503	0.747535	-1.117562	3.271362	10.35007	0.005656	692.2894	26.82285	49
LNNP	15.10699	15.17309	15.39311	14.43146	0.239482	-0.977369	3.350132	8.051503	0.017850	740.2427	2.752886	49
LNNNS	13.15144	13.61835	14.23867	10.46276	1.062552	-1.121982	3.019004	10.28129	0.005854	644.4204	54.19280	49
LNPPD	7.144341	6.940222	8.894122	6.214608	0.749045	0.934207	2.891916	7.151249	0.027998	350.0727	26.93131	49
LNPPPH	9.073323	8.936167	10.61270	8.095599	0.730539	0.356115	2.078794	2.768282	0.250539	444.5928	25.61698	49
LNPFERT_W	1.400898	1.237794	2.031301	0.876718	0.418313	0.292224	1.459508	5.542503	0.062584	68.64401	8.399332	49
LNEDUBU	1.516497	1.497388	2.026832	1.150572	0.231542	0.364113	2.197615	2.397193	0.301617	74.30833	2.573369	49
LNDIP	10.40209	10.37255	12.68830	7.126087	1.593706	-0.186354	1.999306	2.328113	0.312217	509.7023	121.9152	49
LNDEATH	1.904392	1.704566	2.793065	1.534068	0.433370	0.924949	2.330572	7.901774	0.019238	93.31522	9.014868	49
LNIRTH	3.384897	3.240168	3.848487	2.957875	0.306242	0.257679	1.579511	4.661909	0.097203	165.8600	4.501627	49

4.2. دراسة الاستقرارية للفترة (1971-2019):

الجدول رقم (4-5): دراسة الاستقرارية (1971-2019)

المتغير Variable	عند المستوى At level						عند الفرق الأول						عند الفرق الثاني					
	ثابت Intercept		ثابت ومتجه Trend and intercept		بدون ثابت ومتجه None		ثابت Intercept		ثابت ومتجه Trend and intercept		بدون ثابت ومتجه None		ثابت Intercept		ثابت ومتجه Trend and intercept		بدون ثابت ومتجه None	
	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob
LNGDPHC	-0.856161	0.7933	-1.219558	0.8947	1.868425	0.9839	-	0.0000***	-8.335158	0.0000***	-	0.0000***						
LNGNE	-2.379719	0.1527	-2.245428	0.4545	-	0.6420	-	0.0000***	-7.236261	0.0000***	-	0.0000***						
LNHEABUR	-2.310032	0.1731	-2.140143	0.5109	0.106156	0.9101	-	0.0000***	-6.456794	0.0000***	-	0.0000***						
LNHEDUBU	-6.728345	0.0000***	-4.860804	0.0015***	-	0.0000***	-	0.0000***	-5.800794	0.0000***	-	0.0000***						
LNLIFE	-4.951816	0.0002***	-5.101210	0.0008***	0.149001	0.7245	-	0.7888	-2.748612	0.2233	-	0.1370	-5.480994	0.0000***	-5.325404	0.0004***	-5.361365	0.0000***
LNM_INF	-2.564999	0.1077	-0.966770	0.9385	-	0.0058***	-	0.0486**	-3.934326	0.0185**	-	0.0681*	-3.781313	0.0060***	-3.897510	0.0207**	-3.820761	0.0003***
LNNBAC	-1.617752	0.4654	-4.836380	0.0015***	4.123439	1.0000	-	0.0000**	-7.429688	0.0000***	-	0.0000***						
LNNEM	-3.649814	0.0082***	-1.865063	0.6566	0.728760	0.8688	-	0.2873	-3.645291	0.0365**	-	0.0570*	-8.424112	0.0000***	-8.346277	0.0000***	-8.406220	0.0000***
LNNEP	-5.084855	0.0001***	-1.960457	0.6072	2.202645	0.9926	-	0.0015***	-4.515514	0.0039***	-	0.0768*	-11.40814	0.0000***	-11.38003	0.0000***	-11.55512	0.0000***
LNNES	-2.936267	0.0488**	-2.882233	0.1775	0.702216	0.8636	-	0.1694	-3.347380	0.0712*	-	0.3117	-10.62420	0.0000***	-10.75408	0.0000***	-10.74415	0.0000***
LNNM	-2.995224	0.0426**	-2.728801	0.2304	1.816314	0.9820	-	0.0069***	-4.255901	0.0079***	-	0.0026***						
LNNP	-2.500290	0.1219	-2.145913	0.5076	1.295121	0.9485	-	0.0045***	-4.020226	0.0146**	-	0.0006***						
LNNS	-4.128712	0.0021***	-2.119641	0.5217	1.348351	0.9534	-	0.0426**	-4.745674	0.0020**	-	0.0125**						

LNPPD	-2.727833	0.0775*	-3.977406	0.0174**	-	0.1067	-	0.2330	-2.579580	0.2911	-	0.0591*	-12.92340	0.0000	-5.196732	0.0007***	-13.03830	0.0000***
					1.578352		2.133686				1.871191							
LNPPPH	-3.625602	0.0097***	0.486693	0.9989	-	0.0011***	-	0.0002***	-4.954455	0.0015***	-	0.4492	-4.149860	0.0025	-4.308355	0.0082***	-4.221316	0.0001***
					3.398640		4.990404				0.603385							
LNPFERT_W	-2.020151	0.2775	-2.713005	0.2366	-	0.1044	-	0.4738	-2.159661	0.4996	-	0.1864	-3.253151	0.0233**	-3.282479	0.0822**	-3.291259	0.0015***
					1.590031		1.601053				1.265557							
LNEDUBU	-2.834841	0.0610*	-2.806008	0.2023	-	0.2890	-	0.0000***	-7.418249	0.0000***	-	0.0000***						
					0.978503		7.505293				7.552200							
LNDIP	-2.957973	0.0463**	-3.386788	0.0652*	6.751375	1.0000	-	0.0000***	-7.604181	0.0000***	-	0.0401**						
					6.934287						2.047956							
LNDEATH	-5.567662	0.0000***	-1.031844	0.9292	-	0.4266	-	0.8448	-4.457553	0.0047***	-	0.2410	-3.881491	0.0045***	-4.112576	0.0121**	-3.816370	0.0003***
					0.657809		0.666094				1.102831							
LNIRTH	-1.406694	0.5705	-4.418244	0.0052***	-	0.0765*	-	0.1760	-3.149903	0.1092	-	0.0990*	-2.208636	0.2062	-3.746361	0.0318**	-2.229409	0.0264**
					1.747342		2.301496				1.617397							

Notes : (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

5.2. اختبار صلاحية النموذج للفترة (1971-2019):

• النموذج الأول:

يشير معامل التحديد R^2 (0.99) الى أن المتغيرات التفسيرية تشرح 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و1% المتبقية تفسر بمتغيرات أخرى لم يتمكن هذا النموذج من تحديدها.

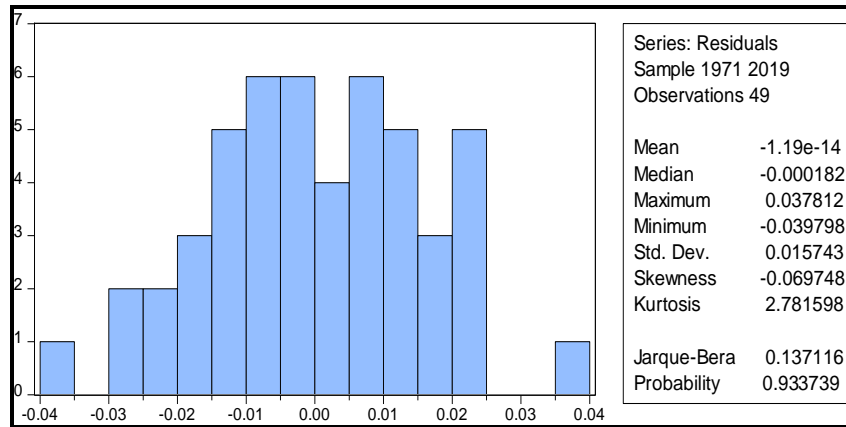
$$\text{LNGDPHC} = 0.036 \text{ LNGNE} - 0.033 \text{ LNHEABUR} + 0.02 \text{ LNHEDUBU} + 4.918 \text{ LNLIFE} - 0.352 \text{ LNM_INF} + 0.001 \text{ LNNBAC} + 0.035 \text{ LNNEM} + 0.02 \text{ LNNEP} - 0.181 \text{ LNNES} + 0.204 \text{ LNNM} + 0.342 \text{ LNNP} + 0.209 \text{ LNNS} + 0.297 \text{ LNPPD} + 0.307 \text{ LNPPPH} - 1.42 \text{ LNFERT_W} - 0.079 \text{ LNEEDUBU} + 0.03 \text{ LNDIP} + 1.708 \text{ LNDEATH} + 1.672 \text{ LNBIRTH} - 32.975$$

يتضح من الجدول رقم (5-2) أن متغيرات النموذج ليست كلها معنوية عند 5% رغم أن احتمال إحصائية فيشر F أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج المقدر واختبار صلاحية النموذج يتوجب القيام باختبارات أخرى هي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار تباين الحد العشوائي.

▪ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يتم الاعتماد على اختبار Jarque Berra الذي يعتمد على معاملي Skewness للتناظر و Kurtosis للتفلطح.

الشكل رقم (5-21): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول (1971-2019)



نلاحظ من خلال الشكل في الأعلى أن قيمة احتمال إحصائية Jarque Berra (0.933) أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن $J\text{-Berra} > 0.05$ أكبر من مستوى المعنوية 5%.

▪ اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء:

تشير فرضية استقلال الأخطاء عن بعضها البعض أن الخطأ العشوائي المتعلق بمشاهدة معينة لا بد أن يكون مستقل عن الخطأ العشوائي للمشاهدات الأخرى أما الحالة التي يؤثر فيها الخطأ في مشاهدة ما على الأخطاء الخاصة بالمشاهدات الأخرى فيسمى بالارتباط التسلسلي "Serial Correlation" أو الارتباط الذاتي "Autocorrelation" بين الأخطاء أي وجود ارتباط بين القيم المتتالية لحد الخطأ العشوائي.

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء سنستخدم على اختبار Breuch-Godfrey من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

H_1 : وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

إذا كان الاحتمال المقابل للإحصائية $R_squared$ أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5% فإننا نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

الجدول رقم (5-5): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الأول (1971-2019)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.087502	Prob.F(2,27)	0.3514
Obs*R_squared	3.652963	Prob. Chi-Square (2)	0.1610

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (5-5) أن قيمة احتمال إحصائية $R_squared$ (0.1610) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

▪ اختبارات عدم ثبات التباين:

تعني مشكلة عدم ثبات التباين تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر وقد تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية.

سنستخدم على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey من أجل الكشف عن مشكلة ثبات التباين من خلال اختبار الفرضيتين:

H_0 : ثبات تباين الحد العشوائي.

H_1 : عدم ثبات تباين الحد العشوائي.

إذا كان الاحتمال المقابل للإحصائية $R_squared$ أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5% فإننا نقبل فرضية العدم أي ثبات تباين الحد العشوائي.

الجدول رقم (6-5): اختبار ثبات التباين للنموذج الأول (1971-2019)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	1.670147	Prob.F(19,29)	0.1038
Obs*R_squared	25.60242	Prob.Chi-Square(19)	0.1417
Scaled explained SS	7.988490	Prob.Chi-Square(19)	0.9868

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (6-5) أن قيمة احتمال إحصائية $R_squared$ (0.1417) أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية H_0 أي ثبات تباين الحد العشوائي عند مستوى معنوية 5%.

• النموذج الثاني:

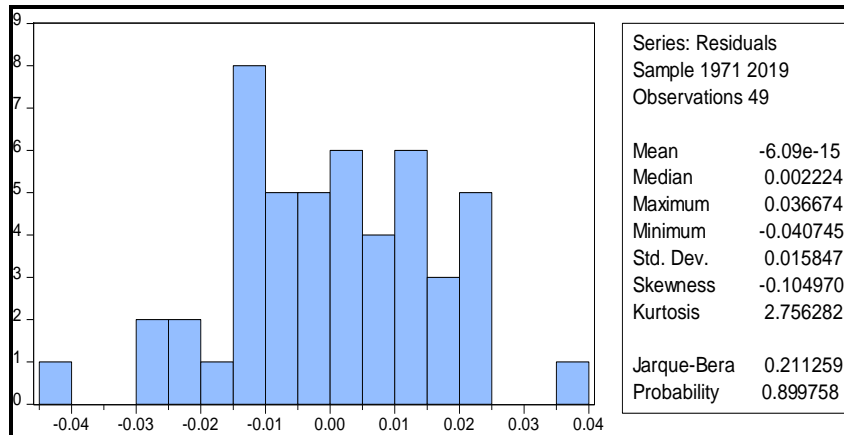
من أجل الحصول على نموذج أفضل قمنا بحذف بعض المتغيرات الغير معنوية في النموذج الأول والتي لم تدرج بانتظام في الدراسات التجريبية السابقة، وبعد التقدير تحصلنا على النموذج التالي:

$$\text{LNGDPHC} = -0.033 \text{LNHEABUR} + 0.021 \text{LNHEDUBU} + 4.899 \text{LNLIFE} - 0.373 \text{LNM_INF} - 0.144 \text{LNNES} + 0.245 \text{LNNM} + 0.381 \text{LNNP} + 0.205 \text{LNNNS} + 0.296 \text{LNPPD} + 0.307 \text{LNPPPH} - 1.427 \text{LNFERT_W} - 0.07 \text{LNEDUBU} + 0.024 \text{LNDIP} + 1.789 \text{LNDEATH} + 1.683 \text{LNBIRTH} - 33.638$$

يشير معامل التحديد R^2 (0.99) الى أن المتغيرات التفسيرية تشرح 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و1% المتبقية لم يفسرها النموذج. يتضح من الجدول رقم (5-2) أن متغيرات النموذج ليست كلها معنوية، عند مستوى معنوية 5% رغم أن احتمال إحصائية فيشر F أقل من 0.05 مما يدل على المعنوية الاحصائية للنموذج المقدر ولاختبار صلاحية النموذج يتوجب القيام باختبارات أخرى هي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار تباين الحد العشوائي.

▪ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يتم الاعتماد على اختبار Jarque Berra. الشكل رقم (5-22): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني (1971-2019)



تشير قيمة احتمال إحصائية Jarque Berra (0.899) أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5%.

▪ اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم (5-7): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني (1971-2019)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.137549	Prob.F(2,31)	0.3336
Obs*R_squared	3.350247	Prob. Chi-Square (2)	0.1873

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (5-7) أن قيمة احتمال إحصائية R_squared (0.1873) أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية H₀ عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

▪ اختبارات عدم ثبات التباين:

سنعتمد على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey من أجل الكشف عن مشكلة ثبات التباين من خلال اختبار الفرضيتين:

H₀: ثبات تباين الحد العشوائي.

H₁: عدم ثبات تباين الحد العشوائي.

الجدول رقم (5-8): اختبار ثبات التباين للنموذج الثاني (1971-2019)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	1.655478	Prob.F(15,33)	0.1115
Obs*R_squared	21.03978	Prob.Chi-Square(15)	0.1356
Scaled explained SS	8.379945	Prob.Chi-Square(15)	0.9076

الاحتمال المقابل للإحصائية R_squared (0.1356) أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5% فإننا نقبل فرضية العدم أي ثبات تباين الحد العشوائي.

• النموذج الثالث:

من أجل الحصول على نموذج أفضل قمنا بحذف بعض المتغيرات الغير معنوية في النموذج الثاني اضافة الى المتغيرات التي تم حذفها في النموذج الأول، والتي لم تدرج بانتظام في الدراسات التجريبية السابقة، وبعد التقدير تحصلنا على النموذج التالي:

$$\text{LN}GDPHC = 0.015 \text{LN}HEDUBU + 5.381 \text{LN}LIFE - 0.391 \text{LN}M_INF - 0.162 \text{LN}NES + 0.245 \text{LN}NM + 0.369 \text{LN}NP + 0.24 \text{LN}NS + 0.328 \text{LN}PPD + 0.268 \text{LN}PPPH - 1.412 \text{LN}FERT_W - 0.085 \text{LN}EDUBU + 1.922 \text{LN}DEATH + 1.600 \text{LN}BIRTH - 35.141$$

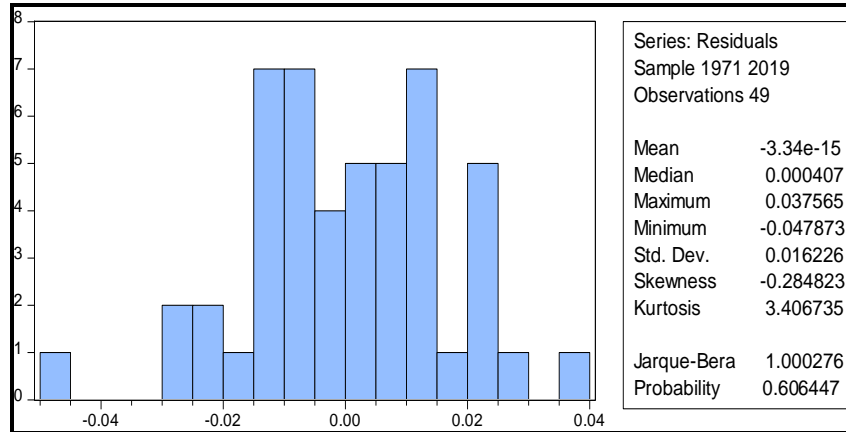
يشير معامل التحديد R² (0.98) الى أن المتغيرات التفسيرية تشرح 98% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و2% المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم يتمكن النموذج من تحديدها.

يتضح من الجدول رقم (5-2) أن متغيرات النموذج كلها معنوية عند 5%، ماعدا متغير واحد معنوي عند 10% وهو لوغاريتم عدد المعلمين في الثانوي LN_{NES}، كما أن احتمال إحصائية فيشر F أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج المقدر.

سنقوم باختبار صلاحية النموذج من خلال اختبارات: التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار تباين الحد العشوائي.

▪ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (5-23): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث (1971-2019)



تشير قيمة احتمال إحصائية Jarque Berra (0.606) أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5%.

▪ اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم (5-9): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثالث (1971-2019)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.650553	Prob.F(2,33)	0.2074
Obs*R_squared	4.455903	Prob. Chi-Square (2)	0.1077

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (5-9) أن قيمة احتمال إحصائية R_squared (0.1077) أي أنها أكبر من مستوى المعنوية 5% وعليه نقبل الفرضية H_0 عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

▪ اختبارات عدم ثبات التباين

الجدول رقم (5-10): اختبار ثبات التباين للنموذج الثالث (1971-2019)

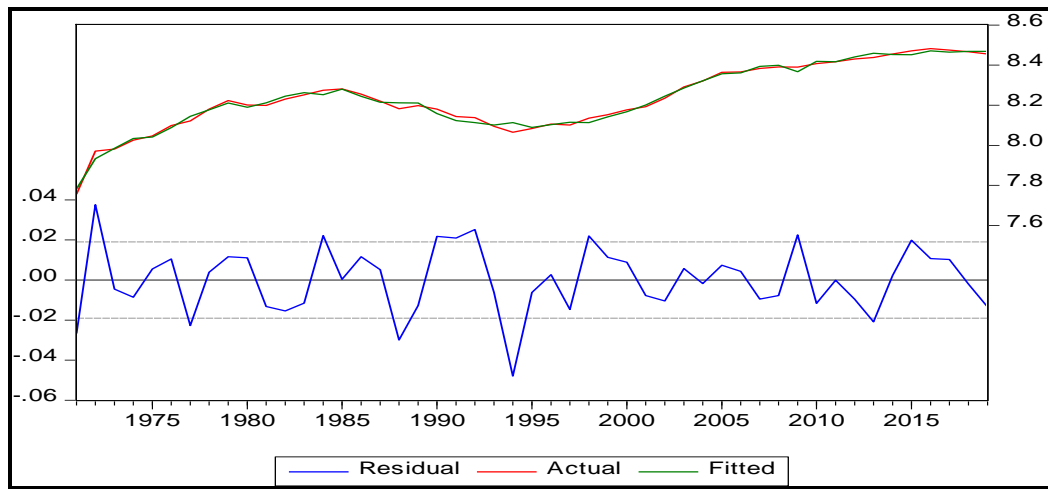
Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	2.037951	Prob.F(13,35)	0.0469
Obs*R_squared	21.11081	Prob. Chi-Square(13)	0.0708
Scaled explained SS	12.96126	Prob. Chi-Square(13)	0.4508

الاحتمال المقابل للإحصائية R_squared (0.0708) أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5%، إذا نقبل فرضية عدم أي ثبات تباين الحد العشوائي.

• النموذج الأمثل:

من خلال تقدير النماذج الثلاثة السابقة اتضح أن النموذج الثالث هو النموذج الأفضل، وذلك لخلوه من مشاكل القياس بحيث تتبع سلسلة البواقي التوزيع الطبيعي ولا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية وثبوت تباين الحد العشوائي، ما يعني أن معاملات النموذج مقدرتها بشكل جيد.

الشكل رقم (5-24): التمثيل البياني للقيم الحقيقية والقيم المقدرة للنموذج الثالث (1971-2019)



يلاحظ تقارب بين القيم الحقيقية والمقدرة للنموذج مما يعني أنه صحيح، ويمكن الاعتماد عليه في التحليل.

6.2. التحليل الاقتصادي للنموذج خلال الفترة (1971-2019):

جاءت النتائج التي أظهرتها معلمات النموذج الثالث للفترة 1971-2019 كما يلي:

- وجود أثر ايجابي ومعنوي للإنفاق العام على التعليم العالي على معدل النمو الاقتصادي: إن تأثير النفقات الحكومية على قطاع التعليم العالي له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي ومعنوي عند 5%، فكلما زاد الإنفاق على التعليم العالي ب 1 أدى ذلك الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.01 وحدة، فزيادة الإنفاق على التعليم العالي يمكن من الزيادة الكمية والنوعية للتعليم، مما يؤدي الى تحسين مخرجات التعليم العالي، وجعلها مواكبة لسوق العمل، وكذلك رفع الإنتاجية، وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي لمعدل العمر المتوقع عند الولادة على النمو الاقتصادي: هذا المؤشر معنوي عند 1% يؤثر بشكل ايجابي على معدل النمو الاقتصادي، بحيث كلما زادت معدلات العمر المتوقع للولادة ب 1 ارتفع معدل النمو ب 5.38 وحدة، هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أنه بتحسين إمكانيات العيش لمدة أطول (العمر المتوقع) يمكن من تحسين صحة العمال، وكذا تحفيز الاستثمار في رأس المال البشري، هذا الأخير يؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل وفيات الأطفال على النمو الاقتصادي: عند حدود 1%، هناك علاقة عكسية بين معدل وفيات الاطفال والنمو الاقتصادي، فكلما زاد عدد الوفيات ب 1%، تنخفض نسبة النمو الاقتصادي ب 0.39 وحدة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فوفيات الرضع راجع الى تدني المستوى التعليمي للمرأة والى نقص الرعاية الصحية وهذا بدوره يؤثر سلبا على رأس المال البشري والإنتاجية، وبالتالي تدني معدلات النمو الاقتصادي.

- وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد المعلمين في الثانوي على النمو الاقتصادي: عند حدود 10% هناك علاقة عكسية بين عدد المعلمين في الثانوي ومعدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد عدد المعلمين ب1، ينخفض معدل النمو ب0.16 وحدة، ذلك لأن زيادة التأطير في الثانوي يقلل من تسرب التلاميذ والتحاقهم بسوق العمل، خاصة وأن سوق العمل الجزائري لا يتطلب مهارات كبيرة، وهذا يقلل من الإنتاج وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي للالتحاق بالتعليم المتوسط على النمو الاقتصادي: هذا المؤشر له معنوي عند 1% وبإشارة موجبة، حيث أن زيادة عدد الملتحقين بالتعليم المتوسط ب1 يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ب0.24 وحدة. التعليم الابتدائي يساهم في بناء الفرد وتحضيره للمراحل التعليمية القادمة، مما يخلق جيل متعلم، يعمل بفعالية، وينعكس ذلك على معدلات النمو.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي للالتحاق بالتعليم الابتدائي على النمو الاقتصادي: هذا المؤشر له دلالة إحصائية معنوية عند 1%، ان زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي ب1 تؤدي إلى الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.36 وحدة، تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور التعليم في زيادة الدخل.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي للالتحاق بالتعليم الثانوي على النمو الاقتصادي: هذا المؤشر له دلالة إحصائية معنوية عند 1%، حيث ان زيادة عدد الملتحقين بالتعليم الابتدائي ب1 تؤدي إلى الارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.24 وحدة، هذا يؤكد على الدور الحاسم الذي يلعبه التعليم في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل والنمو الاقتصادي.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي لمعدل الأطباء على النمو الاقتصادي: للمؤشر دلالة معنوية عند 1%، فزيادة معدل الأطباء بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ب0.32 وحدة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة الأطباء يؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، لأنه كلما زاد عدد الأطباء أدى إلى تناقص الأمراض ومنه تمتع المواطن بصحة جيدة أو توقع حياة أطول، ويصبح أكثر إنتاجية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي لمعدل الصيادلة على النمو الاقتصادي: للمؤشر دلالة معنوية عند 1%، فزيادة معدل الصيادلة ب1، يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ب0.26، فزيادة عدد الصيادلة يؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، لأنه يمكن من تسهيل الحصول على الأدوية، مما يساهم في تحسين الوضع الصحي وبالتالي تقليل الانفاق على الصحة ومن ثم المساهمة في النمو الاقتصادي.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لمعدل الخصوبة على معدل النمو الاقتصادي: مؤشر الخصوبة له دلالة معنوي عند 1%، وتأثيره سلبي، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين معدل الخصوبة والنمو الاقتصادي فكلما زادت الخصوبة عند المرأة ب1 تنقص معدلات النمو ب1.41، لأنه كلما قلت

معدلات الخصوبة عند المرأة أدت إلى تناقص عدد المواليد، مما يجعل إمكانية تعليمهم بشكل أفضل، وكذا متابعتهم صحياً، فيشكلو قدرات بشرية جيدة، كما أن تناقص معدل الولادات يؤدي إلى انخفاض النمو السكاني مما يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- وجود أثر سلبي ومعنوي للإنفاق العام على التعليم على معدل النمو الاقتصادي: للإنفاق العام على التعليم تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ومعنوي عند حدود 1%، فكلما زاد الإنفاق على التعليم ب 1 أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.08 وحدة، هذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الاستثمار التعليمي له أثر كبير في زيادة إنتاجية الفرد وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، أما الأثر السلبي فهو راجع إلى عدم ترشيد للإنفاق على التعليم.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل الوفيات الخام على النمو الاقتصادي: عند حدود 1%، تؤدي زيادة معدل الوفيات ب 1، إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ب 1.92 وحدة، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة الوفيات، يترجم إلى وضع صحي سيء، هذا بدوره يؤثر على صحة السكان، ومن ذلك صحة العمال، فيخفض من الإنتاجية، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل المواليد الخام على النمو الاقتصادي: للمؤشر دلالة معنوية عند 1%، فزيادة معدل المواليد ب 1، يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ب 1.60 وحدة. وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فنمو سكاني مرتفع يجعل مستوى الخدمات الأساسية ينخفض كما أنه يخفض من نصيب الفرد من الناتج المحلي، مما يؤدي إلى تدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر.

3. النموذج المستخدم للفترة (1990-2019):

1.3. صياغة النموذج القياسي للفترة (1990-2019):

وفق التحليل السابق يأخذ النموذج القياسي للفترة 1990-2019 الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \text{LnGDP} = & \beta_0 + \beta_1 \text{LnGNE} + \beta_2 \text{LnFert} + \beta_3 \text{LnLife} + \beta_4 \text{LnM inf} + \beta_5 \text{LnBirth} + \beta_6 \\ & \text{LnDeath} + \beta_7 \text{LnEDUbu} + \beta_8 \text{LnH EDUbu} + \beta_9 \text{LnHEAbu} + \beta_{10} \text{LnNp} + \beta_{11} \text{LnNm} + \\ & \beta_{12} \text{LnNs} + \beta_{13} \text{LnNep} + \beta_{14} \text{LnNem} + \beta_{15} \text{LnNes} + \beta_{16} \text{LnNBac} + \beta_{17} \text{LnDip} + \beta_{18} \\ & \text{LnPPd} + \beta_{19} \text{LnPPph} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

حيث تمثل: $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \dots, \beta_i$ معاملات النموذج، ε_t : حد الخطأ العشوائي.

2.3. نتائج الانحدار للفترة (1990-2019): (الملحق رقم 10.13.16)

الجدول رقم (5-11): نتائج تقدير معاملات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) (2019-1990)

Dependent Variable LNGDPH		LNGDPH المتغير التابع: يمثل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	
Sample: 1990-2019/ Included observations: 30 after adjustments 30		فترة الدراسة: 2019-1990 / مجموع مشاهدات =	
المتغيرات التفسيرية	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
LNGNE	0.138599 (0.2333)	0.126125 (0.0222)**	0.116190 (0.0033)***
LNHEABUR	-0.036645 (0.3351)	-0.037458 (0.0633) *	-0.033407 (0.0512) *
LNHEDUBU	-0.012864 (0.4345)	-0.011894 (0.3106)	-0.015517 (0.0308) **
LNLIFE	10.6048 (0.0054)***	10.32773 (0.0000) ***	10.82620 (0.0000) ***
LNM_INF	-0.019923 (0.9779)		
LNNBAC	0.004575 (0.7296)	0.004516 (0.6452)	
LNNEM	-0.332882 (0.0711)*	-0.314880 (0.0020) ***	-0.346622 (0.0000) ***
LNNEP	-1.079977 (0.0350)**	-1.051543 (0.0000) ***	-1.136977 (0.0000)***
LNNES	-0.257771 (0.3198)	-0.263236 (0.0480) **	-0.272882 (0.0000) ***
LNNM	0.005645 (0.9873)		
LNNP	0.973883 (0.0705)*	0.967180 (0.0000) ***	1.045472 (0.0000) ***
LNNS	-0.013157 (0.9175)	-0.004188 (0.9583)	
LNPPD	0.403307 (0.3150)	0.341281 (0.0196) **	0.291641 (0.0006) ***
LNPPPH	0.028821 (0.9243)	0.060121 (0.5274)	
LNPFERT_W	0.532199 (0.7810)	0.601782 (0.0000) ***	0.627932 (0.0000) ***
LNEDUBU	-0.004476 (0.9437)		
LNDIP	0.050334 (0.5534)	0.040328 (0.4487)	
LNDEATH	0.316673 (0.9292)		
LNIRTH	0.007398 (0.9963)		
c	-37.52906 (0.2099)	-36.07743 (0.0000) ***	-36.56619 (0.0000) ***
R-squared	0.997957	0.997949	0.997641
Adjusted R-Squared	0.994075	0.996035	0.996399
Durbin-Watson	2.215167	2.188013	2.167634
Prob(F-statistic)	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الباحثة

Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

3.3. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة للفترة (1990-2019):

الجدول رقم (5-12): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة (1990-2019)

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability	Sum	Sum Sq. Dev.	Observations
LNGDPHC	8.293722	8.342128	8.482317	8.065111	0.147142	-0.186962	1.410797	3.331733	0.189027	248.8117	0.627871	30
LNGNE	4.543573	4.549186	4.737782	4.291946	0.117715	-0.381573	2.367865	1.227483	0.541322	136.3072	0.401845	30
LNHEABUR	-3.856562	-3.942778	-3.122666	-4.427552	0.359162	0.675358	2.540577	2.544376	0.280218	-115.6969	3.740927	30
LNHEDUBU	0.249938	0.218482	1.226712	-0.400478	0.414882	0.533590	2.874169	1.443381	0.485930	7.498154	4.991681	30
LNLIFE	4.281048	4.288164	4.342246	4.203767	0.045777	-0.253930	1.635470	2.649828	0.265826	128.4315	0.060770	30
LNM_INF	3.359641	3.382450	3.732896	2.995732	0.242944	-0.037743	1.522109	2.737325	0.254447	100.7892	1.711631	30
LNNBAC	11.79542	11.72780	12.89922	10.64802	0.630907	0.015530	2.018347	1.205760	0.547233	353.8627	11.54327	30
LNNEM	11.66074	11.59057	12.08920	11.28707	0.229716	0.357710	1.972145	1.960388	0.375238	349.8221	1.530312	30
LNNEP	12.00802	12.03757	12.20532	11.86592	0.076961	-0.132059	3.191890	0.133225	0.935558	360.2407	0.171768	30
LNNES	11.06811	10.99673	11.53546	10.61984	0.281583	0.443787	2.001385	2.231277	0.327706	332.0434	2.299382	30
LNNM	14.59467	14.61372	14.96549	14.15805	0.248868	-0.241633	1.807053	2.070838	0.355078	437.8402	1.796129	30
LNNP	15.24836	15.28788	15.39311	14.99332	0.118054	-0.856317	2.601023	3.865371	0.144759	457.4507	0.404165	30
LNNS	13.85103	13.85324	14.23867	13.51811	0.220082	0.085458	1.964277	1.377417	0.502224	415.5309	1.404648	30
LNPPD	6.663244	6.751682	6.971669	6.214608	0.266794	-0.380218	1.574320	3.263533	0.195584	199.8973	2.064186	30
LNPPPH	8.574108	8.544692	9.369479	8.095599	0.371034	0.346877	1.964866	1.940999	0.378894	257.2232	3.992314	30
LNPFERT_W	1.098115	1.088544	1.553079	0.876718	0.181780	1.007937	3.354486	5.236757	0.072921	32.94346	0.958276	30
LNEDUBU	1.476976	1.509544	1.763017	1.150572	0.173227	-0.235158	2.056816	1.388492	0.499451	44.30928	0.870218	30
LNDIP	11.45144	11.50653	12.68830	10.03963	0.928705	-0.039011	1.509393	2.784996	0.248454	343.5433	25.01229	30
LNDEATH	1.606767	1.551173	1.825678	1.534068	0.089636	1.169086	2.986690	6.834027	0.032810	48.20302	0.233002	30
LNIRTH	3.164865	3.182476	3.469790	2.957875	0.136205	0.254027	2.565760	0.558355	0.756406	94.94594	0.538005	30

4.3. دراسة الاستقرارية للفترة (1990-2019):

الجدول رقم (5-13): دراسة الاستقرارية (1990-2019)

التغير Variable	عند المستوى At level						عند الفرق الأول						عند الفرق الثاني					
	ثابت Intercept		ثابت ومتجه Trend and intercept		بدون ثابت ومتجه None		ثابت Intercept		ثابت ومتجه Trend and intercept		بدون ثابت ومتجه None		ثابت Intercept		ثابت ومتجه Trend and intercept		بدون ثابت ومتجه None	
	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob	t-statistic	Prob
LNGDPHC	-0.017305	0.9494	-2.293003	0.4243	1.04997	0.9186	-3.279974	0.0257**	-3.05350	0.1365	-1.628092	0.0965	-8.121154	0.0000***	-8.272532	0.0000***	-8.288349	0.0000***
LNGNE	-1.721355	0.4104	-1.869624	0.6441	0.07043	0.6973	-5.255049	0.0002** *	-5.211182	0.0012***	-5.342017	0.0000***						
LNHEABUR	-2.226515	0.2017	-1.989007	0.5827	0.436229	0.8018	-4.926610	0.0005** *	-4.975583	0.0022***	-4.967076	0.0000***						
LNHEDUBU	-3.038145	0.0431**	-2.972676	0.1565	-2.275532	0.0244**	-5.092319	0.0003** *	-5.043375	0.0020***	-5.08343	0.0000***						
LNLIFE	-2.217566	0.2051	-1.157614	0.8985	0.079540	0.6993	-0.546946	0.8661	-2.088149	0.5281	-1.885784	0.0577*	-3.268925	0.0271**	-2.812992	0.2054	-2.779387	0.0074***
LNM_INF	-0.816613	0.7976	-4.036318	0.0195**	-2.625776	0.0108**	-2.616318	0.1026	-2.588050	0.2880	-0.739970	0.3861	-2.605061	0.1058	-2.590886	0.2869	-2.639572	0.0106**
LNNBAC	-0.292977	0.9132	-5.012293	0.0019***	3.071824	0.9989	-5.960033	0.0000** *	-5.792447	0.0004***	-7.589792	0.0000***						
LNNEM	-0.897622	0.7745	-2.008704	0.5724	3.007532	0.9988	-3.545025	0.0140**	-3.386826	0.0735*	-2.978787	0.0043***	-6.560061	0.0000***	-6.504332	0.0001***	-6.631704	0.0000***
LNNEP	-0.805412	0.8026	-0.837965	0.9499	1.421433	0.9579	-3.660167	0.0107**	-3.636102	0.0446**	-3.537966	0.0010***						
LNNES	0.169182	0.9654	-2.491053	0.3294	2.317816	0.9936	-3.527585	0.0146** *	-3.534167	0.0549*	-2.517149	0.0139**	-8.263173	0.0000***	-8.105114	0.0000***	-8.436695	0.0000***
LNNM	-1.291481	0.6198	-1.430081	0.8300	2.765244	0.9978	-4.061645	0.0041** *	-4.092537	0.0168**	-3.377347	0.0015***						
LNNP	-1.413236	0.5615	-0.947575	0.9362	0.453359	0.8061	-3.434049	0.0181**	-3.391497	0.0729*	-3.492057	0.0011***	-8.315720	0.0000***	-8.261105	0.0000***	-8.479963	0.0000***
LNNS	-1.288723	0.6210	-4.212916	0.0142**	1.368728	0.9535	-4.899748	0.0007** *	-4.721743	0.0052***	-3.745012	0.0006***						
LNPPD	0.643725	0.9884	-2.886624	0.1815	-2.187291	0.0300**	-3.069199	0.0407**	-3.392904	0.0727*	-1.969614	0.0483**	-6.842460	0.0000***	-6.718204	0.0000***	-6.969212	0.0000***
LNPPPH	-1.479447	0.5291	-3.171093	0.1099	-3.030723	0.0038** *	-4.739578	0.0007** *	-4.703652	0.0042***	-3.554616	0.0009***						
LNPFERT_W	-4.566167	0.0014***	-4.564057	0.0066***	-0.246157	0.5878	-2.116374	0.2402	-1.574876	0.7752	-2.37813	0.0195**	-2.848398	0.0654*	-3.473937	0.0643*	-2.715591	0.0087***
LNEDUBU	-2.545658	0.1157	-2.600536	0.2827	-0.769854	0.3739	-6.546755	0.0000** *	-6.480845	0.0001***	-6.659157	0.0000***						
LNDIP	-0.817515	0.7991	-1.160100	0.9002	5.508989	1.0000	-5.896879	0.0000** *	-5.875176	0.0003***	-0.989016	0.2807	-6.959911	0.0000***	-4.985283	0.0038***	-7.101692	0.0000***
LNDEATH	-7.287490	0.0000***	-6.133406	0.0002***	-0.018481	0.6677	-0.774750	0.8102	-4.896543	0.0042***	-0.934758	0.3028	-1.987406	0.2902	-1.729253	0.7101	-2.224620	0.0276**
LNFBIRTH	-3.355562	0.0224**	-6.251754	0.0002***	-1.150720	0.2201	-5.017734	0.0007** *	-2.924318	0.1752	-4.030353	0.0003***	-1.685471	0.4260	-4.333138	0.0138**	-1.715646	0.0814*

Notes : (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

5.3. اختبار صلاحية النموذج للفترة (1990-2019):

• النموذج الأول:

يشير معامل التحديد R^2 (0.99) أي أن المتغيرات التفسيرية تشرح 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و1% المتبقية لايفسرها النموذج

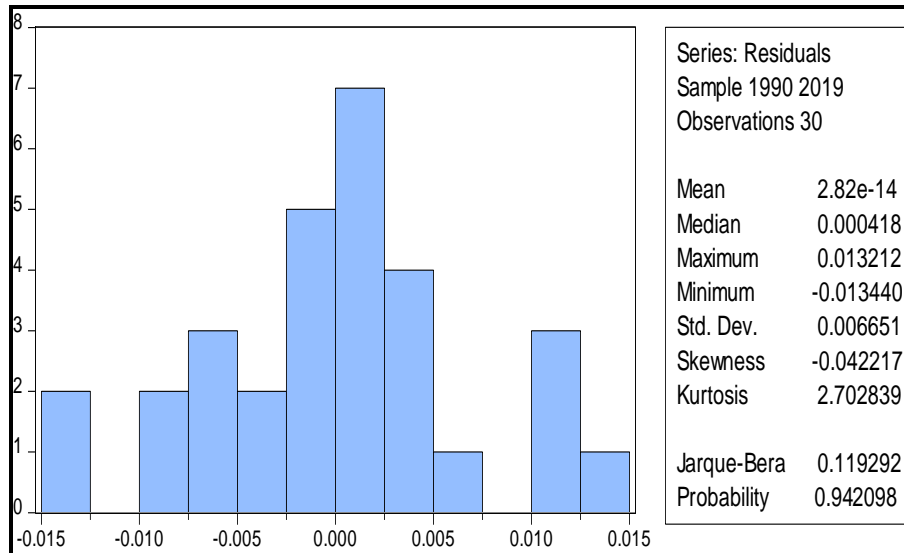
$$\text{LN}GDPHC = 0.138 \text{ LN}GNE - 0.036 \text{ LN}HEABUR - 0.0128 \text{ LN}HEDUBU + 10.604 \text{ LN}LIFE - 0.019 \text{ LN}M_INF + 0.004 \text{ LN}NBAC - 0.332 \text{ LN}NEM - 1.079 \text{ LN}NEP - 0.257 \text{ LN}NES + 0.005 \text{ LN}NM + 0.973 \text{ LN}NP - 0.013 \text{ LN}NS + 0.403 \text{ LN}PPD + 0.028 \text{ LN}PPPH + 0.532 \text{ LN}FERT_W - 0.004 \text{ LN}EDUBU + 0.050 \text{ LN}DIP + 0.316 \text{ LN}DEATH + 0.007 \text{ LN}BIRTH - 37.529$$

يتضح من الجدول رقم (5-11) أن متغيرات النموذج ليست كلها معنوية عند 5% رغم أن احتمال إحصائية فيشر F أقل من 0.05، والذي يدل على معنوية النموذج المقدر ولاختبار صلاحية النموذج يتوجب القيام باختبارات أخرى هي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار تباين الحد العشوائي.

▪ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يتم الاعتماد على اختبار Jarque Berra الذي يعتمد على معاملي Skewness للتناظر و Kurtosis للتفلطح.

الشكل رقم (5-25): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الأول (1990-2019)



تشير قيمة احتمال إحصائية Jarque Berra (0.942)، وهذا يعني أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5%.

▪ اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء:

إذا كان الاحتمال المقابل للإحصائية $R_squared$ أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5% فإننا نقبل فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

الجدول رقم (5-14): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الأول (1990-2019)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	2.571564	Prob.F (2,8)	0.1373
Obs*R_squared	11.73951	Prob. Chi-Square (2)	0.0028

تبين نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (5-14) أن قيمة احتمال إحصائية R_squared تقدر ب 0.0028 أي أنها أقل من مستوى المعنوية 0.05 وعليه فإننا نرفض الفرضية H₀ ونقبل الفرضية H₁ أي وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

▪ اختبارات عدم ثبات التباين

نقوم باختبار Breusch-Pagan-Godfrey من أجل الكشف عن مشكلة ثبات التباين من خلال اختبار الفرضيتين:

H₀: ثبات تباين الحد العشوائي.

H₁: عدم ثبات تباين الحد العشوائي.

الجدول رقم (5-15): اختبار ثبات التباين للنموذج الأول (1990-2019)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	0.334050	Prob.F(19,10)	0.9809
Obs*R_squared	11.64794	Prob.Chi-Square (19)	0.9001
Scaled explained SS	1.101921	Prob.Chi-Square (19)	1.0000

الاحتمال المقابل للإحصائية R_squared (0.9001) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية مستوى 5 %، وعليه فإننا نقبل فرضية عدم أي ثبات تباين الحد العشوائي.

• النموذج الثاني:

من أجل الحصول على نموذج أفضل قمنا بحذف بعض المتغيرات الغير معنوية في النموذج الأول والتي لم تدرج بانتظام في الدراسات التجريبية السابقة، وبعد التقدير تحصلنا على النموذج التالي:

$$\text{LN}GDPHC = 0.126 \text{ LN}GNE - 0.037 \text{ LN}HEABUR - 0.011 \text{ LN}HEDUBU + 10.327 \text{ LN}LIFE + 0.004 \text{ LNNBAC} - 0.314 \text{ LNNEM} - 1.051 \text{ LN}NEP - 0.263 \text{ LNNES} + 0.967 \text{ LNNP} - 0.004 \text{ LN}NS + 0.341 \text{ LN}PPD + 0.060 \text{ LN}PPPH + 0.601 \text{ LN}FERT_W + 0.040 \text{ LN}DIP - 36.077.$$

يشير معامل التحديد R² (0.99) الى أن المتغيرات التفسيرية تشرح 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و1% لا يشرحها النموذج.

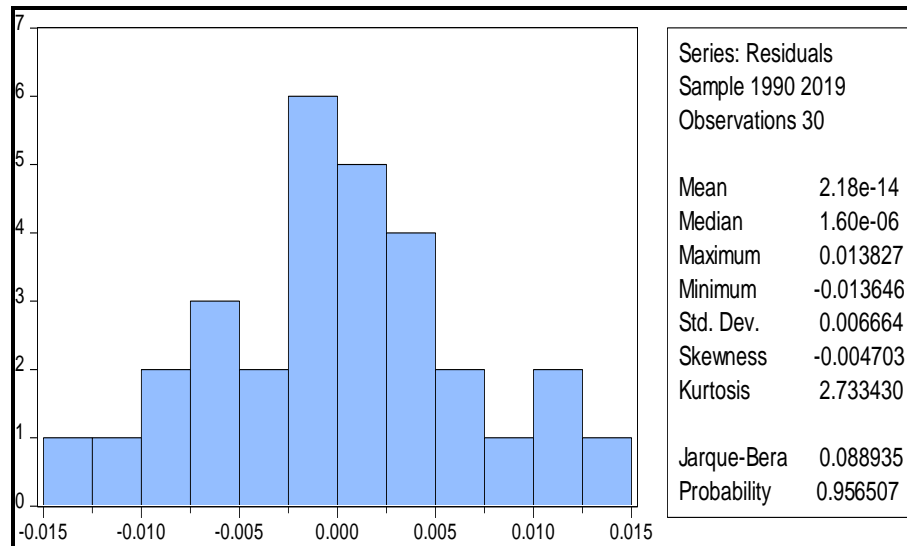
يتضح من الجدول رقم (5-11) أن متغيرات النموذج ليست كلها معنوية عند 5% ، احتمال إحصائية فيشر F أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج المقدر، واختبار صلاحية النموذج يتوجب القيام

بالاختبارات التالية: التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار تباين الحد العشوائي.

■ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من أجل التحقق من أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي يتم الاعتماد على اختبار Jarque Berra الذي يعتمد على معاملي Skewness للتناظر و Kurtosis للتفلطح.

الشكل رقم (5-26): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثاني (1990-2019)



تشير قيمة احتمال إحصائية Jarque Berra (0.956) أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من 0.05 عند مستوى المعنوية 5%.

■ اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم (5-16): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني (1990-2019)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.660270	Prob.F(2,13)	0.5332
Obs*R_squared	2.766389	Prob. Chi-Square (2)	0.2508

من خلال الجدول رقم (5-16) نلاحظ أن قيمة احتمال إحصائية R_squared تساوي (0.2508) أي أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية H_0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

■ اختبارات عدم ثبات التباين

من أجل الكشف عن مشكلة ثبات التباين سنستخدم على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey من خلال اختبار الفرضيتين:

H_0 : ثبات تباين الحد العشوائي.

H_1 : عدم ثبات تباين الحد العشوائي.

الجدول رقم (5-17): اختبار ثبات التباين للنموذج الثاني (1990-2019)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	0.543705	Prob.F(14,15)	0.8689
Obs*R_squared	10.09895	Prob.Chi-Square(14)	0.7549
Scaled explained SS	2.188229	Prob.Chi-Square(14)	0.9999

الاحتمال المقابل للإحصائية R_squared (0.7549) أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5 % فإننا نقبل فرضية العدم أي ثبات تباين الحد العشوائي.

• النموذج الثالث:

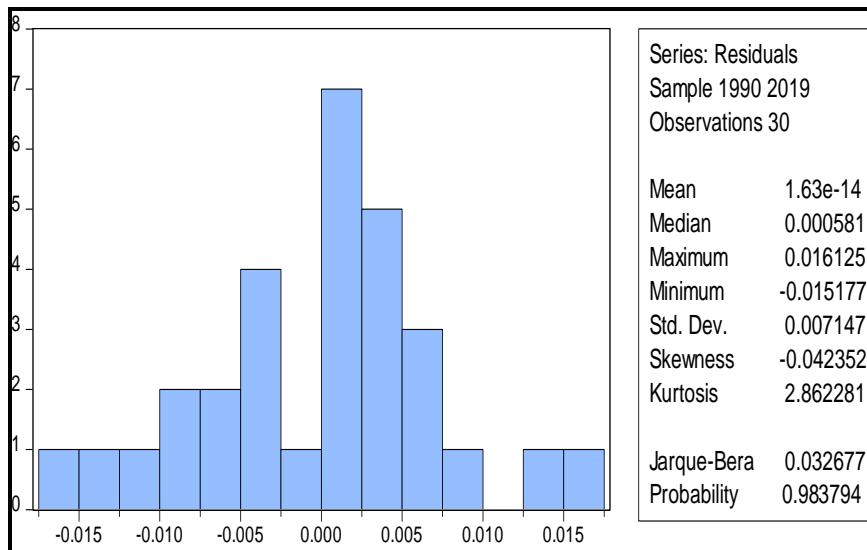
معامل التحديد R² (0.99) أي أن المتغيرات التفسيرية تشرح 99% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي المقاس بلوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و1% لا يفسرها النموذج.

$$\text{LNNGDPHC} = 0.116 \text{ LNNGNE} - 0.033 \text{ LNHEABUR} - 0.015 \text{ LNHEDUBU} + 10.8261 \text{ LNLIFE} - 0.346 \text{ LNNEM} - 1.136 \text{ LNNEP} - 0.272 \text{ LNNES} + 1.045 \text{ LNNP} + 0.291 \text{ LNPPD} + 0.627 \text{ LNFERT}_W - 36.566$$

يتضح من الجدول رقم (5-11) أن متغيرات النموذج كلها معنوية عند 5%، ماعدا الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي LNHEABUR، فهو معنوي عند 10%، كما أن احتمال إحصائية فيشر F أقل من 0.05 مما يدل على معنوية النموذج المقدر ولاختبار صلاحية النموذج يتوجب القيام بما يلي: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار تباين الحد العشوائي.

▪ اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (5-27): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج الثالث (1990-2019)



تشير قيمة احتمال إحصائية Jarque Berra (0.983) أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأنها أكبر من مستوى المعنوية 5%.

▪ اختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم (5-18): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثالث (1990-2019)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.989304	Prob.F(2,17)	0.3923
Obs*R_squared	3.127639	Prob. Chi-Square (2)	0.2093

من خلال الجدول رقم (5-18) نلاحظ أن قيمة احتمال إحصائية R_squared تساوي (0.2093) أي أنها أكبر من 0.05 وعليه نقبل الفرضية H_0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

▪ اختبارات عدم ثبات التباين

الجدول رقم (5-19): اختبار ثبات التباين للنموذج الثالث (1990-2019)

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey			
F- statistic	0.753314	Prob.F(10,19)	0.6693
Obs*R_squared	8.517433	Prob.Chi-Square(10)	0.5784
Scaled explained SS	3.181183	Prob.Chi-Square(10)	0.9768

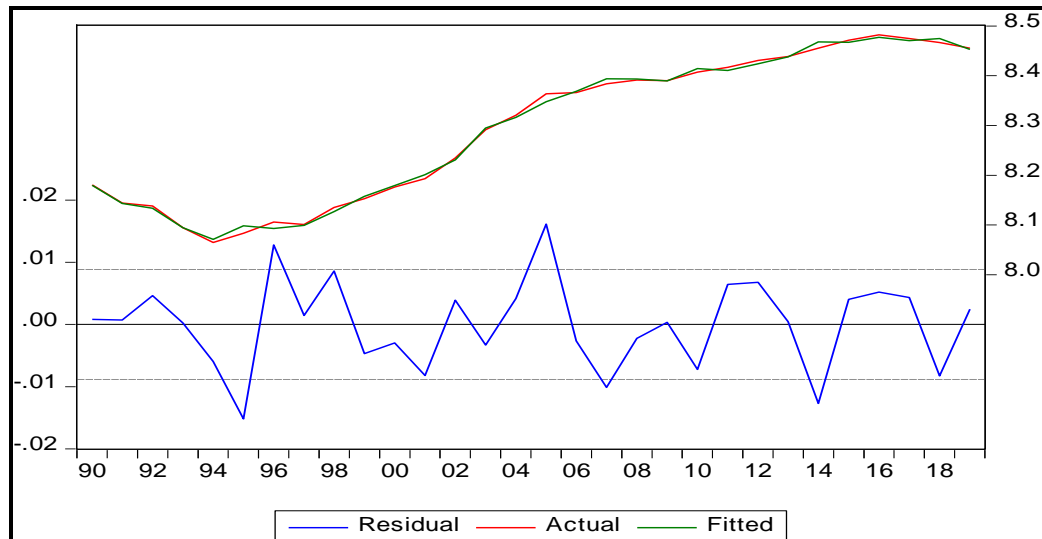
الاحتمال المقابل للإحصائية R_squared (0.5784) أكبر من حد المعنوية عند مستوى 5 % فإننا نقبل فرضية عدم أي ثبات تباين الحد العشوائي.

• النموذج الأمثل:

من خلال التقديرات السابقة للنماذج الثلاثة اتضح أن النموذج الثالث هو النموذج الأمثل، لأنه يخلو من مشاكل القياس بحيث تتبع سلسلة البواقي التوزيع الطبيعي ولا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية وثبوت تباين الحد العشوائي، كما أن جل المعلمات معنوية، ما يعني أن معلمات النموذج مقدره بشكل جيد.

الشكل رقم (5-28): التمثيل البياني للقيم الحقيقية والقيم المقدره للنموذج الثالث

(1990-2019)



هناك تقارب بين القيم الحقيقية والمقدرة للنموذج، وبالتالي النموذج صحيح.

6.3. التحليل الاقتصادي للنموذج للفترة (1990-2019):

جاءت النتائج التي أظهرتها معلمات النموذج الثالث للفترة 1990-2019 كما يلي:

- وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي: عند دلالة إحصائية 1%، يؤثر الإنفاق العام إيجابياً على النمو الاقتصادي، فكلما زاد الإنفاق العام ب1، ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ب0.11 وحدة، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى عجز الميزانية، ما يجعل الدولة تبحث عن مصادر مالية لتغطية هذا العجز، فتلجأ إلى رفع الضرائب، فينخفض تراكم رأس المال، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار وبالتالي تراجع معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أثر سلبي ومعنوي للإنفاق العام على الصحة على النمو الاقتصادي: عند حدود 10%، هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام على الصحة، فكلما زادت النفقات العامة على الصحة ب1 انخفضت معدلات النمو الاقتصادي ب0.03 وحدة، هذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أن الإنفاق الحكومي على الصحة يساهم في إعداد جيل يتمتع بصحة جيدة، فيؤدي من جهة إلى تخفيض تكاليف الدواء والعلاج، ومن جهة أخرى صحة جيدة تمكن من تقديم إنتاجية مرتفعة، ومن ثم يرتفع معدل النمو.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق العام على التعليم العالي على معدل النمو الاقتصادي: الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي ومعنوي عند 5%، فكلما زاد الإنفاق على التعليم العالي ب1 أدى إلى ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب0.01 وحدة، فزيادة الإنفاق على التعليم العالي يمكن من زيادة مخرجات التعليم العالي، لكن عدم مواءمتها مع متطلبات سوق العمل، يؤدي إلى زيادة البطالة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل العمر المتوقع عند الولادة على النمو الاقتصادي: هذا المؤشر معنوي عند 1% يؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي، بحيث كلما زادت معدلات العمر المتوقع للولادة ب1 ارتفع معدل النمو ب10.8 وحدة، هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أن توفير الخدمات الصحية يزيد من معدل العمر المتوقع، وتحسين صحة السكان بما فيهم العمال، فتزيد الإنتاجية وترتفع معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد المعلمين في المتوسط على النمو الاقتصادي: عند حدود 1%، توجد علاقة عكسية بين عدد المعلمين في المتوسط والنمو الاقتصادي، فكلما زاد عدد المعلمين ب1، تنخفض نسبة النمو الاقتصادي ب0.34 وحدة.

- وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد المعلمين في الابتدائي على النمو الاقتصادي: عند مستوى معنوية 1%، توجد علاقة عكسية، ومعنوية بين عدد المعلمين في الابتدائي ومعدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد عدد المعلمين بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو ب1.13 وحدة.
- وجود أثر سلبي ومعنوي لعدد المعلمين في الثانوي على النمو الاقتصادي: هذا المؤشر له إشارة سالبة ومعنوية عند 1%، بمعنى أنه توجد علاقة عكسية بين عدد المعلمين في الثانوي ومعدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد عدد المعلمين في الثانوي بوحدة واحدة، ينخفض معدل النمو ب0.27 وحدة.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي للالتحاق بالتعليم الابتدائي على النمو الاقتصادي: هذا المؤشر ذو دلالة إحصائية معنوية عند 1%، فزيادة عدد المتحقين بالتعليم الابتدائي ب1 تؤدي إلى الارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.04 وحدة، تتوافق هذه النتيجة مع افتراضات النظرية الاقتصادية التي تؤكد على دور التعليم في زيادة الدخل.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي لمعدل الأطباء على النمو الاقتصادي: للمؤشر دلالة معنوية عند 1%، فزيادة معدل الأطباء بوحدة واحدة، يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ب0.29 وحدة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة عدد الأطباء يمكن من التقليل من الأمراض، وتأمين صحة جيدة للفرد، ويصبح أكثر إنتاجية، فترتفع بذلك معدلات النمو الاقتصادي.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي لمعدل الخصوبة على معدل النمو الاقتصادي: مؤشر الخصوبة له دلالة معنوية عند 1%، وتأثير ايجابي، عند زيادة الخصوبة ب1 ترتفع معدلات النمو ب0.62 وحدة، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي ترى أن زيادة معدلات الخصوبة، يؤثر بشكل سلبي على النمو، فزيادة السكان، تمثل عبئاً على الحكومات من حيث التكفل الصحي والتعليمي، فتتدنى مستويات هذه الخدمات، وتراجع مستويات المعيشة، وينخفض معدل النمو.

4. مناقشة نتائج الدراسة للفترتين:

يوضح الجدول الموالي النتائج التي توصلت إليها الدراسة خلال الفترتين، الفترة الموسعة بين 1971-2019 والفترة 1990-2019 كما يلي:

الجدول رقم (5-20): نتائج دراسة الفترتين.

المتغيرات	الفترة من 1971-2019	الفترة من 1990-2019
الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	غير معنوي	0.116190 (0.0033)***
ميزانية الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	غير معنوي	-0.033407 (0.0512) *
ميزانية التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	0.015555 (0.0167) **	-0.015517 (0.0308) **
العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	5.381176 (0.0000)***	10.82620 (0.0000) ***
معدل وفيات الأطفال	-0.391565 (0.0001)***	غير معنوي
عدد المعلمين في المتوسط	غير معنوي	-0.346622 (0.0000) ***
عدد المعلمين في الابتدائي	غير معنوي	-1.136977 (0.0000) ***
عدد المعلمين في الثانوي	-0.162413 (0.0663)*	-0.272882 (0.0000) ***
تطور عدد التلاميذ في المتوسط	0.245246 (0.0013)**	غير معنوي
تطور عدد التلاميذ في الابتدائي	0.369197 (0.0048)**	1.045472 (0.0000) ***
تطور عدد الطلبة في الثانوي	0.369197 (0.0000)***	غير معنوي
عدد السكان لكل طبيب	0.328852 (0.0013)**	0.291641 (0.0006) ***
عدد السكان لكل صيدلي	0.268259 (0.0001)***	غير معنوي
معدل الخصوبة الإجمالي (المواليد لكل امرأة)	-1.412861 (0.0008)***	0.627932 (0.0000) ***
ميزانية التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-0.085694 (0.0022)**	غير معنوي
معدل الوفيات الخام (لكل 1000 شخص)	1.922824 (0.0000)***	غير معنوي
معدل المواليد الخام (لكل 1000 شخص)	1.600775 (0.0014)**	غير معنوي

من اعداد الباحثة.

يظهر من خلال الجدول السابق مساهمة مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي خلال الفترتين المدروستين، وهذا من أجل المقارنة ومعرفة ما إذا حدثت تغيرت في هذه المساهمة نتيجة اهتمام الجزائر برأس المال البشري كسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية وفق ما أثبتته النظريات الحديثة، وتمثلت النتائج فيما يلي:

- الإنفاق الحكومي: لم يكن هذا المؤشر معنوي في الدراسة الموسعة، بينما أصبح معنويا وذو تأثير إيجابي في الفترة الثانية وهذا راجع الى ان الجزائر أصبحت تتحكم في ترشيد سياسة الانفاق العام، خاصة مع تبني البرامج التنموية الأخيرة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وبرنامج التنمية الخماسي الجديد (2015-2019)، فقد ركزت هذه البرامج على تنمية رأس المال البشري، من خلال زيادة الانفاق على تحسين القدرات البشرية وكذلك تحسين الخدمات العمومية فيما يخص الصحة الذي كان له انعكاس إيجابي، من خلال تمكين المرأة وتحسين مستويات المعيشة، وتعميم التعليم، مما ساهم في انعاش الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- الإنفاق على الصحة: ليس لهذا العامل أي تأثير في الفترة الأولى بينما له تأثير معنوي وعكسي على النمو الاقتصادي في الفترة الثانية، الهدف من الإنفاق على الرعاية الصحية هو العلاج والوقاية من المرض من أجل المحافظة على رأس المال البشري من أجل تحسين إنتاجية الفرد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وان كان التأثير سلبي فهذا راجع الى عدم فعالية هذا الانفاق، وذلك راجع لتدني الخدمات الصحية وضعف المؤسسات والهيكل الصحية العامة في الجزائر، ورغم سلبية العلاقة، يبقى الحق في الرعاية الصحية المبرر الأساسي لهذا الانفاق.
- الإنفاق على التعليم العالي: هذا المؤشر سجل تأثير معنوي إيجابي في الفترة الأولى بينما في الفترة الثانية كان تأثيره بنفس الحجم لكن بشكل سلبي، مما بين أن اتجاه الانفاق العام على قطاع التعليم العالي، بدأ ينحرف عن أهدافه، يمكن أن نرجع ذلك الى عدة أسباب منها:
 - ✓ استقبال مؤسسات القطاع لعدد كبير من الطلبة مما يجعل الزيادة في المخرجات تركز على الكمية وليس على النوعية.
 - ✓ غياب التنسيق بين وضع سياسات وبرامج التنمية والتكوين في هذا القطاع، مما يجعل مخرجات التعليم العالي لا تتوافق مع متطلبات سوق العمال.
 - ✓ زيادة الانفاق على التعليم، يؤدي زيادة عدد المتخرجين، الكثير منه يبقى في بطالة نتيجة عدم توفر مناصب شغل لذوي التعليم والتكوين العالي.
 هذه الأسباب تجعل تأثير الانفاق على التعليم العالي على معدلات النمو الاقتصادي سلبي.
- العمر المتوقع عند الولادة: أظهر هذا المؤشر معنويته وإيجابيته في الفترتين، مع تضاعف التأثير في الفترة الثانية، وهذا راجع الى اهتمام وحرص الدولة على صحة مواطنيها من خلال توفير الخدمات الصحية الأساسية ومجانية العلاج وتوفير الأدوية، مما انعكس على صحة السكان،

- ومن ضمنهم العمال، الذين زادت انتاجيتهم، والتي بدورها تؤدي الى رفع معدل النمو الاقتصادي.
- معدل وفيات الأطفال: أظهر هذا العامل تأثيره المعنوي والسلبي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى، بينما لم يكن معنوي في الفترة الثانية، ما يجعل الاعتقاد بأن تأثيره في الفترة الأولى كان بسبب امتصاصه لموارد مالية كان يمكن أن توجه الى احتياجات أخرى.
- المعلمين في المتوسط: غير معنوي في الفترة الأولى بينما له تأثير معنوي وسلي في الفترة الثانية.
- عدد المعلمين في الابتدائي: غير معنوي في الفترة الأولى بينما له تأثير معنوي وسلي في الفترة الثانية.
- عدد المعلمين في الثانوي: تأثير معنوي وسلي في الفترتين. زيادة عدد المعلمين تعني الرفع من مستوى التأطير، هذا ما ينعكس إيجابيا على مخرجات التعليم، غير أن النتائج جاءت معاكسة، وهذا يمكن أن نرجعه الى الأسباب التالية:
- ✓ عدم فعالية المنظومة التعليمية ككل، مما جعل مخرجاتها لا تساهم في التنمية بل تعرقلها.
- ✓ افتقار المعلمين في هذه المراحل للتكوين الكافي، مما يؤثر على التحصيل العلمي للتلاميذ.
- تطور عدد التلاميذ في المتوسط: تأثير معنوي وإيجابي في الفترة الأولى وغير معنوي في الفترة الثانية. التأثير الإيجابي في الفترة الأولى راجع الى طبيعة سوق العمل في الجزائر التي لا تتطلب الكثير من المهارات، وبالتالي يمكن تشغيل عمال بالمستوى التعليمي المتوسط، ويساهمون في الإنتاج ومن ثم بالنمو، بينما لم يظهر معنويته في الفترة الثانية، بسبب حرص معظم التلاميذ على استكمال تعليمهم. إضافة الى التوجهات الجديدة لسوق العمل التي تتطلب مستويات تعليم أعلى.
- تطور عدد التلاميذ في الابتدائي: لقد أظهر هذا المؤشر معنويته وإيجابيته في الفترتين، وهذا راجع الى أهمية هذه المرحلة التعليمية، بالنسبة للمراحل الأخرى، كما أن ارتفاع معدلات الالتحاق في التعليم الابتدائي مؤشر على أن الدولة في مسار التنمية الصحيح، فالكثير من الدول النامية (جنوب شرق آسيا) لم تحقق النمو الاقتصادي إلا بعد تحقيقها للالتحاق الشامل في التعليم الابتدائي.
- تطور عدد الطلبة في الثانوي: تأثير معنوي وإيجابي في الفترة الأولى وغير معنوي في الفترة الثانية. معنوية هذا المؤشر وإيجابيته في الفترة الأولى راجع الى معايير التوظيف التي كانت معتمدة، حيث لم يكن سوق الشغل مشبع، كما أنه لم يكن يتطلب مهارات كبيرة، مما يجعل طالبي العمل من هذا المستوى، يحصلون على مناصب شغل بسهولة، لكن لم يعد معنوي في الفترة الثانية كون معظم الطلبة في الثانوي أصبحوا يفضلون استكمال تعليمهم للحصول على مناصب عمل جيدة.
- عدد الأطباء: يوجد معنوية وتأثير إيجابي لهذا العامل في الفترتين، حيث أن سياسة الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على مجانية العلاج، وقد قطعت شوطا مهما في هذا المجال بمحاربة الأوبئة واجبارية التطعيم للأطفال، ومع تنامي الاهتمام الدولي بالتنمية البشرية سنة 1990، وكذلك تركيز نظريات التنمية الحديثة على رأس المال البشري، زاد اهتمام الجزائر بهذا الجانب لما له من

أهمية في بناء رأسمال بشري صحي يساهم بدرجة أكبر في الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

- عدد الصيادلة: بالنسبة لهذا المؤشر، جاءت نتائجه معنوية وبتأثير إيجابي في الفترة الأولى وعدم معنويته في الفترة الثانية. يمكن ارجاع ذلك الى الدور الذي كان يلعبه الصيادلة في تحسين صحة المواطن، حيث كان عمل الصيادلة، يشبه عمل الأطباء، اذ كان المواطنين في حال عدم تمكنهم من الحصول على استشارة طبية، يلجؤون الى استشارة الصيدلي في طريقة العلاج والوصفة الممكن استعمالها، ما جعلهم يساهمون في صحة الفرد، بينما في الفترة الثانية عرفت شبه اكتفاء من حيث الأطباء خاصة في مجال الصحة العامة.
- معدل الخصوبة: هذا المعامل له تأثير معنوي وسلي في الفترة الأولى، ومعنوي لكن إيجابي في الفترة الثانية، بالنسبة للفترة الأولى تعتبر النتيجة معقولة وتتوافق مع النظرة الاقتصادية وعدة دراسات تجريبية، فزيادة الخصوبة عادة تكون لدى العائلات الفقيرة، ذات المستوى التعليمي المتدني، بينما العائلات ميسورة الحال فتميل الى تخفيض نسبة الانجاب من أجل تقديم أفضل تعليم لأبنائها، ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي، بينما يمكن تفسير التأثير الإيجابي الذي سجل في الفترة الثانية الى أن زيادة معدلات الخصوبة يؤدي الى زيادة النمو السكاني، مما يرفع من حجم القوة العاملة، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- الانفاق على التعليم: الانفاق العام على التعليم، له تأثير معنوي وسلي في الفترة الأولى، وذلك راجع الى تبني الدولة عقب الاستقلال للنهج الاشتراكي، الذي يقوم على عمومية الخدمات الاجتماعية بما فيها التعليم، فمجانية التعليم للجميع، وبما أن الجزائر كانت حريصة على رفع نسبة التمدرس، زادت من انفاقها في هذا المجال، بإقامة الهياكل القاعدية والانفاق على توظيف المعلمين، على أوسع نطاق. بينما لم يكن لهذا المؤشر أي تأثير في الفترة الثانية، راجع الى عدم مساهمة التعليم في تكوين رأس المال البشري في الجزائر مما يجعل الانفاق عليه لا يؤدي أي دوره.
- معدل الوفيات الخام: سجّل معدل الوفيات تأثير معنوي وإيجابي على النمو الاقتصادي خلال الفترة الأولى، يمكن ارجاع ذلك الى أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة زادت معدلات نمو سكاني، وفي ظل غياب التكفل صحياً ارتفعت الوفيات، مما أثر سلباً على النمو، بسبب عبء التكاليف الصحية. بينما لم يسجل أي معنوية في الفترة الثانية، وهذا راجع الى استقرار النمو السكاني.
- معدل المواليد الخام: معدل المواليد له تأثير معنوي وإيجابي في الفترة الأولى، وهذا يدل على الرعاية الصحية الجيدة، كما أن زيادة المواليد تؤدي الى زيادة السكان، الذي يترجم هو الآخر الى زيادة القوة العاملة، ومن ثم ارتفاع معدلات النمو. لكن لم يسجل هذا المؤشر أي معنوية في الفترة الثانية.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بدراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وبالاعتماد على بيانات سنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات خاصة برأس المال البشري، وقد قسمنا الدراسة الى فترتين، الأولى من (1971-2019) والثانية (1990-2019)، وتوصلت نتائج الدراسة الى وجود:

- ✓ أثر إيجابي معنوي لكل من مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، تطور عدد التلاميذ في الابتدائي، عدد السكان لكل طبيب على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترتين.
- ✓ أثر سلبي معنوي لمؤشر عدد المعلمين في الثانوي، وإيجابي بالنسبة لمؤشر الانفاق على التعليم العالي في الفترة الأولى وسليبي في الفترة الثانية،
- ✓ بينما مؤشر معدل الخصوبة الإجمالي، تأثيره معنوي سلب في الفترة الأولى وإيجابي في الفترة الثانية.
- ✓ تأثير معنوي، إيجابي بالنسبة للإنفاق الحكومي، وعكسي بالنسبة للإنفاق على الصحة، عدد المعلمين في المتوسط وعدد المعلمين في الابتدائي. في الفترة الثانية وغير معنوية في الفترة الأولى.
- ✓ مؤشرا معدل وفيات الأطفال والانفاق على التعليم، جاء تأثيرهما سلب، بينما مؤشرات: تطور عدد التلاميذ في المتوسط، تطور عدد الطلبة في الثانوي، عدد السكان لكل صيدلي، معدل الوفيات الخام ومعدل المواليد الخام، جاء تأثيرها إيجابي، وهذا خلال الفترة الأولى. وغير معنوية في الفترة الثانية.

الخاتمة العامة

لقد أثبتت العديد من الدراسات اليوم، التأثير الكبير للاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم على إنتاجية اليد العاملة، وكذلك على النمو الاقتصادي. فمذ الإشارة الى الآثار الإيجابية للتعليم ورأس المال البشري. في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من طرف المفكرين الكلاسيك حين طرح لأول مرة وليام بيتي Petty قيمة العامل، مهد الطريق لتحليلات لاحقة، تجسدت خلال سنوات الستينات بنظرية رأس المال البشري (شولتز، 1961؛ بيكر، 1964)، ثم نظرية النمو الذاتي (لوكاس، 1988؛ رومر، 1990).

تركز نظرية رأس المال البشري على الصحة والتعليم كمدخلات في عملية الإنتاج الاقتصادي. هذا على عكس مفهوم التنمية البشرية الذي يرى الصحة والتعليم باعتبارهما نواتج قيّمة في جوهرها يجب وضعها جنباً إلى جنب مع الإنتاج الاقتصادي من أجل تحقيق رفاهية الإنسان، حيث أثبتت جل الدراسات التجريبية في مختلف الدول أن مستوى الدخل والنمو. مرتفع عند الأشخاص الأكثر تعليماً من الأقل تعليماً، مع ضرورة أن يوفق الاستثمار في التعليم في المطابقة بين المهارات والألات، وفي فهم دور رأس المال البشري كمدخل في عملية التنمية، من الضروري النظر في الروابط المحتملة بين رأس المال البشري وأشكال رأس المال الأخرى، وهذا ما تناولته نماذج النمو الداخلي.

من هذا المنطلق حاولت هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة وهي ما مدى تأثير رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر ولبلوغ الأهداف المرجوة تم تقسيم الدراسة الى خمسة فصول كما يلي: خصص الفصل الأول لدراسة الجوانب النظرية لرأس المال البشري، من خلال توضيح ماهية رأس المال البشري، وأهم نظريات الاستثمار فيه، وتوصلنا الى أن رأس المال البشري هو مجموع الخصائص البشرية التي يمكن اكتسابها والتي تحسن الإنتاجية وبالتالي ترفع من مستوى الدخل، وتشمل هذه الخصائص المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم، كما يمكن أن تشمل كذلك القوة والحيوية، التي تعتمد على صحة الفرد وتغذيته الجيدة، ونظرية رأس المال البشري من خلال تبنيها هذا المفهوم تفترض أن العمال يتلقون أجوراً مقابل إنتاجيتهم الحدية، و الأفراد الأكثر تعليماً هم الأكثر إنتاجية، وبالتالي هم الأعلى أجراً.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه الى علاقة التعليم كونه استثمار في رأس المال البشري بالتنمية الاقتصادية، من خلال عرض مختلف نظريات التنمية الاقتصادية، حسب تسلسلها الزمني، وفي الجزء الأخير من الفصل، ربطنا التعليم بالتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التعرض الى نظرية النمو الحديثة،

والتي تنظر إلى رأس المال البشري على أنه عامل داخلي للنمو والتنمية بنفس طريقة رأس المال المادي. فهو أحد العوامل المحددة لإنتاجية الاقتصاد، وفي هذا الإطار ركز مجموعة من الاقتصاديين (من بينهم رومر، لوكاس)، على تأثير زيادة مخزون رأس المال البشري من خلال التعليم على الاقتصاد الكلي، برفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.

الفصل الثالث، عبارة عن عرض لمختلف الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري، التعليم والتنمية الاقتصادية، وقد توصلت جل هذه الدراسات الى أنه رغم التباين الموجود بين الدول في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تجتمع معظم الدول على أن بناء رأس المال

البشري يتم من خلال التعليم الذي يمكن من تحسين الدخل ونوعية الحياة ومؤشرات التنمية البشرية، فالاهتمام بتكوين رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم، يعتبر الركيزة الأساسية لإعداد سياسات التنمية الاقتصادية المستقبلية.

أما الفصل الرابع فهو عبارة عن دراسة وصفية تحليلية لواقع التعليم في الجزائر، ودوره في بناء رأس المال البشري، حيث تناولنا في البداية، النظام التعليمي في الجزائر، مكوناته، تطوره، ثم مساعي الدولة في تكوين رأس المال البشري في الجزائر، من خلال اصلاح المنظومة التربوية، بإدراج المقاربة بالكفاءات بدل المقاربة بالأهداف، وذلك في إطار مناهج الجيل الأول والثاني المعتمدة في الدول المتقدمة، وإصلاح قطاع التعليم العالي، بتطبيق نظام LMD، من أجل تكييف مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل. ثم تناولنا بالتحليل أهم المؤشرات التعليمية، التي تعتبر أساسية في تكوين رأس المال البشري، كيف تطورت، ماذا حققت، وماهي حدودها.

الفصل الخامس عبارة عن دراسة قياسية لتأثير رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1965-2019، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وجاءت هذه الدراسة في شكل مقارنة بين الفترة الموسعة (1971-2019)، والفترة (1990-2019)، وكانت النتائج المتوصل اليها كما يلي:

- ✓ يوجد أثر إيجابي معنوي لكل من مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، تطور عدد التلاميذ في الابتدائي، عدد السكان لكل طبيب على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترتين.
- ✓ يوجد أثر عكسي معنوي لمؤشر عدد المعلمين في الثانوي، على النمو الاقتصادي.
- ✓ بعض المؤشرات المعنوية ظهرت ايجابية في فترة وسلبية في فترة أخرى، وهي:
 - مؤشر الانفاق على التعليم العالي، تأثيره معنوي إيجابي في الفترة الأولى وسليبي في الفترة الثانية.
 - مؤشر معدل الخصوبة الإجمالي، تأثيره معنوي سليبي في الفترة الأولى وايجابي في الفترة الثانية.
- ✓ بعض المؤشرات لم تكن معنوية في الفترة الأولى، وجاءت معنوي في الفترة الثانية، بتأثير إيجابي بالنسبة للإنفاق الحكومي، وبتأثير عكسي بالنسبة للإنفاق على الصحة، عدد المعلمين في المتوسط وعدد المعلمين في الابتدائي.
- ✓ بعض المؤشرات جاءت معنوية في الفترة الأولى، ولم تصبح معنوية في الفترة الثانية، فمؤشرا معدل وفيات الأطفال والانفاق على التعليم، جاء تأثيرهما سليبي، بينما مؤشرات: تطور عدد التلاميذ في المتوسط، تطور عدد الطلبة في الثانوي، عدد السكان لكل صيدلي، معدل الوفيات الخام ومعدل المواليد الخام، جاء تأثيرها إيجابي، وهذا خلال الفترة الأولى.

تسعى الجزائر الى مواكبة التطورات العالمية، في مجال بناء رأس المال البشري، من خلال الاستثمار في التعليم، بتخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع التربية والتعليم العالي مع مرافقة هذا الانفاق بالإصلاحات الضرورية، وقد خطت خطوات واسعة في مجال تعميم التعليم، محاربة محو الأمية وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ومع ذلك مازالت هذه المعدلات أقل من تلك الموجودة في البلدان المتقدمة، كما أن مخرجات التعليم العالي لاتتوافق مع متطلبات سوق العمل، مما يعرض الكثير من الخريجين الى البطالة، كما أن التوسع في التعليم في الجزائر يعتمد على الكم ويهمل النوعية، ولنجاح السياسة التعليمية في الجزائر يجب اتباع مايلي:

- ✓ الاهتمام بالتعليم خاصة الابتدائي من أجل زيادة نسب الالتحاق بالتعليم لما لها من أثر كبير في تخفيض الأمية.
- ✓ محاربة هجرة الكفاءات والأدمغة نحو الدول المتقدمة، وضرورة توطئها وتشجيعها، لأنهما تشكل رأس مال بشري عالي المستوى، والذي يمكن أن يقود عملية التنمية.
- ✓ تنسيق التعاون الدولي في مجال التعليم والتدريب والبحث العلمي، وربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل.
- ✓ محاكاة التجارب الدولية في مجال تعزيز وبناء رأس المال البشري القادر على استيعاب التطور التكنولوجي وتوجيهه في مجال تحقيق التنمية ومن بينها دول جنوب شرق اسيا.
- ✓ ارفاق الانفاق على التعليم، بمراقبة أوجه استغلاله، وكذلك الاهتمام بالجانب النوعي في التعليم، وليس التركيز فقط على الجانب الكمي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة الاجنبية:

1. Abdallah Belounas, Douar Brahim: « Le management des connaissances: un outil de développement du capital humain au sein de l'organisation ».
2. Abderraouf MTIRAOUI: "Contrôle De La Corruption, Capital Humain Et Développement Economique : Application Aux Secteurs De L'éducation Et De La Santé Dans Les Régions MENA Et OCDE", THESE de doctorat, Université de Sousse-Tunisie,2017.
3. Abdoulaye Diagne : Investir sur le capital humain : éducation et santé, African development Review, Volume 19, Issue 1,2007: African development Review, Volume 19, Issue 1,2007.
4. Aimie Carlson : Difference Between Training and Education, April 15, 2019
5. Alan J. Auerbach, Laurence J. Kotlikoff : Macroeconomics, MIT Press, Business & Economics, 1998.
6. Alessandra Pelloni : Development Economics, Lectures II, April 2018
7. Ali Abdel Gadir Ali : "On Human Capital In Post-Conflict Sudan : Some Exploratory Results", The Arab Planning Institute, 2002.
8. Amel Allam : Repenser l'éducation en Algérie - De la répartition équitable à l'usage Effectif des ressources et l'atteinte des résultats convoités, Mémoire de maîtrise, Université Laval, 17 janvier 2020.
9. Andren Kok: Intellectual Capital Management as part of knowledge management Initiatives at institutions of higher learning, Electronic Journal of knowledge, Management, South Africa, Volume 5, Issue 2. 2007.
10. ATI Hassan : LE RÔLE DE L'EDUCATION DU POINT DE VUE MICROECONOMIQUE : LES THEORIES DU CAPITAL HUMAIN, Journal of the Geopolitics and Geostrategic Intelligence, Vol. 3, No°2, pp 412-436 Nov 2020.
11. Bandana Kamari, Economics of Education, p1 : <https://www.patnauniversity.ac.in/e-content/education/Med69.pdf>
12. Bas Van Leeuwen, Peter Foldvari: "Human Capital and Economic Growth in Asia 1890–2000: A Time-series Analysis "Volume22, Issue3•2008•
13. Bernice Elvire Vanessa SAVY, "Capital Humain Et Croissance : Evidences Sur Donnees De Pays Africains", Mémoire présenté au programme de Maîtrise en économique En vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences, Faculte d'administration universite de Sherbrooke, Juin 2009.
14. Bernice Elvire Vanessa SAVY, Capital Humain Et Croissance : Evidences Sur Donnees De Pays Africains, Mémoire présenté au programme de Maîtrise en économique En vue de l'obtention du grade de Maître ès sciences, Faculte d'administration universite de Sherbrooke, Juin 2009.
15. Blair Fix : Economic Development And The Death Of The Free Market, WORKING PAPERS ON CAPITAL AS POWER, No. 2020/01, econstor,2020.
16. Bogdan Glařvan : Coordination Economics, Poverty Traps, and the Market Process, A New Case for Industrial Policy ? The Independent Review, v. 13, n. 2, 2008.
17. Breton, Theodore R"The Role of Education in Economic Growth: Theory, History and Current Return"Educational Research2013.
18. Cengiz Yilmaz" The Impact Of Education On Economical Development"Conference: Human Development & Security in Changing World •2018 .
19. Charlotte le chapelain, Sylvère Mateos : Theodore Schultz : figure centrale de la révolution du capital humain : Le 16e colloque international de l'Association Charles Gide pour l'Etude de la Pensée Economique, Université de Strasbourg, du14 au 16 avril 2016.
20. Claude Diebolt & Ralph Hippe "The long-run impact of human capital on innovation and economic development in the regions of Europe "Applied Economics, 51:5,2019.

21. Daren A. Conrad : " Education's Contribution To Economic Growth", MPRA Paper No. 77365, 2017.
22. Daron Acemoglu, David Autor : Lectures In Labor Economics : <https://economics.mit.edu/files/4689>, cité le 13/10/2017
23. DAsteriouaG.MAgiomirgianakis"Human capital and economic growth: Time series evidence from Greece" Journal of Policy Modeling, Volume 23, Issue 5, July 2001.
24. David M. Cutler, Adriana Lleras-Muney, EDUCATION AND HEALTH : INSIGHTS FROM INTERNATIONAL COMPARISONS, Working Paper 17738, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, January 2012.
25. Davood Behbudi, Siab Mamipour and Azhdar Karaminatural Resource Abundance:" Human Capital and Economic Growth in The Petroleum Exporting Countries "Journal of Economic Development Volume 35, Number 3, September 2010.
26. Development In Botswana" International Journal of Business, Economics and Management, 2016.
27. Dominic Ikoh Umar" Education Outcomes, Health Outcomes And Economic Growth In Nigeria (1980–2013)", Research Paper, Institute for Social and Economic Change ,2017.
28. Dominique Bouteiller. Michelle Cossette en collaboration avec Céleste Fournier. Nathalie Sabourin. Capital humain et performance, Cadre Théoriques et Protocoles de mesure. HEC Montréal. 21 Avril 2013.
29. Dominique Guellec, Pierre Ralle : Les Nouvelles Théories De La Croissance, 5e éd, La Découverte, Paris, 2003.
30. Dr. Sonika Kakkar, Dr. Gurudatt Kakkar" Significance of Female Education in Economic Development" International Journal of Creative Research and Innovation (IJCRI) Vol-1, Issue-1, 2017.
31. Elizabeth N. Appiah : "The Effect of Education Expenditure on Per Capita GDP in Developing Countries",International Journal of Economics and Finance ; Vol. 9, No. 10 ; 2017
32. Elsa Assidon : Les théories économiques du développement, Éditions La Découverte, 3^{ième} édition ,2002.
33. Eric A. Hanushek, Ludger Woessmann"Education and Economic Growth"International Encyclopedia of Education , Amsterdam: Elsevier, 2010.
34. Fatima Nekkak : Mutations Structurelles Du Systeme Educatif En Algerie Et Refondation Economique, Thèse De Doctorat, Université de Bourgogne, 2015.
35. Fatima Nekkak : Mutations Structurelles Du Systeme Educatif En Algerie Et Refondation Economique, Thèse De Doctorat, Université de Bourgogne, 2015.
36. Freire-Serén, María Jesús : "Human capital accumulation and economic growth", Investigaciones Económicas, vol. XXV, num. 3, Fundación SEPI, Madrid, septiembre, 2001.
37. Gaetano Lisi "Sustainable Economic Development and Human Capital "Journal of Sustainable Development; Vol. 13, No. 2 ,2020.
38. Gary S. Becker : Human Capital : A Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education, First Edition, the National Bureau of Economic Research, 1964.
39. George E. Fonkeng, and Augustine N. Ntembe" Higher education and economic development in Africa: The case of Cameroon " Educational Research and Review Vol. 4 (5), 2009.
40. George Psacharopoulos, Harry Antony Patrinos : Returns to Investment in Education, A Decennial Review of the Global Literature, Policy Research Working Paper8402, World Bank Group, April 2018.

41. George Psacharopoulos, The Value of Investment in Education: Theory, Evidence, and Policy, Journal of Education Finance, University of Illinois Press , Vol 32, No 2, 2006.
42. Gitana Dudzevičiūtė, Agnė Šimelytė" Education and Economic Development in the Selected European Union Countries"European Journal of Sustainable Development 2018.
43. Goux Dominique, Maurin Eric: Éducation, expérience et salaire. In : Économie & prévision. Numéro 116, Économie de l'éducation. 1995.
44. Gruzina, Yulia, Irina Firsova, and Wadim Strielkowski:" Dynamics of Human Capital Development in Economic Development Cycles"Economies 9: 67. 2021.
45. Guellec Dominique, Ralle Pierre : Les Nouvelles Théories De La Croissance, La Découverte, 5e éd, 2003.
46. Hassan Marhinea & Chafika Zarhoutia : " L'éducation pilier du développement économique et humain au Maroc "The Journal of Quality in Education (JoQiE) Vol.10, N°16, November 2020.
47. Human Capital Theory : Assessing The Evidence For The Value And Importance Of People To Organisational Success ,Technical Report May 2017,
48. ISSOLAH Fatiha, DJEMACI Brahim, KERTOUS Mourad : Education, Santé Et Croissance Economique En Algérie: Étude Econométrique Via Le Modèle ARDL, Dirassat Journal Economic Issue, Vol. 12, N.1, 2021.
49. Ivo Šlaus and Garry Jacobs : "Human Capital and Sustainability, Sustainability MDPI", Open Access Journal, vol. 3(1), January, 2011.
50. Jaison R. Abel & Todd M. Gabe: "Human Capital and Economic Activity in Urban America", Regional Studies, 45:8, 2011.
51. James M. Cypher, James L. Dietz : The Process of Economic Development, Taylor & Francis e-Library, 2002.
52. Jean-Lucde Meulemeester*DenisRochat"A causality analysis of the link between higher education and economic development"Economics of Education Review•Volume 14, Issue 4, December 1995.
53. Joel Spring, Economization Of Education Human Capital, Global Corporations, Skills-Based Schooling, Routledge 711 Third Avenue, New York, NY 10017, 2015.
54. JOOP HARTOG AND HENRIETTE MAASSEN VAN DEN BRINK : Human Capital Advances in Theory and Evidence, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 2007.
55. Joseph Holden, Monazza Aslam, Education economics A guide through the subject, EPS-PEAKS ECONOMIC AND PRIVATE SECTOR PROFESSIONAL EVIDENCE AND APPLIED KNOWLEDGE SERVICES, TOPIC GUIDE, May 2014.
56. Koko Ekpo•Akpan Okon" Vocational Education and Economic Development in Nigeria"An International Journal of Arts and HumanitiesVol. 3 (2), S/No 10, April, 2014.
57. Kwon, Bae-Bong: Human Capital and Its Measurement. The 3rd OECD Word Forum on "statistics, knowledge and policy" charting progress, building visions, Improving life Busan, Korea 23-30 oct. 2009.
58. Kwon, Dae-Bong : Human Capital And Its Measurement, The 3rd OECD World Forum on "Statistics, Knowledge and Policy" Charting Progress, Building Visions, Improving Life Busan, Korea 27-30 Oct. 2009
59. La théorie économique du capital humain de Gary Becker : <http://www.pumido.com/sciences-politiques-administratives/théorieeconomique/fiche/théorie-economique-capital-Gary-Becker-395896.html> 28/12/2017 20 :10

60. Lamia Benhabib : Chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail algérien : analyses multidimensionnelles et expérimentation, THÈSE DE DOCTORAT, Sciences Économiques, L'UNIVERSITÉ PARIS-EST ,2017.
61. Loesse Jacques Esso : "Changement Technologique, Croissance et Inégalité : L'importance Du Capital Humain et Des institutions", Thèse de doctorat, UNIVERSITÉ PARIS I. PANTHÉON. SORBONNE,2006.
62. Lorraine Dearden, Stephen Machin, Anna Vignoles : economics of Education Research : A Review and Future Prospects, Oxford Review of Education, 35(5), Publisher : Taylor & Francis (Routledge), October 2009.
63. M. P. Todaro : Economic Development, New York, London, 5th ed, 1994.
64. M.L. JHINGAN, The Economics Of Development And Planning, 40th Revised And Enlarged Edition, Vrinda Publications (P) Ltd, Delhi, India,2021.
65. Maran Marimuthu, Lawrence Arokiasamy, Maimunah Ismail : Human Capital Development And Its Impact On Firm Performance: Evidence From Developmental Economics, the journal of international social research / Uluslararası Sosyal Araştırmalar Dergisi, Turkey, June 2009
66. Marius Meyer, Pharny Chrysler-Fox and Gert Roodt : Human Resources Vs Human Capital : What Is In A Name ? Human Capital Review, Vol 2 No 5, 25 July 2009.
67. Marlaine E. Lockheed and Adriaan M. Verspoor with al : Improving Primary Education in Developing Countries, Published for the World Bank Oxford University Press, December 1991.
68. Maryann Flock, kimutai, Dr. Dennis, EDUCATION EMP412 ECONOMICS OF EDUCATION, Course hero.2011.
69. Michael Graff" Education, Socio-Economic Inequality, and Economic Development " conference "Achieving Growth with Equity" Beijing 4–6 Juny 2001.
70. Michael Lovenheim, Sarah Turner : ECONOMICS Of EDUCATION, Worth Publishers, New York ,2016.
71. Mladen M. Ivic, PhD : ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT, (JPMNT) Journal of Process Management – New Technologies, International Vol. 3, No.1, 2015.
72. Mohamed Abdelbasset Chemingui, Nassima Ayadi : "Understanding the Poor Human Capital Contribution to Economic Growth in Algeria", Paper Produced as part of the Global Development Project on explaining Growth in Developing Countries : the case of Algeria, November 2003.
73. Monojit Chatterji" Education and Economic Development in India " Working Paper No. 210 March 2008.
74. Nargiza Sakmurzaeva"The Role of Education in Economic Development: A Comparison of South Korea and Kyrgyzstan"International Conference on Eurasian Economies 2018 .
75. Nick Clark : "Education in the Maghreb : Algeria", WENR World Education News +Reviews, April 1, 2006.
76. Omolara Campbell, Timothy Agbiokoro : Human Capital and Economic Growth: A Three Stage Least Squares Approach, Journal of Economics and Sustainable Development ,Vol.5, No.5, 2014.
77. Osakue Stevenson Omoera, Enuwa Evelyn Obekpa : Neo-colonial Dependence and Dualistic Development Models: An Exploration of the Development Communication Trajectory in Nigeria, The Journal of Society and Media 2019.
78. Poulain Édouard. Le capital humain, d'une conception substantielle à un modèle représentationnel, Revue économique, volume 52, n°1, 2001.
79. Qaisar Abbas, James Foreman-Peck "Human Capital and Economic Growth: Pakistan, 1960-2003"The Lahore Journal of Economics :13 1 (Summer 2008).

80. Raymond M., Ekponaanuadum N” Human Capital Development and Economic Development in Nigeria” African Journal of Economics and Sustainable Development 4(1), .2021.
81. Rewat Thamma-Apiroam " Human Capital and the Level of Economic Development " Asian Social Science; Vol. 14, No. 2; 2018 .
82. Riboud Michelle : Etude de l'accumulation du capital humain en France. In : Revue économique, volume 26, n°2, 1975.
83. Risikat Oladoyin S. Danda , "The Role Of Human Capital In Economic Development : An Empirical Study Of Nigerian Case " , paper presented at the 2010 Oxford Business and Economic Conference ,(Oxford: oxford University , 28-29 June 2010 .
84. S Khurram Khan Alwi·Maroof Bin Rauf ·Saira Saleem"Role of Education in Economic Development of Pakistan "Journal of Economics and Sustainable Development·Vol.10, No.10, 2019.
85. Sabarudin Zakaria, Wan Fadzilah Wan Yusoff : Transforming Human Resources Into Human Capital, Information Management And Business Review, Vol. 2, No. 2, Feb 2011.
86. Simon Baudrier : L’impact du capital humain et du capital social Des PME sur Les Collaborations internationales comme exigence Partielle de la Maitrise en administration Des affaires université du Québec depote.uqtr.ca/7516/1/030286345.pdf Décembre 2013 28/12/2017 22 :36.
87. Stephan Klasen"Low Schooling for Girls, Slower Growth for All? Cross-Country Evidence on the Effect of Gender Inequality in Education on Economic Development"The World Bank Economic Review, Volume 16, Issue 3, December 2002.
88. Stéphane fraisse : Les fondements de la théorie du capital humain : publié le 11/05/2009
89. Stéphane Trébuq, La Mesure Du Capital Humain : Nouvelles Perspectives Ouvertes Par La Chaire «Capital Humain» DE L’UNIVERSITÉ DE BORDEAUX, Vie & sciences de l'entreprise N° 200,2015.
90. Strike Mbulawa·Piyush Mehta"The Effect Of Access And Quality Of Education On Economic Development In Botswana” International Journal of Business, Economics and Management, 2016.
91. Sylvie Monsinjon et Al : L’Enseignement Supérieur Algérien à l’heure de la Gouvernance Universitaire (ESAGOV), Université de Rouen Normandie (coordonnateur)- Université de Skikda (Co-coordonnateur) , RAPPORT Final ,2020.
92. THE INVESTOPEDIA TEAM : Economic Growth, January 01, 2021.
93. Tin-ChunLin "The role of higher education in economic development: an empirical study of Taiwan case" Journal of Asian Economics”. Volume 15, Issue 2, April 2004.
94. TODERICIU Ramona· ŞERBAN Anc· " Education, Innovation And Economic Development"Studies in Business and Economics no. 11(2)/2016 .
95. Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare : « Education, productivité et gain. Retour sur les approches critiques de l’enchaînement causal de la théorie du capital humain », Document de Travail n° 2015 – 22, Bureau d’Économie Théorique et Appliquée (BETA), Octobre 2015
96. Valérie Canals, Claude Diebolt, Magali Jaoul-Grammare : « Education, productivité et gain. Retour sur les approches critiques de l’enchaînement causal de la théorie du capital humain », Document de Travail n° 2015 – 22, Bureau d’Économie Théorique et Appliquée (BETA), Octobre 2015.
97. Wanwivat KETSAWA "Human Capital Growth and Economic Development in Thailand " The Annual Conference, Spring 2019, Japan Association for Applied Economics (JAAE), June 2019.

98. WeiCHI "The role of human capital in China's economic development: Review and new evidence " China Economic Review, Volume 19, Issue 3, September 2008.
99. Yih-Chyi Chuang " The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence from Taiwan" Asian economic journal, Volume13, Issue2 June 2002.
100. Ying Wang, Shasha Liu "Education, Human Capital and Economic Growth: Empirical Research on 55 Countries and Regions (1960-2009) "Theoretical Economics Letters, Vol.06 No.02, 2016.
101. Youcef Souar and Salaa soumia : "Investment In Human Capital And The Return On Education In Algeria", International Journal of Development Research, Vol. 4, Issue, 11, pp. 2393-2397, November, 2014.
102. Zakane Ahmed: The Role of the Human Capital in the Economic Growth Process in Algeria, Munich Personal RePEc Archive, October 2017.
103. Zia Ur Rehman, Muhammad Tariq and Muhammad Azam Khan "The Role of Human Capital in Economic Development in the Selected Central Asian Countries " The Dialogue , Volume XIII Number 3 ,2018 .
104. Zineddine BERROUCHE, Youcef BERKANE : La Mise En Place Du Systeme Lmd En Algerie : Entre La Necessite D'une Reforme Et Les Difficultes Du Terrain, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, N°1 07 , 2007.

المراجع باللغة العربية:

1. حسين العمل: التنمية في الفكر الاسلامي - مفاهيم، عطاءات - معوقات - أساليب، المؤسسة إبراهيم الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
2. إبراهيم عبد الرسول محمد، سمية عوض خضر، حواء عبد الله بلال سنة 2018 بعنوان: أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان: خلال الفترة من 1990 - 2017 م، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث العدد 15، المجلد 2، ديسمبر 2018.
3. أحلام عليّة: التقويم التربوي في المرحلة المتوسطة على ضوء إصلاحات الجيل الثاني، دكتوراه في الآداب، جامعة بسكرة، 2020.
4. أحمد إبراهيم عبد العال حسن: تعزيز طاقات الانسان العربي لمواكبة البيئة الاقتصادية العالمية، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، 2019.
5. أحمد سلامي " واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1964-2013)" مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 1، العدد 1، 2017.
6. أحمد علي الحاج محمد: أصول التربية، الأصول المجتمعية والخاصة للتربية، المنهل، 2013.
7. أسماء خليف، حنيفي بن ناصر: تطور منهاج اللغة العربية في التعليم المتوسط بالجزائر "منهاج الجيل الأول إلى منهاج المعاد كتابته"، التعليمية، المجلد 4، العدد 12 ديسمبر 2017.
8. أوّشن سمية: نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة مقدمة مقياس، التنمية المستدامة، جامعة قسنطينة، 2013-2014.
9. ايمان محمد إبراهيم علي: دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، المجلد 22، العدد 1، 2021.
10. إيهاب مقابلة: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2009
11. برا هيمي طارق: راهن الفعل الفلسفي في المجتمع الجزائري (المفهوم القيمي كنموذج): أشغال الملتقى الوطني الأول حول " إشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر واقع وآفاق "، جامعة ورقلة، 2012.
12. بغدادي خديجة: الهدر المدرسي، الأسباب والعلاج، الملتقى الدولي السادس فاعلون، المنستير، تونس، 2018.

13. بكاري مختار "الاستثمار في رأس المال البشري كخيار إستراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر" مجلة التنظيم والعمل، المجلد 8، العدد 2، 2019.
14. بلحسن رحوي عباسية: "النظام التعليمي الابتدائي بين النظري والتطبيقي -دراسة ميدانية في أوساط المدارس الابتدائية ببعض ولايات الغرب الجزائري -"، دكتوراه علم اجتماع تربوي، جامعة وهران، 2011-2012.
15. بلعباس فضيلة، فايزة يسعد: الرسوب المدرسي في التعليم الثانوي في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد 5، العدد 11، 2017.
16. بن قانة إسماعيل، بوخلوة باديس: رس المال البشري في نماذج النمو الذاتي (من الداخل)، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 1، العدد 1، 2017.
17. بن قدور اشواق -"نفقات التعليم والنمو الإقتصادي: دراسة قياسية لنسق العلاقة من خلال تراكم راس المال البشري -حالة الجزائر" مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 7، العدد 14، 2013.
18. بن كريمة بوحفص، "الانتقال إلى مناهج الجيل الثاني من التدريس بالكفاءات في الجزائر: ضرورة أم خيار"، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 36، 2017.
19. بن مريم محمد، هني محمد نبيل، "تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال البشري وفق نموذج سولو المطور باستخدام منهجية MRW"، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ديسمبر 2011.
20. بهياني رضا، بختي فريد: "أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (1970-2016)"، مجلة رؤى اقتصادية، 11 {01} 2021.
21. بوديسة محمد: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على تعزيز الأداء التنافسي في المؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، جامعة عين تموشنت، 2019-2020.
22. بوشنه عبد الصمد . بن ختو فريد "رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2017) باستخدام نموذج Ardl" مجلة المؤسسة، المجلد 9، العدد 1، 2020.
23. بوشيخي فاطمة: الإنفاق ا لعمومي على التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وأثره على سوق العمل في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1962-2017، رسالة دكتوراه اقتصاد، جامعة تلمسان، 2019.
24. بوطيبة فيصل: العائد من التعليم في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2010.
25. تغريد ابو تراب "اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 2، 2021.
26. جنان أحمد: سياسات التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي، دراسات اقتصادية المجلد 12، العدد 2، 2012.
27. حمايدية مروة . بن قدور علي "قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر" مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 2، العدد 2، 2018.
28. حمايدية مروة، بن قدور علي: قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6، 2018.
29. حمد الناصر حميداتو: نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 07، المجلد 2، 2014.
30. حوشين يوسف: دراسة قياسية للعلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 1، 2017.

31. خواثرة سعيدة: الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2018) واقع وتحديات، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد: 03 (مكرر)، الجزء الثاني، 2019.
32. خيري علي اوسو: رأس المال البشري ودوره في تحقيق جودة التعليم العالي في فاكولتي القانون والادارة بجامعة دهبوك، جامعة مجلة بوليتكنيك، المجلد 5، العدد 2، 2015.
33. دحمان بواهي سمير، البشير عبد الكريم: قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي - حالة الاقتصاد الجزائري، منتدى الاقتصاديين المغاربة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، 2007.
34. دريوش و داد: واقع التسرب المدرسي في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 2، 2016.
35. دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2020.
36. ربيع كيفوش: توجهات النظام التربوي الجديد. قراءة في مناهج الجيل الثاني، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 15، العدد 28، 2018.
37. ربيع نصر: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، بحث مقدم من المؤلف الى هيئة تخطيط الدولة عام 2004، ص 8.
38. رجب إبراهيم إسماعيل.. " دور الاستثمار في رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة على مملكة البحرين". مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج. 2020.
39. رياض بن جليلي: مؤشرات النظم التعليمية، جسر التنمية، العدد 96، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
40. زكي عبد المعطي أبو زيادة، عبد الفتاح أحمد نصر الله: مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 15، جوان، 2021.
41. زهير صيفي: دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، 2010.
42. سامي حميد الجميلي، مهند خليفة المحمدي، أحمد يونس جبار الخزرجي: قياس أثر الدين العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2018) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
43. سامية لميني، لامية حمادي: واقع التنمية البشرية في الجزائر على مؤشرات رأس المال البشري للفترة (2013-2018)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 9، نوفمبر 2021.
44. سبكي وفاء. مصطفى بلمقدم " اختبار سببية Toda-yamamoto بين التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)" مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 5، 2019.
45. سعاد إبراهيم السلموني: استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020.
46. سعاد عباسي: التواصل اللغوي في التعليم الثانوي (مقاربة تحليلية لنتائج دراسة اللغة العربية بالكفاءات) السنة الثالثة أنموذجا -، رسالة دكتوراه أدب عربي، جامعة تلمسان 2018.
47. سعيد علي العنزي، أحمد علي صالح: إدارة رأس المال الفكري في منظمة الأعمال، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
48. سميرة عبد الصمد، سهام العقون، الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تخفيض البطالة: مدخل مواءمة التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل المحلية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، يومي 15 و 16 نوفمبر 2011.

49. شريفى براهيم: " دور رأس المال البشرى في النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية- العدد 8، 2012.
50. طاري عبد القادر، بن زيدان حاج: علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية من خلال الاستثمار في رأس المال البشرى. دراسة حالة "مؤسسة الكوابل بسدي بن ذهبية بمستغانم"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 21 / العدد:1، 2019.
51. طالبى صلاح الدين، باركة الزين: التعليم العالى والبحث العلمى في الجزائر (1962-2014)، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد4، العدد1، 2014.
52. طاهري لخضر بن العيد: "الأمية في الجزائر وسبل الحد منها"، مجلة الخلدونية، المجلد 6، العدد1، 2013.
53. الطيب الغوي: أثر الاستثمار في رأس المال البشرى على التنمية الاقتصادية " مداخلة في مؤتمر السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية في ليبيا ، 2017 .
54. عادل مجيد العادلى "مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية"مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 35، 2013.
55. عبد الزهرة فيصل يونس: فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
56. عبد القادر رملوي، بشرول فيصل، بن نعمان محمد " أثر الاستثمار في رأس المال البشرى على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2016)" مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي المجلد 3، العدد 1، 2019.
57. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن سانية: دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2014.
58. عبد الله جمعة الكبسي، محمود مصطفى قمير: دور مؤسسات التعليم العالى في التنمية الاقتصادية للمجتمع، دار الثقافة، الدوحة، 1ط، 2001.
59. عبد الله زاهي الرشدان: في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2005.
60. عتو الشارف، حدو محمد: تقدير أثر رأس المال البشرى على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1971-2014، رماح، مجلة دولية محكمة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن، مارس 2017.
61. علي براجل "العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 24، 2011.
62. علي عبد الله، لخضر مداح: التعليم العالى في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته، الملتقى الوطني الأول: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، 2010.
63. علي عليوة: شكل ووظائف الجامعة الجزائرية في ظل حالة الأنوميا، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث - المركز الديمقراطي العربي - برلين. ألمانيا - العدد الرابع، 2019.
64. عماد الدين أحمد المصباح: دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب" في دمشق أيام 22-27/4/2006.
65. عماد الدين أحمد المصباح: دور التعليم والتربية وتطور المعرفة التكنولوجية في تحقيق التنمية البشرية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول "تحديات التنمية البشرية في الوطن العربي ودور النقابات في مواجهتها وتوفير فرص عمل للشباب" في دمشق أيام 22-27/4/2006.

66. عمارة عمروش: «إصلاح المناهج التربوية والصراعات الايديولوجية في ظل العولمة"، أعمال الملتقى الدولي السادس لمركز فاعلون بالشراكة مع جامعة المنستير بعنوان «: قضايا التربية والتعليم في الوطن العربي، تحديات وحلول"، المجلد الأول، سوهام للنشر والتوزيع، تونس، 2018.
67. عيسى محمود حسن: الاعلام والتنمية، زهران للنشر، 2010.
68. غربي صباح: الاستثمار في التعليم ونظرياته، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر): جانفي- جوان 2008.
69. غول، لخضر " التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية : الجزائر نموذجا"دكتوراه. علم اجتماع التنمية. جامعة قسنطينة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2009.
70. فالج ثامر علوان" دور قطاع التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي " مجلة التراث، عدد خاص بأشغال مؤتمر اسطنبول الدولي الثاني للعلوم الإنسانية والطبيعية المنعقد بتركيا -إسطنبول 25-27/ 2019/09م،
71. فرج الله صورية، زمام نور الدين: "تقويم مردود اصلاح المنظومة التربوية في مرحلة التعليم الثانوي"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 19 جوان 2015.
72. فردريك م. شرر، تعريب على أبوعمشة: نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.
73. فرعون أحمد، محمد أليفي: الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، 2010.
74. فرعون امحمد، محمد اليفي، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل حديث لإدارة الموارد البشرية بالمعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي لصنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14 و 15 افريل، 2009.
75. فضيلة بوطورة، نوفل سمايلي، زهية قرامطية: الانفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد1، 2020.
76. فليح حسن خلف: التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
77. قنادزة جميلة: الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2017-2018.
78. كامل بكري: التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
79. كبداني سيدي أحمد: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014.
80. لعور ليلي، بلوم اسمهان: الأبعاد الأبيستمولوجيا والقيمية في اصلاحات الجيل الثاني "قراءة سوسيوترابية لتفعيل التحصيل العلمي"، مجلة المعيار، المجلد 24، العدد 49، 2020.
81. ماجد حسني صبيح: نماذج ونظريات التنمية الاقتصادية، المستودع الرقمي لجامعة القدس المفتوحة، 2014.
82. محسن خضير عباس "تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد 36، 2020.
83. محمد بن بسعي: مرحلة التعليم الثانوي بين الواقع والطموح، الأسرة والمجتمع، المجلد 3، العدد 2، 2015.
84. محمد صالح تركي القريشي: علم اقتصاديات التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
85. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات، الاستراتيجيات، التمويل، المشكلات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
86. محمد عدنان وديع: مؤشرات التنمية، العدد2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2002.

87. محمد عزات الحلامة، سامي فياض: رأس المال المعرفي وأثره في أسباب النجاح الاستراتيجي لمنظمات الأعمال: دراسة استكشافية في شركات الاتصال الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد19، 2009
88. محمد فلاق . عبد الهادي مداح " دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية –قراءة لدراسات سابقة واقتراح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري-"العدد3، المجلد 10، 2017.
89. محمد لعجال: دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري (التعليم) والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر خلال الفترة 1980 – 2014، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد: 06 عدد 10، جوان 2020.
90. محمد موساوي، سمية زيرار: أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 2، 2015.
91. محمود عبد الحافظ أحمد علي: دور التوجيه الفني في تحقق القدرة المؤسسية بمدارس التعليم الثانوي العام، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد 19، 2018.
92. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد: التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017.
93. مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
94. مسعود فلوسي: وظائف الجامعة في المجتمع وأهمية المرحلة الجامعية في حياة الطالب وواجباته خلالها، جريدة البصائر، 2018.
95. مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان: انطلاق التنمية بين النظرية الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الاسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل " ، غرداية يومي 23-24 فبراير 2011.
96. منذر واصف المصري: اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، بنغازي، ط1، 2003.
97. منى جاسم الزايد: الاستثمار في رأسمال البشري نموذج مقترح، ورقة مقدمة ضمن المحور الرابع-رأس المال البشري وتطوير القطاع الحكومي-المؤتمر الثاني لمعاهدة الإدارة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
98. نجاة صالح السعدي: التعليم وانعكاساته على التنمية الاجتماعية في الجمهورية اليمنية، المنهل، 2017.
99. نواف العدواني: اقتصاديات التعليم، مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
100. نوال عباس " واقع راس المال البشري لمؤسسات البحث العلمي في دعمه لعملية الإبداع التكنولوجي بالجزائر " مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2020.
101. نورية سوامية: "واقع محو الأمية في الجزائر بين الخطاب والممارسة"، مجلة الحوار الثقافي، المجلد5، العدد1، 2016.
102. نوي طه حسين، غربي يسين سي لاختزر، سرار خيرة: إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد رقم (1)، أفريل 2018.
103. هينة حسني: «استراتيجيات تدريس نشاط القراءة ضمن مناهج الجيل الثاني (تقييم الكفاءات والصعوبات التدريسية من خلال يوم تكويني)»، المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، المجلد 2، العدد4، 2020.
104. واثق علي الموسوي: موسوعة اقتصاديات التنمية، الجزء الأول، طبعة 1، 2008.
105. واين نافزيجر ترجمة: هبة عزالدين حسين وياسر عز الدين حسين، التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2018.

106. الوليد قسوم ميساوي: أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، شهادة دكتوراه، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2018.
107. ياسين نادية، غيدة فوزية: التعليم وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 5، جانفي 2016.
108. يوسف مسعداوي "دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري - دراسة تقييمية لحالة الجزائر" مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 5، العدد 2، 2014.
- المواقع الالكترونية:

http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/cour_economie_de_travail/ch02p0201.html

http://www.Capital-immaterial.pro/ki_def.html.

http://www.kau.sa › Files › ...الم_62194

http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/ecop_0249-4744_1994_num_116_5_5704

http://www.un.org/arabic/esa/rhas/ahdr2003/complete/part_2_2.pdf

<https://dspace.qou.edu/contents/unit3-4325/3.pdf>

<https://education.stateuniversity.com/pages/22/Algeria-PREPRIMARY-PRIMARY-EDUCATION.html>

<https://education.stateuniversity.com/pages/22/Algeria-PREPRIMARY-PRIMARY-EDUCATION.html>

<https://education.stateuniversity.com/pages/22/Algeria-PREPRIMARY-PRIMARY-EDUCATION.html>

<https://hrdiscussion.com/hr134043.html#post293255>

<https://iefpedia.com/arab/?p=9752>

<https://jobsnga.com/notable-differences-between-schooling-and-education/,14/09/2021,17:20>

https://mpira.ub.uni-muenchen.de/81983/1/MPRA_paper_81983.pdf

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/9/9_2020_03_18!10_54_31_AM.pdf

<https://wenr.wes.org/2006/04/wenr-apr-2006-education-in-algeria>

https://www.aleqt.com/2019/02/12/article_1540726.html

<https://www.alukah.net>

<https://www.difference.wiki/training-vs-education/,14/09/2021,21:12>.

<https://www.investopedia.com/terms/e/economicgrowth.asp>

<https://www.studocu.com/in/book/macroeconomics/alan-j-auerbach-laurence-j-kotlikoff/20887>

قائمة الملاحق

الملحق (1): تقدير الانحدار المتعدد باستعمال المربعات الصغرى للنموذج الأول للفترة 1971-2019.

Dependent Variable: LNGDPHC
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGNE	0.036058	0.073897	0.487947	0.6293
LNHEABUR	-0.033528	0.029614	-1.132172	0.2668
LNHEDUBU	0.020461	0.008603	2.378378	0.0242
LNLIFE	4.918886	0.845519	5.817592	0.0000
LNMI_INF	-0.352251	0.180279	-1.953915	0.0604
LNNBAC	0.001554	0.015386	0.100969	0.9203
LNNEM	0.035072	0.122334	0.286689	0.7764
LNNEP	0.020827	0.235231	0.088537	0.9301
LNNES	-0.181506	0.118030	-1.537801	0.1349
LNNM	0.204174	0.125465	1.627337	0.1145
LNNP	0.342537	0.296628	1.154771	0.2576
LNNS	0.209039	0.070378	2.970228	0.0059
LNPPD	0.297983	0.113765	2.619284	0.0139
LNPPPH	0.307508	0.073037	4.210319	0.0002
LNPFERT_W	-1.420427	0.518437	-2.739826	0.0104
LNEDUBU	-0.079149	0.034140	-2.318371	0.0277
LNDIP	0.030140	0.058700	0.513463	0.6115
LNDEATH	1.708654	0.447029	3.822243	0.0006
LNIBIRTH	1.672185	0.595804	2.806604	0.0089
C	-32.97500	5.525522	-5.967762	0.0000
R-squared	0.990255	Mean dependent var		8.234837
Adjusted R-squared	0.983870	S.D. dependent var		0.159471
S.E. of regression	0.020254	Akaike info criterion		-4.669157
Sum squared resid	0.011896	Schwarz criterion		-3.896985
Log likelihood	134.3943	Hannan-Quinn criter.		-4.376196
F-statistic	155.0920	Durbin-Watson stat		1.995139
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (2): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الأول للفترة 1971-2019.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.087502	Prob. F(2,27)	0.3514
Obs*R-squared	3.652963	Prob. Chi-Square(2)	0.1610

الملحق (3): اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الأول للفترة 1971-2019.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan- Godfrey

F-statistic	1.670147	Prob. F(19,29)	0.1038
Obs*R-squared	25.60242	Prob. Chi-Square(19)	0.1417
Scaled explained SS	7.988490	Prob. Chi-Square(19)	0.9868

الملحق (4): تقدير الانحدار المتعدد باستعمال المربعات الصغرى للنموذج الثاني للفترة 1971-2019.

Dependent Variable: LNGDPHC
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNHEABUR	-0.033687	0.026709	-1.261268	0.2161
LNHEDUBU	0.021239	0.007719	2.751536	0.0096
LNLIFE	4.899152	0.757392	6.468446	0.0000
LNМ_INF	-0.373088	0.147773	-2.524728	0.0166
LNNES	-0.144528	0.087645	-1.649011	0.1086
LNNM	0.245914	0.072108	3.410375	0.0017
LNNP	0.381377	0.132018	2.888835	0.0068
LNNS	0.205668	0.061449	3.346956	0.0021
LNPPD	0.296632	0.100158	2.961642	0.0056
LNPPPH	0.307586	0.066448	4.628976	0.0001
LNФERT_W	-1.427487	0.480685	-2.969691	0.0055
LNEDUBU	-0.070518	0.028668	-2.459777	0.0193
LNDIP	0.024135	0.052848	0.456685	0.6509
LNDEATH	1.789937	0.359110	4.984370	0.0000
LNБIRTH	1.683585	0.539959	3.117988	0.0038
C	-33.63865	4.855709	-6.927649	0.0000
R-squared	0.990125	Mean dependent var	8.234837	
Adjusted R-squared	0.985636	S.D. dependent var	0.159471	
S.E. of regression	0.019112	Akaike info criterion	-4.819224	
Sum squared resid	0.012054	Schwarz criterion	-4.201487	
Log likelihood	134.0710	Hannan-Quinn criter.	-4.584856	
F-statistic	220.5865	Durbin-Watson stat	1.930517	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (5): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني للفترة 1971-2019.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.137549	Prob. F(2,31)	0.3336
Obs*R-squared	3.350247	Prob. Chi-Square(2)	0.1873

الملحق (6): اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الثاني للفترة 1971-2019.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.655478	Prob. F(15,33)	0.1115
Obs*R-squared	21.03978	Prob. Chi-Square(15)	0.1356
Scaled explained SS	8.379945	Prob. Chi-Square(15)	0.9076

الملحق (7): تقدير الانحدار المتعدد باستعمال المربعات الصغرى النموذج الثالث للفترة 1971-2019.

Dependent Variable: LNGDPHC
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1971 2019
Included observations: 49 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNHEDUBU	0.015555	0.006187	2.514304	0.0167
LNLIFE	5.381176	0.603883	8.910954	0.0000
LNLM_INF	-0.391565	0.086814	-4.510404	0.0001
LNNES	-0.162413	0.085667	-1.895861	0.0663
LNNM	0.245246	0.070014	3.502826	0.0013
LNNP	0.369197	0.122537	3.012940	0.0048
LNNS	0.240329	0.048661	4.938793	0.0000
LNPPD	0.328852	0.093677	3.510479	0.0013
LNPPPH	0.268259	0.058349	4.597522	0.0001
LNFBERT_W	-1.412861	0.385266	-3.667232	0.0008
LNEDUBU	-0.085694	0.025874	-3.311984	0.0022
LNDEATH	1.922824	0.194409	9.890593	0.0000
LNFBIRTH	1.600775	0.460846	3.473560	0.0014
C	-35.14172	4.169919	-8.427435	0.0000
R-squared	0.989647	Mean dependent var	8.234837	
Adjusted R-squared	0.985802	S.D. dependent var	0.159471	
S.E. of regression	0.019002	Akaike info criterion	-4.853605	
Sum squared resid	0.012637	Schwarz criterion	-4.313085	
Log likelihood	132.9133	Hannan-Quinn criter.	-4.648533	
F-statistic	257.3654	Durbin-Watson stat	1.897105	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (8): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثالث للفترة 1971-2019.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.650553	Prob. F(2,33)	0.2074
Obs*R-squared	4.455903	Prob. Chi-Square(2)	0.1077

الملحق (9): اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الثالث للفترة 1971-2019.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.037951	Prob. F(13,35)	0.0469
Obs*R-squared	21.11081	Prob. Chi-Square(13)	0.0708
Scaled explained SS	12.96126	Prob. Chi-Square(13)	0.4508

الملحق (10): تقدير الانحدار المتعدد باستعمال المربعات الصغرى النموذج الأول للفترة 1990-2019.

Dependent Variable: LNGDPHC
Method: Least Squares
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGNE	0.138599	0.109259	1.268542	0.2333
LNHEABUR	-0.036645	0.036186	-1.012678	0.3351
LNHEDUBU	-0.012864	0.015800	-0.814160	0.4345
LNLIFE	10.60484	3.003511	3.530816	0.0054
LNLM_INF	-0.019923	0.701487	-0.028401	0.9779
LNNBAC	0.004575	0.012866	0.355556	0.7296
LNNEM	-0.332882	0.164849	-2.019312	0.0711
LNNEP	-1.079977	0.443030	-2.437706	0.0350
LNNES	-0.257771	0.246214	-1.046938	0.3198
LNNM	0.005645	0.347113	0.016263	0.9873
LNNP	0.973883	0.481079	2.024371	0.0705
LNNS	-0.013157	0.123783	-0.106288	0.9175
LNPPD	0.403307	0.381212	1.057961	0.3150
LNPPPH	0.028821	0.295654	0.097483	0.9243
LNPFERT_W	0.532199	1.863668	0.285565	0.7810
LNEDUBU	-0.004476	0.061852	-0.072370	0.9437
LNDIP	0.050334	0.082084	0.613202	0.5534
LNDEATH	0.316673	3.474160	0.091151	0.9292
LNIRTH	0.007398	1.550767	0.004771	0.9963
C	-37.52906	28.00703	-1.339987	0.2099
R-squared	0.997957	Mean dependent var	8.293722	
Adjusted R-squared	0.994075	S.D. dependent var	0.147142	
S.E. of regression	0.011327	Akaike info criterion	-5.888612	
Sum squared resid	0.001283	Schwarz criterion	-4.954480	
Log likelihood	108.3292	Hannan-Quinn criter.	-5.589775	
F-statistic	257.0589	Durbin-Watson stat	2.215167	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (11): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الأول للفترة 1990-2019.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.571564	Prob. F(2,8)	0.1373
Obs*R-squared	11.73951	Prob. Chi-Square(2)	0.0028

الملحق (12): اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الأول للفترة 1990-2019.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.334050	Prob. F(19,10)	0.9809
Obs*R-squared	11.64794	Prob. Chi-Square(19)	0.9001
Scaled explained SS	1.101921	Prob. Chi-Square(19)	1.0000

الملحق (13): تقدير الانحدار المتعدد باستعمال المربعات الصغرى للنموذج الثاني للفترة 1990-2019.

Dependent Variable: LNGDPHC
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 1990 2019
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGNE	0.126125	0.049471	2.549457	0.0222
LNHEABUR	-0.037458	0.018681	-2.005174	0.0633
LNHEDUBU	-0.011894	0.011335	-1.049320	0.3106
LNLIFE	10.32773	0.813412	12.69680	0.0000
LNNBAC	0.004516	0.009611	0.469862	0.6452
LNNEM	-0.314880	0.084195	-3.739872	0.0020
LNNEP	-1.051543	0.183022	-5.745449	0.0000
LNNES	-0.263236	0.122242	-2.153398	0.0480
LNNP	0.967180	0.153354	6.306832	0.0000
LNNS	-0.004188	0.078851	-0.053115	0.9583
LNPPD	0.341281	0.130656	2.612047	0.0196
LNPPPH	0.060121	0.092918	0.647031	0.5274
LNFBERT_W	0.601782	0.052859	11.38477	0.0000
LNDIP	0.040328	0.051837	0.777980	0.4487
C	-36.07743	3.902017	-9.245841	0.0000
R-squared	0.997949	Mean dependent var	8.293722	
Adjusted R-squared	0.996035	S.D. dependent var	0.147142	
S.E. of regression	0.009266	Akaike info criterion	-6.218131	
Sum squared resid	0.001288	Schwarz criterion	-5.517532	
Log likelihood	108.2720	Hannan-Quinn criter.	-5.994003	
F-statistic	521.3023	Durbin-Watson stat	2.188013	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (14): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني للفترة 1990-2019.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.660270	Prob. F(2,13)	0.5332
Obs*R-squared	2.766389	Prob. Chi-Square(2)	0.2508

الملحق (15): اختبار تباين الحد العشوائي للنموذج الثاني للفترة 1990-2019.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.543705	Prob. F(14,15)	0.8689
Obs*R-squared	10.09895	Prob. Chi-Square(14)	0.7549
Scaled explained SS	2.188229	Prob. Chi-Square(14)	0.9999

الملحق (16): تقدير الانحدار المتعدد باستعمال المربعات الصغرى للنموذج الثالث للفترة 1990-2019.

Dependent Variable: LNGDPHC
Method: Least Squares
Sample: 1990 2019
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGNE	0.116190	0.034608	3.357281	0.0033
LNHEABUR	-0.033407	0.016057	-2.080529	0.0512
LNHEDUBU	-0.015517	0.006652	-2.332772	0.0308
LNLIFE	10.82620	0.540987	20.01192	0.0000
LNNEM	-0.346622	0.045911	-7.549899	0.0000
LNNEP	-1.136977	0.092895	-12.23934	0.0000
LNNES	-0.272882	0.043624	-6.255305	0.0000
LNNP	1.045472	0.082959	12.60228	0.0000
LNPPD	0.291641	0.070735	4.122978	0.0006
LNFBERT_W	0.627932	0.040370	15.55437	0.0000
C	-36.56619	2.844459	-12.85523	0.0000
R-squared	0.997641	Mean dependent var	8.293722	
Adjusted R-squared	0.996399	S.D. dependent var	0.147142	
S.E. of regression	0.008830	Akaike info criterion	-6.344775	
Sum squared resid	0.001481	Schwarz criterion	-5.831002	
Log likelihood	106.1716	Hannan-Quinn criter.	-6.180415	
F-statistic	803.4054	Durbin-Watson stat	2.167634	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (17): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية للنموذج الثالث للفترة 1990-2019.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.989304	Prob. F(2,17)	0.3923
Obs*R-squared	3.127639	Prob. Chi-Square(2)	0.2093

الملحق (18): اختبار تبين الحد العشوائي للنموذج الثالث للفترة 1990-2019.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.753314	Prob. F(10,19)	0.6693
Obs*R-squared	8.517433	Prob. Chi-Square(10)	0.5784
Scaled explained SS	3.181183	Prob. Chi-Square(10)	0.9768

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر رأس المال البشري على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1965-2019، تضمنت الدراسة الإطار النظري لرأس المال البشري وأهمية التعليم في تكوينه، بينما جاءت الدراسة القياسية لمعرفة مؤشرات رأس المال البشري المؤثرة والمفسرة للنمو الاقتصادي. وقد استخدمنا أدوات الاقتصاد القياسي للوصول الى الأهداف المرجوة، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج. ولتوضيح الفكرة استعملنا فترتين: الفترة الموسعة من (1971-2019) والفترة الثانية من (1990-2019)، لإظهار مواكبة الجزائر لتوجه الاقتصاد العالمي نحو الاهتمام برأس المال البشري. أظهرت النتائج المتوصل اليها خلال الفترة (1971-2019) أن كل من الانفاق على التعليم العالي، معدل العمر المتوقع عند الولادة، معدلات الالتحاق للأطوار الثلاثة، معدل الأطباء، معدل الصيادلة، معدل الوفيات الخام، معدل المواليد الخام لها تأثير إيجابي ومعنوي، أما معدل وفيات الأطفال، عدد المعلمين في الثانوي، معدل الخصوبة والانفاق على التعليم لها تأثير سلبي ومعنوي. بينما خلال الفترة (1990-2019) خلصت النتائج الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإنفاق العمومي، معدل العمر المتوقع، معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، معدل الأطباء ومعدل الخصوبة، بينما مؤشرات، الانفاق على الصحة، الانفاق على التعليم العالي، عدد المعلمين في الأطوار الثلاثة فكان تأثيرها سلبي ومعنوي، وهذا يعكس فشل سياسة تنمية رأس المال البشري في الجزائر، مما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية للبلاد.

الكلمات المفتاح: رأس المال البشري، التعليم، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي.

Résumé :

Cette étude a pour objectif de déterminer l'impact du capital humain sur le développement économique en Algérie durant la période 1965 à 2019. L'étude comporte une approche théorique du capital humain et son incidence sur l'éducation. Les études empiriques ont permis de mieux connaître l'influence du capital humain sur la croissance économique sur une longue période.

Notre analyse empirique porte sur la période 1971-2019 avec une sous période entre 1990-2019. Les résultats obtenus au cours de la période 1971-2019 ont montré que les dépenses d'enseignement supérieur, l'espérance de vie à la naissance, les taux de scolarisation pour les trois phases ont un effet positif sur la croissance, tandis que le taux de mortalité infantile, le nombre d'enseignants du secondaire, le taux de fécondité et les dépenses d'éducation ont un impact négatif. Pour la sous période 1990-2019, l'analyse montre qu'il existe un impact positif des dépenses publiques, du taux d'espérance de vie, du taux de scolarisation dans l'enseignement primaire.

Mots clés : Capital Humain, Education, Développement économique, croissance économique.

Abstract :

This study aims to determine the impact of human capital on economic development in Algeria during the period 1965 to 2019. The study includes a theoretical approach to human capital and its impact on education. Empirical studies confirm the existence of positive influence of human capital on economic growth over a long period.

Our empirical study covers the period 1971-2019 with a sub-period between 1990-2019. The results obtained during the period 1971-2019 showed that higher education expenditure, life expectancy at birth, enrollment rates for the three phases have a positive effect on growth, while the rate infant mortality, the number of secondary school teachers, the fertility rate and education spending have a negative impact. For the sub-period 1990-2019, the analysis shows that there is a positive impact of public spending, the life expectancy rate, the enrollment rate in primary education.

Keywords: Human Capital, Education, Economic development, economic growth.